

سُرْعُ حَيَوْنَ كِتَابِ سَبْوِيَّةٍ

تأليف أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل
القيسي المجريطي القرطبي
ت - ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م

دراسة وتحقيق

الدكتور

عبدربه عبد اللطيف عبدربه

المدرس في كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

KFCRIS



00094977

1-2-17-1-3-21

0094977-

سُرُوحُ حَيَوْنِ كِتَابِ سَبْوِيَّةٍ

تأليف أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل
القيسي المجريطي القرطبي
ت - ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م

دراسة وتحقيق

الدكتور

عبدربه عبد اللطيف عبدربه

المدرس في كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

94977

١٠١١٣٥

الطبعة الأولى



١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مطبعة حسان
٢٢٤ شارع الجيوش - القاهرة ت ٨٢٢٥٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم ، ونستعينك ، ونستهديك ، ونعوذ بك من التكلف
والعجب وشروء النفس وسيئات العمل ، ونصلي ونسلم على خير خلقك ،
وخاتم رسلك سيدنا محمد وعلى آله وصحابه وسلم .

وبعد :

فقد وقعت تحت يدي نسخة مصورة لكتاب « شرح هيون كتاب
سيبويه » لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي^(١) ، وحين قرأته وجدت نفسي
مدفوعاً إلى تحقيقه وإخراجه لأمر :

١ - أن الكتاب يعتبر من التراث النحوي الأصيل ، الذي لم يسبق
نشره ، والذي تتطلع نفوس الدراسين والباحثين للتعرف عليه ، وعلى ما تضمنه
من أفكار وآراء واتجاهات .

٢ - أنه أول مؤلف أندلسي - يصل إلينا - يتناول فيه صاحبه « كتاب
سيبويه » فيشرح عيونه ويفسر مبهمات ويجل بعض مشاكله ، ويرد على
عديد من الاعتراضات والنقود للوجهة إليه .

(١) كان للأخوين الكريمين الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا ، والدكتور
عبد الله التبيتي الفضل في حصولي على مصورة المخطوطة من « مركز البحث
العلمي وحياء التراث الإسلامي » - بجامعة أم القرى في مكة المكرمة ، فلهما
شكري وعرفاني ، وجزاها الله عنى خير الجزاء .

٣ - أن شخصية صاحب الكتاب لم تأخذ حظها من الشهرة بين علماء العربية رغم أن كتابه من بين الكتب التي تمثل منهجاً خاصاً بين شراح « الكتاب » وأنه يتضمن بعض الآراء والاتجاهات التي لم تحظ بإشارة النحويين إليها ، وعنايتهم بصاحبها .

ولقد برزت في بداية الأمر مشكلة الحصول على وجود نسخة أخرى للكتاب يتقوّم بها نفسه وتعين على تصحيح أخطاء النسخ فيه ، مما يجعل المحقق حادّة يتحفّظ في الإقدام على التحقيق ، ولكن لفت نظري وجود كثير من التصويبات والزيادات والتكملات على هوامش صفحات هذه النسخة الوحيدة ، والتي نشأت - في أغلب الظن - من المقابلة على نسخة المؤلف وقراءتها عليه : وكان لهذا فضل كبير في تحرير النص وتصحيح أخطائه .

ولقد جعلت خطوات البحث قسمين :

الأول : دراسة عن أبي نصر - عصره ، وحياته ، وشيوخه وتلاميذه وأخلاقه ، ومكانته العلمية ، وعن الكتاب منهجه فيه وآراؤه واتجاهاته وموقفه من النحاة السابقين .

الثاني : تحقيق نص الكتاب والتعليق عليه .

تم ذيلت البحث بالفهارس العامة للكتاب .

وأدعو الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم ، إنه سميع مجيب ، والحمد لله رب العالمين ،

القاهرة في ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ م
عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه
المدرس في كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

الباب الأول

- ١ - الفصل الأول : عصره - نسبه - مولده ونشأته - وفاته .
- ٢ - الفصل الثاني : شيوخه - تلاميذه .
- ٣ - الفصل الثالث : صفاته وأخلاقه - مكانته العلمية - مؤلفاته .

الفصل الأول

عصره - نسبه - مولده ونشأته - وفاته

عصره :

هاش أبو نصر هارون بن موسى في القرن الرابع ومطلع الخامس الهجريين وهاصر خلافة عبد الرحمن الناصر (٣٠٠ - ٣٥٠ هـ) والحكم للمستنصر (٣٥٠ - ٣٦٦ هـ) وسليمان الدولة العامرية (٣٦٦ - ٣٧٩ هـ) كما شهد - مع نهاية القرن الرابع - الصراع الدامي الذي أودى بوحدة الأندلس السياسية. وفي ظل الخلافة الأموية ودولة بني عامر باغت الأندلس ذروة مجدها السياسي، كما وصلت إلى أوج تقدمها الحضاري والثقافي.

أما في الناحية السياسية فقد استطاع «الناصر» أن يسحق خصوم الدولة في الداخل والخارج، وأن يوطد أركانها ويكفل لها الأمن والاستقرار والرخاء كما دخلت الأندلس في عهده مرحلة جديدة، فغدت خلافة - بعد أن كانت إمارة - وأصبحت قوة يخشى بأسها ويخطب وقها، حتى لم تبق أمة من الأمم إلا وفدت عليه خاضعة وانصرفت عنه راضية^(١) وشار على نهجه ابنه

(١) راجع البيان المغرب ١٥٨/٢ وما بعدها وجذوة المقتبس ١٣ والمعجب ٥٤ ونفح الطيب ٣٣٠/١ ، ٣٤٣ والعبير ٢٩٨/٤ وأزهار الرياض ٢٧٢/٢ ودولة الاسلام ٣٧٥/٢ وما بعدها .

« المستنصر » من بعده في تثبيت دعائم الخلافة وتأمين حدودها ، وكبح جماح الثأرين عليها^(١) . ولم تكن هيبة الدولة الأندلسية أيام بني عاصم - الذين كانوا يديرون دفة الحكم باسم الخليفة « هشام المؤيد » - بأقل منها أيام الناصر والمستنصر^(٢) ، حتى تولى السلطة عبد الرحمن بن عاصم الذي أجبر الخليفة على إصدار مرسوم بتوليته العهد^(٣) . فشار عليه ابن عبد الجبار سنة ٣٩٩ هـ وقتله ، وخلفه الخليفة ونصب نفسه بدلا منه . وهكذا انتهت الدولة العاصمية فجأة ، وتوالى لأحداث الدامية المريرة حتى تمخض الأمر في النهاية عن تلك المأساة الروعة ، وهي تمزيق الأندلس إلى دويلات صغيرة متناحرة .

وأما في الجانب الحضاري والثقافي فإن ذاك العصر يعد العصر الذهبي للأندلس في ميدان العمران والفنون والعلوم والآداب ، عدت فيه قرطبة - حاضرة الدولة - دُرة في جبين الحضارة الأندلسية ، ومنتجما بقصده رواد الثقافة والمعرفة ، ويؤم إليه طلاب العلم من جميع كور الأندلس وأصقاعها المغرامية . ولم تكن الزهراء - في عهد المستنصر - والزهرة - في عهد بني عاصم - بأقل من قرطبة فيما بلغت في شكلها للمادي أو ازدهار العلوم والآداب وتمديد دور العلم ومجالس العلماء والمكتبات العامة والخاصة .

وإذا كان ارتفاع المد الحضاري والثقافي - الذي افتتح بإنشاء أكبر مكتبة عرفتها الأندلس - قد صاحب خطوات بناء المجد السياسي في ذلك العصر ،

(١) راجع البيان المغرب ٢٦٤/٢ وما بعدها والعيبر ١٤٢/٤ وما بعدها ودولة الاسلام ٤٨٤/٢ وما بعدها .

(٢) انظر البيان المغرب ٢٦٤/٢٠ وما بعدها و ١٢/٣ - ٢٣ ودولة الاسلام ٥٤٠/٢ وما بعدها .

(٣) أعمال الاعلام ١ - ٩٣ والعيبر ١٤٩/٤ ونفح الطيب ١٩٨/٢ .

فإنه ختم بحراب تلك المكتبة مع تبدد الوحدة السياسية رخراب العمران في قرطبة^(١) ،

وبهنا هنا أن تتبين ذلك الجانب في مجال الدراسة اللغوية والنحوية . إن الفضل الأكبر في تلك النهضة الثقافية عامة واللغوية والنحوية بصفة خاصة يرجع إلى الحكم المستنصر الذي يعد أحد علماء الأندلس في هذا العصر^(٢) فقد أنشأ مكتبة عامة ألحقها بالقصر وجلب إليها المصنفات من كل الأقاليم والبلدان ، حتى بلغت فهرسها أربع وأربعون فهرسة في كل منها خمسون ورقة^(٣) كما حث العلماء على التأليف وأغدق عليهم العطاء ، واستقدم كبار العلماء إلى قرطبة ، وكان أبو علي القالي أبرز شخصية قدمت الأندلس سنة ٢٣٠ هـ ، وقد حل معه ذخائر اللغة ودواوين الشعر والأدب ومنها كتاب سيبويه ، وقاد فيها نهضة لغوية خصبة . وإلى جانب ذلك ظلت الرحلة إلى المشرق والأخذ عن الشيوخ والعودة بالمكتتب من العوامل الدافعة في نشاط الحركة اللغوية والنحوية .

وكان أبرز الراحلين إلى المشرق محمد بن يحيى الرباحي الجبائي (ت ٣٥٨هـ)^(٤) الذي تلمذ عليه وعلى أبي علي القالي جيل عكف على دراسة النحو واللغة بصفة عامة ، وعلى كتاب سيبويه بوجه خاص ، منهم أبو بكر بن القوطية صاحب كتاب الأفعال (ت ٣٦٧هـ)^(٥) وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)^(٦) وله

- (١) الحركة اللغوية في الأندلس ٨٣ ، ٢٦٤ .
(٢) الحلة السيرة ٢٠٢/١ ونفح الطيب ٣٧١/٢ .
(٣) جمهرة أنساب العرب ١٠٠ . وفي المعجب ٥٩ ونفح الطيب ٣٦٢/١ .
» عشرون ورقة « فقط
(٤) سياتي الحديث عنه
(٥) بغية الملتبس ١٠٢ ومعجم الأدباء ٢٧٣/١٨ وابناه الرواة ١٧٨/٣ .
(٦) جذوة المقتبس ٤٣ ووفيات الأعيان ٥١٤/١ ومعجم الأدباء ١٧٩/١٨ .
وتاريخ العلماء ٩٢/٢ .

الاستدراك على أبلية سيديويه والواضح في النحو وطبقات النحويين والنحويين
وغيرها ، وأحمد بن أبان بن سيد الذي شرح كتابي الكشائي والأخفش في
النحو (ت ٣٨٣) ^(١) ومحمد بن عاصم المعروف بالعاصمي (ت ٣٨٢) حامل
رواية الرباعي لكتاب سيديويه ، وكان لا يقصر عن أكبر أصحاب للبرد ^(٢) .
وأحمد بن عبد العزيز بن أبي الحباب النحوي (ت ٤٠٠) ^(٣) وصاحبنا أبو نصر
هارون بن موسى (ت ٤٠١) وغير هؤلاء كثير ^(٤) .

نسبه :

هو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي ، وكنيته أبو نصر
وأصله من مجريط . ولا يختلف للمصادر في شيء من هذه النسبه ما عدا ابن خيبر
فإنه لم يذكر اسم جده (صالح) ولا نسبه إلى قبيلته أو وطنه الأول أو الثاني
كما أن المصادر تكاد تتفق على وصفه بالأديب ، ويصفه القفطي بالأديب
النحوي ، وابن خيبر بالنحوي ^(٥) .

وتشير سلسلة النسب إلى أصله العربي ، وأنه من قبيلة « قيس » ، ولكن
المصادر التي بين أيدينا لا تذكر لنا على الفرع الذي ينتمي إليه من هذه القبيلة
ذات البطون المتشعبة ، ويذكر ابن حبان أن الأمير محمد « بن لاهل ثغر

(١) الصلة ١٤/١ ومعجم الأدباء ٢٠٣/٢ وأنباه الرواة ٣٠/١ والمدارس
النحوية ٢٩١ .

(٢) الصلة ٢٥/١ وجذوة المقتبس ١١١ .

(٣) الصلة ٤٥٣/٢ وجذوة المقتبس ٧٤ .

(٤) انظر الحركة اللغوية في الاندلس ٢٣٧ - ٢٤٧ .

(٥) الصلة ٦٢٠/٢ وأنباه الرواة ٣٦٢/٣ ، والبيغة ٣٢١/٢ ، ومعجم المؤلفين
١٣١/١٣ وفهرسة ابن خيبر ٣١١ ومعجم البلدان ٥٨/٥ والحلل الهندسية
٣٤٤ ، ٣٤٣/٨ .

حليطة حصن طلمنسكة وحصن مجريط وحصن بنّة غراطة^(١) كما يذكر ابن حزم - وهو مهاصر لأبي نصر - أن « بطليطة ووادي الحجارة قوم ينتمون إلى قتيبة بن مسلم »^(٢) فهل يمكن القول : بأن « أبلانصر » ينتمي إلى ذلك الفرع من قبيل عيلان الذي كان يسكن طليطة ووادي الحجارة وأن أسرته انتقلت إلى حصن مجريط بعد بنائه فنسب إليه ؟ إن صح هذا الحدس فإن صاحبنا يكون من فرع أهلة من قبيل عيلان - الذي ينتمي إليه قتيبة بن مسلم قائد الفتوحات العظيمة في خرابان وصاحب الآثار المشهورة في التاريخ الإسلامي^(٣) . ولكننا لا نعرف شيئاً عن أسرة أبي نصر ولا متى قدمت إلى الأندلس ؟ ولا من من آباءه كان أول من قدم إليها ؟ كذلك لم تشر المصادر لأي دور قام به أحد من آباءه في ميدان السياسة أو الثقافة ، أما كنيته بأبي نصر فأغلب الظن أنه كان له ابن يدعى بهذا الاسم ، فكُنِيَ به .

مولده ونشأته :

ولد أبو نصر في قلعة مجريط ، وإلى هذا الموطن الأصلي تُنسب قبيل : من أهل مجريط ، أو مجريطي الأصل ، وإسرا لدينا ما يشير إلى تاريخ مولده ؛ ولكن يمكن تقدير زمن ولادته بمنتصف العقد أو بدايه الرابع من القرن الرابع الهجري ، ذلك أن أبرز شيوخه هو محمد بن يحيى الرباحي للتوفي سنة (٣٥٨) وأبو علي المالكي للتوفي سنة (٣٥٦) وبعده أن يكون أبو نصر قد هاجر إلى قرطبة ، وأخذ عن الرباحي والمالكي قبل سن العشرين من عمره .

وأغلب الظن أنه تلقى تعليمه الأول في موطنه الأصلي مجريط ، تلك القامة

(١) المقتبس ١٣٢/٢ والتاريخ الأندلسي ٣٠٥ .

(٢) جمهرة أنساب العرب ٢٤٦ .

(٣) جمهرة أنساب العرب ٢٤٦ والتاريخ الإسلامي ٣٠٦ .

التي لم تكن أهميتها تقتصر على الناحية الحربية ، بل كان لها نشاط علمي ظاهر ، ويصفها الحميري بأنها « مدينة صغيرة ، وقلة منيعة ، وكان لها - في زمن الإسلام - مسجد جامع وخطبة قاعة » (١) .

وإلى مجريط ينسب عدد من علماء لا ندلس (٢) . وما زالت تلك القلعة تنمو وتكبر إلى أن اتخذها فيليب الثاني عاصمة لاسبانيا سنة ٩٦٩ هـ (٣) (١٥٦٠ م) بعد طليطلة ، وبقيت كذلك حتى الآن باسم مدريد .

رحل أبو نصر في طلب العلم إلى قرطبة - وهي يومئذ تفتح بالعلماء والعقلاء والمستغلين بعلوم اللغة - فلقى شيوخاً جلة ، وسمع منهم ، وروى عنهم ، ثم انتقل إلى الزهراء ولارم أباه إلى الغالي بها إلى أن مات فانتقل إلى أبي عيسى القيسي يتلقى عنه علوم الحديث والتفسير ، حتى إذا اكتملت له أسباب العلم : وللمعرفة ، أخذ يلقى دروسه في قرطبة موطنه الثاني - والتي نسب إليها فقيل : القرطبي ، وفيها اختلف إليه في طلب العلم وجوه الناس ، كما اختلف إليه الأحداث لثقتهم بدينه (٤) .

وفي قرطبة وافته منيته ، وتفق المصادر على أن وفاته كانت سنة (٤٠١) وينقل ابن شكوال عن أبي حيان بأنه توفي يوم الاثنين لأربع بقين من ذي القعدة ، ويوافقه الفقطي على ذلك ، وي زيد عليه بأن وفاته كانت بعد وفاة - معاصره - ابن الحباب بشيء يسير (٥) .

(١) الروض المعطار ١٨٠ وانظر الحلل السندسية ٣٤٣/١ - ٣٤٥ والتاريخ الاندلسي ٣٠٥ .

(٢) الحلل السندسية ٣٤٤/١ - ٣٤٥ .

(٣) الحلل السندسية ٣٤٦/١ والتاريخ الاندلسي ٣٠٦ .

(٤) الصلة ٦٢٠/٢ والبغية ٣٢١/٢ وانبياؤه الرواه ٣٦٢/٣ وعجم المؤلفين ١٣١/١٣ .

(٥) المصادر السابقة ، وتوفي ابن الحباب سنة (٤٠٠ هـ) انظر الصلة ٢٥/١ وجذوة المقتبس ١١١ .

الفصل الثاني

شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

يقول عنه تلميذه الخولاني : إنه « لقي شيوخا جليلة في العلم والآداب وسمع منهم وروى عنهم »^(١) ومعنى أنه قد تلقى ثقافته من منابع متعددة ، وأخذ من كل فن بطرف شأنه في ذلك شأن معظم العلماء المتقدمين ، لم يكن همهم قاصرا - في بداية حياتهم العلمية - على فرع واحد من العلم ، بل كانوا يجعلون لهم ركيزة في مختلف العلوم والآداب ، ثم يعملون بعد مرحلة من الدراسة إلى نوع من التخصص يتوافق مع طبائعهم وتهمواهم أمزجتهم ، ذلك لأنهم « كانوا على بينة من أن العلوم يخدم بعضها بعضا ، وكانوا يعملون جيدا أن الاقتصاد على فن واحد لا يفتني المرء قليلا »^(٢) .

وهكذا كان شأن أبي نصر ، ولكن المصادر لاتذكر لنا من شيوخه الجلة هؤلاء في العلم والآداب إلا أسماء ثلاثة منهم فقط : الرباعي ، والقي ، وأبو عيسى الهيثمي . وربما كان اكتفاؤهم بذكر أسماء هؤلاء الثلاثة لسكثرة ملازمة أبي نصر لهم دون غيرهم ، وأيا ما كان الأمر فإن هؤلاء الشيوخ الثلاثة كانوا يمثلون ذرة الثقافة الأندلسية في ذلك العصر .

(١) الرباعي : محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي الجبالي الرباعي -

.....

..... (١) الصفحة ٦٣٠/٢ (٢) (٣)

(٢) ابن كيسان النحوي : (٣) (٤)

(ت ٣٥٨) بعد إمام العربية في الأندلس، وكان قد طالع كتب أهل الكلام وتفنن فيها، ونظر في المنطقيات، فأحكها، ورحل إلى مصر فلقى أبا جعفر النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، كما روى عنه المفتض للمبرد ثم عاد إلى قرطبة يقرأ كتاب سيبويه على طلابه شارحاً له ومدققاً في مسائله ومستنبطاً لما فيه من أحكام وعلل، سالكاً في ذلك طريق الاعتراض والجواب، وطرده الفروع إلى الأصول، وكان يمينه على ذلك، عارضة قوية وحذق بالعربية، ولطف في المسالك إلى المعاني وقوة في الاحتجاج والتمايل والاستنباط، ولم يكن يقتصر على ذلك، بل كان يعقد لطلابه مجلساً في كل جمعة للمناظرة فيه. وهكذا نهج لمؤدبي العربية ومن عى بالنحو سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق، من استقصاء الفن بوجوهه، واستيفائه على حدوده^(١).

وقد أفاد أبو نصر من طريقة أستاذه، واعتمد ماسقه من ذلك، في كثير من مواطن كتابه، كما سنبين ذلك فيما بعد. ولم تكن تلمذة أبي نصر للرباعي قصيرة على رواية كتاب سيبويه عنه وحضور دروسه ومجالس مناظراته بل روى عنه أيضاً كتاب الأخبار للمازني، وكتاب أبي الحسن الأخفش في النحو، وكتاب التصاريف للمبرد، والسكافي واللقنع للنحاس كما روى عنه كتاب النقائص والانتصار وللقصور والمدود لابن ولاد، وكتابي صنعة الكتاب والاشتقاق للنحاس^(٢).

(١) الزبيدي ٣٣٥ - ٣٣٧، وبغية الملتبس ١٣٤، وتاريخ العلماء ٧٢/٢ وإنباه الرواة ٢٢٩/٣، والمدارس النحوية ٢٩٠، وفهرسة ابن خير ٣٠٦، ٣٠٧.
(٢) فهرسة ابن خير ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣٥٤.
٣٨٥، ٣٨٦، والحركة اللغوية في الأندلس ٢٤٤.

(٢) أما أبو علي القالي فهو إمام عصره ، ووحيد نسجه ، « كان أحفظ أهل زمانه للغة ، وأرواحاً للشعر ، وأعلمهم بهال الحو على مذهب البصريين ، وأكثرهم تدقيقاً فيه »^(١) . ذاع صيته ببغداد وطبقت شهرته الآفاق ، فاستدعاه الخليفة الناصر إلى الأندلس ، فأبى دعوته سنة (٣٣٠) وحمل معه مجموعة ضخمة من دواوين الشعر وكتب اللغة والأخبار ، وكان من بينها كتاب سيبويه :

وهذه بقربة وفي المسجد الجامع بالزهراء أقبل الناس عليه يفيدون من دروسه ، ويروون عنه ذخائر الكتب التي حملها ، ويتدارسون مؤلفاته وأماله ونوادره ، وظل القالي يقود تلك النهضة الثقافية ستاً وعشرين سنة بالأندلس يدرس ويؤلف حتى وافته منيته سنة (٣٥٦)^(٢) بعد أن تخرج عليه يديه جيل من العلماء كان لهم أكبر الأثر في الجيل التالي لهم . وكان من بين هؤلاء صاحبنا أبو نصر الذي كان يكثر من الاختلاف إليه ، ولم يفارقه حتي مات . وكان من بين ما رواه عنه كتابه النوادر بجامع الزهراء ، وأدب السكاكيب لابن قتيبة^(٣)

ويروى عنه تلميذه المعروف بابن الغراب قصة طريفة حدثت لأبي نصر مع شيخه القالي فيقول : « قال لي أبو نصر هارون بن موسى بن جندل النحوي كنا نختلف إلى أبي علي البغدادي - رحمه الله - وقت إملائه النوادر بجامع الزهراء ، ونحن في فصل الربيع ، فبينما أنا ذات يوم في بعض الطريق إذا أخذتني سحابة ، فما وصلت إلى مجلسه - رحمه الله - إلا وقد ابتلت ثيابي

(١) بغية الملتصق ٢١٨ والزبيدي ٢٠٢ .

(٢) فهرسة ابن خير ٣٢٨ ، ٣٦٣ ، ٣٥٥ والزبيدي ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٣) الصلة ٦٢٠/٢ - ٦٢١ ، ومعجم المؤلفين ١٣١/١٣ ، وفهرسة ابن خير

كلها ، وحوالي أبي على أعلام أهل قرطبة ، فأمرني بالدخول منه ، وقال لي : مهلا يا أبا نصر ، لا تأسف على ما عرض لك ، فهذا شيء يضمحل عنك بسرعة بشيأ أخرى تبدلها . ثم حكى القائل حكاية عن نفسه يبين بها مبلغ ما كان يقاسيه في طلب العلم ، قال أبو نصر : « وسلائي بما حكاه ، وهان عني ما عرض لي من تلك النياب : واستكثرت من الاختلاف إليه ولم أفارقه حتى مات - رحمه الله - ^(١) .

٣ - فإذا ما انتقلنا إلى شيخه أبي عيسى البجلي - يحيى بن عبد الله بن يحيى ابن يحيى - وجدنا أنفسنا أمام عالم من لون آخر ، فهو من أسرته بربرية تنتمي إلى قبيلة مضمودة ، اشتغل جل أفرادها بالعلم ، وبرزوا - بشكل خاص - في علوم الشريعة ، فجدد الأعلى يحيى بن يحيى أبرز الرواد الذين نشروا مذهب مالك بالأندلس وانتهت إليه الرياسة في الفقه والغنى ^(٢) ، وصار على نهج أولاده وأحفاده من بعده ، فما منهم إلا فقيه أو محدث أو مفسر ، كما تولى معظمهم مناصب عالية في الدولة فكان منهم القاضي أو اللغوي أو للشاور في الأحكام ، هذا فضلا عن إلمامهم بالعربية والشعر ، وعنايتهم بشواحي العلوم المختلفة ^(٣) .

أما أبو عيسى فقد كان فقيها محدثا ، تولى القضاء ببجاية وألبيرة ، ثم أحكام الرد أيام كان أخوه محمد بن عبد الله قاضي الجماعة بقرطبة ، كما كان أخوه أحمد واليا على حصين مجريط .

(١) الصلة ٦٢٠/٢ - ٦٢١ ، وانباه الرواة ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ .
(٢) بغية الملتصق ٤٩٥ - ٤٩٦ وتاريخ العلماء ١٧٦/٢ - ١٧٧ .
(٣) تاريخ العلماء ٣٤/١ ، ٨٥ ، ١٨٣ ، ٣٦٤ ، ٢٩٣ و ٦١/٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، والتكملة ١٠/١ ، ١٢ .

رحل الناس إلى أبي عيسى من جميع كور الأندلس ومن طبقات مختلفة يدرسون عليه التفسير والحديث ، وكان مجلسه في دروس الموطن غاصا بالناس ، ولم تشهد قرطبة مجلسا أكثر منه بشرا في عهده^(١) وكان من بين هؤلاء صاحبنا أبو نصر^(٢) . ويبدو أن تلميذا أبي نصر على أبي عيسى الليثي كانت تشمل ما كان يلقيه أستاذه على طلابه في الموطن وغيره من كتب التفسير والحديث ، لأنه وإن كانت المصادر لم تشر إلى نوع معين من العلم رواه عنه ، إلا أن مجالس أبي عيسى كانت تدور في معظمها حول هذه العلوم ، وعمر أبو عيسى طويلا حتى كان آخر من حدث عن حم أبيه عبيد الله بن يحيى وانفرد بالرواية عنه ، وتوفي سنة (٣٦٧).

وهكذا تنوعت ثقافة أبي نصر، على أيدي هؤلاء الشيوخ وازدادت خبرته وتوسعت مداركة على أيدي غيرهم من علماء عصره .

تلاميذه :

تسكملت أسباب العلم لأبي نصر ، فتصدر للدرس والإفادة ، وأخذ الناس يختلفون إليه من جميع الطبقات ، من الأحداث ووجوه القوم وطلاب العلم ، ينهلون من علمه ومعارفه ، وذلك لما كان يتمتع به من الثقة في دينه وعلمه ، ومن الصحة في أدبه^(٣) وكان أشهر هؤلاء التلاميذ :

(١) أبو عمر الطلمنكي - أحمد بن محمد بن عبد الله الهافري - (ت ٤٢٩)
أحد الأئمة في علوم القرآن الكريم - قراءاته وإعرابه وأحكامه وناسخه

(١) تاريخ العلماء ١٨٩/٢ - ١٩٠ وبغية الملتص ٤٨٨ .

(٢) الصلة ٦٢٠/٢ والبغية ٣٢١/٢ .

(٣) الصلة ٦٢٠/٢ ، والبغية ٣٢١/٢ ، وأنباه الرواة ٣٦٢/٣ .

ومنسوخه ومعانيه - كما كانت له عناية بالحديث وروايته وضبطه، ومعرفة برجاله
وحملته، حافظا للسنن، عارفا بأصول الديانات، مقدما في المعرفة والفهم،
غيوراً على الشريعة، ولهذا كان سيفاً مصلحاً على أهل البدع والأهواء^(١).

(٢) أبو محمد عبد الله بن سيف الجنداعي البلقسي (ت ٤٣٠) اشتغل بعلوم
الغة حتى صار نحوياً ضابطاً لأصول النحو، وأديباً متفنناً في الأدب،
ولهذا تصدر لتعليم العربية وأخذ عنه جماعة من الناس^(٢).

(٣) الخولاني - محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن غلبون - (ت ٤٤٨)
كان معتمداً بالحديث وجمعه، مكثراً في روايته، محافظاً عليها، ثقة فيها^(٣).

(٤) ابن الغراب - أبو بكر محمد بن موسى بن فتح الأنصاري البعلبيوسي
(ت ٤٦٠)، وقد كان عالماً بالآثار والأخبار، متفنناً في علوم اللغة والشعر
والآداب^(٤).

(٥) ابن عبد البر - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد الفري - (ت ٤٦٣)
صاحب كتاب الاستيعاب، كان إمام عصره، وواحد زمائه في علم الحديث،
كما كان بصيراً بالفقه، متقدماً في علم الآثار، له دراية واسعة في علم الأنساب^(٥).

(٦) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن خير بن السهمي، كان عالماً بالآداب
والغة، وقد روى عن أبي نصر كتاب سيبويه، وكتاب الأخفش، وكتاب
التصارييف للمبرد وكتب النحاس وابن ولاد التي رواها أبو نصر عن

(١) الصلاة ٤٨/١ - ٥٠ ، ٦٢٠/٢ .

(٢) التكملة ٧٩٦/٢ .

(٣) الصلاة ٥٠٧/٢ .

(٤) الصلاة ٥١٣/٢ ، ٦٢٠ .

(٥) الصلاة ٦٤٠/٢ - ٦٤٢ ، ٦٢٠ .

شيخه الرباحي ، كما أن ابن خيرون هو حامل رواية كتاب « هيون
كتاب سيديويه »^(١).

أما كتاب الأخبار للمازني الذي أخذه أبو نصر عن الرباحي أيضا فقد
رواه عنه هو هلال بن عريب^(١). كما أن كتاب أدب الكاتب الذي
أخذه عن القالي ، قد رواه عنه أبو عبد الله محمد بن عيسى^(٢)

(١) ٦٤٠/٢ وقهرمة ابن خير ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٨٦ .

(٢) قهرمة ابن خير ٣١٣ ، ٣٣٥ .

(٣) الصلة ٦٤٠/٢ ، وقهرمة ابن خير ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٤ .

• ٣٨٦ - ٣٨٥ ، ٣٥٤

1921.

الفصل الثالث

صفاته وأخلاقه - مكانته العلمية - مؤلفاته

94977

صفاته وأخلاقه :

يصفه تلميذه الخولاني بأنه : « كان رجلا صالحا منقبضا^(١) مستمرا^(٢) عاقلا مهيبا ، صحيح الأدب ، .. وكان من الثقات في دينه وعلمه ،^(٣) .
وتلك كلمات موجزة جامعة لخير صفات العالم ، وأجل أخلاقه . فهو رجل يزينة
الصالح والتقوى ، والبعد عن الرياء وتطلعات النفس إلى زخارف الحياة ،
وَيُجَسِّدُهُ عقل راجح ينأى به عن الهوى والغرض ، ويقوده إلى الاعتدال
والقصد ، وينير له طريق الحق ويرسم له جادة الصواب في دينه ودنياه ،
ومن هنا كانت ثقة الناس في دينه وعلمه ، كما حلهم ما كان يتمتع به من تلك
الصفات الطيبة على هيئته واحترامه . وقد ينطرق إلى الدهن أن انقباض أبي نصر
كان لبخل فيه ، ولكن يبعد هذا الظن أن البخيل زري لا يتمتع باحترام
الناس وهيبهم له وثقتهم في ورعه وعلمه وأدبه ، كما أن تبجيل الناس له ربما
لم يكن قاصرا على ما كان يتحلى به من جميل تلك الصفات بل كان يمتد إلى
مظهره الخارجى ، فقد كان أبو نصر حريصا على أن يظهر بين الناس بمظهر
لائق وهندام نظيف ، وفي قصته مع أستاذه القالى^(٤) - والننى ذكرناها هناك -
ما يعيط القام عن ذلك ، فكم كان أسفه شديدا وخجله بالغا حينما وافى مجلس

(١) الانقباض : خلاف الانبساط ، والمراد به هنا الاقتصاد والاعتدال في المعيشة .

(٢) السميت : حسن القصد والمذهب في الدين والدنيا ، والتزام الحق وجادة الصواب في الحياة .

(٣) الصلة ٢/٦٢٠ .

أستاذه - وحوله أعلام أهل قرطبة - بشباب بلاتها سحابة الربيع، ولولا حصافة القالى وتداركه لموقف تلميذه الحريص على العلم ما هان ذلك الأمر على أبى نصر ولا نسلى عن أسفه وشدة خجله من منظره .

مكانته العلمية :

لا شك أن أبى نصر كان ذا مكانة علمية متميزة ، ولا غرابة فى ذلك فإن تلمذته على جلة من الشيوخ فى العلم والأدب ، وملازمته لنبوأمكان الصدارة منهم ، - إلى جانب ما كان يتعلل به من رجاحة العقل ، ودماثة الخلق ، والزام جادة الصواب فى الحياة ، وحب للعلم ، وحرص على الدرس والتحصيل - جعلته كل هذه الأشياء خليفا أن يتبوأ مكانة علمية ظاهرة بين أقرانه من العلماء ، فإذا ما ذهبنا لتبيين تلك المكانة فى مظاهرها الأخرى ، وجدناها فى أقوال تلاميذه عنه ، فهو عندهم - كما يقول الخولانى - رجل يمتاز بصحة الأدب ، والثقة فى الدين والعلم ، وألفيناها فى اختلاف الناس - من مختلف الطبقات - إلى مجالس علمه ودروسه ، وفضلا عن ذلك فإننا نلمسها فى ذلك الأثر المائل بين أيدينا الآن ، وهو « شرح عيون كتاب سيبويه » فاقترعاه لميدان « الكتاب » ومعالجته لكثير من قضايا المعضلة ، ومسائلة المشكلة ، ومناقشاته لفصول النحاة - كالأخفش والبرد واللازني والجرمى والزجاج والنحاس والزبيدى - تشير بوضوح إلى تمكنه ورسوخ قدمه فى هذا الميدان كما تبين مدى ما وصلت إليه مكانته العلمية .

هل لأبى نصر مؤلفات أخرى ؟

يذكر ابن خير من بين كتب الأنحاء واللغات والآداب التى رواها عن شيوخه كتاب « عيون سيبويه » ، والنسك ، تأليف أبى نصر هارون بن موسى ابن جندل النحوى ، وقد يتبادر إلى الذهن أن قوله : « والنسك » كتاب

آخر غير كتاب الصيون ولكنه يقول بعد ذلك : « حدثني به أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفري عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المحزومي عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي عن أبي نصر مؤلفه ^(١) » :

فإنفراد الضمير في قوله : « حدثني به » وقوله « مؤلفه » يقطع بأنه كتاب واحد شرح فيه عيون مسائل « الكتاب » كما فسر فيه نكته ، وهذا ما صنعه أبو نصر في الكتاب الذي بين أيدينا .

وفضلا عن ذلك فإن المصادر الأخرى التي ترجمت له أو أشارت إليه لم تذكر له مصنفات أخرى غير هذا الكتاب ، ولم نعثر في ثنايا كتابه هذا ولا عند أحد من تلاميذه ورواة علمه على مجرد الإشارة لذلك . ومن هنا فإن ما يتركاوى في الخاطر من إحتمال أن تكون عوادي الزمن قد أتت على شيء من مصنفات له هو إحتمال يبدو باهتا بعيدا ، والأقرب إلى الصواب أن يكون ما شغل أبا نصر عن مواصلة التأليف هو انكبابه على تلك الشحنة الضخمة من الزاد الدسم في كتب المشاركة التي دخلت إلى الأندلس في ذلك العصر - علاوة على مؤلفات أسناده القالي - وتفريغ همه لدراساتها وتدريسها لطلابه ورواد مجالسه وأيضاً عنايته بتأديب الناشئة وثقيفهم .

وبما يعضد هذا الاتجاه أن معظم زملاء أبي نصر كانوا - في ميدان الدراسات القفوية - معلمين أكثر منهم مؤلفين ، وأن من مارس التأليف منهم باستثناء أبي بكر ^(٢) الزبيد وأحمد بن أبان بن سيد ^(٣) - لم تتجاوز مصنفاتهم

(١) فهرسة ابن خير ٣١١ .

(١) أحصى له محقق كتاب لجن العوام أحد عشر مصنفا - انظر مقدمة المحقق ٢٦ - ٣٢ .

(١) له كتاب العالم بجو مائة مجلد مرتب على الأجناس بدأ بالفلك وختم

كتابا واحدا أو اثنين أو ثلاثة^(٣) .

على أن اهتمامه بكتاب شيبويه دراسة وتدرسا ووضع مصنف يتناول
عيونه ومشاكل مسائله ونسخته لاشك أنه أخذ من أبي نصر جهدا وشغلا وقتنا
ليس بالقليل .

بالذرة ، وكتاب العالم والمتعلم ، وشرح كتابي الاخفش والكسائي - انظر جذوة
المقتبس ٣٨١ ومعجم الأدباء ٢/٢٠٣ . والمدارس النحوية ٢٩١ .
(١) انظر الحركة اللغوية في الأندلس ١١٣ - ١١٧ .

الباب الثانى

- الفصل الأول : منهج أبى نصر فى شرحه لكتاب سيبويه
- الفصل الثانى : آراؤه واتجاهاته وشواهده
- الفصل الثالث : موقفه من النحاة السابقين
- الفصل الرابع : توثيق نسبة الكتاب - وصف النسخة المعتمدة - منهج التحقيق

الفصل الأول

مذهب أبي نصر في شرحه لكتاب سيبويه :

بدأ أبو نصر كتابه دون مقدمة تحدد منهجه ، أو تشير إلى دوافع تأليفه أو الهدف منه ، وإنما دخل في موضوع الكتاب مباشرة : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على محمد وآله وسلم ^(١) » ، قال أبو نصر هارون بن موسى في قول أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه - رحمه الله - هذا باب علم ما الكلام من العربية .

ولكن للتنبه لما في الكتاب يمكنه أن يلاحظ أبرز ملامح الطريقة التي سار عليها ، وإلى أي مدى التزم بها :

١ - لم يتناول أبو نصر في شرحه كل أبواب كتاب سيبويه ، ولا كل مسائل الأبواب التي تعرض لها ، وإنما اختار من ذلك ما رآه يحتاج إلى توضيح وتفسير .

٢ - يبدأ حديثه ، عادة بذكر كلام سيبويه معزواً إلى بابه « قوله في باب . . . » ثم يذكر فقرة النص كاملة ، أو شطر منها ، وأحياناً يكتفي بذكر جملة أو عبارة ، أو شاهد من القرآن أو الشعر ^(٢) ، وهو لا يكاد

(١) سقطت هذه الجملة سهواً أثناء الطبع ، وقد تبيننا على ذلك في الاستدراكات .

(٢) أعرضنا عن ذكر الأمثلة لهذه الأنواع لكثرتها في نهاية الكتاب .

يخالف هذه الطريقة إلا في النادر القليل ، كما في ص ٢٢٦ حيث بدأ شرحه لعيون باب التصغير بالكلام عن كيفية تصغير «مقوال» و «أقوال» دون أن يقدم نصا لسيبويه ، وفي ٢٢٩ لم يذكر نص سيبويه عن كيفية تصغير وجمع اللذان «افتقار وانطلاق» وإنما ذكر تصغيرهما وجمعهما ثم علق عليهما من ناحية ما يمكن أن يدخل على وزنهما مصغرين أو مجموعين . وفي ص ٢٤٢ حيث ساق النص «وسأت الخليل - رحمه الله - عن قوله آتيك أصيلا لا . . .» دون أن يشير إلى الباب الذي يوجد فيه .

ومثل ذلك أيضا في ص ١٠٨ عند ذكره نص سيبويه «وحدثنا من لا تهم أنه سمع من العرب من يقول : رويد نفسه ...» .

٣ - في معظم الأحيان يذكر فقرة النص أو ما يختاره منها ، ثم يأخذ في شرحها أو التعليق عليها دون أن يكرر شيئا منها ، ولكنه في بعض الأحوال يعيد في الشرح ما يريد شرحه من أجزائها^(١) ، كما أنه في أحيان أخرى يفرق جزئيات الفقرة الواحدة ، ويتناول كلامها بالشرح أو التعليق على حدة ، ففي ص ١٩ يفسر قول سيبويه «وليس في الأسماء جزم» وفي ص ٢٠ يعلق على قوله «وليس في الأفعال المضارعة جر» وبعد ذلك يشرح قوله «لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين» والنصوص الثلاثة متتابعة في فقرة واحدة عند سيبويه^(٢) ، فضلا عن

(١) انظر ص ١٥٠ - ١٥١ ، ١٩٥ ، ١٩٧ - ١٩٨

(٢) ومثل ذلك أيضا في النصين ص ١٧ ، ١٦ و ص ٤٤ ، ٤٥ ، وأيضا في ص ٧٢

ذلك فقد لا يذكر نصا لسيبويه البتة ، ولكنّه يشير إلى رأيه في
للسألة ، ثم يذكر رأى بعض المعلقين على الكتاب فيها ويتناولونه بالنقد
والتنفيذ^(١) .

٤ — السمة الغالبة في شرحه للمسائل التي اختارها هي التوسط بين
البسط والإيجاز ، فهو يشرح نصّ سيبويه ، ويبين المراد منه ، ويطلّ لوجه
نظره ، وإذا كان هناك نقد فنّده ، أو اعترض أجاب عليه في عبارة واضحة
بيّنة ، دون إضباب أو استطراد في الشرح أو إغراق في التعليل .

ولكنّه قد يخالف ذلك النهج ، فعند حديثه عن النسب إلى شية تراه
يذكر كيفية النسب إليها ويبين وجهة نظر سيبويه ، ويذكر رأى الأخفش
ويفنده ، ويفصل القول في ذلك تفصيلا لا مزيد عليه^(٢) . كما أنه في حالات
أخرى يكتفي بمجرد التعليق على النص ، فهو يذكر نص سيبويه « وأما قولهم
دارى خلف دارك فرسخا ، فانتصب لأن خلفك خبر للدار ، وهو كلام عمل
بعضه في بعض ، واستغنى ، فلما قال : دارى خلف دارك أبهم فلم يدر ما قدر
ذلك ، فقال فرسخا وذراعا وميلا ، أراد أن يبين فيعمل هذا الكلام في
هذه الغايات بالنصب ، كما عمل عشرون في الدرهم » ثم لا يزيد في شرحه له
عن قوله : « يعني أن الفرسخ ونحوه هو غاية الدار كما أن الليل غاية السير
في قولك سرت إلى الليل »^(٣) .

(٣) انظر ص ٧٤ ، ٧٥ حيث ذكر رأييّن للأخفش ، ثم شرح وجه الخطأ فيهما .
(٢) انظر ص ٢٢٠ - ٢٢٣ ، وانظر أيضا ص ١٦ - ١٨ حيث يذكر جميع
الأوجه المحتملة في (ما) في قول سيبويه « لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه
الأربعة ، وبين ما يبنى عليه الحرف » .

(٣) ص ١٣٠ - ١٣١ ، وانظر أيضا الصفحات ٤٩ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٨٣ ، ٨٤ ،
١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

• — يحاول في كثير من الحالات أن يفسر المراد من عبارة سيبويه في نص ما بمقارنته بكلامه في مكان آخر ، ويعبر عن ذلك بقوله : « وبذلك على ذلك قوله ... » أو « وما يزيد هذا إيضاحاً قول في باب ... » أو « وبيان ما ذكرناه قوله ... » أو « كما قال في باب ... » و « وما يقوى هذا قوله في باب ... » « ويبين ما ذكرناه قوله ... » إلى غير (١) .

(١) انظر ص ١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ .
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٨٩ ، ١٩٨ .

الفصل الثاني

آراؤه وأبحاثه وشواهد:

ركز أبو نصر اهتمامه في شرحه للعيون التي تناوها على توضيح المراد من كلام سيبويه ، وبيان وجهة نظره ، والتعليل لها ، ورد النقود والاعتراضات عليها ، وفي هذا الإطار كانت له في بعض الأحيان وجهة نظره الخاصة ، كما كانت له أبحاثه واختياراته للعمنة :

١ - يرى أن المراد بقول سيبويه « وليس في الأسماء جزم » الأسماء التي لا تنصرف ، لأنها التي يطلب فيها الجزم حين منعت الجر والنون كما منعها الفعل^(١) . وغيره من النحويين لا يقصر الأمر على ذلك .

٢ - في نيابة اضم الإشارة عن المفعول للطلق يجعل ذلك خاصا بأفعال الشك لأنه الوارد عن العرب في قول سيبويه « ظننت ذاك » ولا يصح في غيرها من الأفعال فلا تقول : ضربت ذاك^(٢) . والنحويون يقيسون جميع الأفعال على أفعال الشك .

٣ - يقول سيبويه في ضياغة فعل التنجب « وبناءؤه من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ » وقد اختلفت كلمة النحاة بفد سيبويه في قياسية التنجب من

(١) ص ١٩

(٢) ص ٤٦

صيغة « أفعل » فبعضهم يرى أن ذلك مقيس ونسبه إلى سيبويه بناء على هذا النص ، وبعضهم يرى أن ذلك موقوف على السماع ونسبه إلى سيبويه أيضا .

أما أبو نصر فقد فسر قوله « وأفعل » بأن المراد به الصفات التي جاءت على هذا الوزن وليس لها فعل ، وليست بلون ولا خلقة جسمية ، مثل الأرض والاحق والأنوك والآلة لأن هذه الصفات تضارع الفعل في الكلام وتضارعه في البناء ، ويضاع من فعلها - لو وجد - ما أفعله ، فكذلك يجب أن يضاع منها^(١) .

٤ - الوصف الذي على وزن (فعلان) جعل سيبويه في موضع علة منعه من الصرف مشابهة الألف والنون لألف التانيث الممدودة ، وفي موضعين آخرين جعل العلة في ذلك كون النون بدل من الهمزة .

وقد أدى هذا إلى زعم بعض الناس أن سيبويه قد تناقض في هذه المسألة ، كما جعلها أستاذنا عضيمة من المشكلات التي تعذر عليه التوفيق بين نصوصها ، وأخذ على اللورد متابعتها لسيبويه في هذا الاضطراب ، أما أبو نصر فقد حلّ هذا الاشكال ، بأن مراد سيبويه أن النون في (فعلان) لما أبدلت من ألف التانيث الممدودة جعلت بمنزلة ما في أن الاسم معها لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهي تجري مجرى الهمزة التي هي بدل

(١) ص ٦١ - ٦٢ ، ٢٥٩ ، وقد عضدت رأيه بكلام سيبويه عن ذلك في موطن

آخر (هامش رقم (٢) ص ٦٢

منها ، ولولا ذلك لانصرف الاسم معها في النكرة (١) .

٥ — ذكر سيبويه في (باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء) قول العرب « ما أغفله عنك شيئا » فوقف العلماء طويلا لا يعرفون أصل هذه الكلمة ولم يفسره أحد منهم حتى جاء الزجاج وفسره على أن معناه على كلام قد تقدم ، كأن قائلها قال : زيد ليس بغافل عني . فيقال المجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئا ، أى تفقد أمرك ، فحذف الفعل « انظر » البناصب « شيئا » أما أبو نصر فقد جعل هذا القول يحتمل معنيين : معنى التمعجب ، وهو الذى ذكره الزجاج ، والآخر أن يسكون الكلام على النفي ، أى هو ليس بغافل ثم قال : عنك شيئا ، وهو يريد : دع عنك الشك الذى سبق إليك ، فحذف الفعل ، وكفى بقوله « شيئا » عن الشك ، وكأنه قال : عنك شكاً (٢) .

٦ — جوز سيبويه في قول الشاعر :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأى ذاك تصير

أن يسكون « أنت » فاعلا بضمير يفسره ما بعده ، وأن يكون مبتدأ حنف خبره ، أو خبرا لمبتدأ محذوف

وقد واقعه أبو نصر في الوجه الأول ، ثم جاء بوجه آخر ، وهو أن يكون « أنت » خبرا للرواح صراحة أو بتقدير مضاف أى أذو رواح أنت (٣) .

(٢) انظر ص ٢٠٠ - ٢٠١ وهامش رقم (٥) ص ٢٠٠

(٢) ص ١٤٥

(٣) ص ٨٦ - ٨٧

٧ — فسر السيرا في مذهب سيديويه في قوله « ماصنعت وأباك » ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها « بأن ما بعد الواو منصوب بالفعل الظاهر قبلها لأنها للمعية ، فيكون التقدير عنده : ماصنعت مع أبيك ، ولهذا تعلق السيرا في بأن ترجمة الباب على إظهار الفعل « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به » .

ثم ذكر مخالفة الزجاج في ذلك ، حيث جعل النصب هنا بإضمار فعل لأن الواو عاطفة وليست للمعية ، وأن التقدير : ماصنعت ولا بست أباك .

أما أبو نصر فلم يكتف بمخالفة السيرا في بل راح ينقض تفسيره بمقارنة نصوص الكتاب في أما كن متفرقة ، ثم ارتضى مذهب الزجاج من حيث للبدا ، وهو أن النصب بإضمار فعل ، وأن ترجمة الباب على الإضمار « هذا باب ما يضمنر فيه الفعل ... » ولكنه لم يرتض تأويل الزجاج لأنه فاسد من حيث اللغى لأن قوله : « ماصنعت » استفهام ، وقوله : « ولا بست أباك » خبر على هذا التأويل ، وأن التأويل الصحيح هو : ماصنعت و ماصنعت وأباك ، وبهذا لم تخرج الجملة للمعطوفة عن معنى الاستفهام الذي في الجملة الأولى^(١) .

٨ — يفرق أبو نصر بين التضعيف والإدغام ، فالتضعيف هو تكرير الحرف يحتاج إلى حركتين من اللسان ، أما الإدغام فهو تشديد الحرف يحتاج إلى رفع اللسان مرة واحدة وهو أخف وألين من التضعيف ، ولهذا

فهم يستثقلون الضعيف في الكلام ويفرون منه إلى أحد وجهين : الإدغام
أو الحذف (١).

٩ - جاء البيت :

بني أسد هل تعلمون بلاونا إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

في بعض رواياته برفع «يوم» ونصب «أشنعا» وقد جوز بعضهم على هذه
الرواية أن يكون «أشنعا» خبر الكواكب أو حالا - إذا جعلتها تامة -
وأبو نصر يجعله منصوبا على تعظيم الأمر أي اذكره أشنعا، لأن في جعله
خبرا أو حالا فساد للمعنى فلا يقال : كان زيد ابنا من بني آدم، لأن هذا
لا يحل (٢).

ومن اختيار جانب اللغى أيضا ردّه على المبرد في البيتين :

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلوم
حتى شأها كليل موهنا عمل باتت طرايا وبات الليل لم ينم

حيث جعل المبرد «عضادة سمحج» في الأول و«موهنا» في الثاني
منصوبين على الظرفية، فردّ عليه أبو نصر هذا القول بأنه يؤدي إلى فساد
للغى، واختار رأى سيبويه على أنهما مفعولان «لشنج» و«كليل» لأن
فيه تقوية للمعنى الذي أراده الشاعر (٣).

وفي قول الشاعر أيضا : «لا كالعشية زارا ومزورا»

(١) ص ١٧٤

(٢) انظر ص ٧٤

(٣) ص ٧٥

يمنع أن يكون التقدير : لازائراً كالعشية ، أو لازائراً كالعشية ،
لاستعالة أن يحمل الزائر على العشية وهو غيرها .

١٠ — من اتجاهاته الأخرى :

والمحدث لأحوال الإعراب هو الاسم ؛ لأنه الأول ، ولأنه الفاعل
ص ٩٨ ، ١٣

— أول المجازى السكون ، والحركات فرع عنه وزوائد لحقت الحرف ص ١٣

— أول الأفعال هو الماضى ، لأن الفاعل لا يقال له فاعل حتى يقع منه
الفعل ، وقبل وقوع الفعل إنما هو فعل بالقوة لا يقال له ماض ولا مستقبل
ص ١٥

— الناصب لظرف فى قولك : زيد خلفك هو الابتداء عن طريق
النيابة عن المحدث ، وهو ليس خبراً ، ولكنه سد مسد الخبر ص ١٢٧ ، ٣٩

— لا يجوز تعويض شيئين من شىء واحد ص ١٨٢

١١ — مظاهر اهتمامه بالتعليل كثيرة ، وهو لا يقتصر فى تعليلاته على
العلل الأوائل ، ولكنه يتعدها فى كثير من الحالات إلى العلل الثانوى
والثالث .

١٢ — أما شواهد نهى من القرآن الكريم وقراءاته وأشعار العرب
وأمثالهم .

الفصل الثالث

موقفه من النجاة الآخرين :

عكف أبو نصر على كتاب منبويه يدرسه ، ويقارن بين مسائله ونصوصه ويعمن النظر في عيونه ومشاكله ، وقد أدى به طول النظر في « الكتاب » أن اتخذ من صاحبه مثله الأعلى ، فراح يدافع عن آرائه ، ويفسر وجهة نظره ، ويرد آراء المخالفين واعتراضاتهم ونقودهم في كثير من المسائل التي عالجها في شرحه ، حتي إنه في بعض اللواضع ، لا يذكر المسألة إلا ليرد عنها اعتراض معترض ، أو نقد ناقد ، أو استدراك مستدرك ، أو مخالفة مخالف

وقد تناولات ردود أبي نصر أكثر من خمسين موضعا رد فيها على الأخفش والمازني والجري وللبرد والزجاج والسيرافي والنحاس وابن الإدفوي والزبيدي وغيرهم ، ولسنا هنا في معرض ذكر هذه النقود ورد أبي نصر عليها ، فذلك مذكور في مواطنه من التحقيق ، ولكننا نشير إلى بعض الجوانب في موقف أبي نصر من هؤلاء العلماء :

١ — كانت معظم الردود موجهة إلى استدراك الزبيدي وآراء الأخفش ونقود للبرد ، ولكنه لم يصرح بذلك الزبيدي مطلقا ، كما أنه لم يذكر الأخفش في موضعين ص ٨٥ ، ١٦٠ وكذلك بالنسبة للبرد ص ٧٨ ، ٨٠

وقد رد على كل من المازني والجري في موضعين على أولهما في ص ١٢٦ ،

٩٩٢ - ١٩٢ ، وعلى الثانى فى ص ٤٢ ، ٢٥١ - ٢٥٢ ، وعلى الزجاج فى موضع واحد ص ١٢١ وكذلك السيرافى ص ١٢١ ، وابن الإدفوى ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وعلى النحاس - دون التصريح به - فى ص ٢١١

كما أن هناك آراء واحترافات رد عليها دون يذكر أصحابها ص ٢٣ ، ٦٠ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨

٢ - اعتمد فى ردوده على الأدلة القياسية والسماعية والعقلية والإلزامية والاسكلامية وعلى المقارنة بنصوص سيبويه فى الأماكن المختلفة ، وعلى اختيار جانب للفقهاء .

فى رده على الأخفش فى قوله : أزيد أخاه تضربه « النصب الوجه ... » يقول : « وهذا قياس خارج عن مذاهب النحاة ... » (١) .

وفى قول الأخفش أيضا : « وتقول أزيذا لم يضربه إلا هو ... » يقول أبو نصر : « خطأ لا تكلم به العرب وإنما كلامهم أزيذا لم يضربه إلا نفسه ... » (٢) .

وفى رده على المبرد حين اختار أن يكون « مثلهم » فى « وإذا ما مثلهم بشر - صفة مقدمة للنكرة نصب على الحال - يقول : فيلزمه على هذا التأويل إذا قال : ما فى الدنيا بشر مثلهم - على من جعل للنكرة حالا - أن يحذف فيقول ما بشر مثلهم ويحمل « فى الدنيا » مضمرا (٣) .

وعلى قول للمبرد فى قول الشاعر :

(١) ص ٧٤ .

(٢) ص ٧٥ .

(٣) ص ٥٥ .

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

إن عقر الخليل ليس منها ، يرد أبو نصر بأن هذا « دليل على أنه يزعم أن الصفة غير للوصوف ، ويتصل هذا بما نعوذ بالله منه ... » (١) .

ويقول الزجاج في قول سيبويه « ما صنعت وأباك » إن التقدير ما صنعت ولا بست أباك .

فيرد أبو نصر بأن هذا التأويل بالملازمة هنا يفسد للنفى حيث يختلف الجملتان خبرا وإنشاء (٢) .

غلط الجرمي سيبويه في أن الأصل في الأفعال - التي تتعدى بنفسها وبحرف الجر - أن تتعدى بحرف الجر ، ثم يحذف حرف الجر فينفذ الفعل إلى المفعول فينصب ، وحجة الجرمي أن من الأفعال ما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر ، ويثبت أبو نصر فساد مذهب الجرمي بأن الفعل إذا وصل إلى المفعول بلا واسطة فلا معنى لادخالك ما يوصله إليه ، وإذا كان أصله ألا يصل إليه إلا بحرف الإضافة حسن لك أن تستعنف وتدخله فيما هو أمكن . ثم يعضد هذا الدليل بكلام سيبويه في باب اسم الفاعل حين جعل الأصل في عمله هو التنوين في قولك هذا ضارب زيد غدا « ولو كان الأصل ترك التنوين لما دخله التنوين ، ولا كان نكرة » (٣) .

يقول سيبويه إن فعائل جمعا - غير مهموز - لم يأت صفة كما لم يحىء

(١) ص ٥٩ .

(٢) ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) ص ٤٢ - ٤٣ .

واحد من الصفات . فاستدرك عليه الزبيدي بأن قوله قد تناقض لأنه قد ذكر في باب زيادة الياء « رجل طريم » .

وعلى ذلك فيجب أن يكون جمه طرايم . فرد أبو نصر بأن سيبويه إنما عني غير طرايم لأنه قد ذكره في موضع فدل على أنه استثناء في الجمع . ثم يقول : ونظير هذا التأويل قوله في باب الظروف « فأما دونك فإنه لا يرفع أبدا وإن قلت : هو دونك في الشرف » ثم قال وقد انفصل الكلام « وإن شئت هو دونك إذا جعلت الآخر هو الأول » (١) .

٣ — جاءت ردود أبي نصر واضحة لا غموض فيها ، كما كانت أدلته محدودة ، لا يعمد إلى الإسهاب فيها وسرد ما يمكن الاستغناء عنه ، ولسكننا نلاحظ عليه بعض التحامل في عباراته ، كقوله : « وقول الأخفش في لات إنها لا تعمل شيئا في القياس ، غلط لأنه إذ نصب فلا بد من ناصب ... » (٢) .
— وقوله : « وقول الأخفش المعطف عاملين جائز يستحيل من الوجه الذي أشار إليه سيبويه ولم يكشفه حين علم أنه لا يشكل على أهل النظر » (٣) .

وفي رده على المبرد — حين جعل « عضادة صحيح » في قول الشاعر :
« أو مسحل شنيج عضادة صحيح » منصوبة على الظرفية « وهذا من الذين يتهاونون باخلاق إذا عرفوا الإعراب ، وهو إذا جعله ظرفا كان اللغوي

(١) ص ٢٨٤ — ٢٨٥ .

(٢) ص ٥٤

(٣) ص ٥٦ .

فاسدا»^(١) : وانظر أيضا هذه العبارات في رده على النحاس «إِذَا زَعَمَ مِنْ
لَمْ يَفْهَمَ عَنْ سَيَّبُوِيَه - رَحِمَهُ اللهُ»^(٢) - وعلى الزبيدي « وهذا غلط لا يتناول
إلا من لم يطالع الكتاب مطالعة الفهم »^(٣) وعلى ابن الإدفوى « وقد كان
يلزمه - لو اهتدى إلى قول سيَّبُوِيَه - أن يأتي به ثم ينقضه »^(٤) .

٤ - لم يكتف بالرد على آراء هؤلاء العلماء واعتراضاتهم ، وإنما شمل
ما وقعوا فيه من أخطاء نتيجة بعض التعليقات على حاشية الكتاب ، فقد
وقع في متن الكتاب في تحقير سنين اسم امرأة على «سَتَيْن» ، على قوله في
بضع : بضيع ووقع في الحاشية بضيع وقد شرح السيرا في مراد سيَّبُوِيَه على
أساس ما في الحاشية ، وكذلك جاءت طبعات الكتاب بعد ذلك .

وقد بين أبو نصر وجه الخطأ في ذلك ، وبين أن مراد سيَّبُوِيَه بذلك
هو بضع عشرة ، فإن « عشرة » هنا بمنزلة الواو والنون في سنون لا يختسب
بها في التحضير^(٥) كذلك صحح بعض الأخطاء التي وقعت من النسخ ، والتي
لاتزال تتداول في طبعات الكتاب ، ومن ذلك : « وتقول في فعلول من
شويت وطويت : شوي وطوي » بتسكين الواو الأولى فيهما غير مدغمة
في الثانية ، ويقول أبو نصر : وهو غلط وقع في النسخ والصواب تحريك

(١) ص ٨٠ .

(٢) ص ٢١١ .

(٣) ص ٢٨٧ .

(٤) ص ٢٤٧ .

(٥) ص ٢٤٢ .

الواو الأولى بالفتح والثانية بالكسر . . . »^(١) ومثله أيضا : « من ذلك قولهم في الأجدر : أشدر » ويقول عنه : هكذا وقع بالشين وهو غلط من الكتاب والصواب : أزدرد بالزاي^(٢) .

• — إذا كان من حق أبي نصر أن يرد آراء المخالفين لسيبويه ويخطيء نفودهم فقد يكون من حقنا هنا أن نبدي عليه بعض للملاحظات :

(أ) حديث سيبويه في قوله « ولا يجوز بعد إن أن تبنى عندنا على الأسماء ولا الأسماء تبنى على عندنا » عن حكم الاسم الواقع بعد إن الشرطية وأنه لا يكون إلا على إضمار فعل سواء أ كان مرفوعا أم منصوبا ، ولكن أبا نصر فسر قوله « ولا الأسماء تبنى على عندنا » بعيدا عن سياق النص حيث تناول به مسألة حكم الاسم للمرفوع بعد الظرف^(٣) .

(ب) تابع مافي سيبويه من أنه قد وُجدَ في أشعار العرب رب لاجواب لها من ذلك قول الشماخ :

ودوية قفر تمشي نعامها كشي النصراري في خفاف البرندج

والاستشهاد بالبيت غير مستقيم لأن جواب رب في البيت بعده^(٤) .

(ج) حكم سيبويه بضعف وقوع « كل » للمضافة للمكرة مفعولا وقد تابعه أبو نصر في ذلك ، مع أنه قد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب كثيرا^(٥) .

(١) ص ٣١١ . وانظر أيضا ص ٣١١ - ٣١٢

(٢) ص ٣٢٣ . وانظر ص ٣١٢ .

(٣) ص ١١٢ .

(٤) انظر ص ١٥٥ .

(٥) انظر ص ١٤٠ .

(د) لم تكن ردوده على الزبيدي في بعض الأحيان تحمل ظاهج الدليل للفتح ، واسكنها كانت تقوم على مجرد الثقة المطلقة في كلام سيبويه . ففي باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد يقول سيبويه « ويكون على فَعَلٍ فيهما ، والإسم نحو جَدِبٌ ومِجَنٌ » فاستدرك الزبيدي عليه بأن مجن مِفْعَل من الجنّة ، ورد أبو نصر بأن ذلك غلط وضعف لأن سيبويه قد ذكر قبل هذا مجن وجعله مِفْعَل من الجنّة ، فدل ذلك على أنه في هذا الموضع غير ذلك ، وأنه اسم على فَعَلٍ لا نعرفه (١) .

ومثل ذلك ما جاء في دَلِمٍ صفة حيث جعلها سيبويه في موضع على وزن فَعَلٍ وفي موضع آخر على وزن فَعَلَمٍ ، فقال الزبيدي عن ذلك إنه نقص قوله ، ورد أبو نصر بمثل ما رده في مجن (٢) .

(١) انظر ص ٢٩٠ .

(٢) انظر ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

الفصل الرابع

توثيق نسبة الكتاب - وصف النسخة للمعمدة - منهج التحقيق

توثيق نسبة الكتاب :

هناك عدة أدلة تؤيد نسبة كتاب « شرح عيون كتاب سيديويه » إلى أبي نصر هارون بن موسى القرطبي :

١ - تحمل صفحة غلاف المخطوطة اسم المؤلف وكنيته واسم أبيه وجده ويؤكد هذه النسبة قول الناسخ بعد ذلك « وهو جميع الكتاب [قبول] علي نسخة أبي نصر وقرىء عليه » .

٢ - نص للمؤلف في بداية الكتاب على كنيته واسمه واسم أبيه بقوله : « قال أبو نصر هارون بن موسى » .

٣ - كرر للمؤلف ذكر كنيته في مواضع عدة من الكتاب عند بداية شرحه لنص من كتاب سيديويه ، فهو يقول : قال أبو نصر :

٤ - جميع المصادر التي تعرضت لذكر الكتاب لم تسبه لأحد غير أبي نصر ، بل إن ابن خير يوثق هذه النسبة رواية عن أحد تلاميذ أبي نصر فيقول : « كتاب عيون سيديويه والنكت ، تأليف أبي نصر هارون بن موسى ابن جنبدل النحوي ، حدثني به أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفزي^(١) »

(١) من أهل مالقة، روى عنه ابن بشكوال، ويقول عنه: كانت عنده كتب كثيرة وآداب جمّة (ت ٥٢٥) - المصلة ٢٤٩/٢

عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المحزومي^(١) عن أبي عمر يوسف بن عبد الله
ابن خيرون السهمي^(٢) عن أبي نصر مؤلفه^(٣) وعنوان الكتاب عند
السيوطي والقفطي وفي معجم المؤلفين « تفسير عيون كتاب سيبويه »^(٤)
وفي كشف الظنون « مفسر هارون بن موسى القرطبي هيونه »^(٥) وفي بروكلمان
« شرح عيون كتاب سيبويه »^(٦) وقد أخترت هذا العنوان الأخير لأنه هو
الموجود على صفحة غلاف المخطوطة ، وعلى الصفحة الأخيرة منها .

-
- (١) من أهل مالقة أيضا روى عنه ابن خيرون ، وكان فقيها مدرسا واستادا
في الآداب وفنونها (ت ٤٧٠) - الصلة ٤٣٣/٢
(٢) تقدم الحديث عنه ص ١٨ من المقدمة .
(٣) فهرسه بن خير ٣١١ .
(٤) بغية الوعاة ٣٢١/٢ وأنباه الرواة ٣٦٢/٣ ومعجم المؤلفين ١٣١/١٣ .
(٥) كشف الظنون ١٤٢٨/٢ .
(٦) تاريخ الأدب العربي ١٣٧/٢ .

وصف النسخة المعتمدة :

النسخة التي اعتمدت عليها — والتي لم أوفق في العثور على غيرها — من مخطوطات المتحف البريطاني (Quart, X, 31) ^(١) تحت رقم (١٥٦١ نحو) وقد حصلت على مصورة لهذه النسخة من « مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي » بجامعة أم القرى في مكة المكرمة .

وتقع هذه النسخة في (٧٧) ورقة — عدا ورقة الغلاف — مكتوبة على الجانبين إلا الورقة الأخيرة فالمكتوب منها جانب واحد فقط . وتحتوي كل ورقة على (٤٢) سطرا ، ومسطرتها (٢٢ x ١٣) مم ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٣) كلمة .

خطها : كتبت هذه النسخة بخط نسخي قديم لا يعتنى الناسخ فيه كثيرا بالهمزات والنقط والشكل ، كما لا يهتم بوضع علامات الترقيم ، ولكنه يبدأ كلامه بسيويوه بعبارة « قوله في باب ، أو قوله فيه ، أو قوله » بخط ظاهر .

وفي النسخة سقط بعد نهاية الورقة رقم (٩) وقد تركنا مكانه بياض لمدة أسطر ص ٤٠ ، ونبهنا في الهامش على أنه يمكن تقديره بحوالى ورقة على الأكثر . كما يوجد بها في الورقة (٢) و (٥٠) من الأصل بعض الكلمات المطموسة ، وقد أمكن تقديمها من سياق النص .

(١) بركلمان ١٣٧/٢ من الترجمة العربية .

وعلى هوامش الصفحات كثير التصحيحات والزيادات التي كان لها فضل كبير في تقويم النص .

عنوانها : كتب على صفحة الغلاف .

(١) الجزء الأول والثاني والثالث من شرح عيون كتاب سيبويه — رحمه الله — تأليف أبي نصر هارون بن موسى بن صالح ، وهو جميع الكتاب [وقبول ^(١)] على نسخة أبي نصر وقرئ عليه .

(٢) وقف برواق الأروام من شرح (عيون) كتاب سيبويه ، وقد تكرر هذا الوقف على صفحات عديدة من المخطوطة ، وكذلك على الصفحة الأخيرة منها . وكتب بخط مخالف لخط المخطوطة .

(٣) فائمة لدفع الفأر

(٤) خاتم المتحف البريطاني .

بدايتها ونهايتها : تبدأ المخطوطة بقوله : « بسم الله الرحمن الرحيم — وصلى الله على محمد وآله وسلم .

قال أبو نصر هارون بن موسى في قول أبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه رحمه الله ... » .

(١) لا يظهر من هذه الكلمة في الأصل الا حرف اللام فقط .

وتنتهي بقوله : « تم جميع الكتاب بحمد الله وعونه ، وصلى الله
على محمد وآله » .

وبعد هذه النهاية - على الصفحة الأخيرة - كلام طمس معظمه ، وقد
أمكن قراءة الباقي منه على النحو التالي :

« . . . نسخة انتسخت وقوبلت من نسخة أبي نصر . . . والحمد لله . . . »
وتحمل هذه الصفحة أيضا عبارة الوقف السابقة ، وبعدها ، وعلى
الجانب الأيسر من الصفحة آثار لكلام مظموس ، يحتمل أن يكون بعض
التعليكات أو غيرها .

كما يوجد عليها خاتم المتحف البريطاني ورقم المخطوطة (١٢٥٦١ نحو)
وعدد أوراقها (٧٧ ورقة) وتاريخ (١٥ - ٦ - ٣٥) ثم توقيع .

منهج التحقيق :

أهم الجوانب التي عنيت بها في التحقيق هي :

١ - تحرير النص وفق القواعد الإملائية المعروفة مع وضع علامات الترقيم ، وضبط الكلمات التي قد تشكل قراءتها بالشكل .

٢ - تصحيح ما وقع في المخطوطة من خطأ أو تغيير أو سقط أو زيادة أو طمس أو تقديم أو تأخير ، وقد استعنت على ذلك - بالنسبة لنصوص سيبويه - بمقارنتها بطبعة (بولاق) والطبعة المحققة - وبالنسبة للشرح - بما على هوامش المخطوطة من تصحيحات وزيادات ، وكذلك بالرجوع - في المسألة - إلى مظانها في كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو ، مع التلمية إلى أما كن نصوص سيبويه التي شرحها أو استشهد بها في أما كنا من الطبعتين السابقتين .

٣ - توثيق الآراء والأقوال المنسوبة إلى أصحابها ، ونسبة ما لم ينسبه أبو نصر منها .

٤ - تخريج الشواهد القرآنية ، والشعرية والأمثال .

٥ - التعليق على المسائل التي قد يعنفى المراد منها ، أو إظهار ما في بعض المسائل من خلاف بين النحويين .

٦ - تحمل صفحة الغلاف تجزئة الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، كما نص في الورقة (٢٤/ب) من الأصل - ص ١١٧ من التحقيق - على نهاية الجزء الأول

وبدأيه الثاني ، وقد دفعنى ذلك إلى وضع عناوين الأجزاء الثلاثة للكتاب
جاءلا عنوان الأول فى بداية الكتاب ، والثانى فى المكان الذى أشار إليه
المؤلف ، ولثالث قبل بداية أبواب الصرف (باب الإضافة ورقة ٤٧/ب)
من الأصل - ص ٢١٧ من التحقيق - وبهذا نكون عدد صفحات الأجزاء
متقاربة فى الأصل .

٧ - وجدت فى المخطوط ثلاث مسائل قد وضعت فى غير موضعها الذى
يقتضيه سياق الترتيب ، فنقلتها من أماكنها ورتبتها وفق سياق الترتيب
فى كتاب سيبويه ، مع المحافظة على ترقيم الأصل .

وهذه المسائل الثلاث هي

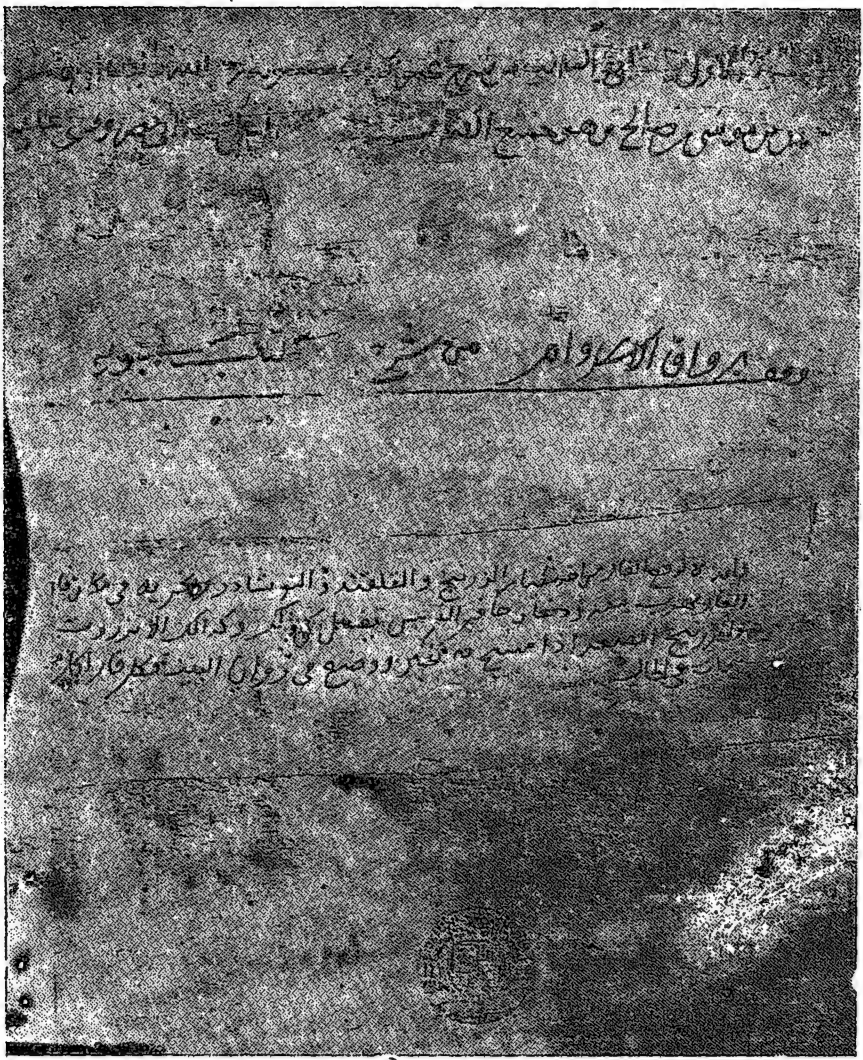
١ - « قوله فى باب من إذا كنت مستغفرا عن نكرة » إلى قوله
« عالج وعربانج » وموضعها فى الأصل ورقة (٦٤/ب) وفى التحقيق
ص ١٧٩ - ١٨٠

٢ - « قوله فى باب أو سألت الخليل » إلى قوله « وخالف المعنى »

ومكانها فى الأصل ورقة (٦٤/ب) و (٦٥/أ) وفى التحقيق ص ١٨٥ - ١٨٧

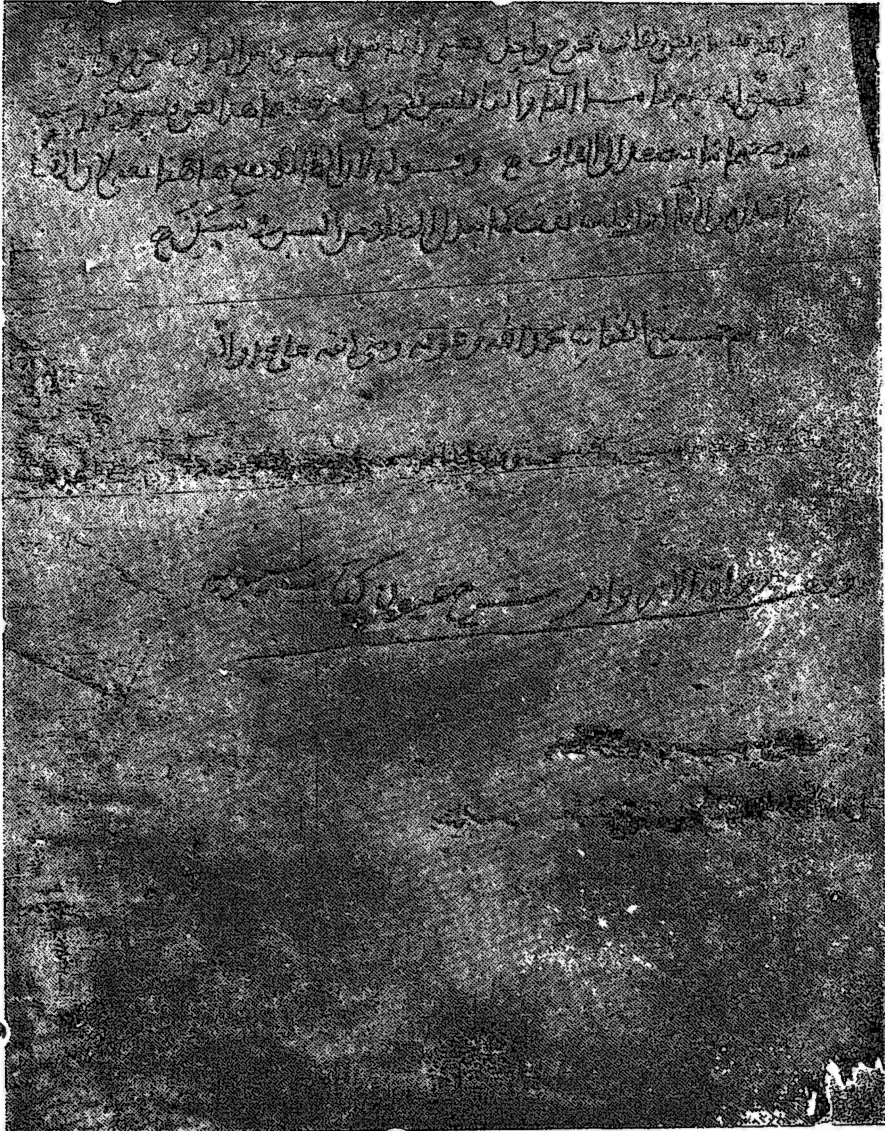
٣ - « وأما قول الجرمى أقول فى ظروف هو جمع ظريف » إلى قوله
« كقرب فعول من فعيل » وموضعها فى الأصل ورقة (٥٨/أ) وفى التحقيق
ص ٢٥١ - ٢٥٢

٨ - الإشارة إلى إنتهاء صفحات الأصل بوضع خط مائل بين قوسين
هكذا (/) على يمينه رقم الصفحة ، وعلى يساره رمزها .



صفحة الغلاف

[illegible]



شرح عيون كتاب سيبويه

تأليف أبي نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل

القيسي المجريطي القرطبي

ت ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م

الجزء الأول والثاني والثالث من شرح عيون كتاب سيبويه —
رحمه الله — تأليف أبي نصر هارون بن موسى بن صالح .

وهو جميع الكتاب [وقوبل] على نسخة أبي نصر وقرئ عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الأول

قال أبو نصر هارون بن موسى في قول أبي بشر عمرو بن سيويه —
رحمة الله — « هذا باب علم ما الكلم من العربية ^(١) » .

« ها » حرف يُنبِّه به ، وكثير لزومه لـ « ذا » ^(٢) الذي هو اسم
المشار إليه ، وصار فيه أكثر منه في سائر الأسماء للإشارة التي تصحب العيان
والإمالة ببعض الجوارح إلى المشار إليه خوفاً من غفلة المنبِّه وإعراضه
عن المشير للمنبِّه ^(٣) .

وهي بمنزلة « يا » يدلّك على ذلك قول العرب : يا أيها الرجل .

قال الخليل — رحمه الله — « ها » في هذا للوضع بدل من « يا »
وفي معناها ، وإنما يريدون بأى يا الرجل ، فكرهوا وقوع [يا] إلى جنب

(١) الكتاب (بلاق) ٢/١ و (هارون) ١٢/١ .

(٢) اللزوم والملازمة : عدم المفارقة ، فلاولى أن يقول : وكثير
دخولها على « ذا » .

(٣) نقل الأزهري عن أبي الهيثم أنه قال : « ها » تنبيه تفتتح العرب

بها الكلام بلا معنى سوى الافتتاح ، تقول : هذا أخوك ، ها ان ذا أخوك .

وتقول : ما أنتم هؤلاء تجمع بين التنبيهين للتوكيد ، وكذلك : ألا يا هؤلاء .

للسان (ها) .

الألف واللام فأبدلوا منها « ها » ليختلف اللفظان باتفاقهما في المعنى ويكون أخف عليهم من تكريره ^(١) ، مع أن « يا » تعرف المنادى للقصد بعينه فلا تلى الألف واللام التين للتعريف [كذلك] وعند يدخلون « ها » تكون الجمع ^(٢) إقبال المنبة على المشار إليه ^(٣) [وكذلك يدخلون « ياء » على « ها » في قولهم : يا هذا ويكون ^(٤) لازما أيضا ثم يحذفونها فيقولون : ياذا ، ولا تدخل « ها » على « يا » ^(٥) لاتفاقهما أيضا إلا في قولهم : ياها لما ذكرت لك ، وهي وإن عاقبت « يا » فليست

(١) لم أعر على قول للخليل بهذا النص ، وفي سيبويه (بولاق) ٣١٧/١ « وزعم الخليل رحمه الله كما اختص النداء بياها الرجل . ولا يكون هذا في غير النداء ، لانهم جعلوا « ها » تذييها فيها بمنزلة « يا » وأكدوا بها التنبيه حين جعلوا « يا » مع « ها » فمن ثم لم يجر لهم أن يسكتوا على أى ولزمه التفسير ويقول السيرا في ج ٣ ورقة ٤٩ « ومعنى قوله (أى قول سيبويه) وجعلوا « ها » فيها بمنزلة يا وأكدوا التنبيه ، أن يا للتنبيه ، وها في آخر يايها تأكيد لـ « يا » لأن ها تكون للتنبيه في هذا ونحوه « ويقول سيبويه (بولاق) ٣١٠/١ « وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أى تأكيد فكانك كررت « يا » مرتين اذا قلت : يايها . وصار الاسم بينهما كما صار « هو » بين « ها » وبين « ذا » اذا قلت : ها هو ذا » .

وقد علل السيرا في ج ٣ ورقة ٣٧ لزوم « ها » لـ « يا » في النداء فقال : « والزموها « ها » لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام ، وعوضا من المحذوف منها والذي حذف منها الاضافة كقولك : أى الرجلين . وفي اللباب للعكبري ورقة ٧١ « وفي « ها » وجهان : أحدهما : أنهم أتوا بها عوضا عن المضاف اليه لأن حق أى أن تضاف . والثاني : أنها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقة للرجل حيث أمتنع دخول « يا » عليه » .

ويقول ابن القواس : « أما (أى) من نحو : يايها الرجل - فاسم مبهم مفرد عنادى مبنى على الضم مشفوعا بحرف التنبيه ، أما لأنه عوض عما تضاف اليه أى ، أو عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة لافادتها التنبيه كحرف النداء ، وما فيه اللام صفة لـ « يا » شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١٨٨/١ رسالة .
(٢) ما بين الاقواس المعقوفة مطموس في الأصل ، وقد حاولنا تقويم العبارة ما أمكن .

(٣) في الأصل « على المشير اليه » خطأ .

(٤) في الاصل « ياء » .

مما يعرف به كـ « يا » ولذلك وليت الألف واللام^(١) والإشارة إلى السؤال الذى هو سبب العلم وباب التوصل إليه^(٢) ، وذلك لأن أول كلامك الذى به تعطف المسكلم عليك النداء ثم الاستفهام الذى هو سبب الخبر ، فسكان رجلا تأمل كلام العرب فرآه ثلاثة أنواع مختلفة المعانى ، فسمى كل نوع كلمة ، كما تقول العرب لأقصيدة التى يتكرر ما فيها وتختلف ألفاظ أبياتها ومعانيها : هذه كلمة فلان^(٣) .

ثم سأل عن أسمائها وحدتها فقال : « ما السكلم » ؟ وهو يريد ما اسمه وحده ، كما يقل : ما اسمك ؟ فتقول فلان ، ويجزى من قولك : من أنت ؟ واختار السكلم على الكلام إعلاما أنه يسأل عن ثلاثة أشياء ، ولا تكون

(١) فى هامش المخطوط « سألته عن خروجه الى ذكر « يا » مع « ها » ، فقال : انما ذكرت ذلك من طريق التشبيه بينهما ، اذ « يا » تنبيه للمدعو كما (أن) « ها » فى مكان النقط كلام مظموس أحصيه . (تنبيه للمشار كذلك) . وهو سؤال من الناسخ أو من القارئ الذى قام بمقابلة هذه النسخة على نسخة أبو نصر وقراءتها عليه .

(٢) ذكر السيرا فى أن الإشارة فى قول سيبويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » تحتل ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن يكون اشار الى ما فى نفسه من العلم ، وذلك حاضر . والثانى : أن يكون اشار الى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه فى أقرب الأوقات اليه فجعله كالكائن الحاضر . والثالث : أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار اليه . وقد اعترض الفارسى على الوجه الأخير ، وارتضى الثانى منها . وأجاب الصفار عن ذلك بأنهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه السيرا فى ٢/١ ، ٣ رسالة ، وحاشية يس على التصريح ١٧/١ أما أبو نصر فقد جعل الإشارة هنا جوابا لسؤال متوقع - ما الكلم ؟ - فاجابه بقوله : هذا باب

(٣) الكلمة فى اصطلاح النحاة هى القول المفرد ، واطلاقها على الكلام (أو الجمل المفيدة مجاز لغوى) قال تعالى : (وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال سبحانه (كلا انها كلمة هو قائلها) إشارة الى قوله (رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت) .

الإجماعا ، والكلام أعم [منه ^(١)] لأنه يقع للواحد والجمع ^(٢) ، ثم قال :
« من العربية » فرجع إلى أن جعل الكلم الاسم الواحد وكذلك (٢ / أ)
الفعل والحرف ، لقوله « من العربية » ^(٣) ، واكتفي ^(٤) بعلم المستمول أن الجمع
على ذلك ، فأجابه بقوله :

« هذا باب علم ما الكلم من العربية » على ما أخبرتك .

قال أبو نصر : فإن قال إنسان : قد علم أن ما الكلم من العربية في قوله :
« هذا باب علم م الكلم من العربية » خبر ، فلم امتنعت « ما » فيه
من أن يعمل فيها ما قبلها ؟ قيل : إن التسوية أجرت على حرف الاستفهام
ماليس باستفهام ، كما أن الاختصاص أجرى على حرف النداء ماليس بمنادي ،

(١) هذه الكلمة مطموسة في الأصل .

(٢) أجاب السيرافي عن اختيار سيبويه الكلم دون الكلام أو الكلمات بقوله : إن
الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنتين والجمع ، وإنما أراد سيبويه
أن يبين الاسم والفعل والحرف ، وهو جمع ، فأراد أن يعبر عنها بأشكال الألفاظ
بها وأشبهها بحقيقتها ، ولم يقل : الكلمات لأن الكلم أخف منها في اللفظ .

ووجه ثان : أن الكلم اسم ذات الشيء ، والكلام اسم الفعل المصروف من الكلم ،
وأقدمها في الرتبة اسم الذات واسم الحدث والمصدر فرع عنه . السيرافي ١ /
٨ - رسالة « بتصرف » .

(٣) الكلم يشمل العربي وغيره ، كما أن الذي يتصل بمن هو البعض لا
البعض . وقد أجاب السيرافي عن ذلك بوجهين : أحدهما : أنه ذكر الكلم التي
هي شاملة لجميع الكلام وأراد بعضها ، ثم بين ذلك البعض المراد بقوله : من العربية .
والثاني : أن يكون أراد بالكلم الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمعنى وهو ما ضمنه
هذا الباب الذي ترجمه به - السيرافي ١ / ٥ رسالة « بتصرف » وانظر أيضا الرجاسي

٤١ - ٤٢ .

(٤) في الأصل « والنفي » خطأ .

وذلك أنك إذا استفهمت فقلت : ما الكلم من العربية ؟ فأنت لا تدري ما الكلمات الثلاث التي سألت عنها واستوى عليك فيها ، فإذا قلت : قد علمت ما الكلم من العربية فقد استوى علم الذي تخبره عنها فلا يدري ماهي ؟ فلما شارك الخبير الاستفهام في التسوية أجرى مجراه ، وكذلك إذا قلت : يا فلان ، فلما نادى مختص من بين أمته لأمرك ، فإذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، فقد اختصت نفسك ومن معك بقولك : « لنا » ثم أكدت الاختصاص بقولك : أيتها العصابة ، وجرت العصابة على حرف النداء صفة له وليس بمنادى ينبهه غيره ، لا شترأ كما في الاختصاص ، وكذلك « أما أنا فافعل كذا أيها الرجل » (١) :

قال أبو نصر : وموضع « ما » إذا نونت علم النصب لأنه مفعول به ، ولكن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله ، ولا يتقدمه من الأفعال إلا التي تنافي ، وهي أفعال الشك والعلم ، ولغظه لو أنه اسم متمكن الرفع بالابتداء ، فإن حذفتم التنوين كان للوضع في الأصل على ما ذكرت لك وبمده الخفض بالإضافة واللفظ الرفع بالابتداء لو تمسكن غير معتل (٢) .

(١) سيبويه : « هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمته لأمرك ونهيك أو خبرك ، فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام ، لأنك تسوى فيه كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف الاستفهام ، والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فافعل كذا وكذا أيها الرجل »

(بولاق) ٣٢٦/١ وهارون ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ .

(٢) ذكر السيرافي ٣/١ - ١٠ «رسالة» الأوجه الاعرابية الجائزة ي « ما » في ترجمة سيبويه نلخصها فيما يأتي :

(علم) مصدر يقدر بأن تعلم أو بأن يعلم ، فإذا اقدر بأن تعلم - وكان ممنوناً - كان الكلام على «ما» من ثلاثة أوجه =

قوله . « فالكلم اعم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » (١)
 إنما أدخل الغاء لما في التنبيه من معنى الأمر الذى فيه معنى الشرط ، جوابا ،
 وما بعد الغاء حديث علقته الغاء بما قبلها وليس منه (٢) .

ولما فرع من تسمية الكلام هو ما ربط الكلمة الأخيرة بالحد لإيجازا
 وهو قوله : « جاء لمعنى » [ويعنى بهذا (٣)] أن كل كلمة (٤ / ب) جاءت
 لمعنى فى غيرها فهى حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، وذلك أنك تقول
 إذا أخبرت : « فلان منطلق » فإن دخل الكلام معنى الاستفهام أو التثنية

= ١ - استفهامية مبتدأ و (الكلم) خبره ، أو العكس ، والجملة فى موضع
 نصب مفعول المصدر .

ب - موصولة ، (والكلم) خبر لمبتدأ محذوف أى هو الكلم ، والجملة
 صلة .

ج - صلة - أى زائدة - لتأكيد المعنى ، ويكون (الكلم) مفعول المصدر .
 وإذا قدر بأن يعلم كان الكلام على (ما) كسابقة فى (أن تعلم) إلا فى موضعين :
 ١ - موضع (ما) إذا جعلناه منصوبا هناك جعلناه مرفوعا هنا .
 ب - إذا جعلناه (ما) صلة هنا ونصبنا (الكلم) رفعناه هنا .

ويجوز فى (علم) ترك التنوين وإضافية لما بعده ، وتكون « ما » محتملة
 للوجوه الثلاثة السابقة أيضا . وقد أوصل السيرافى الوجوه الجائزة فى جملة
 التركيب فى هذه الترجمة الى خمسة عشر وجها .

وللنحارس رسالة فى اعراب هذه الترجمة أيضا ضمن مجموعة فى مكتبة شهيد
 على باشا يتربكا تحت رقم (٢٧٤٠) أوصل فيها احتمالات الاعراب الى بضعة
 وأربعين احتمالا - انظر الدراسات اللغوية والنحوية فى مصر ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(١) (بولاق) ٢/١ و (هارون) ١٢/١ .

(٢) وجه السيرافى دخول الغاء هنا بوجهين : أحدهما ما قال به أبو نصر ،
 والثانى : أن كل جملة فهى مفيدة معنى ما ، وعلى ذلك موضوعها ، والجمل كلها
 يجوز أن تكون أجوبتها بالغاء كقولك : زيد أبوك فقم اليه . فكان الغاء فى قوله :
 (فالكلم) جواب الفائدة التى فى جملة الترجمة . انظر السيرافى ١١/١ رسالة .

(٣) ما بين المعقوفين ليس واضحا فى مصورة المخطوط .

أو غيرها أدخلت عليه لكل معنى حرفاً يدل عليه فقلت : أزيد (١)
منطلق ؟ أو ليت زيداً منطلق أو مازيد منطلقاً ونحو هذا (٢) .

قوله : « ليس باسم ولا فعل » بيان أن هذا الحرف ليس من الإسم أو
الفعل إذا الإسم أيضاً حرف إلا أنه لم يجزى في الكلام لمعنى في غيره وكذلك
الفعل .

قوله : « وأما الفعل مأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » (٣) .

معناه أن كل كلمة مأخوذة من حدث مستعمل ، أو غير مستعمل لعلة ثم
بقيت لازمان فهو فعل (٤) ، وليس يبعد أن يوجد الفعل من مثال لم
يستعمل كما أنه لا يبعد أن يكون الجميع مكشراً على واحد لم يستعمل نحو
ملايح ومذاكير (٥) ، وكما أن حى جاء في قول الخليل — رحمه الله — على
أن مضارعه يحى ، وإن لم يستعمل كراهة أن يرفع ما لا يدخله الرفع في
كلامهم ، فسكرهوا ذلك في الإدغام كما كرهوه في التضعيف (٦) .

(١) في الأصل « لزيد منطلق » .

(٢) السيرافي : وإن سال سائل فقال : لم قال « وحرف جاء لمعنى » وقد
علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان ؟ قيل له : إنما أراد : وحرف جاء لمعنى في
الإسم والفعل ، وذلك أن الحروف إنما تجيء للتأكيد وللنفى وللعطف ولغير ذلك
من المعاني التي تحدث في الأسماء والأفعال ، والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها
قائمة صحيحة . انظر السيرافي ١١/١ - ١٢ رسالة .

(٣) (بولاق) ٢/١ و (هارون) ١٢/١ .

(٤) انظر ما قيل في حد الفعل في انصاح ٥٢ - ٥٣ وأسرار العربية ٦
والصاحبي ٥٢ وكون الفعل مأخوذ من المصدر أو العكس خلاف بين البصريين
والكوفيين ، انظره في السيرافي ١٦/١ - ٢٠ رسالة ، وايضاح الزجاجي ٥٦ - ٦٣
والانصاف ٢٣٥/١ - ٢٤٥ وأسرار العربية ١٧١ - ١٧٥ .

(٥) سيبويه : « ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعملونه في
كلامهم ، نحو قولهم : ملايح ومذاكير ، لا يستعملون لا ملحة ولا مذكارة » (بولاق)
٣٤٨/١ وانظر ٢٩/٢ ، ٣٩ ، ١١٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ .

(٦) انظر سيبويه (بولاق) ٣٨٨/٢ ، و (هارون) ٣٩٨/٤ .

ومثله في أنه جاء على أن فعله مثل بعث آى وغاية فقال الخليل
— رحمه الله — هذا جاء على أن فعله معتل وإن لم يتسكلم به ، كما قالوا
قودفجاء على الأصل ، وجاء استنحيت على حائى مثل باع ^(١) . وكما أن
جن وسل وزكم وورد على غير فعلت ، وإنما فعلت من هذا أجننته
وأسلته وأزكمته وأوردته ، وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسلته وإن
لم يستعمل ، كما أن يدع على ودع ويدر على وذر وإن لم يستعمل ، استغنى
عنهما بترك ، واستغنوا بقطع عن ^(٢) .

- (١) انظر سيبويه (بولاق) ٣٨٩/٢ ، و (هارون) ٢٩٩/٤
(٢) انظر سيبويه (بولاق) ٢٢٢/٢ ، ٢٣٨ ، و (هارون) ٢٦/٤ ، ٦٧
ويقول سيبويه في ٨/١ (بولاق) « واما استغنأؤهم بالشئ عن الشئ فانهم
يقولون : يدع. ولا يقولون : ودع استغنوا عنها بترك » . لكن أثبت بعضهم مجيء
الماضي والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول من هذا الفعل ، واستشهدوا على مجيء
الماضي بما قرئ في الشواذ (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، ويقول أنس
بن زنيم أو أبى الأسود الدؤلى :
سل أميرى ما الذى غيره عن وصالى اليوم حتى ودعه
وقول سويد بن أبى كاهل :
فسعى مسعاتهم فى قومه ثم لم يدرك ولا عجزا ودع
وقول الآخر :
فكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذى ودعوا
واستشهدوا على مجيء المصدر بالحديث : « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات
أو لينخنن الله على قلوبهم » .
وعلى مجيء اسم الفاعل بقول الشاعر :
فأيهما ما أتبعن فأننى حزين على ترك الذى أناوادة
وعلى مجيء اسم المفعول بقول خفاف بن ندبة :
إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع ووادع مصدق
انظر الخزانة ٤٧١/٦ ، ٤٧٢ والرضى على الشافى ١٣٠/١ ، ١٣١ والمفضليات
١٩٩ واللسان (ودع) والأصمعيات ٢٤
أما الفعل يذر فقد استعمل منه المضارع والأمر ، ولم يسمع منه الماضى ولا
المصدر ولا اسم الفاعل ولا اسم المفعول .

وكذلك استغنوا عن حَبَبَتْ ونحوها بأفعل^(١) ، وكما أن النون في الاثنين والجمع الذي على حد التننية عوض من الحركة والنونين اللذين منعهما حرف الإعراب ، ثم نجد في هذه الأفعال التي لم تستعمل أحداثها الضمير الذي هو في سائر الأفعال وتاء البائث نحو ليسا وليسوا وليست ، وعسا وعسيا وعسوا وعست ، ونعمت وبئست .

وأما الضمير في نعم وبئس فممتنع [ظهوره^(٢)] لأنهم يكتبون بالذئ يفسره .

وأعلم أن الإسم هو (٣ / أ) الحدث للفعل فهو الأول ، والكلام موجود بالإسم دون الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وزيد غلامنا ، والفعل لا بد له من الاسم ، ولا يوجد كلام مكثف بالفعل دون الإسم ، ولا بد للحرف من أحدهما أعني من الاسم في نحو زيد منطلق ، أو الفعل مع الإسم في نحو لقام زيد^(٣) .

(١) يقول سيبويه ٢٣٨/٢ (بولاق) « وقد قال بعضهم : حبيت ، فجاء على القياس » .
وقد أورد صاحب اللسان (حبيب) شاهدا على ذلك قول غيلان بن مجاشع النهشلي :

فأقسم لولا تمره ما حبيته ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
(٢) هذه الكلمة غير ظاهرة في مضرورة المخطوط . وانظر الحديث عن ليس في سيبويه (بولاق) ٣٩٨/١ وعن عسى في ٤٧٧/١ وعن نعم وبئس في ٣٠١/٢
(٣) في سيبويه (بولاق) ٦/١ « وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء : إلا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل نقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا » .

قوله : هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية ^(١) .

قال أبو نصر : المجارى أغراض تلحق آواخر الكلم السالبة غير المعتلة بعد الاعتماد عليها فتصير ^(٢) أحوالا مصيرا فيها ، والسكائنة فيها والجارية عليها هي أواخر الكلم ^(٣) ، يدل ذلك على ذلك قوله : « هذا باب ما ينتصب به الاسم لأنه حال صار فيها المذكور ^(٤) » ، فإذا قلت : هذا زيد منطلقا ، فالتطابق هو زيد ، وخبر له ، وحال صار فيها ، وليس من أسمه . وعملت في الجملة التي قبلها بالنصب لانقطاعه واستغنائها [عنه] ^(٥) .

وإذا قلت : زيد منطلق ، فالتطابق زيد ، وهو أيضاً خبره وحاله ، وارتقم

وكون الاسم أسبق من الفعل في الوجود ، والحرف تابع لهما هذا محل اتفاق بين البصريين والكوفيين ، ولا يلزمهم بهذه المقالة مخالفة ما أجمعوا عليه من أن العامل قبل المعمول فيه ، وأن الفعل يعمل في الاسم ولا عكس ، وأن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ولا يعملان فيها .
لأن المراد بالسبق في الوجود قيام الشيء بنفسه واستغناؤه عن غيره ، وهذا ينطبق على الاسم دون الفعل ، كما أن الحروف جاءت لمعان في الأسماء والأفعال ولا يقمن بأنفسهن .

انظر السيرافي ١٩/١ رسالة وإيضاح الزجاجة ٨٣ ، ٨٤ ، وأسرار العربية ٤

(١) (بلاق) ٢/١ و (هارون) ١٣/١ .

(٢) في حاشية المخطوط « أى تصير » .

(٣) السيرافي : فإن قال قائل : فلم سمى الحركات مجارى وهن يجزين ،

والمجارى يجزى فيهن ؟

ففي ذلك جوابان : أحدهما : أن الحركات لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها الى بعض كما تنتقل الحركة من حرف الى حرف جاز أن يسمى الحركات مجارى من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم ...

والوجه الثاني : أن يكون مجرى في معنى جرى مصدر ميمي مثل مضرب ومفر وجمع لاختلاف أنواعه شرح السيرافي ٢٦/١ رسالة .

(٤) في (بلاق) ١٩٢/١ و (هارون) ٣٨٤/١ « هذا باب ينتصب من

المصادر لانه حال صار فيه المذكور » وانظر تعليق السيرافي على صعوبة هذا الباب .

(٥) في الأصل « عنده » والتصحيح من هامش المخطوط .

لاشتغال المبتدأ به ، والمعنى زيد في هذه الحالة ، وقد يقع فيها شيء فينتصب ،
وأيضاً فإن أول الكلام الإسم الذى الحرف بمنزله في أنه اسم للمعنى الذى
تحتنه ، فإذا كان هو الأول فهو المحدث للأحوال التى تكون عليها وتنتقل
إليها ، والأحوال لا تنتقل من ذات أنفسها ، ولا تجرى ، وإنما هذا (١) تمثيل ،
لا أن آخر الكلمة محدث للحالة التى يجرى عليها (٢) .

وأول المجارى السكون (٣) ثم الحركات التى هي منه وزاويها لحقت الحرف
فمن السكك أسماء مسكنتها العرب ، ولم تحدث فيها بعد عللاً تخرجها عن
الخفة التى هي الأولى مع التمكن ، والملة هي النقل العارض ، فحركاتها وأخرها
وجرت على ثلاثة مجار (٤) ، وألحقها التنوين علامة للأمكن والأخف ،
ومنه أفعال على أمثلة مأخوذة من أحداث الأسماء ومبنية لازمن تسميتها
ثلاثة أقسام :

(١) « وإنما هذا » كررت هذه العبارة فى الأصل - خطأ .

(٢) يشير بهذا الى أن الاعراب أثر لعامل ، فقول سيبويه « مجارى أواخر
الكلم » ليس المراد به أن حركات الاعراب تجرى من ذات أنفسها ، ولا أن آخر
الكلمة هو المحدث للحالة التى يجرى عليها ، وإنما هذا لمجرد التمثيل ، هذا
يكون الاعراب أثر لعامل لفظى أو معنوى أو هو من فعل المتكلم قضية شغلت حيزاً
من الدراسات النحوية قديماً وحديثاً . انظر الخصائص ١٠٩/١ ، ١١٠ وابن مضاء
٦٤ وما بعدها ، ومقدمة ابن مضاء للدكتور محمد البنا ١٢ - ٢٠ وإحياء النحو
٢٣ - ٤٧ والنحو والنجاة ٧٥ - ١١٢ .

(٣) تعقب بعض العلماء سيبويه فى عدة السكون والوقف من المجارى
مقالوا : كيف ذكر الوقف والسكون فى المجارى وإنما المجارى هي الحركات ؟
وقد أجاب ابن جنى عن ذلك فقال : « لكن غرض صاحب الكتاب فى قوله مجارى
أواخر الكلم أى أحوال أواخر الكلم وأحكامها والصور التى تتشكل لها فإذا كانت
أحوالاً وأحكاماً فسكون الساكن حال له ، كما أن حركة المتحرك حال له أيضاً »
اللسان (جرى) وانظر تحقيق هذه المسألة فى الاعراب شمة العربية الفصحى

٢٣ - ٢٦ .

(٤) فى الأصل « على ثلاث مجار »

أحدها القسم الذى ضارع الأسماء فجري على الرفع والنصب ، ومنع
الجر لعلة فوضحها ^(١) - إن شاء الله - فعوض الجزم لذلك :

والقسم الثانى هو الذى فيه بعض (٣/ب) المضارعة فجرى على
الفتح لذلك .

والقسم الثالث هو الذى بعده من المضارعة فجرى على السكون الذى
هو أصله .

ومنه أسماء متمسكة بالحرف علات نفلت من أجلها وخرجت بها عن
الحالة الأولى فضارعت الأفعال بذلك فمنعت الجر والتنوين كما منعها الفعل
وجرت على مجرى بين الرفع والنصب ، ولم يدخلها الجزم لما صندكره ^(٢) . —
إن شاء الله .

ومنه أسماء متمسكة بحركاتها فى موضع بمنزلة غير المتمكن ، وهي
كل منادى مفرد معرفة ، و « أول » فى قولهم : ابدأ بهذا أول ، « وقبل »
وبعد ^(٣) ونحوهما ، فجرت على مجرى واحد وهو الضم .

ومنه اسم واحد غير متمكن وهو من « عل » ضارع للمتمكن بقولهم :
من عل فى النكرة فجرى على الضم ^(٤) .

(١) انظر ص ٢٠ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ص ١٩ من هذا الكتاب .

(٣) سيبويه (بولاق) ٤/١ « وأما المتمكن الذى جعل بمنزلة غير المتمكن
فى موضع فقولك : ابدأ بهذا أول ويا حكم » وانظر أيضا ٤٥/١ ، ٤٦ ، وعن قبل
وبعد انظر ٣٦١/١ ، ٤٤/٢ .

(٤) سيبويه (بولاق) ٤/١ « فالمضارع (أى المضارع للمتمكن) من عل »

حركوه لانهم قد يقولون من عل فيجرونه » وانظر أيضا ٤٥/٢ .

ومنه الحروف التي جاءت لعني لم تخرجها عن أصلها وهو السكون
فجرت عليه إلا أن تحرك لتلايسكن حرفان ، أو يسكون على حرف . وليس
في الحروف حرف حُرْكَ بالضم غير « مُنْذُ » في لغة من جرّ بها ، تبعث
الذال الميم لقرّبها منها .

واعلم أن الشيء لا يوصف [إلا بعد شيء] بوجب الوصف ، أي أنك
لا نصف لأحد شيئا حتي تُسأل عنه من ^(١) .

والأول في مبدأ الزمان قبل أن تحدث حدثا لا يقال له فاعل ،
ولا يحسن له الفعل ، فنقول : فعلت أو أفعل حتى يقع منه فعل .

فإذا وقع الفعل وجبت التسمية فنقول : فعلت وأفعل وأنا فاعل ،
ومحال أن يسمى ما لم يظهر ولا عليم . فقد استبان أن الماضي من
الفعل قبل المستقبل ، وأيضا فإن الأشياء كلها سابقة في دلم الله غير مستقبل
عليها ، وهي عند الخلقين على ما أنبأتك به ، فبعد وقوع الفعل قيل : ماض
ومستقبل ، وقبل وقوعه إما هو فعل فقط بالقوة ، لا يقال له ماض ولا مستقبل ،
لأنه لم يكن مُضَيّ فيكون استقبال ، ولا يعرف الاستقبال إلا بالماضي ،
وكذلك التسمية كلها لا تكون إلا مع ظهورها في النفس واللفظ والخط ،
ولا ينفك المسمى من الإسم ، ولا الإسم من المسمى ، وأيضا فإن الحدث
يُتَمَنَّى منه أمثلة تدل على أنه كان فيما مضى أو فيما أنت فيه أو فيما يستقبل .
وقد علم أن المثال المبيّن من الحدث المنكور أصله ألا يزداد فيه زيادة

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط وبدلاً منها في الأصل « لا بعد »
ما يوجب الوصل » .

كما أن الحدث كذلك (ء / أ) ثم تدخل عليه الزوائد للمعنى العارض ، ومعلوم أن الشيء من غير زيادة هو الأول في الترتيب ، وهو في القدمة على ما أوضحناه ^(١) .

قوله فيه : « وإنما ذكرت ^(٢) ثمانية مجاز لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة » .

« ما » هنا كناية عن الاسم المتمكن والفعل المضارع ، والاسم المتمكن

(١) اختلفت آراء النحاة في أي أقسام الفعل أسبق في التقدم ، فذهب الزجاج وتلميذه الزجلجى الى أن الفعل المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الماضي ، لأن الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق الوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضيا فينخير عنه بالماضي . أو — كما يقول السيرافي — لأن الأفعال المستقبلية تقع بها العادات ، ثم توجد بعد الميعاد وانتظار الموعد فيكون حالا ثم يأتى عليه غير زمان وجوده فتكون ماضيا . وقيل : أن فعل الحال هو الأول ، ويكون الأقرب اليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي . وعلة ذلك — كما يقول العكبرى — أن الأصل في الفعل أن يكون خبرا ، والأصل في الخبر أن يكون صدقا ، وفعل الحال يمكن الإشارة اليه فتحقق وجوده . وقيل : أن الماضي هو أول الأفعال ، وقد سار عليه أبو نصر ، وقد ذكر العكبرى علة ذلك فقال : لأنه لا زيادة فيه ولأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلا . وهذا التعليل لا يخرج عما علل به أبو نصر ، وإن كان تعليل أبي نصر أتم وأوضح .

ونلاحظ أن هذه الآراء قد نظرت الى التعبير عن الفكرة الزمنية نظرة فلسفية بحتة سواء من ناحية الترتيب بين أقسام الفعل أو من ناحية التعليل . ولكن التطور اللغوي عند الانسان من حيث ادراكه للفكرة الزمنية يقتضى أن يكون فعل الحال هو أسبق الأفعال ، لأن الزمن الحاضر وما يتضمنه من أحداث هو الذى كان محل اهتمامه وعنايته فى بادئ الأمر ، فلما نما ادراكه بدأ يذكر أحداثا مضت وتركت أثرها فى ذهنه ثم لم يلبث أن أخذ يتطلع الى أحداث يترقبها فى المستقبل ، وهكذا احتاج أولا للتعبير عن أحداث مشاهدة أمامه ثم عن أحداث انتهت ثم عن أحداث فى المستقبل .

انظر ايضا الزجلجى ٨٥ والسيرافي ٢١/١ ، ٢٢ رسالة واللباب العكبرى

ورقة ١١٣ ومن أسرار العربية لانيس ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) فى (بولاق) ٣/١ « وإنما ذكرت لك » .

والفعل المضارع هما المعنى الذى بنيت عليه الحروف لتبدل عليه على وجهين : —

أحدهما — بناء لا يزول وهو البناء الحادث فى حروف الإسم حاشى حرف الإعراب .

والآخر — بناء يزول للعوامل التى تحدث ذلك فى حرف الإعراب الذى هو آخر حروف الإسم ، كالـ « زَيْدٍ » والباء من « يضرب » . وقوله : « وبين ما يبني عليه الحرف ^(١) » .

« ما » ههنا كناية عن الأسماء غير المتمكنة والأفعال غير المضارعة والحروف التى جاءت لمعنى ، فهذا القبيل مبنى عليه جميع حروف الدالة عليه بناء لا يزول .

وقد يحتمل أن تكون « ما » الأولى كناية عن حرف الإعراب ، و « ما » الثانية كناية عن حرف البناء ، ويسكون الحرف فى قوله : « وبين ما يبني عليه الحرف » كناية عن الإسم والفعل والحرف ، كما قال : « وألزموا لَمْ فَعَلَ السكون وَبَنَوْهَا عَلَى الْمَلَامَةِ ^(٢) » وهو يعنى أن الكلمة مبنية على النون كأنها آخر حروف الفعل ، ولذلك سكن الحرف الذى قبلها ، إذ ليس فى الأسماء والأفعال والحروف ما يتوالى فيه أربع متحركات لاسا كن بينها إلا محدوقا فى نحو « عَلِيٌّ ^(٣) » . وإنما يكون هذا مع ضمير

(١) سيبويه (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٣/١

(٢) سيبويه (بولاق) ٦/١ و (هارون) ٢٠/١ وهو يريد فعلن عند اتصال نون النسوة — التى هى علامة الاضممار — به .

(٣) فاصله علابط . والعلابط والعلايط : الضخم العظيم ، أو القطيع من الغنم ، ولبن علابط : رائب متكبد خائر جدا — اللسان (علابط) .
(٢ — سيبويه)

الفاعل الذى لابد للفعل منه ، والفعل لا يبنى على ضمير المفعول لاستقناء الفعل عنه ، فهو كالمنفصل .

وقد يحتمل أن يسكن الحرف فى هذا الوجه الثانى كناية عن علامة الإعراب والبناء فيسمى المجارى حروفاً ، كما قال الكسائى ^(١) : العربية على ثلاثة أحرف ، على الرفع والنصب والخفض ، فسمى الرفع والنصب والخفض حروفاً .

وقد يحتمل أن يريد : لا أثر بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين حركة ما يبنى عليه الحرف (٤ / ب) بقاء لا يزول لحذف ، كما قال وهو يعنى النون فى يفعلمن : « لا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع فيمن ^(٢) قال : « أكلونى للبراعيث » .

فقال : فيمن قال ، ولم يقل : فى قول من قل ، فجاز ذلك ^(٣) .

(١) أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائى ، مولى بنى أسد ، أمام مدرسة الكوفة فى النحو واللغة واحد القراء السبعة المشهورين ، تتلمذ على معاذ الهراء بالكوفة ثم على الخليل بالبصرة ، ثم خرج الى البوادرى وأنقذ فى الكتابه عن الاعراب خمس عشرة قنينة حبرا سوى ما حفظ ، ثم استوطن بغداد وجعل مؤيلاً لولد الرشيد وأشهر تلاميذه الفراء الذى تولى امامة الكوفيين من بعده ، كما تتلمذ عليه وعلى الفراء أول نحاة الأندلس جودى بن عثمان المرورى الذى يقال أنه أدخل كتب الكوفيين الى الأندلس قبل أن يدخلها كتاب سيبويه بحوالى قرن من الزمان .

ومات الكسائى سنة ١٨٩ هـ بالرى ، وله عدة مصنفات فى معانى القرآن والنحو والقراءات والتوادر .

انظر مراتب النحويين ٧٤ ، ٧٥ بغية الوعاة ١٦٣/٢ - ١٦٤ .

(٢) فى (بولاق) ٦/١ و (هارون) ٢٠/١ « فى قول من قال » ولم يشر محقق كتاب سيبويه الى وجود خلاف فى هذا بين نسخ الكتاب ، فما نقله أبو نصر قد يكون من نسخه أخرى غير النسخ التى اعتمد عليها المحقق .

(٣) ذكر السيرافى أن بعض النحويين غلط سيبويه فى قوله : « ... لا فرق

قوله : « و ليس في الأسماء جزم ^(١) » .

يعني الأسماء المضارعة للأفعال (وهي ^(٢)) التي لا تنصرف ، وإنما طلب فيها الجزم حين منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ليسكون عوضا من الجر وذلك أن الأسماء التي لا تنصرف متمسكة لحقتها علل فثقلت من أجلها فضا رعت الأفعال بذلك ، وذلك أن الفعل أثقل من الإسم لكونه وثنه :

بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة و بية ما يبني عليه الحرف فقالوا :
لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون ، وما يدخله ضرب منها حرف ، لأن الحركات لا تدخل إلا على الحروف والذي بنى عليه الحرف هو الحركة ، فكانه في التمثيل لا فرق بين الحرف والحركة ، وهذا بعيد جدا لأن الفرق واقع بين الحروف والحركات بلا لبس ولا شبهة إنما الوجه أن يفرق بين وحركة والحركة .

وقد أحاب السيرافي عن ذلك بأن سيبويه أراد : لا فرق بين اعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، وبين الحركة التي يبني عليها الحرف بناء لا يزول ، لحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ثم قال : وتصحيح اللفظ : لا فرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الضروب الأربعة وبين ما بنى عليه الحرف بناء لا يزول .

كما ذكر الصغار هذه الاشكال . وذكر له تخريجين : أولهما : ما قاله السيرافي ، واعترض على عبارته « لا فرق بين حركة . . . » بأنه لا يقصد الفرق بين الحركة خاصة وبين البناء ، بل بين الاعراب جملة حركة كان أو سكونا .

والثاني : خرج به بعض الناس على الحذف من الأول والثاني ، لأن الذي حذف أولا أثبت نظيره ثانيا ، والذي حذف ثانيا أثبت نظيره أولا ، فقال : المعنى : لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة واعرابه ، وبين البناء ومحلّه ، فحذف واعرابه لأنه قد أثبتته في قوله : وبين ما يبني عليه الحرف ، وحذف ومحلّه ، لأنه قد أثبتته في قوله : لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة . واعترض الصغار على هذا التخريج أيضا بأن فيه حذف حرف العطف والمعطوف وهو قليل .

أما أبو نصر فقد ذكر في جوابه ثلاثة تخريجات ، وافق السيرافي في الأخير منها ، وربما يكون تأخيرها عن سابقيه بسبب ضعفه عنده أيضا لما فيه من التقدير .

انظر السيرافي ٣٠/١ - ٣٢ وهامش رقم ١ ص ٣١ رسالة .

(١) سيبويه (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٤/١ .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

بعده ، والأول أخف ، كما أن النكرة أخف من المعرفة لأنها الأولى
والواحد أخف من الجمع ، وكذلك المذكر أخف من المؤنث فتمت الجر
والتنوين كما منهما الفعل ، وذهاب التنوين علامة لنقلها ، وهو العرض فلا
معنى لحذف الحركة بعد ذهاب التنوين ^(١) .

قوله . « وليس في الأفعال المضارعة جر » ^(٢) .

يعنى لعل أنا ذاكها ، كما أنه ليس في الأسماء المضارعة جزم لعل
قد ذكرتها .

وقوله : « لأن المجرور داخل في المضاف إليه » [معاقب للتنوين] ^(٣) .

يعنى أن المجرور من الأسماء المتسكنة الخفيفة داخل في المضاف إليه ^(٤) .
حال محل التنوين فكأنه غير منفصل ، ووجب أن يعرب بالخفض ، لأنه
في موضع الساكن ، أعني التنوين ، فحرك بحركة تضارع السكون الجارى عليه
التنوين ، وذلك أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والساكن
إذا اضطر إلى حركته في القوافي حرك بالكسر ، وقد يحرك إليه في غيرها ،
وهو أعم . فإذا أضفت أسماء الزمان خاصة ونحوها مما قد ذكره إلى

(١) حصر أبو نصر مراد سيبويه بقوله : « وليس في الأسماء جزم » في
الأسماء التي لا تنصرف ، أما السيرافي فقد جعل المراد بذلك يشمل المنصرف وغير
المنصرف وعلل لعدم دخول الجزم فيهما ، وكذلك فعل ابن يعيش والعكيري من
بعده . أنظر السيرافي ٣٨/١ - ٣٩ رسالة وابن يعيش ٧٣/١ واللباب للعكيري
ورقة ١١ .

(٢) (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٤/١ .

(٣) (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٤/١ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

الفعل ^(١) لم يدخل الفعل في المضاف إليه معاقبا للتنوين لثقله ، والتنوين خفيف مخرجه من الخياشيم بغير كلمة ، فلا يما فيه التثنية ، ولذلك قال سيدييه - رحمه الله - : « ولا يكون ذلك في هذه الأفعال ^(٢) » ألا ترى أن الاسم الثقيل الذي منع الصرف لا يعاقب التنوين لثقله ، والفعل أثقل مع أن معه فعلا مظهرا أو مضمرا لا يفارقه .

واعلم أن الشيء إنما يضاف إلى ما يُكْمَلُهُ (٥ / ١) . ويكون المضاف إليه من المضاف كالتنوين من للنون ، ثم يحتاج إلى الخبر كما يحتاج للنون ، والفعل لا يضاف ، لأن الفاعل ينعى ويشغله ، ولا يضاف إلى الفاعل لأنه ليس من تمام الفعل ، وإنما الفاعل مبنى عليه بمنزلة الخبر على المبتدأ ، والكلام معه تام ، وليس المضاف مع للمضاف إليه كذلك .

فإن حذف الفاعل وأقت للفعل مقامه كان حكمه في ذلك حكم الفاعل ^(٣) .

(١) ذكر سيدييه ذلك في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء (بولاق) ٤٦٠ / ١ - ٤٦١ ، وهي أسماء الزمان ومنذ ومذ وآية وذو .

(٢) في (بولاق) ٣ / ١ و (هارون) ١٤ / ١ « وليس ذلك في هذه الأفعال » .

(٣) ذكر الأخفش لعدم دخول الجر في الفعل المضارع علتين : أحدهما : أن الأفعال أدلة (يعني على فاعليها ومفعوليها) وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه ، وأما زيد وعمر وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه ، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالاضافة .
العلّة الثانية : أنه لا يضاف إلى الفعل ، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة ، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين ، لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، فلم يحتمل الفعل زيادتين ، ولم يبلغ من قوة التنوين - وهو واحد - أن يقوم مقام اثنين ، كما لم يحتمل الاسم ألفه واللام مع التنوين . (هارون) ١٥ / ١ تعليق رقم ٤ وانظر السيرافي ٨٤ / ١ - ٨٥ رسالة كما ذكر السيرافي ٨٣ / ١ - ٨٤ رسالة خمسة أوجه :

قوله : « ولاتلحق فعَل اللام ^(١) » .

إنما يعنى فى اب « إن » ، وذلك لأن حروف اللعانى لها صدر الكلام فإذا كانت اللام فى موضعها قويت فدخلت على الأسماء والأفعال للضارعة والى فيها بعض المضاهة ، تقول : لزيد أفضل من عمرو ، والله ليقومن زيد ، وبالله لنام عمرو فإذا أدخلت « إن » للتوكيد كانت أحق بصدر الكلام ، لأنها مؤكدة وعاملة ، وطردت اللام من موضعها فضمفت لذلك فلم تدخل إلا على الإسم لأدانيته ، وعلى ما صارعه من الفعل ^(٢) .

قوله : « أعلم ^(٣) » أذك إذا ثبت الواحد لحقنه زيادتان الأولى منها حرف المد والين وهو حرف الإعراب .

الأول : أن الجر انما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال وهى حروف الجر والأضافة المحضة .

الثانى : أن المضاف يتعرف بالمضاف اليه أو يخرج به من ابهام الى تخصيص على مقدار خصوصه فى نفسه .

الثالث : أن الفعل لا يكون الا نكرة ولا يكون شيء منه أخص من شيء ، فلا يحصل له بالأضافة اليه تعريف ولا تخصيص .

الرابع : أن الفعل والفاعل جملة ولا يصح أن تقول : هذا غلام يقوم زيد لأنه جملة كالمبتدأ والخبر .

الخامس : أن الفعل دال على حدث وزمان فلو أضفنا الى الفعل نكون قد أضفنا الى الحدث والزمان لا الى أحدهما ، والزمان المستقبل قد يكون ماضيا ، وقد كان الماضى مستقبلا ، فلا معنى للأضافة الى زمان لا يختص لنفسه حالة يتبين بها من غيره « بتصرف » وانظر الباب للعكرى ورقة ١١ وابن يعيش ١٠/٧ .

(١) (بولاق) ٣/١ و (هارون) ١٤/١ .

(٢) اذا دخلت على المضارع فى قولك : أن زيدا ليقوم ، فهل الفعل معها لاحد وقتين مبهمين أم هو للحال فقط ؟ خلاف بين العلماء انظره فى السيراقى ٩٢/١ - ٩٤ رسالة والمغنى ٢٥١/١ وابن يعيش ٦/٧ .

(٣) فى (بولاق) ٤/١ و (هارون) ١٧/١ « وأعلم أنك ... » .

خلفه قوم من النحويين في هذا الحرف ، فجعله بعضهم دليل الإعراب
لاحرف إعراب ، وقال آخرون : هو إعراب وليس بحرف إعراب ،
ثم كثر فيه القول^(١) .

والدليل على صحة قول سيبويه : أن الكلمة إنما تعرب بعد تمام بنيتها
ثم يقع الإعراب على الحرف الذي هو تمامها ومنتهأها ، تقول : رجل
ورجال ، فيقع الإعراب في اللام الذي هو تمام الاسم ، فإذا نثيت فتمام بنية
التثنية الألف في الرفع ، والياء في الجر والنصب ، والنون بعدهما لحقت حرف
الإعراب عوضا لما منع من الحركة والتنوين :

قال أبو نصر : إنما اختارت العرب الألف للاثني في الرفع ، لأنهم أرادوا
أن يكون حرف الاعراب الذي هو تمام بنية الاثنين أحد حروف اللين ليكون
مما قبلها للحركة التي هي دليل الاعراب في الواحد ، ولئلا يكون إعراب الاثنين
كإعراب الواحد (هـ / ب) فلم يكن لهم بُدٌّ منها ، أي من حروف اللين ، لأنها
إذا كانت حروف الإعراب استغنت الكلمة بها في جميع وجوه الإعراب
كهيئة المقصور إذا قلت : هذه رَحَى ، ورأيت رَحَى ، ومررت برَحَى ،
ثم اختار الفريق الأعم من العرب أن يفرقوا بين الرفع والخفض بأن جعلوا
الخفض بالياء ، والنصب تايما له وأما الفريق الأقل فإنهم تركوا الألف في

(١) مذهب سيبويه أن حروف المد واللين في التثنية وجمع المذكر السالم
هي حروف اعراب ، وهو قول الزجاج وابن كيسان وابن السراج . وقال الأخفش
والمازني والمبرد : هي دليل الاعراب وليست حرف اعراب ، وذهب قطرب
والفراء والزيادى الى أنها الاعراب وقال الجرمى : ان انقلا بها هو الاعراب ،
وقال بعضهم : فيها اعراب مقدر ، وقال آخرون : ليس فيها تقدير اعراب انظر
هذا الخلاف مبسوطا في المقتضب ١٥٣/٢ - ١٥٥ والسيرافي ٢٥٨/١ - ٢٦٤
رسالة والانصاف ٣٣/١ - ٣٩ وأسرار العربية ٥١ - ٥٣ وليباب العكبرى ورقة ١٩
وابن يعيش ١٣٩/٤ - ١٤٠ والهمع ٤٧/١ - ٤٨ .

النصب والخفض دلي حالهما في الرفع^(١) ، وجهلوا النون كالتنوين في المقصور ، إذ لم يكن لهم سبيل إليه ، لأنه لا يتجزم حرفان^(٢) وعلى هذا الوجه قول الله - عز وجل - (إن هذان لساحران^(٣)) .

ويحتمل أنهم اختاروا الألف على الواو في رفع الاثنين ليأتوا بحرف ليست منه حركة الرفع في الواحد ليؤكد المذهب في إعراب الاثنين عن المذهب في إعراب الواحد .

وكانت الألف أدنى بالرفع من الياء لأن الجر إنما هو من الياء ، ثم يكون النصب تابعا للجر لأنه ألزم للأسماء ، فإذا كان في الجمع لم يكن بُد .

(١) استعمال المثني بالألف في الأحوال الثلاثة لغة عزيزت لكناية وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى الهجيم ويطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزادة وعذرة .

انظر الهمع ٤٠/١ وشذور الذهب ٤٨ والأشمونى ٧٩/١ .

(١) أى لا يسكن حرفان ، وهما الألف والتنوين الذى جاءت النون عوضا عنه .

(٢) طه ٦٣ ، وفى هذه الآية عدة قراءات : أحداها : قراءة أبى عمرو (ان هذين لساحران) .

والثانية : قراءة حفص (ان هذان لساحران) بتخفيف ان ، ولا اشكال فيهما فالأولى جارية على سنن العربية والثانية خففت فيها ان فالأكثر اهمالها ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر .

والثالثة وهى قراءة الباقون (ان هذان لساحران) بتشديد ان ، وقد اختلف فى توجيهها ، فقليل : انها جاءت على لغة من يجعل المثني بالألف مطلقا ، وقيل : ان ان هنا بمعنى « نعم » والتقدير : ان هذان لهما ساحران أو أن من العرب من يدخل لام التوكيد على خبر المبتدا ، فيقول : زيد لأخوك . وقيل : ان الأصل أنه هذان لهما ساحران ، ثم حذف المبتدا (لهما) ثم ضمير الشأن ، ويرى ابن كيسان أن (هذان) مبنى حملا على المفرد والجمع انظر حجة القرارات ٤٥٤ - ٤٥٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/٢ - ٣٤٦ ومعانى الفراء ١٨٣/٢ - ١٨٤ وشذور الذهب ٥٠ - ٥٤ والصبان ٧٩/١ والكشاف ٥٤٣/٢ والمغنى ٣٧/١ - ٣٨ والأشبا والنظائر ١٤٥/٣ - ١٤٦ وابن كيسان النحوى ١٥٢ - ١٥٣ .

من الواو في الرفع للفرق ، ثم يكون الجر بياء مكسور ما قبلها ، ويكون النصب تابعا له . وفتح ما قبل الياء في الاثنين للفرق بينهما وبين ياء الجمع ، وكان حقها أن يكون ما قبلها مكسورا لئنها بمنزلة الألف والواو^(١) .

ولولم يكن ألف التثنية من البنية لم يقع للتثنية اسم قبل دخول الإعراب عليها ، لأنك إنما تبقى الكلمة ثم تدخلها في للمعاني .

وقال ابن كيسان : وما يقوى قول سيديونية ، أنك تقول في العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، فتجد قولك « اثنان » قد وقع بالألف في الأعداد والمبنيات ، فتعلم أن « اثنان » أول أحوال التثنية .

قوله : « واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال [المضارعة^(٢)] علامة للفاعلين » .

قال أبو نصر : التثنية تلتحق الأسماء علامة الإسمين ، فإذا لحقت الأفعال كانت علامة للفاعلين لا للفعلين ، لأنها لو كانت علامة للفعلين لكانت حرف الإعراب ، ولكانت النون عوضا لما منعت العلامة من الحركة والتنوين ، ولكانت حال تثنية الفعل (٦ / أ) كحال تثنية الإسم ، ولكنه لما كانت حالة الإسم الواحد في إعرابه وتنوينه غير حالة الفعل الواحد وجب أن يكون في التثنية مخالفا له أيضا ، وذلك أن الإسم الواحد محرّك في جميع إعرابه ومنوّن إذا كان متمكنا خفيفا ، والفعل الواحد

(١) عن علة اختيار العرب الألف لرفع المثني والواو لرفع الجمع الذي على حد المثني ، والياء للجر والنصب فيهما ، وفتح الياء في المثني وكسرها في الجمع ، والحاق النصب بالجر وزيادة النون فيهما ، انظر السيرافي ٢٥٣/١ وما بعدها . رسالة وأسرار العربية ٤٩ - ٥١ - واللباب للعكيري ورقة ١٨ - ٢٠ وابن يعيش ١٣٨/٤ - ١٣٩ ونتائج الفكر ١٠٧ - ١١١ والهمع ٤٨/١ - ٤٩ .

(٢) تكملة من سيديونية (بولاق) ٥/١ و (هارون) ١٩/١ .

ليس كذلك ، لأن المضارع منه محرك بلا تنوين في الرفع والنصب ، ويجزوم في الجزم ، فلذلك منع النفيية والجمع ^(١) .

قوله : « وكذلك إذا ألحقت النانيت في الخطابية ^(٢) » .

يعنى أن النانيت هـا ^(٣) اسم هو ضمير الخطابية إذا قلت لها : أنت تفعلين ، وأفعلى ، فلحاق النون في فعل الاثنين والجمع بعد الضمير في قولك : أنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، دليل على أن الباء في تفعلين بمنزلة الآلات والواو في تفعلان ، وتفعلون في أنها ضمير . ومما يزيد ^(٤) هذا إيضاحاً قوله في باب همزة : ^(٥) « وتقول : ^(٦) اتَّبِعْـوْـمَرَّةً » لأن هذه الواو ليست بمدة زائدة في حرف همزة منه ، فصارت بمنزلة واو يدعو ^(٧) . وتقول : اتَّبِعْـمَرَّةً صارت كياء يرمى حيث انفصلت ولم تكن مدة كلمة واحدة ^(٨) مع همزة ، لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف

(١) علل السيرافى لعدم جواز تثنية الفعل وجمعه بقوله : « لأن المثني والمجموع هو الذى يدخل فى نوع يشاركه فيه غيره ، فيشتمل على آحاد منكورين فتضم بالتثنية واحداً من النوع الى آخر منه ، وتضم بالجمع واحداً من النوع الى أكثر منه كقولك رجل ورجلان ورجال ، وفرس وفرسان وأفراس ، ، وليس الفعل كذلك لأن اللفظ الواحد من الفعل يعبر به عما قل منه وكثر » السيرافى ٢٨٢/١ رسالة . وانظر نفس المرجع ١٨٨/١ - ١٨٩ كما علل الانيارى ذلك بأربعة أوجه أسرار العربية ٣٢٦ ٣٢٧ والعبرى بخمسة أوجه اللباب ورقة ١٧ وانظر أيضا ابن يعيش ٧/٧ .

(٢) (بولاق) ٥/١ و (هارون) ٢٠/١ .

(٣) « هنا » كررت فى الأصل خطأ .

(٤) فى الأصل « ومما يدللك » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٥) فى الأصل « باب الميم » خطأ .

(٦) فى (بولاق) ١٦٦/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « وكذلك سمعنا العرب

الذين يخفون يقولون » .

(٧) فى الأصل « يدعوا » خطأ .

(٨) فى (بولاق) ١٦٦/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « فى كلمة واحدة » .

أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو تجيء لمعنى فإنما تجيء لمدة لا معنى ، وواو
اضربوا وانيمعوا هي بمعنى الأسماء ^(١) ، وليست بمنزلة ^(٢) الياء في خطيئة
تكون في الكلمة لغير معنى ، ولا تجيء مع ^(٣) المنفصلة لتلحق بناء ببناء
فيفصل بينها وبين مالا يكون ملحقاً ببناء ببناء . ومثله قولهم :
أحلبني بك ، فألقوا بحركة الهمزة على الياء إذ هي ضمير المتكلم .
وكذلك أرمى بك ^(٤) . وقالوا خطيئة حين خفقوا ولم يلقوا حركة الهمزة
على الياء فيقولوا خطيئة لأنها ليست لام الفعل ولا ضميراً كالياء في يرمى
واضربني ، وكذلك قلوا في الواو التي ليست لاماً ولا ضميراً : مَقْرُوءة ، ولم
يقولوا : مَقْرُوءة ، فيلقوا عليها حركة الهمزة للتخفيف ^(٥) . وأوضح من هذا
كله قوله في باب ما يضم من السواكن :

« وأما الياء التي هي علامة الاضمار وقبلها حرف مفتوح فهي مكسورة في
ألف الوصل . وذلك أخشى الرجل ، للمرأة ^(٦) . فإن قيل ما بال فِعل (ب/٦)
المتكلم لم تلحقه علامة التثنية والجمع ، إذا قال : أفعل ؟ قيل : هذا محال لأن
حكم التثنية إنما هو جمعك واحداً إلى آخر ، والمتكلم ثالث ، وفي قولك :
تضربان قد جمعت مخاطبين وقع خطاك عليهما ، وأنت ثالث ، وكذلك
إذا قلت : تفعلون ، فقد خاطبت جماعة أنت رابعهم فصاعداً ، وأفعل هو
فعل المتكلم ، ومحال أن يجتمع متكلمان فصاعداً في لسان واحد .

-
- (١) في (بولاق) ١٦٧/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « هي لمعنى الأسماء » .
(٢) في (بولاق) ١٦٧/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « وليس بمنزلة الياء » .
(٣) في (بولاق) ١٦٧/٢ و (هارون) ٥٤٨/٣ « ولا تجيء الياء مع
المنفصلة » .
(٤) انظر سيبويه (بولاق) ١٧٠/٢ و (هارون) ٥٥٦/٣ .
(٥) انظر سيبويه (بولاق) ١٦٦/٢ و (هارون) ٥٤٧/٣ .
(٦) (بولاق) ٢٧٦/٢ و (هارون) ١٥٥/٤ .

فإن قيل : ما منع أن تقول في لغة من قال « أكلوني البراغيث »^(١) للمرأة : تفعلين أنت ، فيكون « أنت » ضمير الفاعلة للبنى على الفعل ، وتكون الياء حرفا جاء لمعنى التانيث ؟ قيل : إن ضمير المخاطب إذا لم يفصل بينه وبين الفعل لم يكن إلا متصلا ، استغنوا بفعلت عن فعل أنت ، وبتفعلين عن تفعل أنت ، وبتفعلان عن تفعل أنتما ، وإما أنت في « تفعل أنت وتفعلان أنتما وتفعلون أنتم » وتفعلين أنت ، وتفعلمان أنتن ،
توكيد للضمائر .

قوله : « لأنها علامة الإضمار والتثنية فين »^(٢) قال أكلوني البراغيث .

يعنى أن قوما من العرب إذا قدموا فدل الاثنين والجميع الحقوها
علاقة للإثنين والجميع مبالغة في البيان كما بالغ الفريقان في تانيث فعل
الواحد المؤنث إذا تقدم في قولهم : قالت فلانة ، فيقولون : قلما أخواك ،
وقاموا قومك ، ويقومان أخواك ، ويقومون قومك ، ويقمن النساء^(٣)

(١) قيل : هي لغة طيبة ، وقيل هي لغة أزد شنوءه . الأشمونى ٢٨/٢
واللتصريح ٢٧٥/١ .

وقد كان الوجه على هذه اللغة أن يقول : أكلتنى أو أكلتنى البراغيث ، لأن
مالا يعقل جمعه وضمير جمعه كالمؤنث ، ولكنه جاء بالواو التى للعلاء تشبيها
لها بهم من حيث الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل . ولهذا نظائر فى القرآن
الكريم وغيره ، مثل قوله تعالى : (انى ريت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر
رأيتهم لى ساجدين) وقوله سبحانه (ياأيها النمل ادخلو مساكنكم) ولو أجراها
على المعنى لقال : ساحدات وأدخلن .

(٢) فى (بولاق) ٥/١ و (هارون) ١٩/١ « فى قول من قال : « وفى
السيرافى ٢٨٩/١ رسالة « فيمن قال » وهى توافق نسخة أبى نصر .

(٣) الفرق بين لاحق علامة التانيث ، ولاحق علامة التثنية والجمع من عدة
وجوه :

فلألف والواو والنون في لغة هؤلاء موضحان : إذا تقدم الفعل كانت علامة التثنية والجمع ، وحروفا جاءت لمعنى ، وإذا تأخرت ^(١) الأفعال كانت علامة إضمار .

قوله : « فَأَسْكِنَ هَذَا هُنَا وَبَنَى عَلَى هَذِهِ الْعَلَامَةِ ^(٢) » .

يعنى أن فعل جمع المؤنث المضارع إذا لحقته النون علامة الإضمار والجمع في لغة الذين يقولون : يقومان الرجلان ، ويقومون الرجال ، ويقمن النساء كان مبنيا على العلامة ، يريد أن النون كأنها من نفس الفعل حين كانت متصلة به ، وعلامة للفاعلات أو للضمير ، وكأن الفعل لا يستغني عنها .

ولما بنى هذا الفعل المضارع إذا لحقته النون في فعل جمع المؤنث ،

= (الأول) أن لحاق علامة التانيث لغة جميع العرب ، ولحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة منهم .

(الثانى) أن لحاق علامة التانيث قد يكون واجبا - إذا كان الفاعل ضمير مؤنث أو ظاهرا حقيقى التانيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع لا يجب أصلا ، بل الذين يلحقونها الفعل قد يتركونها فى كل موضع يلحقونها فيه .

(الثالث) أن احتياج الفعل الى علامة التانيث أقوى من احتياجه الى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركا بين المذكر والمؤنث ، فاذا ذكر الفعل بدون علامة تانيث التيسر الفاعل المؤنث بالمذكر ، فاما المثنى والجمع فليس فيهما احتمال المفرد .

فان قيل : هناك كلمات تطلق على الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد . فلو كان الفاعل واحدا منها ولم تلحق الفعل علامة التثنية والجمع التيسر بالمفرد أيضا .

فالجواب : أن هذا من القلة بحيث لا يجعل أصلا تؤصل له القواعد ، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر فيه ؟ انظر تعليق الشيخ محى الدين على الأشمونى ١٤٦/٢ ، ١٤٧ .

(١) فى الأصل « وإذا تأخرت بعد الأفعال » وزيادة « بعد » هنا خطأ ظاهر .

(٢) (بولاق) ٦/١ و (هارون) ٢٠/١ .

كما بنى فَعَلَ لانه فَعَلٌ مثله ، وهو متحرك كما أنه متحرك ، ولذلك بنى فَعَلَ
الواحد مع النون الثقيلة والخفيفة ، إلا أن فَعَلَ الواحد (٧ / أ) يبنى على
الفتح . فليس تشبيه الفعل بالفعل بآءٍ بعد من تشبيه الفعل بالاسم (١) .
وإنما سكن آخر الفعل الماضي حين لحقته النون في قولك : فَعَلْنَا ، لانه ليس
في الكلام اسم ولا فعل ولا حرف على أربع متحركات لساكن بينهما إلا
محذوفاً من نحو عَلِمْتُ وَجَمَدْتُ وَعَرَّيْتُ . وإنما هو غَلَاظٌ وَجَنَازٌ
وَعَرَّيْتُ (٢) .

ولا يحتاج بضرْبَتْنِي ، وَضَرَبْتُكَ ، وَضَرَبْتُه ، لأن ضمير المفعول
لا يلزق بالفعل ، لزوق ضمير الفاعل ، ألا ترى أن الفعل لا بُدَّ له من الفاعل ،
وله من للمفعول بُدٌّ . وأيضا فإن أصل نون الجمع أن تقع بعد حرف ميت في
نحو مُسْلِمِينَ ويضربون ، فكذلك يجب أن تقع في جميع المؤنث بعد
حرف ساكن إذا قلت كَعَمَلْن ، وَيَفْعَلْن ، وقد كان يجب أن تسكن
النون ويسلم آخر الفعل لانه الحرف الرابع الذي يرتدع عنده ، ولا تزال في
سهولة حتى تبلغه ولسكنه منع ذلك لأن أصل نون الجمع أن تقع بعد حرف
ساكن كما ذكرت لك .

قوله : « وأعلم ان ما مضارع الفعل للمضارع من [الأسماء (٣)] في
الكلام ووائقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستعملون ومنه ما يكون
لما يستخفون (٤) » .

(١) أى فليس تشبيه الفعل المضارع مع نون النسوة بالماضى فى البناء بابعده
من تشبيهه بالاسم فى الاعراب عند خلوه من النونين .
(٢) العليط والعلابط : الضخم العظيم ، والجنادل : الجنادل ، وهو المكان
الكثير الحجارة ، والعرتن والعراتن : شجر يدبغ بعروقه .
(٣) فى الاصل « من المسلمات » والتصحيح من هامش المخطوط .
(٤) (بولاق) ٦ / ١ و (هارون) ٢١ / ١ .

يعني أن الفعل لا يكون إلا ومعه الإسم ، وكذلك حذ الصفه أن تتبع
الموصوف ، ألا ترى أنه لا يجوز مررت بيذهب ، حتي نقول : مررت
برجل يذهب .

فإن قلت: [سمرت مجمیل أو إلّا ذاهب لم یکن فی حسن^(١)] مررت
[برجل^(٢)] جمیل وإلّا رجل ذاهب ، فقد ضارعت الصفة الفعل
فی هذا الكلام^(٣) فإذا اجتمع فی الاسم ما ذكرت لك مع کینونته
على بناء الفعل الذی أردته إحدى الزوائد الأربع - الموزة والياء والتاء
والنون - اللواتی یكون بین موافق له فی البناء ، وكان صفة مثل الفعل
لم یصرف فی معرفة ولا نكرة .

وأغنى بقولي : مثل الفعل ، ألا تلحقه في آخره علامة التانيث . كما
لا تلحق الفعل ، ألا ترى أنك تقول : هذا ثوب أحمر ، وملحفة حمراء ،
ولا تقول أحمر ، كما تقول : هذا رجل يذهب ، وامرأة تذهب ، ولا تقول :
تذهب .

وبيان ما ذكرناه قوله : والذي^١ منعه أن ينصرف في (٧/ب) النكرة

(١) ما بين الأقواس المعقوفة تكملة من هامش المخطوط .

(٢) فى ميبويه (بولاق) ٦/١ « أفلا ترى أن هذا (أى ذكر الصفة دون الموصوف) يتبجح هنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به الا ومعه الاسم ، لأن الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل » .

وفى السيرافى ٢٩٩/١ رسالة «والصفة لأقل من الاسم الذى ليس بصفة، لأن الصفة لا تكون صفة حتى يكون فيها معنى الفعل ، والفعل فرع على الاسم ، والاسم قبله ويدلك أيضا على ذلك : أن الصفة لا تحسن إلا أن يتقدمها الاسم »
« لا ترى أنك إذا قلت : جاعنى طويل ، لم يكن فى حسن جاعنى رجل طويل ، فاحتياج الصفة الى تقدم الاسم حتى تحسن كاحتياج الفعل الى الاسم حتى يجوز »
« وانظر أيضا ابن يعيش ٦١/١ والمقتضب ٣١١/٣ .

أنه على مثال الفعل ، وهو صفة مثله ^(١) ولذلك تصرف أرمل وأربع في النكرة ، ولذلك قالوا : أرامل ، ولم يقولوا : أحامر ، مادام صفة ، فإذا كان أحمر اسماً علمت امتنع من الصرف من أجل أنه على بناء الفعل المضارع ، وأنه معرفة .

ثم أعلم أن علامات المعرفة خمس ، وهي العلامة اللازمة المختصة نحو زيد والإضمار والمبهم ^(٢) وكذلك الألف واللام وما أضيف إلى المعرفة .

وعلمة النكرة واحدة ، وإن كان بعضها أنكر من بعض فإنما تنكرت من طريق واحد . فإذا صار أحمر في التسمية به نكرة فإنما يرجع إلى النكرة التي كانت حالة وهو صفة ، وليس في الكلام علامتان للنكرة ولا أكثر ، كما أن في الكلام خمس معارف مختلفة العلامات .

وأما يشكر ونحوه إذا سميت به فقد خرج عن الفعل إلى الإسم ، فإذا نكرته صرفته لأنه لم يرجع أن يكون فعلاً ، وأما أحمر فإنه لم يزل اسماً فلذلك رجع في التسمية إذا نكرته إلى حالته الأولى .

ومثل ما ذكرناه قول العرب : عبد الله نعم الرجل ، فالرجل هو عبد الله ،

(١) في سيبويه (هارون) ١٩٨/٣ « فإن قلت : فما بالك تصرف يزيد في النكرة ، وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل ؟ فأحمر إذا كان ضفة بمتزلة الفعل قبل أن يكون اسماً ، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حالة إذ كان صفة » .
(٢) أي أسماء الإشارة والموصول .

والمعنى عبد الله من أمه كلها صالح^(١) ، فكذلك أحمر ونحوه إذا سميت به ثم نكرته رجع إلى أن يكون صفة وهو في المعنى اسم ، ولكنه لما رجع إلى الحالة الأولى من النكرة لم تكن تلك الحال إلا للصفة ، فخرى على ذلك ، والمعنى على ما ذكرت لك .

قوله : « واعلم أن الواحد أشد تمسكنا من الجمع^(٢) » ، لأن الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرقوا ما جاد من الجميع على مثال ليس يسكون الواحد نحو مساجد ومفاتيح .

قال أبو نصر : سبيل التنزية الصحيحة والجمع الذي على حدها تسليمك الواحد وإدخالك علامة التنزية والجمع عليه ، فتضم شيئاً إلى شيء نحو قواك مسلم ومسلمان ومسلمون ، ومسلمة ومسلمتان ومسلمات ، فإذا كان اسم الجميع على غير هذه الحال ، وكان مكسراً هلبه الواحد ، فإنما هو واحد وضع للجميع وذلك أنك إذا قلت رجل ، فإنما هو اسم مؤلف من حروف التهجى مخترع (٨ / أ) للمعنى الواقع تحت رجل ، فإذا بنيت اسماً للجمع كسرت بلية الواحد ، أغنى نقصتها ، وعادت الحروف بذلك إلى مواضعها قبل التأليف ثم اخترعتها من تلك المواضع اسماً للجميع ، كاختراعك لها منها اسماً للواحد ، ولم يلحقها حرف يسكون لمعنى الجميع ، لأنه إنما يلحق الاسم الواحد الذي لم يوضع للجميع وهو « مسلم » ونحوه إذا قلت : « مسلمون » ، فأما

(١) فى سيبويه (بولاق) ٣٠١/١ « كما أنك إذا قلت عبد الله نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم » .

(٢) فى (بولاق) ٧/١ « الجمع » فى هذا الموضع والذي بعده ، وفى (هارون) ٢٢/١ « الجميع » فيهما .

الواحد الموضوع اسما للجمع وهو للكسر الذي ذكرنا فهو «رجال» ونحوه
فإذا كان الواحد لأوّل من حروف التهجّي اسما للجمع مكسراً عليه
الإسم المسمي للواحد على مثال لا يكون عليه [الاسم المبني للواحد دخله
العدل عن نظامه إلى مثال لا يكون عليه ^(١)] فإنه اسم لجميع فنع الصرف
في المعرفة والنكرة ^(٢) . وبذلك أيضاً على أن الإسم للكسر عليه الواحد
للجميع واحد أنه قد جاء منه ما قد جمع - كالواحد - بالآلف والياء ونحو
جالات وجزرات وطرقات ، ومنه ما قد نُفِيَ نحو أبياتان .

وأن حرف إعرابه قد يكون سالماً غير معتل ، وتكون علامات

(١) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٢) السيرافي ٣٠٩/١ رسالة « فالجمع الذي لا نظير له من الواحد هو
مساجد ونحوها ، والجمع الذي له نظير من الواحد نحو كلاب وفلوس ، ونظيرهما
من الواحد كتاب وسدوس والجمع إذا كان له نظير من الواحد لا يعتد به ثقلاً .
فالجمع الذي لا نظير له من الواحد قد اجتمع فيه معنيان يمنعان الصرف :
أحدهما : أنه جمع ، والآخر : أنه لا نظير له من الواحد ، لأن نفس الجمع لا يمنع
شبه الواحد في اللفظ ، فإذا رأيناه جمعا ، ورأيناه مخالفاً للواحد - ومخالفة
الواحد معنى ثان - صار كانه جمع آخر ، كانه جمع مرتين ، فمنع الصرف
لذلك » .

وفي شرح الصفار ! اختلف الناس في الجمع الذي لا نظير له في الأحاد
ما هو ؟ فمنهم من زعم أن المراد به مفاعل ومفاعيل لأنه لا يوجد مثالهما في
الأحاد . وهذا باطل لأنه يوجد من المجموع ما لا نظير له في الأحاد ويصرف
نحو : أفعال وأفعل وأفعلة . ومنهم من زعم أن معناه الجمع الذي لا يتصور جمعه
هو الذي لا نظير له في الأحاد ، فأكلب وأنعام وأسلحة تجمع على أكالب وأنعام
وأسلح كما تجمع أحمدة وأعصار وأنفلة على أحمدة وأعاصير وأنامل ، ولا يتصور
في مفاعل على شيء من ذلك ، وهذا أيضاً لا يكفي وحده لأن ملائكة وجحاشدة
وصياقله تصرف وإن كانت لا تجمع لأن لها نظير في المفردات كالكراميه
والزفاهية . وأذن فلا بد أن يكون المراد به : جمع لا يمكن تكسيره ، ولا يكون له
نظير في الأحاد ، حتى يكون أمكن في الفرعية فتعياً للعلّة بتكرره فيه فيمنع
الصرف . عن هامش السيرافي ٣٠٩/١ « بتصرف » .

إعرابه حركات الواحد ، وليس حرف إعراب الجمع المُسَمَّ عليه الواحد كذلك ، وإنما يكون حرف لين .

ولا يَحْتَمِجُ « بِمِثْلَاتِ » ونحوه حين كان حرف إعرابه حرفاً سالماً ، فإنه إنما فعل به ذلك للفرق بين جمع « مُسَامٍ » و « مُسَامَةٍ » وذلك على ذلك اتفاق إعرابه في النصب والخفض كاتفاق إعراب نظيره من للذكر فيهما .

قوله : « وَأَمْنُوا التَّنْوِينَ » (١) .

بمعنى أن جميع ما لا ينصرف « وَمَنْ » فيه التنوين إذا أُضِيفَ أو أَدْخِلَتْ عليه الألف واللام في غير الفواصل والنوافي فإنه لا يؤمن مع الألف واللام فيهما نحو قول الراجز :

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن
من طلل كالأعرجي أنهمجن (١)

وبذلك على أنها تنوين قول جرير :

(١) (بولاق) ٧/١ و (هارون) ٢٣/١ .
(٢) البيتان من الرجز للعجاج وهما في ديوانه الأول ص ٤٨٨ والثاني ص ٣٤٨ . والرواية فيه بالفتح والاطلاق وكذلك في مجموع أشعار العرب ٧/٢ و ٨٢/٢ . وقد ورد البيتان في سيبويه والأعلم ٢٩٩/٢ وابن السكيت ٥١/٢ ، وفيه « العيون » بدل « الدموع » وشرح الكافية لابن مالك ١٤٢٨/٣ ، والثاني منهما في الخصائص ١٧١/١ واللسان (بيع) والذرف : جمع ذارفة ، وهي التي يذرف دمعها ، والاتحمى : ضرب من البرود فيه سواد وحمرة ، وأنهج : أخلق وبلى .

والشاهد فيهما وصل القافية بالنون للترنم ، كما وصلت بحروف المد واللين للترنم أيضاً ، وهو ما يسمى تنوين الترنم ، وهو مع النون على حذف مضاف أي قطع الترنم ، لأن الترنم من الضوت بمدة تجانس الروي (٢) .

أقلنى اللوم ، غاذاً والعتاباً ، وقولى إن أصبت لقد أصابا (١)

وهذه التنوين لما أدخلوها (٨ / ب) فيما لا ينون فى الكلام ثم أبدلوا
منها لزم البدل جميع الوجوه كما لزمته التنوين ، وصار فى ذلك كالتون
الزائدة فى الوقف والوصل لئلا تختلف القوافى ، نحو قوله :

كانت مباركة من (٢) الأيامى (٣)

وسقيت الغيث أيتها الخيامو (٤)

(١) البيت من الوافر وهو لجريز فى ديوانه ص ٦٤ وسيبويه والأعلم
٢٩٨/٢ ونوادى أبى زيد ٣٨٧ ، والمقتضب ٢٤٠/١ والخصائص ١٧١/١ ، ٩٦/٢
والمنصف ٢٢٤/١ والخزانة ٦٩/١ وابن الشجرى ٣٩/٢ والمغنى ٣٧٨/١
وابن يعيش ١١٥/٤ والانصاف ٣٤٩/٢ والاشموانى ٣١/١ وعادل : متادى مرخم
حذف منه حرف النداء .

والشاهد فيه اجراء المنسوب المقرون بالالف واللام مجرى غير المقرون بها
فى اثبات الالف لوصل القافية لأن المنون وغير المنون فى القوافى سواء ، وروى
البيت بالتقييد (والعتاب ٠٠٠ لقد أصاب) ولما كان الشعر للغناء والترنم والحداء
فقد زيدت عليه حروف المد لاجراء الصوت ، والحجازيون يترنمون بالالف ، وتجعل
نونا فى انشاد بنى تميم (والعتابن ٠٠٠ لقد أصابن) وذلك لأن النون الخفيفة
تشبه التنوين والفتح يشبه النصب ، وأنت اذا وقفت على المنسوب المنون وقفت
بالالف انظر هامش رقم (١) فى ابن السيراقى ٣٤٩/٢ .

(٢) فى الاصل « على » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) هذا عجز بيت من الكامل صدره : « أهيات منزلنا بنعف سويقة . »
وقد نسبته سيبويه ٢٩٩/٢ وابن جنى فى الخصائص ٤٣/٣ لجريز وليس فى
ديوانه . وهو فى العلم ٢٩٩/٢ واللسان (سوق) .

وأهيات : لغة فى هيات ، ونعف سويقة : موضع ، وأصل النعف المكان المرتفع
فى اعتراض .

يقول العلم : أى كانت تلك الأيام التى جمعتنا ومن نحب ، فاضمرها (أى
الأيام) ولم يجر لها ذكر ، لما جاء بعد ذلك من التفسير ، والشاهد فيه وصل القافية
المقرونة بالالف واللام فى حال الجر بالياء .

(٤) عجز بيت من البسيط وصدره « متى كان الخيام بذى طلوح » =

ولو لم يبدل لقال : الغنائين ، وأصابين ، ومن الأيامن ، والخيامين ، كما
قال : الدرفن ، ومنه قول الله - جل وعز - : (فأضلونا السبيلا) ^(١) .
و (سلاسل وأغللا وسعيرا) ^(٢) و (كانت قواريرا قواريرا) ^(٣) .

= والبيت لجريز فى ديوانه ص ٥١٢ وسيبويه والاعلم ٢٩٨/٢ والسيرافى
٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٣٤٩/٢ والمنصف ٢٢٤/١ وابن الشجرى ٣٩/٢
والمغنى ٤٠٨/١ وابن يعيش ١٢٥/٤ واللسان (روى) والبيان لابن اللبائى
٤٨١/٢ وذو طلوح : موضع أو واد لبني يربوع ، والخيام : شبه البيوت تعمل
من الشجر .
والشاهد فيه وصل القافية المقرونة بالالف واللام فى حال الرفع بالواو كوصل
غير المقرونة بها .

(١) الأحزاب من الآية ٦٧ .
(٢) الإنسان من الآية ٤ - قرأ نافع وأبو بكر والكسائى « سلاسل » بالتثنية ،
واستدلوا على ذلك بأمور :
(أ) ما حكاه الكسائى وغيره من الكوفيين أن العرب تنصرف كل ما لا ينصرف
إلا أقفل منك .

(ب) أن كل ما يجوز فى الشعر فهو جائز فى الكلام لأن الشعر أصل كلام
العرب فكيف يجعل خارجا عنه ؟

(ج) أنها رسمت فى المصحف بالالف وصلا ووقفا ، وإن لم تكن رأس آية
إلا أنها جاورت جمعا منصرفا وهو (أغللا) . وقرأ الباقون
« سلاسل » بغير تنوين ، لأن فعال لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة .

(٣) الإنسان من الايتين ١٥ ، ١٦ - قرأ نافع وأبو بكر والكسائى

« قواريرا . قواريرا » بالتثنية فيهما لما يأتى :

أ - نون الأولى لأنها رأس آية فنونت لتوافق رؤوس الايات التى جاءت
بالتثنية ، ونون الثانية على الجوار .

ب - أن العرب تنصرف ما لا ينصرف فى كثير من كلامها .

ج - أنهما فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالالف . وقرأ أبو عمرو وابن
عامر وحمة وحقق « قوارير . قوارير » بغير تنوين فيهما ، وهو محض
العربية لأن فواعل لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة ، ووقفوا على الأولى بالالف
لأنها رأس آية .

وقرأ ابن كثير « قواريرا » متونا و « قواريرا » بغير تنوين . وهو
الاختيار لأن الأولى رأس آية وليست الثانية كذلك انظر حجة القراءات

قوله فيه : « وربما مدوا وقالوا : مساجيد ومنابير ^(١) » ، شبهوه بما
يجمع على غير واحد في الكلام .

قال أبو نصر : إذا بنت العرب السكامة على المد في الكلام ، واضطر
الشاعر إلى قصرها كان ذلك أحسن فيها من اللد عند الضرورة في الشعر في
الكلمة التي بنتها على القصر في الكلام ، لأن حذف الزيادة من الإسم
أخف من الزيادة فيه ، ولكنه مع هذا قد جاء في الكلام فهو [في] ^(٢)
الشعر أحدر ، قالوا : منكر ومناكير ، ومقطر ومقاطير ، ومومر وميامير ،
وقالوا : مطفل ومطافل ومطائيل ، ومشدن ومشادن ومشادين ^(٣) ،
وإذا كان هذا يكون شذاً في الكلام لا يقاس عليه كان الذي لم يستعمل
في الكلام إلا مقصوراً غير ممتنع أن يمد عند الضرورة في الشعر نحو
مساحد ، وهذا حكم للعنل في اللد والقصر نحو الخي ^(٤) حين مد في
الشعر ، وما قصر في الشعر عما مد في الكلام كزير نحو « الزاء » ^(٥) .

(١) في (بولاق) ١٠/١ و (هارون) ٢٨/١ « وربما مدوا مثل
مساجد ومنابير فيقولون : مساجيد ومنابير »
(٢) زيادة يقتضيها التركيب .

(٣) زيادة الياء في الجمع في غير الضرورة على وجهين : أحدهما :
أن يكون المفرد خماسياً رابعه حرف مسد زائد ، فيقلب عند الجمع ياء مثل
مصاييح وقناديل وصناديق ، والثاني : أن يكون المفرد خماسياً فصاعداً وليس
رابعه حرف مد زائد فعند الجمع يحذف منه حتى يبقى على أربعة أحرف ،
وحيث أنت مخير بين التعويض عن المحذوف وعدمه ، تقول في فرزدق
ومطلق : فرازد وفرازق ومطلق ، بغير تعويض ، أو فرازيد وفرازيق
ومطاليق ، مع التعويض . فإذا اضطر شاعر زاد هذه الياء في غير التعويض .
انظر السيرافي ٤٦/٢ رسالة .

(٤) حمى الشيء يحميه : منعه ودفع عنه والحمى : ما حمى من شيء
يمد ويقصر . اللسان (حمى) .

(٥) ضرائر الشعر سماعية فما سمع من العرب منها جاز للمولد اتباعهم
فيه ، وما لم يسمع منها كان محظوراً عليه ، فهي كعلاقات المجاز معتبر نوعاً =

قوله: «وإنما يدخل الراجع والناصب»^(١) سوى الابتداء والجار على المبتدأ.

قال أبو نصر: معنى بقوله سوى الابتداء لتعلم^(٢) أن الابتداء رافع
وناصتة. فالراجع والناصب سوى الابتداء الفعل في قولك: جاء زيدٌ راجعاً
ومما شبه به مما قد يئنه، والابتداء قولك: زيدٌ خَلَدَكَ والراجع لزيد هو
الناصب للظرف^(٣). وقوله: «الناصب للظرف الذي هو موضع له وهو
الذي هو في موضع خبره»^(٤) كقوله في حق: «فالناصب للفعل هو الجار
للإسم»^(٥) فجعل حق [الناصب، وإنما الناصب «أن» ولكنه لما

لاشخصها، يقول ابن جنى «سالت أبا على عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس
منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما
أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرتهم عليهم حظرتهم علينا» الخصائص
٣٢٣/١

وانظر الاقتراح للسيوطي ٩٨ والضرائر للألومي ٩ - ١٠
(١) في (بولاق) ٧/١ و (هارون) ٢٣/١ - ٢٤ «وإنما يدخل
الناصب والراجع»

(٢) في الأصل فقط «تعلم»
(٣) عامل النصب في الظرف الواقع خيراً هو الخلاف عند الكوفيين،
وهو فعل حذف اكتفاء بالظرف منه عند ثعلب، وهو فعل مقدر (استقر)
عند جمهور البصريين، وهو اسم فاعل مقدر (مستقر) عند بعض البصريين
انظر الانصاف ٢٤٥/١ - ٢٤٧ (المسألة ٢٩)

(٤) في (بولاق) ٢٠٢/١ و (هارون) ٤٠٦/١ «قصار هو خلفك
وزيد خلفك بمنزلة ذاك، والعامل في «خلف» الذي هو موضع له والذي
هو في موضع خبره «ويعلق السيرافي على قول سيبويه «هو خلفك» بقوله:
وفي كلام سيبويه ما ظاهرة ملتبس، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل،
فيجىء على هذا إذا قلت هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو زيد إذا قلت
زيد خلفك، ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على
المحذوف فناب عنه، إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر، فجعل ماناب عنه
عاملاً لبيانه.

انظر تعليق رقم (١) على سيبويه ٤٠٤/١ (هارون)
(٥) في (هارون) ١٧/٣ «فالناصب للعقل ههنا هو الجار الاسم» وفي
(بولاق) ٤١٣/١ «..... في الاسم»

أضمر أن بعد « حتى » صارت حتى ^(١) [حين حسن الكلام معها بغير
 « أن » كأنها خلفتها منها ، كما أن الخرب ^(٢) (١ / ٩) .

في الإيهام ^(٣) ، وذلك أنه ليس في الفعل دليل عليه [كما أن فيه دليل
 عليها ^(٤)] ، فشد كما شد دخلت البيت ، وهو منه ، وكذلك « الطريق »
 ونحوه والأصل ذهبت إلى الشام ، ودخلت في البيت ، « وعسل في الطريق
 الثعلب » ^(٥) ، غير أن دخلت تتمدى إلى كل مكان ، ولا تتمدى إلى غيره .

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) هكذا رسمت هذه الكلمة في نهاية الورقة (١ / ٩) ولا نملك تحقيقها
 لأن بعدها سقط حوالى ورقة على أكثر تقدير ، والذي دعانا لهذا الحكم أن
 بداية الورقة (٩ / ب) لا يتمشي الكلام فيها مع نهاية الورقة (١ / ٩) كما أن
 أبواب كتاب سيبويه المتروكة بين الكلامين - وهى خمسة أبواب صغيرة -
 ليس فيها من العيون شيء يحتاج لتفسير ، مما يجعلنا نطمئن الى أن مقدار
 السقط لا يتجاوز الورقة بحال من الأحوال .

(٣) هذا تفسير لكلام سيبويه ١٥/١ - ١٦ (بولاق) «وقد قال بعضهم ذهبت
 الشام ، يشبهه باليهام ، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ ،
 لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل
 ذهبت الشام : دخلت البيت »

(٤) ما بين المعوقين من هامش المخطوط .

(٥) قطعة من بيت ، تمامه :

لئن بهز الكف يعسل متنه فيه كما غسل الطريق الثعلب

والبيت من الكامل ، وهو لمساعدة بين جؤية كما فى سيبويه ١٦/١ ١٠٩٤
 وديوان الهزليين ١٩٠/١ والخزانة ٨٣/٣ وورد البيت فى الخصائص ٣١٩/٣
 وأما ابن الشجرى ٤٢/١ وأسرار العربية ١٨٠ والهمع ٢٠٠/١ واللسان
 (عسل) والشاهد فيه وصول الفعل الى الطريق - وهو اسم خاص - بغير
 حرف تشبيها بالمكان لأن الطريق مكان وهو نحو قول العرب : ذهبت
 الشام ، الا أن الطريق أقرب الى الإيهام من الشام ، لأن الطريق لكل موضع
 يسار فيه وليس الشام كذلك .

بغير حرف جر ، لاتقول : دخلت عبدالله . فإن قيل : إن الشام ظرف غير
مبهم « كمناف الثريا » ونحوه شاذ مُشَبَّهٌ ، بالمبهم وكذلك البيت ونحوه .
قيل : إنما كان ذلك لأن العرب تقول : « زيد من مناف الثريا » ،
« ومقعد القابلة » ، ^(١) ونحوه مما سنجده في الكتاب الذي نشره ^(٢) ،
ولاتقول : زيد الشام ، ولازيد البيت قال الشاعر :

وإن بني حرب ^(٣) كما قد علمت مناف الثريا قد تغلت نجومها ^(٤)

قوله في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ...) :

(١) مثل ذلك أيضا قول العرب : « فلان منى منزلة الشفاف ، ومنزلة
الولد ، ومعقد الازار ، ومزجر الكلب ، ويرى سيبويه أن مثل ذلك مشبه
بالمبهم على الظرفية ، وأنه لا يقاس عليه ، لأن شرط ما صيغ من المصدر من
أسماء المكان أن يكون عامله من لفظه ، وعلى ذلك لا يجوز لك أن تقول :
هو منى مريبط الفرس بل يجب أن تقول : هو منى مكان مريبط الفرس .
والكسائي يجعل ذلك مقبولا . انظر الكتاب ١٥/١ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ وابن
عقيل ٤٩٤/١ .

(٢) في هامش المخطوط « سنشرحه » .

(٣) في الأصل « حرف » خطأ .

(٤) من الطويل ، وقد نسبته سيبويه والأعلم ٢٠٦/١ لأخوص بن
محمد الأنصاري ، ويقول محقق الكتاب ٤١٣/١ هامش رقم ٢ أن الأخوص
- بالخاء المعجمة - تحريف صوابه الأخوص - بالخاء المهملة ، وفي المؤلف
والمختلف ٤٧ - ٤٨ أن الأخوص يقال بالخاء المعجمة والخاء المهملة ، ونسبه
ابن السيرافي ٣٠٥/١ - ٣٠٦ والصيمري ٣٩/١ وابن الشجري ٢٥٤/٢ إلى عبد
الرحمن بن حسان بن ثابت ، والبيت في ديوان الأخوص ١٩١ ، وفي معجم
شواهد العربية ٣٤٤ أنه ليس في ديوانه . كما ورد البيت دون نسبة في
المقتضب ٣٤٣/٤ .

مناف الثريا : معلقها في السماء ، وينو حرب : آل أبي سفيان بن حرب .
والشاهد فيه نصب « مناف الثريا » على الظرفية .

ومن ذلك اخترت الرجل عبدا لله ، وسميته زيدا ونحوه (١) .

مذهب سيبويه - رحمه الله - في هذا أن أصل الفعل فيه أن يتعدى بحرف جر ثم يحذف حرف الجر فينفذ الفعل إلى المفعول المحذوف منه حرف الجر فينصب .

وقال الجرمي (٢) : غلط في هذا سيبويه ، وحجته أن من الأفعال ما يتعدى بحرف جر [وبغير حرف جر] (٣) . والدليل على فساد ما ذهب إليه الجرمي ، أن الفعل إذا وصل إلى المفعول بلا واسطة فلا معنى لادخاله ما يوصله إليه ، وإذا كان أصلا ألا يصل إليه إلا بحرف الإضافة حسن لك أن تستخف وتدخله فيما هو أمكن (٤) ، وما يقوى هذا قوله في باب اسم

(١) في (بولاق) ١٦/١ و (هارون) ٣٧/١ « ومن ذلك اخترت الرجل عبدا لله ، ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار موسى قومه سبعين رجلا) وسميته زيدا . »
(٢) أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي البصري ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة وحدث عن المبرد انتهى إليه علم النحو في زمانه ، صنف الابنية ، ومختصر في النحو ، وغريب سيبويه ، والتنبيه والسير وغير ذلك توفي سنة ٢٢٥ هـ . انظر البغية ٨/٢ ، ٩ . وانباه الرواة ٨١/٢ ومراتب النحويين ٧٥ وأخبار النحويين ٣٩ .
(٣) ما بين المعوقين من هامش المخطوط .

(٤) يرى سيبويه ومن وافقه أن الأصل في هذه الأفعال - التي ترد متعدية بنفسها وبحرف الجر - أن تتعدى بحرف الجر ، فإذا حذف الحرف تعدت إلى المفعول فنصبته ، وذهب بعضهم أن نصب المفعول معها على نزع الخافض ، وقد خطأ الزجاجي هذا الرأي « لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب كان ينصب في كل حال ، وليس نجد ذلك ، كقولك : حبسك يزيد ثم تقول : حبسك زيد ، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد » . الايضاح ١٣٩ .
وذهب الجرمي وابن الحاجب وآخرون إلى أن هذه الأفعال تتعدى ثارة بنفسها وتارة بحرف الجر وهو المشهور عن نقله اللغة ، ويرى الرضي أن مثل هذه الأفعال متعدية

الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع [حين (١)] أجل الأصل التنوين
فى قوله: هذا ضاربٌ زيدٌ غداً: «ولو كان الأصل ترك التنوين لما دخله
التنوين، ولا كان نكرة (٢)».

وقوله: «وإنما فصل هذا (٣)».

يعنى: أن الكلام من قوله: «ومن ذلك اخترت الرجال عهد الله»
إلى آخر الباب مفصول مما قبله، لأن ما قبله تعدى الفعل فيه بغير
حرف جر (٤).

قوله: «وليس الباء ههنا: نزلة (كفى بالله) وليس يزيد (٥)».

مطلقا إذا تساوى الاستعمالان، أو كان تعديه بحرف الجر قليلا، ويكون حرف
الجر زائدا، فإذا كان تعديه بنفسه قليلا مثل أقسمت الله، أو مختصا بنوع من
المفاعيل - كاختصاص دخلت بالتعدى إلى الأمكنة - فهو لازم حذف منه حرف
الجر. انظر معانى القرآن للأخفش ٣١٢/٢ والمقتضب ٣٣٠/٤ ومعانى الفراء
٥٩٥/١ والسيرافى ٢٥١/٢ رسالة وأعراب القرآن للنحاس ٦٤٢/١ والبرقي
٣٥٣/٢ - ٣٥٤ ولسان العرب (خير) ونتائج الفكر ٣٣٠ - ٣٣٤، ٣٥٢ - ٣٥٥.
(١) زيادة من هامش المخطوط.

(٢) (بولاق) ٨٥/١ وفى (هارون) ١٦٧/١ «ولو كان الأصل ههنا
ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة».

(٣) (بولاق) ١٧/١ و (هارون) ٣٨/١.

(٤) ما قبل هذا قول سيبويه «وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا جرهما،
وكسوت بشرا الثياب الجياد» وهذا النوع يتعدى الفعل فيه إلى مفعولين الأول
منهما فاعل فى المعنى، أما النوع الثانى الذى تحدث عنه أبو نصر فإن أول
المفعولين ليس فاعلا فى المعنى. وقد شرح السيرافى النوعين فانظره فى ٢٥٠/٢
وما بعدها «رسالة».

(٥) فى (بولاق) ١٧/١ و (هارون) ٣٨/١ «وليس عن وعلى ههنا
بمنزلة الباء فى قوله (وكفى بالله شهيدا) وليس يزيد» وسقطت الواو خطأ من
الكية فى (هارون).

يعنى أن الفعل لا يحتاج إلى بحرف يوصله إلى الفاعل ، لأنه لا بد له منه ، وكذلك للبندأ (٩ / ب) مع خبره « ليس » إما هي داخلة على للبندأ وخبره ، ودخول الباء في خبرها إما هو لتوكيد النفي والباء زائدة ، وكذلك هي في قول الله - عز وجل - (وكفى بالله شهيداً)^(١) ومن الدليل أيضاً على زيادتها أن أخواتها لا يقعن هنا ، وأن كفى الله [(٢) ، وليس زيداً ، أكثر في كلامهم ، إلا أن « من » وحدها قد زادوها في غير الواجب في قولهم : هل من رجل ، وما جاءني من أحد ، ولم تنجي زائدة في غيره ، وكذلك زيادة الباء في قولهم : بحسبك قولُ السوء ، هو على ما ذكرناه^(٣) .

قوله : « وأما سميت وكنيت فإما دخلت الباء فيهما على حد ما دخلت في عرفت^(٤) .

يعنى أن الباء في عرفت التي هي بمعنى سميت دخلوها فيها كدخولها في مررت تقول فيه : عرفتته يزيد ، فلا يجوز حذف الباء ، كما لا يجوز حذفها من مررت يزيد ، إلا أنهم قد حذفوها من سميت وكنيت ، وليس كل فعل يصل بحرف جر ففعل به هذا^(٥) .

(١) من الآية ٧٩ ، ١٦٦ من النساء و ٤٨ من الفتح .

(٢) ما بين القوسين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٣) عن مواضع زيادة الباء و (من) وآراء النحاة في ذلك راجع معنى اللبيب ١٠٦/١ - ١١١ ، ٣٢٢ - ٣٢٦ والرضي ٣٠٥/٢ ، وابن يعيش ٢٣/٨ ، والهمع ٩٣/١ ، ١٦٠ ، ٢٢/٢ ، وشرح شواهد الأسموني ٢٣٧/١ - ٢٤٠ ، ١٣٨/٢ ، ١٣٩ .

(٤) في (بولاق) ١٧/١ و (هارون) ٣٨/١ « فاما سميت وكنيت فانما دخلتها الباء على حد ما دخلت في عرفت » .

(٥) في سيبويه . وليس كل الفعل يفعل به هذا - (بولاق) ١٨/١ و (هارون) ٣٩/١ .

قوله فيه : « تقول : عرفت زيدا ، ثم تقول : عرفت بزيده ، فهو سوى ذلك للمعنى (١) » .

يريد أنك إذا قلت : عرفت زيدا ، وكان معناه جعلته يعرف زيدا فهو أصل الكلام ، ولا يدخله حرف الجر ، لما قد فسّرناه ، فإذا قلت : عرفت بزيده فالمعنى سميت بزيده ، وهو معنى آخر سوى جعلته يعرف زيدا ، في قولك : عرفت زيدا ، وهو أيضا أصل لا يجوز حذف الباء منه لما ذكرت لك في الفصل الذي يليه (٢) .

قوله في (باب الفاعل الذي يتعمده فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد للمفعولين دون الآخر) : « وذكرت للمفعول الأول لِنُعَلِّمَ الذي تضيفُ إليه ما استقر له عندك (٣) » .

يعنى (٤) أنك إذا قلت : حسب عهد الله زيدا بكرا ، فإنما ذكرت للمفعول الأول - وإن كنت إنما أردت أن تُهَيِّنَ للمخاطب ما استقر عندك من حاله - لِنُعَلِّمَ المخاطب الذي تضيف إليه حديثك ما استقر للمفعول الأول عندك .

(١) سيبويه (بولاق) ١٧/١ (وهارون) ٣٨/١ .

(٢) أى الفصل السابق عليه .

(٣) (بولاق) ١٨/١ وفى (هارون) ٤٠/١ « ما استقر له عندك من فهو » .

(٤) قبل هذا فى الأصل « يعنى أنك إذا قلت : حسب عهد الله زيدا بكرا ، فإذا ذكرت المفعول الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له (للمفعول الأول) عندك » وهى تكرار لهذه الفقرة وما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

قوله فيه « وأما ظننت ذلك (١) » .

يعنى أن العرب تدكني عن الظن بذلك ، وعن جميع أفعال الشك ،
ولا تدكني عن غيرها من الأحداث بذلك ، لا تقول : ضربت ذلك ، تريد أن
تجعل ذلك كناية عن الضرب (٢) .

قوله في باب (١٠ / أ) الفاعل الذى يتمدها فعله إلى ثلاثة مفعولين :

« أعلمتُ هذا زيدا قائما العلمَ اليقين إعلاما (٣) » .

يعنى أن الفعل تمدى إلى هذا ، وإلى زيد ، وإلى قائم ، وفي قولك :
أعلمت هذا زيدا قائما العلمَ اليقين معنى علمَ هذا زيدا قائما العلمَ اليقين ،
فحمل هذا المصدر على هذا للمعنى (٤) ، ثم حمل « إعلاما » على « أعلمت » .

(١) (بولاق) ١٨٨/١ و (هارون) ٤٠/١ .

(٢) هذا رأى انفرد به أبو نصر ، أما جمهور النحاة - غير ابن مالك - فلا
يشترطون لنياحه اسم الإشارة عن المفعول المطلق شيئا ، وابن مالك يشترط فيه أن
يكون متبوعا بالمصدر نحو ضربت ذلك الضرب وقد رد عليه أبو حيان بأن من
كلامهم ظننت ذلك يشيرون به إلى المصدر ، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولا
أول ، ولم يذكر بعده المصدر تابعا له . فأبو نصر قصر ذلك على ماورد عن العرب
فيما حكاه سيبويه ، أما الجمهور فقاوسا جميع الأفعال على أفعال الشك .

انظر الهمع ١٨٨/١ ، شرح التصريح ٣٢٧/١ الأشمونى ١١٤/٢ .

(٣) سيبويه : (بولاق) ١٩/١ و (هارون) ٤١/١ .

(٤) إذا كان المصدر - الواقع مفعولا مطلقا - بغير لفظ الفعل سواء تلاقى
معه فى الاشتقاق نحو قوله تعالى (وتبتل إليه تبتيلا) أو لم يتلاق مع الفعل نحو
قعدت جلوسا ، فإن ناصبه عند سيبويه فعل مقدر أى وتبتل نفسك تبتيلا واجلس
جلوسا ، انظر سيبويه ٢٤٤/٢ .

وقد سار أبو نصر على هذا الرأى ، ويقول السيوطى فى الهمع ١٨٧/١

قوله في (باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واضم المفعول والفاعل فيه لشيء واحد) : « فهو كائن ومكون ، كما كان ضارب ومضروب » (١) .

يعني أن اسم كان وخبرها كائن ومكون ، والإسمين في ضرب زيد عمراً ضارب ومضروب ، فكأنه حين قال : فهو كائن ومكون ، قال : فوقم هنا كائن ومكون كما وقع في قولك : ضرب زيد عمراً ، ضارب ومضروب ، وإنما يريد أن الجملتين مشتركتان في العمل .

قوله : « فأما ليس فإنه ليس يكون فيها ذلك ، لأنها وضمت موصوماً واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف العمل » (٢) .

يعني أن « كان » تكون بمعنىين ، أحدهما الذى تكون فيه داخلة على الابتداء وخبره ، والآخر الذى تكون فيه بمعنى وقع (٣) ، فأما « ليس » فإنها لا تكون إلا داخلة على الابتداء وخبره ، فلما قصرت عن اللوح الثاني وخالفت أخواتها قصرت عن التصرف والاعتلال على طريق الأفعال

= « وعليه (أى على هذا الراى) المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه » وقد نسب الرضي ١٠٤/١ إلى المازنى والمبرد والسيرافى أنه منصوب بالفعل الظاهر ، ثم قال : وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه .

ويقول ابن يعيش ١١٢/١ « أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لا اتفاقهما فى المعنى وهو رأى أبى العباس المبرد والسيرافى ... » . وكلام المبرد فى المقتضب ٧٣/١ ، ٧٤ لا يختلف عن رأى سيبويه .

(١) (بولاق) ٢١/١ وفى (هارون) ٤٦/١ « فهو كائن ومكون ، كما تقول ضارب ومضروب » .

(٢) سيبويه : « فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعة واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر » . (بولاق) ٢١/١ و (هارون) ٤٦/١ وفى السيرافى « وأما ليس فليس يكون فيها ذلك فمن ثم لم تصرف ٣٠٥/٢ رسالة .

(٣) أراد بهذا ما يسمى كان التامة .

المتصرف ، لا تقول : « لاس » على قولك : « دبع » ، ولا تكون لغير الحال ،
ولا تلحقها الزوائد التي تلحق الأفعال ، وإنما تكون مجردة معدولة إلى
ما أنت فيه (١) .

قوله : « فما جاء على وقع قوله (٢) وهو مقياس العائذي :

فَدَى لِنَبِيٍّ ذَهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَارَتِي
إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُرْكَاءَ أَشْرَبُ (٣)

[أى إذا وقع (٤)]

(١) عن آراء العلماء في نوع « ليس » (فعل أو حرف) ودلائلها على
النفي (مطلقا أو نفي الحال فقط) وعن عدم تصرفها واعتلالها ، وعدم الحاق
الزوائد بها . انظر الرضي ٢٧٥/٢ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، ١١٢ ، المغنى ١/٣٢٥ ،
والسيرافي ٢٩٥/٢ رسالة ، والمقتضب ٨٧/٤ ، واللسان (ليس) .
(٢) (هارون) ٤٦/١ وفي (بولاق) ٢١/١ « قول الشاعر وهو مقياس
العائذي »

(٣) من الطويل ، ومقياس العائذي ، شاعر مخضرم ، واسمه مسهر بن
النعمان ، من عائلة قريش ، وسمى مقياسا بقوله :
مقتس بهم ليل التمام مسهرا الى أن بدأ ضوء من الفجر ماطع
وكان ينزل في ذهل من شيبان وهي من بكر بن وائل . انظر المؤلف ٧٩ ،
وجمهرة الأنساب ١٧٤ ، ومعجم الشعراء : ٤٠٤ ، والبيت في الكتاب وشواهد
الإعلم ٢١/١ . والسيرافي ٣٠٦/٢ رسالة ، وابن السيرافي ٢٥٢/١ ، والمقتضب ٩٦/٤ ،
وأسرار العربية ١٣٥ واللسان (كون) ، وفي شرح الحماسة للتبريزي ٣٦٢/١
برواية .

فدى لنبي ذهل بن شيبان ناقتي
فلحق من هذا البيت والذي بعده بيتا آخر مع . انهما لشاعرين مختلفين .
والشاهد فيه ورود كان تامة بمعنى وقع ، وقد وصف يوم الحرب بالهبة ،
وهي البياض ، أما لكثرة السلاح المصقول فيه ، وأما لأن شمس كسفت لارتفاع الغبار
فبدت الكواكب فيه لظلمته .

(٤) زيادة من سيبويه بولاق ٢١/١

وقال عمرو بن شأس :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً^(١)

قال أبو نصر : لما استشهد بالبيت الأول على أن كان بمعنى وقع [توقع
أن يقول قائل : إن كان إذا كان اسمها ما يكون ظرفاً لم تكن إلا بمعنى
وقع^(٢)] فلذلك استشهد ببيت عمرو .

قوله : « وسمعت بعض العرب ينصب أشنعاً ويرفع ما قبله كأنه [قال]
إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعاً^(٣) » .

يعنى أنه نصب أشنعاً على تعظيم الأمر ، لأنه حين قال : إذا وقع يوم
ذو كواكب علم أنه أشنع ، فسكأنه قال : أذكره أشنع ، وإعانة من أن يجعل
[لها خبراً لا^(٤)] أن يوماً ذا كواكب (١٠ / ب) أشنع ، فلامعنى للخبر ،

(١) من الطويل وهو لآبى عرار عمرو بن شأس الأسدى ، شاعر مخضرم شهد
القادسية .

انظر معجم الشعراء ٢١٢ والاصابة (تر ٥٨٦٨) والشعر والشعراء ١/٥٥٢
والأغاني ١٩٦/١١ والبيت فى سيبويه والأعلم ٢٢/١ وابن يعيش ٩٧/٧ والسيرافى
٣٠٦/٢ رسالة والافصح ٢٧٧ واللسان (ظلم) والرواية فيه ملفقة على عكس
التلفيق عند التبريزى ، فى الشاهد السابق وهى :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

والشاهد فى البيت على رواية « يوما » بالنصب هو اظهار اسم كان لعلم
المخاطب أى اذا كان اليوم يوما ذا كواكب ، ومعناه اذا كان اليوم الذى يقع فيه
القتال ، وكان ناقصة ، أما على رواية « يوم » بالرفع وهى الرواية التى
مشرحها بعد ذلك فكان تامة ويوم فاعلها .

(٢) ما بين القوسين من هامش المخطوط .

(٣) الكتاب : « وسمعت بعض العرب يقول : أشنعاً ويرفع ما قبله كأنه

قال . . » (بولاق) ٢٢/١ و (هارون) ٤٧/١ .

(٤) ما بين القوسين من هامش المخطوط .

فإن جعلته حالا - والحال أيضا خبر - فسد المعنى ، ألا ترى أنك لا تقول :
كان زيد ابنا من بنى آدم ، لأن هذا لا يجمل ^(١) .

فإن قيل : لم احتاج إلى هذا الإضمار الذى لم يتقدم ذكره ؟ وهلا كان
الإضمار للبلاء ، ويكون « يوما » ظرفاً ؟

قيل : هذا معنى فاسد ، وذلك أنك لو قلت : هل تعرف يافلان بلائى إذا
اشتد الخال ؟ كان حسنا ولو قلت هل تعرف بلائى إذا ظهر عند شدة الحال ؟
كان خلفا .

قوله : « فإنك - لا تبالى بعد حول أظيى كان أمك أم حمار » ^(٢)

يعني أن ألف الإستفهام إذا اجتمع بعدها الإسم والفعل كانت بالفعل
أولى ، « فظيى » أعلى هذا مرفوع بـ « كان المضمر » ، وخبره محذوف ، كأنك
قلت : أكان ظيى أمك كان أمك - الشاهد على كان الأولى ^(٣) لأن

(١) جوز السيرافى على تلك الرواية أن يكون « أشنعا حالا أو خيرا » ، ورأى
أبى نصر جيد حيث جعله منصوبا على التغميض ، لأنه نظر الى جانب المعنى .
(٢) من الواقى وهو عند سيبويه والأعلم ٢٣/١ (هارون ٤٨/١) وفى
المقتضب منسوب لخداش بن زهير ، وعند ابن السيرافى ٢٢٧/١ وفى الخزانة
٢٣٠/٧ منسوب لثروان بن فزارة وكذلك فى حماسة البحتري ٢١٠ وورد البيت
عند الرضى ٢٧٩/٢ وابن يعيش ٩/٧ وابن هشام فى المغنى ٦٥٣/٢ ، وروى
صدره فى حماسة البحتري والخزانة « فانك لا يضرك بعد حول » كما يروى عجزه
« أظيى كان خالك أم حمار » .

والشاهد فيه مجئ اسم كان نكرة تشبيها لها بالأفعال الحقيقية ، فأجريت
مجراها فى ضرورة الشعر .

ويقول النحاس فى شرح أبيات سيبويه ٤١ « بعض العرب وهم بنو دارم
بنو تهشل يقولون : قائم كان عبد الله ، وكان قائم عبد الله فيجعلون النكرة اسما
والمعرفة خبرا لكان ، وانما يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة » وانظر
آراء العلماء فى هذا البيت ونظائره فى الرضى فى المكان المذكور .

(٣) فى الأصل « الأول » .

اسمها نكرة وخبرها المحذوف معرفة ، فأما « كان » الآخرة التي هي تفسير
للأولى فاسمها وخبرها معرفتان ، وبيت ابن الأسلت والفرزدق على هذا
التفسير (١) .

قوله : « كما اتفقوا على كَعَمَرُ الله في اليمين (٢) » .

يعنى أنك تقول في غير اليمين عَمَرَك طویل ، فتعجم العين وإن شئت
فتمعتها ، وهي في اليمين مفتوحة لا غير (٣) .

قوله : « لأن أكثر ما يُدعى « طلحة » بالترخيم فترك الحاء على
حالتها (٤) » .

يعنى أنك إذا قلت : ياطلح أقبل فالاسم مرخمٌ والحاء في هذه الحال

(١) ذكر سيبويه بعد هذا الشاهد ثلاثة شواهد أخرى لا اثنين :

الأول لحسان بن ثابت :

كان سبيبة من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء
والثاني لقيس بن الأسلت :
ألا من مبلغ حسان عني أسحر كان طبك أم جنون
والثالث للفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر
وبيت ابن الأسلت وبيت الفرزدق على منوال بيت الشاهد السابق أى على
شريطة التفسير .

أما بيت حسان فليس على ذلك بل مزاجها خبر يكون - وهو معرفة - وعمل
اسمها - وهو نكرة . ولهذا لم يشر إليه أبو نصر لوضوحه .

(٢) سيبويه بولاق ٢٤/١ وهارون ٥١/١ .

(٣) لأنهم جعلوها في اليمين بمنزلة المثل فلم يغيروها بضم العين مع أن
العمر والعمر سيان بمعنى البقاء ، واختص هذا الموضع بأحدى اللغتين كما اختص
جاءت بقاء التانيث في قول العرب ما جاءت حاجتك أى ما صارت حاجتك لأنه
بمنزلة المثل .

(٤) سيبويه : « لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها »

(بولاق) ٢٦/١ و (هارون) ٥٣/١ .

طَرَفُهُ ، فإذا أقمعت التاء وأنت تريد أن تكون الحاء على حالها في الترقيم
فتمت التاء وأتبعها فتحة الحاء ، لأنها ليست حرف الإعراب ^(١) ، وكذلك
« يَئِمُّ عِدِيَّ » فإن كررت فقلت : « يَئِمُّ تِمَّ عِدِيَّ » ، وأنت تريد
أن تضيف الأول إلى « عِدِي » لم تغير إعرابه ، وكان الثاني مُفْعَمًا ^(٢) .

قوله : « فلما اضطر إلى إلحاق الهاء ^(٣) » .

قال أبو نصر : هذا الاضطرار كاضطرارك إلى إلحاق التاء لتأنيث الاسم
إذا قلت : كريم وكريمة ، و كاضطرارك إلى تأنيث الكلمة للمعنى ، وليس
كلاضطرار في الشعر إلى ما يقيح في غيره .

فوله في (باب تخير فيه بالنكرة عن النكرة) :

(١) الاسم الذي آخره هاء التانيث ينادى بأربعة ألقاب : يا طلحة - بالضم
وإثبات الهاء - و يا طلح - بفتح الحاء وحذف الهاء - ويا طلح - بضم الحاء
وحذف الهاء - ويا طلحة - بإثبات التاء وفتحها - وهذا الأخير هو الذي فسرهُ أبو
نصر هنا ، وجعل سيبويه هذا شاهدا لما سمعه من العرب من قولهم : اجتمعت أهل
اليمامة ، حيث أثبت الفعل في اللفظ إذ جعله لليمامة ولم يحفل بدخول أهل .

(٢) أي ولم تبطل الإضافة بأحكام الثاني كما لم يبطل تأنيث الفعل بأحكام
أهل في قولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، ولا الترقيم بأحكام التاء في قولهم
يا طلحة . وانظر آراء النحاة في مثل « يا تيم تيم عدى » تعليق السيرافي على
سبويه ٣١٥/١ والرضي ١٣٣/١ وابن يعيش ١٠/٢ والاشموني ١٥٣/٣ ، ١٥٤ ،
والتصريح مع حاشية يس ١٧١/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ، والمقتضب مع تعليق عزيمة
٢٢٧/٤ وما بعدها .

(٣) هذه العبارة ليست في (بولاق) وقد اقتطعها محقق الكتاب من
الأصل الذي اعتمد عليه ضمن فقرة كاملة ووضعها في الهامش رقم (١) ٥٤/١ على
أنها تكرر لما سبق . وليس كل عبارات الفقرة مكررا قارن الفقرتين في
(هارون) ٥٣/١ ، ٥٤ .

« وإذا ^(١) أردت الإلغاء فكلما أخرت الذى تلغيه ^(٢) كان أحسن ،
وإذا أردت أن يكون مستقرا مكتفى به ^(٣) فكلما قدمته كان أحسن ، لأنه
إذا كان عاملا فى شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب وإذا (١١ / أ) ألغيته ^(٤)
آخرته كما تؤخرهما » .

يعنى أن الظرف بعمل النصب ^(٥) فى قولك : فيها زيد قائما ، كعمل
أفضلهم فى رجل إذا قلت : هو أفضلهم رجلا ، تحمل قائما على المراءى فى « فيها »
كما حملت « المرفد » على ذلك فى قولهم :
فهل فى معدة فوق ذلك مرفدا ^(٦)

إلا أن قائما حال ، ورجلا ومرفدا تمييز ، فإذا كان الظرف عاملا كان
حدث الكلام تقديمه ، ويكون ظرفا لزيد عاملا فيه زيد ، وإذا ألغيته عن
العمل كان الحدث تأخير ، فنقول : زيد قائم فيها ، ويكون ظرفا لقائم ،
فيجربى مجرى أظن زيدا قائما إذا أعملت أظن ، ويجربى مجرى زيد قائم أظن
إذا ألغيته ، والتأخير والتقديم والإعمال والإلغاء عربى .

(١) فى (بولاق) ٢٧/١ و (هارون) ٥٦/١ : « الا أنك اذا أردت
الإلغاء » .

(٢) فى (بولاق) « تلغى » .

(٣) فى (بولاق) و هارون « تكتفى به » .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « واذا ألغيت » .

(٥) فى الأصل « بالنصب » .

(٦) هذا عجز بيت وصدرة : « ومرفدنا سبعون ألف مدجج » .

وهو لكعب بن جعيل التغلبى ، شاعر مخضرم مشهور ، شهد مع معاوية
موقعة صفين .

انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ٦٤٩/٢ ، ومعجم الشعراء ٣٤٤ ،
والخزائن ٤٩/٣ - ٥٠ .

والبيت فى ميبويه والأعلم ٢٩٩/١ ، ٢٥٤ ، وأعراب القرآن للزجاج ٧٩٤/٣ ،
وابن يعيش ١١٤/٢ والرواية فيه « دون » بدل « فوق » . والمرفد : الجيش ،
والمدجج : لا بس السلاح .

قوله في (باب ما أجرى مجرى ليس) : ولم تستعمل إلا مضمرًا فيها ^(١) .
 يعني لات ، يعني بقوله : إلا مضمرًا فيها ، إلا مضمرًا عندها ^(٢) ،
 كما تقول : زيد مطاع فينا ، تريد عندنا . وقول الأخفش ^(٣) في لات : إنها
 لاتعمل شيئًا في القياس ^(٤) ، غلط ، لأنه إذا نصب فلا بد من ناصب ،
 والحين المضمر عنده مبتدأ ، والتقدير على قوله : لات الحين في حين مناص ،
 وهذا محال ، ويجوز على هذا ، الحين حين مناص ، واليوم يوم خروج ^(٥) .

والمراد : فهل في معد مرفد فوق ذلك ، فحذف « مرفد » لدلالة وصفه عليه
 وهو « فوق » .
 والشاهد فيه نصب « مرفدا » على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار اليه
 وهو « ذلك » .

(١) سيبويه (بولاق) ٢٨/١ ولم يستعملوها إلا مضمرًا فيها .
 (٢) لأن « لات » حرف ، والحروف لا يستكن فيها الضمير المرفوع .
 (٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع بن دارم ، أشهر تلاميذ
 سيبويه ، وكان أسن منه ، وهو الطريق الوحيد لكتاب سيبويه حيث أخذه عنه
 أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ، وعن طريقهما ذاع الكتاب وانتشر .
 (٤) لأنها ليست بفعل ، فإذا كان ما بعدها مرفوعًا فهو مبتدأ والخبر
 محذوف أي ولا حين مناص كائنا لهم وإذا كان منصوبًا فهو مفعول به لفعل محذوف
 أي ولا أرى حين مناص ، وهذا أحد رأيين للأخفش تناقلهما النحويون عنه ،
 والرأي الآخر : أن لات تعمل عمل ان انظر المغنى ٢٨١/١ والهمع ١٢٦/١ ،
 والسيرافي ٣٦٥/٢ « رسالة » .

وما في معاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢ مخالف لذلك حيث يقول - في قوله
 تعالى : (ولات حين فعاص) : « فشيها « لات » بليس ، وأضمرها فيها اسم
 الفاعل ، ولا تكون « لات » إلا مع حين . ورفع بعضهم « ولات حين مناص »
 فجعله في قوله مثل « ليس » كانه قال : ليس أحد ، وأضمر الخبر » .

(٥) لا يجوز نصب « حين » و « يوم » هنا على الظرفية ، لأن « الحين »
 و « اليوم » لا يكونان في حين ويوم ، وكذلك إذا كان المبتدأ والخبر متحدان في
 المعنى نحو اليوم الأحد واليوم الاثنين ، لأن الأحد والاثنين بمعنى اليومين واليوم
 لا يكون في اليوم ، وأجاز ذلك الفراء وهشام على تأويل اليوم « الآن ، أي الآن الأحد ،
 والآن أعم من الأحد . انظر الرضي ٨٦/١ وسيبويه ٢٠٨/١ وتعليق السيرافي
 عليه ، أما جمهور النحاة فيرفعون كل ذلك على الخبرية .

قوله : « وزعموا أن بعضهم قال - وهو الفرزدق - :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قرئش وإذا ما مثلهم بشر (١) .

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن لات حين مناص كذاك ، ورب

شيء هكذا » .

قال أبو نصر : زعم محمد بن يزيد (٢) أن هذا التأويل غلط ، واختار

أن يكون « مثلهم » صفة مقدمة للنكرة نصب على الحال (٣) ، كقول الشاعر :

وتحت العوالى فى القنا مستظلة ظباء أعارتها العيون الجآذر (٤)

فيلزمه على هذا التأويل إذا قال : ما فى الدنيا بشر مثلهم ، هل من

جمل للنكرة حالا أن يحذف فيقول : ما بشر مثلهم ، ويُعْمِلُ « فى الدنيا »

(١) البيت من البسيط ، وهو فى ديوانه ٢٢٣/١ ، وسيبويه والأعلم ٢٦/١ والمقتضب ١٩١/٤ وابن السيرافى ١٦٢/١ ، والبيان فى غريب اعراب القرآن ٣١٢/٢ وأسرار العربية ١٤٦ والسيرافى ٣٧٠/٢ رسالة ، والرضي ٢٤٦/١ والخزانة ١٣٣/٤ والمغنى ٨٧/١ ، ٤٠٢ ، ٥٧١/٢ والهمع ١٢٤/١ ، ٢١٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٥/١ ، ٤٣٣ والحلل فى شرح أبيات الجمل ٣١٦ . والشاهد فى البيت تقديم خبر ما منصوبا ، والعززدق تميمي يرفعه مؤخرًا فكيف إذا تقدم ؟

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد بدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي وختمه على المازنى ، وبلغ من حرصه على الكتاب أنه كان يحتفظ لنفسه بنسخة نفسية يضمن بها على من يريد نسخها ، كما تتلمذ على جلة من شيوخ النحاة حتى صار أمام أهل البصرة فى عهده ، له كتب كثيرة أشهرها الكامل ، والمقتضب ، وله « مسائل الغلط » نقد فيه سيبويه فى ١٣١ مسألة ، وقد رد عليه ابن ولاد فى كتابه الانتصار .

(٤) انظر المقتضب ١٩١/٤ ، ١٩٢ وتعليق الاستاذ عزيمة فى نفس المكان .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه ٢٥٤ ، وفى الافصح فى

شرح الأبيات المشككة للفرار ٢١٤ وابن يعيش ٦٤/٢ .

والشاهد فيه نصب « مستظلة » على الحال بعد أن كانت صفة للظباء ، فلما

تقدمت امتنع أن تكون صفة لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف .

مضمرا ، ويلزمه اذا قال : فيها زيد جالسا ، أن يقول زيد جالسا ويضمّر فيها ^(١) .

وقد قال سيبويه في « كم » ، إنها لا تعمل مضمرة في الموضعين ^(٢) ، والظرف أضعف ، ألا ترى أنه يلغى حتى يكون كأنه لم يذكر ، و « كم » لا يكون فيها ذلك ، فهي أقوى .

وزعم ^(٣) أن الفرزدق تميمي فكيف (١١ / ب) يستعمل لفظة أهل الحجاز ؟

والجواب في ذلك ، أن الفرزدق من علماء العرب بكلامهم ، ومن يأتيه علماء أهل الحجاز ، ووقف على لغاتهم ، فحال أن يتوهم على مثله أنه لم يعرف لغة أهل الحجاز ^(٤) ، ولاقرأ القرآن ، وفيه (ما هذا بشرا ^(٥)) و (ما هن أمهاتهم ^(٦)) .

وقول الأخفش : العطف على عاملين جائز ^(٧) ، يستعمل من الوجه الذي أشار إليه سيبويه ، ولم يكشفه حين علم أنه لا يشكل على أهل النظر ، والذي أشار إليه بين ، وذلك أنك إذا قلت : ليس زيد بمنطلق ولا قائم

(١) فيكون قد حذف العامل في الحال وترك المبتدأ بلا خبر ولا دلالة على هذا المحذوف .

(٢) في سيبويه ٢٩٧/١ (بولاق) «ومع هذا أنه لا يجوز ذلك أن تعمل كم وهي مضمرة في واحد من الموضعين (الاستفهام أو الخبر) لأنه ليس بفعل ولا اسم أخذ من الفعل » .

(٣) الزاعم هو المبرد .

(٤) بعدها في الأصل : ووقف على لغاتهم .

(٥) يوسف ٣١ .

(٦) المجالة ٢ .

(٧) يشير بذلك الى مخالفة الأخفش لسيبويه في العطف على معمولي عاملين مختلفين . فسيبويه يمنع هذا ويضمّر الجار فيما أوهم =

عمرو ، وأنت ترى أن عمراً مطوف على ليس ، وقاعد على الباء في منطلق ، فقد أحلت ، لأن التقدير ، ولا عمر قاعد ، وفصلت بين حرف العطف والعطف وحذف الجار لا يجوز على هذا الوجه ، كما لا يفصل بين الجار والمجرور ، وقد ذكر ذلك في غير هذا الموضع حين قال :

« ولو قلت صررت بزید أمس والیوم عمرو لم یجز ^(١) » ألا ترى إلى قوله : « وتقول : ما كل سوداء ثمرة ، ولا بيضاء شحمة ^(٢) » وان شئت نصبت [شحمة ^(٣)] . وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت « كل » فقلت ولاكل بيضاء . »

= جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو ليس زيد بمنطلق ولا قاعد عمرو ، وما زيد بمنطلق ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافا محذوفا في نحو قول العرب : « ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة » . أما الاخفش فيجيزه ان ولي المجرور حرف العطف كهذه الامثلة ، وان فصل بينهما منعه ، وقيل يجيزه مطلقا .

ولهذا غلط الاخفش سيبويه في توجيهه جر (قاصر) و (مستنكر) في البيتين الاتيين :

فليس باتيك منهيهـا ولا قاصر عنك مأمورها
فليس بمعروف أن نردها صحاصا ولا مستنكر أن تعقرا

قال الاخفش : وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه في الجر ، لانه لا يجوز عنده العطف على عاملين وان لم يكن الثاني من سبب الاول ، وزعم أن سيبويه غلط في انكار العطف على عاملين .

وانظر تفصيل ذلك في السيرافي ٣٨٧/٢ - ٤٠١ رسالة ، والمقتضب ١٩٤/٤ - ٢٠٠ وشرح الاعلم للشاهدين المذكورين في الكتاب ٣٢/١ وتعليق السيرافي في هذا الموضع ، والرضي ٢٩٩/١ - ٣٠١ والمغنى ٥٣٩/٢ ، ٥٤٠ وابن يعيش ٢٧/٣ ، ٢٨ .

(١) لم أهتد لهذا المثال في كتاب سيبويه .

(٢) مثل عربي يضرب في موضع التهمة . انظر مجمع الامثال للميداني ٢٨١/١ ، وجمهرة الامثال ٢٨٧/٢ .

(٣) زيادة من سيبويه والنص في ٣٣/١ (بولاق) .

فأجاز هذا ، وحذف الجار حين لم يفصل بين حرف العطف والمعطوف
المجرور ، وكذلك :

« أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا »^(١)

ومثله قول الله - عز وجل - (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ
لِّلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ)^(٢) .

فأما قراءة من قرأ [و] اختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء
من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات - بكسر الناء من
آيات - لقوم يعقلون^(٣)) حملا على إنَّ ، فإذا صححت هذه القراءة كان (واختلاف
الليل والنهار وما أنزل الله [من السماء] من رزق .. وتصريف الرياح)
محمولا على (وفي خلقكم) وكان قوله - عز وجل - (آيات لقوم يعقلون)
توكيدا (لآيات) التي قبلها ، لأنها هي^(٤) .

(١) البيت من المتقارب ، وهو لأبي داود الأيادي ، واسمه جارية بن الحجاج
بن حذاق ، شاعر جاهلي وهو أحد وصف الخيل المجيدين ، والآخران طفيل
والنابغة ، انظر الأصمعيات ١٨٥ مع هامش رقم (١) .
والبيت في ديوان أبي داود ٢٥٣ وفي سيبويه والأعلم ٣٣/١ والخزانة
٤١٧/٤ ، والهمع ٥٢/٢ والأشباه والنظائر ١٧٧/٤ ، وأعراب القرآن المنسوب
للزجاج ٧٠/١ ، والبيان للأنباري ٢٤١/١ . والمغنى ٥٣٩/٢ وابن يعيش ٢٦/٣
والتصريح ٥٦/٢ والأشموني ٤٨٨/٣ ، والأصمعيات ١٩١ والتبصرة ٢٠٠/١ .
والشاهد فيه جر (نار) الأولى على تقدير مضاف محذوف أي وكل نار .
لاعطفا على امرئ خلافا للاخفش .

(٢) الجاثية ٣ ، ٤ .

(٣) الجاثية ٥ - وهي قراءة سبعية انظر النشر ٣٧١/٢ ، والاحتاف ٣٨٩
والبحر المحيط ٤٣/٨ وغيث النفع ٢٣٦ .

(٤) هذا أحد ثلاثة أجوبة على قراءة نصب (آيات) الثالثة عند من يمنع
العطف على معمولي عاملين مختلفين :

وأما قول محمد بن يزيد : « إِنَّ عَقْرَ الْخَيْلِ ^(١) » ليس منها ، فدلِيل على أنه يزعم أن الصفة غيرُ للوصوف ، ويتصل هذا للذهب بما نموذ بالله منه ، والعرب تقول : فحيتك (١٢ / أ) الضرب ، وعتابك السيف ، ونحو ذا كثير مما أوضحه سيهويه في الكتاب ^(٢) .

قوله في (باب ما يجري على اللوضع لاعلى الاسم الذى قبله) :

ومما جاء فى الشعر من الإجراء على اللوضع ^(٣) قول عُقَيْبَةَ الأَسَدَى :

= والثانى : أن يكون (واختلاف الليل) مجرورا بفى مقدرة ، ويؤيده التصريح بها فى قراءة عبد الله بن مسعود (وفى اختلاف) ، وعلى هذا تكون الواو نائية مناب عامل واحد وهو الابتداء أو ان .

والثالث : على اضمار ان وفى : أى (وان فى اختلاف الليل) ، واضمار ان - كما يقول ابن هشام - بعيد . أما عند من يجوز هذا العطف فتكون (آيات) على هذه القراءة معطوفة على آيات الأولى ، و (اختلاف الليل) معطوف على المجرور بفى . انظر المغنى ٥٤٠/٢ .

(١) يشير بذلك الى قول الشاعر الذى تقدم ذكره فى هامش رقم ٧ ص ٥٦ - ٥٧ :

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

فسيهويه يوجه جواز الجر فى « مستنكر » على أن الضمير المنصوب فى « نردها » يعود الى الخيل ، لا الى الرد ، وكان الخبر عن رد الخيل كالخبر عن الخيل ، وتقدير الكلام : فليس بمعروفة لنا الخيل فجعل رد الخيل كأنه الخيل لأنه منها ، ولهذا حسن معه (ولا مستنكر عقرها) بالجر لأن الضمير فى عقرها يعود الى الخيل . أما أبو العباس المبرد فلا يجوز الجر الا على العطف على معمولى عاملين عند من أجازة ، لأن الرد غير الخيل ، والعقر راجع الى الخيل فليس بمتصل بشيء من الرد ، ولا داخل فى المعنى - وبهذا يتضح أن عبارة أبى نصر محرقة عن « ان رد الخيل .

(٢) انظر الكتاب (بولاق) ٤٢٩/١

(٣) فى (بولاق) ٣٤/١ « ومما جاء من الشعر فى هذا الاجراء على الموضع ... » وفى (هارون) ٦٧/١ « ... من الشعر فى الاجراء ... » .

معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديداء (١)

زغم بعضهم أن سيبويه غلط في هذا البيت (٢) ، وأن قوافي الشعر مخفوضة ، وإعما يُقوى الشاعر عند الضرورة .

والجواب في هذا ، أن الشاعر ممن يختار العطف على الفعل فاحتمل الإقواء لذلك ، وكان عنده أسهل من العطف على الباء ، ولم يحتاج به سيبويه إلا وقد ثبت عنده ، فأى غلط يلزمه في هذا مع أن توجيهه على ما ذكرت لك صحيح .

(١) البيت من الوافر ، وقد رويت قافيته منصوبة ورويت مجرورة ، كما نسب البيت لعقبة بن هبيرة الأسدي ولعبد الله بن الزبير الأسدي ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

ومن رواه بالجر جعله أول قصيدة ويَعده :

فهبنا أمة ذهبت ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد
أكلتم أرضنا فجرد تموها فهل من قائم أو من حصيد
وقد استشهد سيبويه برواية النصب على العطف على الموضع ٣٤/١ ، ٣٥٢ ،

٤٤٨ .

كما استشهد المبرد بهذه الرواية أيضا على هذه المسألة في المقتضب ١١٢/٤ ، ٣٣٨/٢ ، ٣٧١ ، ولم يتعرض في نقده لكتاب سيبويه لهذه الرواية ، ولكن صاحب الخزانة نسب في ٢٦٠/٢ للمبرد أنه رد على سيبويه رواية النصب ، وتبعه جماعة منهم العسكري الذي يقول في التصحيف والتحريف ٢٠٧/٢ « وغلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها » كما ذكر ابن السيرافي ٣٠١/١ أن بعض من تأدب بالنظر في أبيات من الشعر أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت ، وقال : البيت مجرور ومعه أبيات مجرورة . وانظر البيت في السيرافي ٤٠٣/٢ رسالة ، والأعلام ٣٤/١ والتبصرة ١٩٦/١ والانصاف ٣٣٢/١ وابن يعيش ٦/٤ والاشباه والنظائر ٥٣/٣ وسر صناعة الاعراب ١٤٧/١ والافصح للفارقي ١٥٩ .

(٢) في الاصل : الموضع ، والتصحيح من هامش المخطوط .

قوله : « ألا ترى أنك لو قلت . ولا هَلَىٰ عندنا ، لأن عندنا لا تستعمل إلا ظرفاً ^(١) » .

يعنى أنها لا تستعمل فى هذا الموضع ونحوه إلا ظرفاً ، وقد تستعمل اسمها مع « من » خاصة فى قولهم : جئت من عندك ^(٢) .

قوله فى (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن ممكنه) :

« وبناءؤه من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ^(٣) » .

يعنى أنك تنقل الفعل الثلاثى فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ إلى أفعل ، كقولك ^(٤) كَذَلَ وأَدْخَلْتَهُ ، وَعَلِمَ وأَعْلَمْتَهُ ، وَكُرُمَ وأَكْرَمْتَهُ ، فكذلك نقول منها ما أفعله ، ولا تنقل الفعل الزائد على الثلاثة ، لا تنقل دحرج ، ولا أفعل ، ولا ما زاد على الأربعة ، لأنه كان يلزمك الحذف منه ، ولا تنقل الفعل إلى الفعل على لفظه ، لا تنقل أسرج ونحوه فنقول : ما أسرجه ، وإنما تنقله بالزيادة من الثلاثى على ما أعلمتك . وما كان من الألوان والعاهات فى الجسد فإن بناء فعله للطرْد على أَفْعَالَ ، فلذلك لم تقل منه ما أفعله ، وما جاء منه فَعِلَ نحو حَدَبٍ لم يلتفت إليه ، لأن أصل بناءه احْدَابٌ واحْتَبٌ فعليه يكون التمعجب ^(٥) .

(١) (بولاق) ٣٤/١ و (هارون) ٦٨/١ .

(٢) أى أنك إذا قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا ، كان النصب فى عندنا لا غير ، ولا يجوز جرها حملاً على « قومنا » لأنك لا تقول : على عندنا ، لأنها لا تستعمل إلا ظرفاً ولا يدخل عليها من حروف الجر إلا « من » .

(٣) (بولاق) ٣٧/١ و (هارون) ٧٣/١ .

(٤) فى الأصل « كقولك » مكررة خطأ .

(٥) أى على غير طريقة ما أفعله وأفعل به، ولكن على طريقة غير الثلاثى .

واعلم أنك لا تتعجب من الأسماء إلا ما شذ ما قد ذكره^(١) ، لا نقول :
ما أبداه من اليد ونحوه ، وقد يتعجب من الصفات لمضارعها الأفعال ،
فما كان على أفعال من الصفات التي يتعجب من أفعالها نقلتها إلى الفعل
وتركت همزاتها على هيئتها في الأفعال (١٢ / ب) فقلت في الأرعن : ما أرعنه
وفي الأحق : ما أحقه وفي الأنوك : ما أنوك ، لأنك تتعجب من أفعالها ،
فلذلك تتعجب منها .

وأما أحر ونحوه فلا تتعجب منه كما لا تتعجب من فعله — بئنا أراد
بأفعل هذه الصفات التي ذكرت لك ونحوها ، وأما أعطي وأولى وآتى
فشواذ^(٢) .

قوله : « ونظير جعلهم » ما « وحدها اسما »^(٣) قول العرب :

(١) في الأصل ما قد ذكره ، وقد ذكر سيبويه ذلك في ٢٥٢/٢ ، قالوا : أحكك
الشاتين وأحكك البعيرين وقالوا : آبل الناس كلهم . ثم قال بعد ذلك : « وهذه
الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعل منه ونحو ذلك ، وقد
قالوا فلان آبل منه ، كما قالوا أحكك الشاتين » .

(٢) نسب الرضي إلى سيبويه — بناء على هذا النص — أن صياغة ما أفعله من
باب أفعل أفعالا قياس عنده سماع عند غيره نحو ما أعطاه للمعروف وما أبغضني له .
شرح الكافية ٢٨٦/٢ .

ونسب ابن يعيش إليه ١٤٤/٧ أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز منه إلا
ما تكلمت به العرب .

أما أبو نصر فقد قصر المراد بأفعل في نص سيبويه على الصفات التي ليس
لها فعل وليست بلون ولا خلقة جسمية ، وهذا هو الذي أشار إليه سيبويه ٢٥١/٢
حيث يقول : « وأما قولهم في الأحق ما أحقه ، وفي الأرعن ما أرعنه ، وفي
الأنوك ما أنوكه ، وفي الألد ما ألده ، فانما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل
والفطنة ، فصارت ما ألده بمنزلة ما أمرسه وما أعلمه ، وصارت ما أحقه بمنزلة
ما أبلده وما أشجعه وما أجنه » .

(٣) أي في صيغة التعجب ما أفعله .

إني بما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع ، فجعل « ما » وحدها اسماً^(١) .

يعنى أن « ما » فى قوله : « إني بما أن أصنع » حذوها أن تكون مؤخرة كقولك : إني من الشأن أن أصنع ، فإن أصنع مبتدأ ، ومن الشأن خبره ، والتثنية وإن كان لا ينكح به - إني أن أصنع ما - ، ولا نقل : إن : « ما » خبر لإن ، وأن أصنع صلة - « ما » لأنه كان يكون التقدير : أي من الأمر أو من الشأن ، فيفسد الكلام ، لأن الصلة والموصول اسم واحد^(٢) .

قوله فى باب الفاعلين المفعولين) : فى « قول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف »^(٣)

إن التقدير : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون ، وإن كنه وضع

(١) (بولاق) ٣٧/١ و (هارون) ٧٣/١ .

(٢) بهذا يرد على الاخفش الذى جعل « ما » فى ما أفعله موصولة لأن « ما » إنما تكون غير موصولة عنده فى الاستفهام والمجازاة ، والتعجب خبر فينبغى أن تكون « ما » فيه موصولة ، فرد عليه بأن « ما » فى هذا التعبير خبر ، ومع ذلك جعلها وحدها فى موضع الأمر أو الشأن ولم يصلها بشيء . ومثلها أيضاً غسلته غسلًا نعمًا ، أى نعم الغسل ، فجعل « ما » بنزلة الغسل ولم يصلها .

وانظر السيرافى ٤٢٧/٢ - ٤٢٩ رسالة .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو فى ديوان قيس بن الخطيم ١٧٣ ، وكذلك نسب إليه فى الكتاب ٢٨/١ ومعاهد التنصيص ١٨٩/١ - ١٩٠ ، ونسب به ابن السيرافى ٢٧٩/١ الى عمرو بن امرئ القيس الانصار الخزرجى ، وكذلك فى جمهرة أشعار العرب ٢٥٢ - ٢٥٣ ، والخزانة ٢٧٥/٤ ونسب فى الانصاف ٩٥/١ لدرهم بن زيد الانصارى .

موضع قوله راضون راض ، واجتزأ فجعل الخبر واحدا ، لأن المخاطب يستدل (١) .

ذهب محمد بن يزيد إلى أن التقدير : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فحذف الخبر الأول (٢) . وكذلك قول ضاني البرجي (٣) :

فن يك أمس بالمدينة رحلة فإني وقيارا بها لغريب (٤)

= وقد استشهد به في معاني القرآن للفراء ٤٣٤/١ ، ٤٤٥ والمقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ وأعراب القرآن للزجاج ٦١١ والهمع ١٠٩/٢ والأشباه والنظائر ٤٧/٢ والمعنى ١٠٥٣/٢ ، وهو في اللسان (فجر) والبحر المحيط ٣٢٣/٢ .

(١) سيبويه (بولاق) ٣٨/١ « فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه علم أن المخاطب سيستدل » .

وفي معاني القرآن للفراء ٤٤٣/١ « ولم يقل : راضون ... وذلك لاتفاق المعنى يكتفى بذكر الواحد » .

(٢) في المقتضب ٧٣/٤ « أراد : نحن بما عندما راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع » .
(٣) في الأصل : البرجي ، تحريف .

(٤) من الطويل وهو في الكتاب ٣٨/١ والأعلم والسيرافي ٤٤٦/٢ رسالة وابن السيرافي ٣٦٩/١ . ومعاني الفراء ٣١١/١ والأصمعيات ١٨٤ ونوادير أبي زيد ١٨٢ ومجالس تعلقب ٣١٦/١ . ومعاهد التنصيص ١٨٦/١ ، والبيان للنباري ١٦٥/٢ وابن يعيش ٦٨/٨ والخزانة . وشرح الكافية الشافعية ٥١٢/١ والأشباه والنظائر ٤٤/١ واللسان (قير) وأعراب القرآن للزجاج ٧٤٦ . ويروى (ومن يك) كما يروى (فاني وقيار) بالرفع .

والشاهد فيه أنه عطف (وقيارا) على اسم ان واكتفى بخبر أحدهما عن الآخر . وعلى رواية رفع (وقيار) يكون على التقديم والتأخير كأنه قال : فاني لغريب بها وقيار ، فعطفه على موضع اسم ان .

ومثله قول ابن أحر :

رمانى بأمر كنتُ منه ووالدى بريثاً ومن أجل الطوى رمانى^(١)

وكذلك قول الفرزدق :

إلى ضمنت لمن أتاني ماجنى وأبى فكان وكنت غير غدور^(٢)

والدليل على ماذهب إليه سيبويه ، أنك إذا قلت : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون فالكلام على مايلبغى أن يكون عليه ، ثم يضطر الشاعر فيحذف ويجعل موضع الخبر لفظ الواحد ، وقد حصلت له صحة الأصل فأما ماذهب إليه محمد بن يزيد فإنه يجتمع فيه وجهان : أحدهما التقدير الذي هو غير الأصل ، ألا ترى أن قولك : نحن منطلقان أحسن من قولك : أنا منطلق ، وأنت منطلق ، فإذا احتمل البيت المعنيين كان المعنى (١٣ / أ) الأوجز المختار والأولى .

(١) البيت من الطويل وقد نسب سيبويه والأعلم ٣٨/١ والسيرافى ٤٤٧/٢ رسالة الى ابن أحر ، ونسبه ابن السيرافى ٢٤٨/١ الى الأزرق بن طرفة الفراسي ، ونسب فى شواهد الكشف ٣١١ للفرزدق . وقد ورد البيت فى معانى الفراء ٤٥٨/١ وأعرّب القرآن للزجاج ٦١١ . والبحر المحيط ٤٣١/٥ والتنبيه للبطلبوس ٦٠ واللسان (جول) .

والشاهد فيه أنه جعل بريثاً (الخبر عن أحدهما ، واكتفى به عن خبر الآخر ، ولم يقل بريثين .

(٢) البيت من الكامل ، ولم يرد فى ديوان الفرزدق ، وقد نسب اليه فى سيبويه والأعلم ٣٨/١ واللسان (قعد) والنقائض ٦١٠ ومعانى الفراء ٤٣٤/١ والبيان للانبary ١٦٤/٢ والانصاف ٩٥/١ والشاهد فيه أنه أخبر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفاقهما فى المعنى والتقدير : فكان وكنت غير غدورين .

وغير سيبويه يقدر هذه الشواهد كلها الا البيت الأول (نحن بما عندنا) على التقديم والتأخير أى على الحذف من الثانى لا الأول ، وتقدير سيبويه أولى لاطراده فى جميع الشواهد . انظر الأعلم ٣٩/١ .

(٥ عيون سيبويه)

والوجه الآخر حذف خبر الأول وإقامة الخبر الثاني مقام الخبرين .

وكذلك اختياره في قول الشاعر :

ياتيم تيم عدى لأبالكم لا يلقينكم في سوءٍ عمر^(١)

ياتيم عدى تيم عدى ، فأمره في الضعف على ما ذكرت لك .

ومذهب سيبويه ياتيم عدى تيمهم ، فأقحم الثاني إلى جنب الأول
وحذف الضمير فقال : ياتيم تيم عدى وكذلك قول الفرزدق :

يامن رأي عارضا أمثر به بين ذراعي وجبهة الأسد^(٢)

تقديره عند سيبويه بين ذراعي الأسد وجبهته ، وعند اللبرد ذراعي
الأسد وجبهة الأسد ، وما يزيد في إيضاح ماذهب إليه سيبويه أنك إذا قلت :
ياطلحة أقبل - وأقحمت الناء - أن الحاء من طلحة هي آخر الكلمة والمعتمد
عليه والناء ليست كذلك وأن الحاء بمنزلة دون الناء^(٣) ، وكذلك تيم الأول
هو المضاف إلى عدى الظاهر ، وتيم الثاني مقحم مستغنى عنه بمنزلة الناء .

(١) البيت من البسيط ، وهو لجريز وهو في ديوانه ٢٨٥ من قصيدة قالها
في هجاء عمر بن لجا التيمي ، وقد ورد البيت في سيبويه ٣١٤ ، ٢٦/١ والأعلم ٢٦/١
والمقتضب ٢٢٩/٤ وابن السيرافي ١٤٢/١ والخزانة ٣٦٠/٢ ، وانظر التعليق
رقم (٢) ص ٥٢ من هذا الكتاب .

(٢) البيت من المنسرح وقد نسبه سيبويه وغيره للفرزدق وانظر الكتاب
٩٢/١ والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ والخصائص ٤٠٧/٢ وشرح الحماسة للتبريزي
١٠٥/٢ وابن يعيش ٢١/٣ والأشمونى ٤٩٤/٣ وفي المقتضب ٢٢٩/٤ برواية
(يا من رأى عارضا أكفكه) .

(٣) انظر ما مر في ص ٥٢ رقم (٣) من هذا الكتاب .

قوله فيه : « كما تقول هو أجلُ الفتيان وأحسُّهُ وأكرمُ بنيهِ وأنبلُهُ »^(١) .

يعنى أن الضمير للمضاف إليه « أحسن » راجع إلى الفتيان على المعنى ، لأن الفتيان « شيء » فحمل المهاء عليه ، كما قال الله — عز وجل — (يا جبال أوبي معه)^(٢) كأنه قال — والله أعلم — ياهذه الجبال أوبي معه ، فحمل (أوبي) على لفظ هذه ، لأنها واحدة في اللفظ ، وأما المهاء في « بنيهِ » فضمير إنسان تقدم ذكره غير « هو » كأنه قال . هو أكرم بني زيد وأنبله ، ثم كنى عن زيد ، وذلك لأن « أفعل » لا يضاف إلا إلى ما هو جزء منه نحو قولك : زيد أفضل الناس ، وأعلم أهل زمانه ، وأكرم أهل بنيهِ ، لأنه جزء منهم ، فإن قلت : زيد أعلم من إخوته ، وأكرم من بنيهِ ، وأفضل من قومه ، لم يحز حذف « من » من هذا وما شا كله ، لأن المضاف فيه ليس جزءاً من المضاف إليه .

قوله في (باب ما يكون فيه الإسم مبنياً على الفعل) :

« إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليكَ جازر »^(٣)

فالنصب هربى كثير ، والرفع أجود .

(١) سيبويه : ٤١/١ « كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيهِ

وأنبله »

(٢) سبأ ١٠ .

(٣) البيت من الطويل وهو لذى الرمة ، وقد روى برفع (ابن وبلال) فى ديوانه ٢٥٣ وسيبويه والأعلام ٤٢/١ وهارون ٨٢/١ والخصائص ٣٨٠/٢ ، كما روى بنصبهما فى المقتضب ٧٧/٢ ومعانى الفراء ٢٤١/١ وأمالى القالى ٧٦/١ ، وروى يرفع (ابن) ونصب (بلال) فى الخزانة ٣٢/٣ وابن السيرافى ١٦٦/١ ، وورد البيت فى المغنى ٢٩٨/١ وابن يعيش ٣٠/٢ .

يعنى أن الرفع أجود فى قوله : زيد ضربته (١٣/ب) دأماً بيت
ذى الرمة فقد ذكر اختيار النصب فيه ، وذلك أن إذا حرف هو بالفعل
أولى ، لما فيه من معنى الجزاء ، وإنما ذكره هنا لتحليل النصب لا غير (١).

قوله : د ومثل هذا فى البناء على الفعل ، وبناء الفعل عليه قولهم :
أيهم تر يأتك [وأيهم تره يأتك ، والنصب على ما ذكرت لك (٢)] .

يعنى أن النصب فى أيهم تر يأتك (٣) [على أن تبنى أيهم على تر ، وتبنى
أيهم فى قولك : أيهم تره يأتك إذا نصبت على ترى الظاهرة أيضا وتجعل
الهاء توكيدا ، كما تقول : زيدا ضربت زيدا ، وضربت زيدا زيدا على
التوكيد ، ولا يكون محمولا على فعل مضمَر يفسره الظاهر ، لأن حروف اللعاني
بمنزلة الابتداء لا يتقدمها ما يهمل فيها وإن شئت حملته على فعل يأتى (٤) .

قوله فى (باب ما يجرى ما يكون ظرفا هذا الجرى) :
د أو نصبه لأنه ظرف أضمره ، وكأن قال : يوم الجمعة ألك (٥) .

(١) وقد صرح سيبويه ٥٤/١ بجواز الرفع بعد إذا الشرطية ، وإن كان
المختار هو النصب ، وقد ساق الأستاذ عزيمة اعتراض المبرد على سيبويه فى
تجويزه رفع الاسم بعد إذا الشرطية ، ورد ابن ولاد عليه فى هامش المقتضب
٧٧/٢ ، وانظر الخزانة ٣٢/٣ - ٣٤ حيث ذكر توجيه العلماء لرواية الرفع
بعد إذا .

(٢) (بولاق) ٤٣/١ و (هارون) ٨٤/١ « ومثل هذا فى البناء على
الفعل وبناء الفعل عليه يهم وذلك قولهم : أيهم تر يأتك ... » .

(٣) ما بين القوسين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٤) هذه العبارة وضعت عليها فى المخطوط علامة شطبها ، ولكنها
صحيحة ، وذلك أنه يجوز نصب (أيهم) فى قولك : أيهم تره يأتك باضممار فعل
يقدر بعد ما له الصدارة فتقول : أيهم ترتره يأتك ، ولكن المختار هو رفع
(أيهم) انظر السيرافى ٤٧٣/٢ رسالة .

(٥) فى (بولاق) ٤٣/١ و (هارون) ٨٥/١ « أو نصبه لأنه ظرف لفعل
أضمر ، وكأنه قال : يوم الجمعة ألك » .

يعنى أنه نَصَبَ الظرف في قوله : يومَ الجمعة أَلْقَاكَ فيه بهذا الظاهر ،
ثم أضمره توكيدا على ما تقدم ذكره ، ولذلك قال : يومَ الجمعة أَلْقَاكَ ، ولم
يحتسب بالهاء (١) ، ومثل هذا تكرير الفعل بعد الغاية في قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا (٢)

والهاء ضمير النعل ، فلم يحتسب به ، وجاء به توكيدا بعد أن جعل
حتى غاية .

قوله : « ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء (٣) » .

يفى مادام الفعل وصفا للإسم في قولك : الناس رجلان : رجل أكرمه
ورجل أهنته ، هذا ونحوه لا يكون إلا وصفا ، فإن لم ترد الوصف فيما لا يفسد
السلام نصبت نحو قول الشاعر :

(١) أى الضمير المجرور (فيه) الشاغل للفعل ، والفعل المضمر نصب يوم
الجمعة اما لأنه ظرف ، أو لأنه مفعول به على السعة ، لأن يوم الجمعة يكون
ظرفا وغير ظرف .

(٢) البيت من الكامل وقد نصب فى سيبويه ٥٠/١ وأسرار العربية ٢٦٩
والخزانة ٢٢/٣ لأبى مروان النحوى ، وفى أخبار النحويين البصريين ٢٧ وبغية
الوعاة ٢٨٤/٢ أن اسمه مروان بن سعيد ينتهى نسبه الى المهلب بن أبى صفرة ،
وهو من أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين فى النحو ، كما أشار البغدادى فى
الخزانة ٢٢/٣ الى نسبته الى المتلمس .

والبيت فى ابن السيرافى ٤١١/١ وشرح الكافية الشافية ١٢١١/ ومعاهد
التنخيص ٣١٤/٢ .

والشاهد فيه « حتى نعله » حيث يجوز فى (نعله) الجر على الغاية ،
ويكون قوله (ألقاها) تكريرا للفعل على طريق التوكيد ، ويجوز النصب
باضمار فعل يفسره ما بعده ، ويجوز الرقع على الابتداء وما بعده خبر .

(٣) (بولات) ٤٥/١ و (هارون) ٨٨/١ .

فما أدري أفسّيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا^(١)
إن نوبت الوصف لم يحز النصب^(٢) ، وإن لم تنوء نصبت على معنى أم
أصابوا مالا^(٣) .

قوله في (باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ،
ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل) :

« وما يختار فيه النصب قول الرجل : من رأيت ؟ وأيّهم رأيت ؟
فتقول : زيدا رأيت ، تُنْزِلُهُ منزلة قولك : كلمت زيدا وعمراً لقينته^(٤) ،
ألا ترى الرجل يقول : من رأيت ؟ فتقول : زيدا ، على كلامه » .

يعنى أنك تحمل زيدا على فعل المستفهم فيتمدى إلى فعولين^(٥) (١٤/١)
من أجل الجواب . ويصير الجواب كعرف العطف في قولك : ضربت زيدا
وعمرأ ، ألا ترى أنه قال : « فيصير هذا بمنزلة رأيت عبد الله وزيدا ، يجرى على
الفعل^(٦) - يعنى على فعل السائل^(٧) - كما جري الآخر على الأول بالواو » .

(١) البيت من الوافر وهو للحارث بن كلدة ، وهو فى سيبويه والأعلم
٤٥١١ والسيرافى ٤٨٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٣٦٥/١ وأمالى القالى ١٣٤/٢
وأمالى ابن الشجرى ٥/١ والبحر المحيط ٢١٩/٨ .
(٢) لأن الصفة لا تعمل فى الموصوف ، والتقدير على هذا : أصابوه وتكون
أم متصلة .

(٣) وتكون أم منقطعة .

(٤) فى (بولاق) ٤٨/١ و (هارون) ٩٣/١ « كلمت عمرا وزيدا لقينته »
(٥) أى يتعدى بنفسه الى الضمير الشاغل له ، ويتعدى الى زيد بواسطة
تفسيره لفعل مماثل للفعل الذى وقع على اسم الاستفهام - هكذا يمكن تفسير
عبارته لتساير مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإن الفعل ناصب للضمير وللإسم
المتقدم دون تفسير . انظر الانصاف ٨٢/١ والرضي ١٤٨/١ .

(٦) فى (بولاق) ٤٨/١ و (هارون) ٩٣/١ « فيصير هذا بمنزلة قولك
رأيت زيدا وعمرا ، فيجرى (يجرى) على الفعل » .
(٧) عبارة تفسيرية من كلام أبى نصر .

قوله فيه : « فإن قال : من رأيتَه ؟ وأيضهم رأيتَه ؟ فأجبتَه قلت : زيدٌ رأيتَه ، إلا في قول من قال : زيدا رأيتَه في الابتداء ، لأن هذا بمنزلة قولك ^(١) : أَيْتُهُمْ مَنْطِقٌ ، وَمَنْ رَسُولٌ ، فنقول : فلانٌ » .

قال أبو نصر : عارض الأخفش سيبويه - رحمة الله - في هذا ، وحسنَ النصب محمولا على الماء ، على حاله في قولك : زيدٌ ضربته وعمرأ كلمته . وحجته أن الماء منصوبة وهي في المعنى مستفهم عنها ^(٢) . والدليل على ضعف ما ذهب إليه ، أنك إذا قلت : مَنْ رَسُولٌ ؟ فإنما تريد أن يُبين لك الاسم الذي تحت « مَنْ » لإبهامه ، ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت : أزيد رسول أم عمرو ؟ كان الجواب عمرو أو زيدٌ : ولا يقال : رسولٌ ، وإذا قيل : من دخلت داره ؟ قلت : زيدٌ ، فـ « من » هو زيد ، وإليه يكون الجواب مردودا ، ولا يرجع إلى الذي وقع الفعل عليه .

قوله : « ورأيت القومَ حتى عبدَ الله » ، فإنما معناه أنك قد رأيت عبدَ الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبدَ الله ^(٣) » .

يعني أن عبد الله - في قولك : رأيت القوم حتى عبدَ الله - مرئي كالقوم ، وإن كان مخفوضا ، إلا أنه لا يكون منصوبا ، لأن حتى

(١) في (بولاق) ٤٨/١ و (هارون) ٩٣/١ « لأن هذا كقولك » .

(٢) معنى كلام الأخفش أنه يجوز الرفع والنصب على السواء ، الرفع على اللفظ ، والنصب على المعنى وسيبويه لا يمنع جواز النصب ، ولكن يختار الرفع حملا على لفظ الاسم المبهم .

وانظر في هذا السيرافي ٥٠٨/٢ رسالة .

(٣) في (بولاق) ٤٩/١ و (هارون) ٩٦/١ « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله (وتمسكت) ، فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك » .

إذا كانت غاية في الأسماء ، فإنما هي حرف من حروف الجر ، كما أنك إذا قلت : رأيت القوم مع عبد الله ، فعبد الله مرئي مع القوم ، لا يجوز نصبه ، وقد أوضح ذلك بقوله :

« إلا أنك تجرُّ بها إذا كانت غاية^(١) » .

وأوضح من هذا ما لاحظه لمتعرض فيه قوله في باب حتى « وأعلم أن ما بعد حتى لا يشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت : لم أجد أحياء قدامي ، ولو كان ذلك لاستحال كان سري أفس شديدًا حتى أدخل^(٢) » .

قوله : « فإن قلت : إنما هو نصب اللفظ^(٣) » :

يعنى فإن قلت : إنك إنما تنصب المعطوف في هذا الباب إذا كان الاسم الأول منصوبًا في اللفظ نحو ضربت زيدا وعمرًا أكرمته ، فلا تنصب بعد (ب) مررت بزيد ، وانصب بعد إن فيها زيدا^(٤) .

قوله : « وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول^(٥) » .

(١) (بولاق) ٥٠/١ .

(٢) (بولاق) ٤١٥/١ - وأبو نصر يستدل بالمثل الأخير هنا على جوازه مع أن ما بعد حتى لا يشرك ما قبلها في موضعه ، لأن الكلام قبلها تام لا ستيفاء كان معموليها ، فما بعد حتى حينئذ فضلة .

(٣) (بولاق) ٥٠/١ و (هارون) ٩٧/١ .

(٤) من كلام سيبويه وهو تكملة للنص السابق عليه .

(٥) (بولاق) ٥٠/١ وهو تكملة لما سبق أيضا ، ويَعْدُه « فلا ترفع بعد عبد الله إذا قلت : عبد الله ضربته إذا كان بعده : وزيدا مررت به » . وهو يريد أن يقول : من ذهب إلى اختيار النصب هنا مراعاة لنصب ما قبله لفظًا لا مراعاة البناء على الفعل منصوبًا أو مرفوعًا ، وجب عليه أن لا ينصب في =

يعنى وإن كان الأول مُوجِباً لِنَصْب الاسم المعطوف الذى وقع الفعل على ضميره ، أو على شيء من سببه ، فحذف الخبر لما فى الكلام من الدليل عليه ، واستدلاله بما جرى قبل ذلك ، كما تقول العرب : إذا كان غدا فأتني ، فيضمرون فى الفعل ما لم يتقدم ذكره ، إذ كانوا فيه تلك الساعة ، فكذلك يحذفون خبر كان لما تقدم مما يستدل به على المحذوف ، وذلك أنه لما تقدم قوله : « فإن قلت إنما هو لنصب اللفظ » كان فيه معنى فإن قلت : « كان الأول موجبا للنصب » أن لفظه منصوب ، فلذلك قال « وإن كان الأول » وهو يريد وإن كان الأول كذلك ، لأنه فى معنى الحديث مفعول فاجتزأ بما تقدم .

قوله فى (باب ^(١) يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بُنى على الفعل وهو باب الاستفهام) :

« لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ^(٢) » .

يعنى ضارعت العرب بما يعد حروف الاستفهام ما بعد حروف الجزاء ، كما قال فى باب الإدغام : « هذا باب الحرف الذى يُضَارَعُ به حرف من موضعه ^(٣) » .

= نحو مررت بزيد وعمرا كلمته ، مراعاة لما قبله ، لأنه غير منصوب ، ومن ذهب الى اختياره مراعاة للمعنى وجب نصبه لـ زيدا مررت به ، بعد عبد الله ضربته لأن عبد الله فى معنى المفعول المنصوب .

من هامش سيبويه ، هارون ٩٧/١ وانظر السيرافى ٥١٩/٢ رسالة .

(١) فى (هارون) ٩٨/١ (هذا باب ما يختار فيه النصب ٠٠٠)

(٢) (بولاق) ٥١/١ و (هارون) ٩٩/١ .

(٣) سيبويه ٤٢٦/٢ (بولاق) .

قوله فيه : « أم هل فإنما هي بمنزلة قد »^(١) .

يعنى أن هل حرف كان أصله أن يجىء لمعنى [غير]^(٢) الاستفهام ، كما أن قد لمعنى التوقع ، ولكنه غلب عليه الاستفهام ، ولولا أنه كذلك لما دخلت عليه « أم » كما لا تدخل على الألف التى لا أصل لها فى غير الاستفهام .

فأما قول الله - عز وجل - (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً)^(٣) . فإنما هو على حرف الاستفهام الذى فيه معنى التقرير والتوبيخ لمن استعظم أن يبعث بعد الموت - فقيل لهم : هل علمتم أن الإنسان أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً : فكما خلقه الله بعد أن لم يكن شيئاً كذلك يعيده بعد موته ، والله تبارك وتعالى أعلم .

قول الأخفش فى (باب ما ينصب فى الألف) حين اختار سيبويه - رحمه الله - الرفع فى قوله « أزيد أخاه تضربه »^(٤) - « النصب الوجه »^(٥) لأن زيدا (١٥ / أ) يلغى أن يرتفع بفعل مضمر ويكون للضمير يقع على أخيه - قياس خارج عن مذاهب [النحاة]^(٦) لأن الاسم الذى يقع الفعل على ضميره أو على شيء من سببه إنما يختار فيه أن يحمل على فعل مضمر يفسره

(١) فى (بولاق) و (هارون) ١٠٠/١ « وتقول : أم هل فإنما هي بمنزلة قد » .

(٢) فى الأصل « لغير » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) الانسان ١

(٤) فى (بولاق) ٥٢/١ « هذا باب ما ينتصب فى الألف » والمثال فى

(بولاق) ٥٤/١ .

(٥) هذه العبارة مكررة فى الأصل ، وفى السيراقى ٥٥٦/٢ رسالة وهامش سيبويه ١٠٥/١ هارون « الوجه النصب » وفى هذين الموضعين والسيراقى

٥٥٣/٢ ، ٥٥٤ تجد رأى الأخفش مبسوطا .

(٦) زيادة يحتاجها السياق .

الظاهر إذا كان إلى جنب حرف الاستفهام ، أو كان بينهما ظرف فلا يحجز ، وكذلك يختار^(١) في قولك : أنت عبد الله ضربته ، فيلزمه أن يختار أنت تقول زيدا منطلقا ويرفع أنت بفعل مضمر إذ كان له فعل في آخر الكلام ويلزمه أن يختار النصب في قولك : ما أنا زيد ضربته في لغة بني عيم ، ويلزمه أن يجعل القياس واحدا في قول العرب : سقيا زيد وويل لعمره ولا يجري الأشياء على ما أجروها .

قول الاخفش « ونقول : أزيذا لم يضربه إلا هو ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعا من سببه »^(٢) - خطأ لا تسكلم به العرب ، وإنما كلامهم أزيذا لم يضربه إلا نفسه . قال سيبويه - رحمه الله - استغنت العرب في هذا ونحوه بالنفس والأنفس عن الضمائر^(٣) ، وتصدق ذلك قول الله - عز وجل - : (قال رب إني لأملك إلا نفسي وأخي)^(٤) ، وقوله تبارك وتعالى : (ينشئ طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)^(٥) ، ولكننا نفسره على ما ذهب إليه ، أما قوله : أزيذا لم تضربه إلا هو ، فإنه إما جاز النصب لأن فعل الضمير إذا كان منفصلا جاز أن يتعدى إلى ظاهره نحو قولك : ما ضرب زيدا إلا هو ، وأنت تعني إلا نفسه لا ويتعدى أيضا فعل المضمر المنفصل إلى مضمرة المتصل نحو قولك : ما ضربني إلا أنا ، وأنت تعني إلا نفسي^(٦)

(١) أي يختار الاخفش النصب .

(٢) انظر كلام الاخفش مبسوطا في هامش سيبويه ١٠٦/١ (هارون)

والسيرافي ٥٦٠/٢ وما بعدها - رسالة .

(٣) في (بولاق) ٣٨٥/١ « ولا يجوز أن تقول ضربتني وضربت إياي ،

لا يجوز واحد منهما ، لأنهم استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإياي ضربت »

(٤) المائدة ٢٥ .

(٥) آل عمران ١٥٤ .

(٦) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

فالتقدير ألم يضرب زيدا إلا هو ، فإذا قلت : أزيد لم ^(١) يضرب إلا إياه لم يحز غير الرفع ، ويكون التقدير : ألم يضرب ^(٢) زيد إلا إياه لم يضرب إلا إياه ، فيتعدى فعل زيد إلى مضمرة المنفصل على معنى ألم يضرب زيد إلا نفسه ، ويتعدى فعل المضمرة المتصل إلى مضمرة المنفصل على معنى : زيد لم يضرب إلا نفسه ، ولو قلت : أزيدا لم يضرب إلا إياه لم يحز لأن فعل المضمرة المتصل لا يتعدى إلى ظاهره لو قلت : أزيدا ضرب ، وأنت تريد أن تعدى هذا الفعل الذى فيه ضمير زيد إليه كان محالا .

فإن قيل : إنما منعك أن تحيز أزيدا لم يضرب إلا إياه من أجل أنك لا تقول : أزيدا لم يضرب ، وأنت تريد أن (١٥ / ب) تعدى فعل ضمير زيد إليه ، فليحجزت أنخوان أكل عليه اللحم ، وأنت لو ألقيت ^(٣) « عليه » فقلت : أنخوان أكل اللحم لم يحز ؟ . قيل : إن اللحم اسم منفصل والأسماء المنفصلة يعمل فعلها فى الأول ، تقول : أهدرم أعطى زيد ، فتشبه ما لا يحسن بهذا الذى يحسن ، وأما غير المنفصلة فلا يكون فيها ما تشبه به ، وكذلك لو قلت : عمرا محمدا يضرب صديقك ، تريد أن تعدى فعل ضمير محمد إلى عمرو كان محالا ، لأن الضمير راجع إلى [محمد] ^(٤) فلا يعمل فيما قبله

(١) فى الأصل « ألم » خطأ .

(٢) فى الأصل : « ألم يصير يضرب » - خطأ .

(٣) فى الأصل : « لو قلت ألقيت » خطأ ، وانظر فى هذه المسألة سيبويه

٥٣/١ والسيرافى ٥٦٦/٢ - ٥٦٩ رسالة .

(٤) فى الأصل : « إلى عمرو » ، والتصحيح من هامش المخطوط .

والفعل حال له ، فكما لا يعمل الفعل إذا كان صفة فيما قبله ، كذلك لا يعمل فيه إذا كان حالا^(١)

قوله : « وإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه »^(٢) ، نقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيد يذهب لحسن ، يعنى أنك تبتدىء الاسم الذى وقع الفعل على ضميره بعد « إذا » هذه التى هى حرف جاء لمعنى المفاجأة ، كما تبتدىء الاسم الذى ضميره فاعل ، لأن « إذا » هذه [ليس]^(٣) فيها معنى الجزاء .

قوله : وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها ، نقول : جئت إذ عبد الله قائم وإذ عبد الله يقوم ،^(٤) .

يعنى أن إذ وإن كانت ظرفاً فليس فيها معنى الجزاء ، كما كان فى إذا التى هى ظرف ، لأنها واجبة^(٥) ، فحسن بعدها ابتداء الأسماء فتكون أخبارها أسماء وأفعالها مضارعة ، فإذا كانت الأخبار أفعالا ماضية قبح ذلك^(٦) ، لأنها إنما تضاف إلى الجمل ، فإذا أضيفت إلى الفعل والفاعل وليت للماضى

(١) وعلى ذلك فاصل المثال : محمد صديقك يضرب عمرا - أى هو صديقك حال كونه يضرب عمرا فلو قدمت عمرا على هذا التقدير لم يجز أن يكون معمولا ليضرب .

(٢) « فيه » - ليست فى (بولاق) ٥٤/١ بولاق ، وفيها « نظرت اذا زيد يذهب » والنص فى (هارون) ١٠٧/١ موافق لما عند أبى نصر .

(٣) ليست فى الأصل ، والزيادة من هامش المخطوط .

(٤) سيبويه ٥٤/١ بولاق ، وفى هارون ١٠٧/١ وجئت اذ عبد الله يقوم .

(٥) أى إنما تقع فى الكلام الواجب يعنى الماضى ، وارتفع الاسم (المبتدأ والخبر) بعدها ليرى أنها بعيدة عن معنى المجازاة .

(٦) يعنى اذا قلت : جئت اذ عبد الله قام ، لأن اذ لما مضى ، فلو جئت بالخبر ماضيا كان قبيحا لعدم الحاجة الى لفظ الماضى ، لأن اذ قد دلت عليه .

وللضارع ، ولم يكن للفعل بُدٌّ من الاسم ، وإذا أُضيفت إلى الابتدأ وخبره
وَلَيْتَ الاسم ، ولم يضطر إلى أن يكون الخبر فعلا ، فكان حَدُّ الكلام
أن يكون الخبر إسمًا أو فعلا مضارعا له .

قوله في (باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى
الفعل) : « وقد جاء في فعل ، وليس في كثرة ذلك ، قال وهو عمرو بن
أحمر :

أَوْ مِسْعَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمِجٌ بِسْرَانِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ ^(١)

يعني أن شَنِجًا تَهْدَى إلى « عضادة سميج » تَعْدِي الفعل إلى الاسم .
ورد عليه (١٦ / أ) هذا القول بعض النحويين ، وزعم أن عضادة سميج

(١) البيت من الكامل ، وقد ورد في سيبويه (بولاق) ٥٧/١ بدون نسبة ،
وفى هارون ١١٢/١ منسوباً لعمرو بن أحمر ، وكذلك عند الأعلام ٥٧/١ والأصح
أنه للبيد ، وهو في ديوانه ١٢٥ والخزانة ٢٤٢/٢ واللسان (عضد ، عمل)
وابن السيرافي ٢٤/١ والسيرافي ٥٩٨/٢ رسالة وفى اللسان (عضد) سلق بدل
شنج ، وفى معاني الفراء ٢٢٨/٣ واللسان (عمل) عمل بدل شنج ، وفى
سيبويه (بولاق) « بسراتها ندب له » وكذلك فى الديوان وابن السيرافي ، والمسجل :
حمار الوحش ، والشنج : المنقيض فى الأصل ، ويراد به هنا الملازم ، وعضادة :
جانب ، والسميج : الأتان الطويلة الظهر ، والمرأة : أعلى الظهر ، والندب :
الأثر ، والكُلوم : الجراحات .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت والبيتين بعده (حذر أمورا ٠٠٠) و (حتى
شأها كليل موهنا ٠٠٠) على أن (فعلا وفعيلا) يتعديان الى المفعول لأنهما
عنده محولان عن (فاعل) المتعدى لارادة المبالغة فيعملان عمله قياسا على فِعُول
وفعال ، وقد عارض التحويون - وعلى رأسهم المبرد - سيبويه فى ذلك ، وجعلوا
(عضادة) فى هذا البيت ، و (موهنا) فى البيت الثالث منصوبان على الظرفية
كما حكم المبرد على البيت (حذر أمورا ٠٠٠) بأنه مصنوع ، وقد رد أبو نصر
على نقد المبرد فى الأبيات الثلاثة ، وانظر المقتضب ١١٤/٢ وما بعدها ،
والسيرافي ٥٩٩/٢ وما بعدها رسالة وابن السيرافي ٢٤/١ - ٢٦ ، ٤٠٩ - ١١٠
والرضى ١٨٧/٢ ، ١٨٨ والهمع ٩٧/٢ .

ظرف ، وهذا من الذين يتهاونون بالتعلق إذا عرفوا الإعراب ، وهو إذا جعله ظرفا كان المعنى فاسداً^(١) ، وذلك أن الشاعر شبه ناقته في نشاطها وصلابتها بحمار وحشى ملازم لآتان يضربها فلشدته وصلابته قد لازمها وقبض على الناحية التي بينها وبينه ، ولم يحجزه عن ذلك رَمَحُها وعضها اللذان بسرانه منها نذب وكلوم ، ولو كان ظرفا لكان المعنى أن المسحل شنيح متقبض في ناحية السمحج مبهين قد شغفه عضها ورَمَحُها .

فكيف يُشَبَّهُ أحدُ ناقته بمسحل هذه صفته ؟

قوله : « وما جاء علي فعِل قوله :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار؟^(٢)

حكى المبرد عن المازني أنه قال : أخبرني أبو يحيى اللاحقي^(٣) قال : سألتني سيبويه عن قول إن كان يتعمد فوضعت له هذا البيت .

حذر أمورا لا تخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

(١) يمكن أن يكون المعنى صحيحا مع جعله منصوبا على الظرفية على رواية « بسراتها نذب له وكلوم » .

(٢) البيت من الكامل ، ولم ينسبه سيبويه ٥٨/١ وفي السيرافي ٦٠٠/٢ - ٦٠١ رسالة والأعلم ٥٨/١ أنه من صنعة الأخفش ، والرواية عندهما « حذر أمورا لا تخاف » وفي رواية عند السيرافي أنه لابن المقفع وفي ابن السيرافي ٤٠٩/١ - ٤١٠ والخزانة ١٦٩/٨ وهامش ابن يعيش ٧١/٦ أنه لأبي يحيى اللاحقي . والبيت في أمالي الشجري ١٠٧/٢ والرضي ٢٠٢/٢ واللسان (حذر) وقال عنه المبرد في المقتضب ١١٦/٢ « وهذا بيت موضوع محدث » وقد ساق الأستاذ عزيمة في تعليقه على هذا البيت نقد المبرد لمسيبويه ورد ابن ولاد عليه .

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي من شعراء البصرة ، اتصل بالبرامكة ونظم لهم كليله ودمنة وهجاه أبو نواس وتوفي سنة ٢٠٠ هـ انظر الخزانة ١٧٣/٨ وما بعدها والأغانى ٧٣/٢٠ وما بعدها .

فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : « فوضعت له هذا البيت » أن شاعره
اللاحق وضعه لذلك ، وهذا ضعيف في التأويل ، وكيف يصلح أن ينسب اللاحق
إلى نفسه ما يضع منه ولا يحل ؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه
وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في
علمهم وصحة نقلهم ؟ وإنما أراد اللاحق فوضعت له هذا البيت فرويته له :
قوله :

« حتي شأها كليل مَوْهِنَا حَمِلْ بِاتت طرابا وبات الليل لم ينم »^(١)

زعم الرادُّ عليه أيضا أن مَوْهِنَا ظرف^(٢) ، وهو على ما ذكرنا في فساد
المعنى ، والكليل ههنا البرق والموهِنُ وقت من الليل ، ولو كان ظرفا لوصف
البرق بالضعف في لمعانه ، وإذا كان بهذه الصفة فكيف يشوقها وهو لا يدل
على المطر ، ولكن البرق إذا تكرر في لمعانه واشتدَّ وذام دَلَّ على المطر وشاق
وأَتعب الموهِن في ظلمته لأنه كَلِمَا هَبَّ ذهبَت الظلمة ، ثم ترجع إذا فتر البرق ،
ثم تذهب إذا لمع (١٦/ب) فلذلك عدَّى الشاعر الكليل إلى الموهِن .

وقوله : باتت طرابا - يعني الوعول - وهي التي شأها البرق إلى صب
مائه بتكرار لمعانه ، وطَرَبُهَا أَمَا هو لذلك ، وبات البرق مع ذلك لا ينام ،

(١) البيت من البسيط ، وقد نسب سيبويه ٥٨/١ إلى ساعدة بن جؤبة ، وهوفي
الأعلم ، وديوان الهذليين ١٩٨/١ والنصف ٧٦/٣ وابن يعيش ٧٢/٦ والرضي ٢٠٢/٢
والغنى ٤٨٦/٢ واللسان (طرب) والخزانة ١٥٥/٨ ، ونسبه الغارقي في الافصاح
١٣٥ لذي الرمة .

والشاهد فيه نصب « موهنا » بكليل لأنه بمعنى مكل ، ولهذا عمل عمله لأنه
مغير منه للمبالغة .

(٢) الراد على سيبويه هو المبرد حيث يقول في المقتضب ١١٥/٢ بعد أن
ذكر البيت : « وليس هذا بحجة في واحد منهما (كليل وعمل) لأن موهنا ظرف وليس
بمفعول ، والظرف إنما يعمل فيه فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعديا
أو غير متعد » .

ولا يزال يهيب ، ونومه فتوره ، وهو على ما شرحناه لا يُعدُّ فتورا ، وإنما هو كقواك : تكلمت ولم تكلم ، وكما تعدي أحلولى فى قوله :

« وأحلولى دِمَانًا يَرُودَهَا ^(١) »

وهو بمعنى : حَلَّى ، وحَلَّى لا يتعدى ، كذلك يتعدى كليل ولم يتعد كال ، وهو فى معناه إلا فى المبالغة .

قوله فيه : « ومنه قدِيرٌ وعلِيمٌ ورحيمٌ ^(٢) » .

يعنى أن هذه الصفات وإن كانت لا تتمدى إلا بحرف جر إذا قلت :

أزيدا أنت قدِيرٌ عليمٌ ، وأزيدا أنت هليمٌ به ، وأعمرأ أنت رحيمٌ له ، فإنك إنما تعنى أنك أرقمت فعلا سلف منك إلى للنصوب ، وليس بمنزلة حسن وجه الأخ ، وما أشبهه ، لأنك لست تعنى ذلك ، وإنما ينتصب الوجه على التمييز ، ولضعف هذه الصفة لا يقلب ما تعمل فيه ، ولا تضمر ، ولا يفصل بينها وبينه ^(٣) .

قوله فى (باب الأفعال التى تستعمل وتلفى) .

(١) البيت بتمامه :

فلما أتى عامان بعد انفصاله عن الضرع وأحلولى دماك يرودها
 رهو من الطويل ، وقد استشهد به سيبويه ٢٤٢/٢ على تعدى اقوعول ،
 ونسبه إلى حميد الهلالى ، وهو فى ديوانه ٧٣ والمنصف ٨١/١ وابن يعيش ١٦٢/٧ .

(٢) (بولاق) ٥٩/١ و (هارون) ١١٥/١

(٣) هذا تفسير لما أوجزه سيبويه من الموازنة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة ، فالأولى تتعدى تعدى الفعل ، ويقدم مفعولها ويؤخر ، وتعمل مضمرة ، أما الصفة المشبهة فهى لازمة لا تتعدى ولضعفها لا يتقدم معمولها عليها ، ولا تعمل مضمرة ، ولا يفصل بينها وبينه .

« واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً »^(١) .

يعني ما يكون كلاما ليس في موضع للفعول بقلت ، لأن للفعول بقلت في موضع القول الذي هو مصدره إذا قلت : قلت قولاً ، فقولك : قلت زيد منطلق ، في موضع قلت قولاً ، وزيد منطلق الآن قول ، أى في موضع القول من قولك : قلت قولاً ، فإنما حكيمه لأنه قد يكون في غير هذا الموضع منفردا من قلت فيكون كلاما تاما ، وأما قلت خيرا ونحوه فلا يكون فيه إلا كلاما^(٢) لا قولاً أى لا يكون غير مفعول بقات ، لأنه لا يكون كلاما دونه .

قوله : « وإن شئت رفعت بما نصبت »^(٣) .

يعني وإن شئت رفعت وفي الكلام الحرف الذي نصبت به ، ولم يرد أن الذي نصب به يكون رافعا^(٤) .

(١) في (بولاق) ٦٢/١ « واعلم أن « قلت » في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ... » .

(٢) في الاصل فلا يكون كلاما لا قولاً ، والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) في (بولاق) ٦٣/١ و (هارون ١٢٤/١) وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته على الحكاية » .

(٤) ذكر السيرافي ٦٣٩/٢ رسالة أن أبا عثمان غلط سيبويه في قوله « وإن شئت رفعت بما نصبت » ، لأن الرفع بالحكاية والنصب بإعمال الفعل ... فقال المجيب عن سيبويه : ... إنما أراد وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل ، كما تقول : زيد بالبصرة وإنما تريد في البصرة ، وقد يجوز أن يكون المعنى وإن شئت رفعت ما نصبت ، والباء زائدة ، كما قال تعالى : (تنبت بالدهن) أى تنبت الدهن . وتفسير أبي نصر لا يخرج عن هذا المضمون .

قوله فيه : « وكذلك مَنْ وما » لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها ،
تقول : مَنْ أمة الله ضربها ؟ وما أمة الله أتاها ، نصب في كل هذا ،^(١)
[١٧ / أ] .

يعنى أنك تنصب كل هذا إذا اضطررت إليه في الشعر^(٢)

قوله في (باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبنيه لتنبئه
المخاطب ثم تستفهم بعد^(٣) ذلك) :

فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول [فيه] ، ثم يكون على
حاله إذا جاءت الألف^(٤) .

يعني أنك تدخل الألف في أول الخبر فتقول : أزيد منطلق ؟ فإذا قلت :
زيد ضربته ، قلت : أزيدا ضربته ؟ فإذا قلت : زيد أضربه ؟ دخلت
الألف على ضربته وقد كان خبرا قبل دخول زيد ، فلهذا لم يجر زيداً
أضربه ، لأن الألف إنما تدخل على الخبر وليس زيد منه .

قوله : « فكذلك هذا الذي »^(٥) .

(١) في (بولاق) ٦٤/١ و (هارون) ١٢٧/١ « نصب في كل ذا » .
(٢) أي أن حكم من وما كحكم أي لأنهما يجريان معها في الاستفهام والجزاء ،
فالاختيار أن يكون لفظ الفعل متقدما معهما مثل أي ومتى ، فإذا اضطر شاعر
وقدم الاسم وشغل الفعل بضمير ، نصب ذلك الاسم بفعل مضمر .

(٣) في (بولاق) ٦٤/١ « ثم تستفهم بعد » .

(٤) في (بولاق) ٦٥/١ و (هارون) ١٢٨/١ « فحرف الاستفهام لا يفصل
فيه بين العامل والمعمول ، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولا » وما بين
المعقوبين ساقط فيهما .

(٥) (بولاق) ٦٦/١ و (هارون) ١٣١/١ .

يعني فكذلك هذا الضارب [الذى] ^(١) معناه ذا الذى ضرب .

قوله فيه : « وإذا قلت زيدا لم أضرب ، وزيدا لن أضرب » ^(٢) ، لم يكن فيه إلا النصب ، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدها .

يعني أن الكلام معهما خبر كما هو دونهما ، وليس الكلام مع حرف الاستفهام على حاله دونه فى المعنى .

فإن قيل : وكذلك إذا قلت : من يكرمنى أكرمه ، وأنت تريد بمن معنى الذى [فى الخبر] ^(٣) قلت : مَنْ يكرمنى أكرمه فى الجزاء ، والجزاء خبر ، ومعناه فى ذلك معنى الخير الذى ليس جزاء ، فلم امتنع أن تقول : زيد إن تضرب يضربك ؟

قيل : إن الجزاء أحدث فى الكلام ما لم يكن فيه قبله وهو الفعل الآخر الذى هو الجواب ، وهذا لم يكن مع لم ولن ، وكذلك إذا قلت : من يضربك تضرب وأنت تريد معنى الذى ، كان « مَنْ » موصولا بيضربك ومفعولا بتضرب ، فإذا صرفته إلى الجزاء لم يكن موصولا بيضربك ولا بغيره ، وكان

(١) الزيادة من هامش المخطوط ، أى أنك إذا أردت بضارب الفعل الماضى عرفته بالاضافة فنقول ضاربه ، وخرج عن كونه عاملا ، وكان الاسم قبله مرفوعا فى أزيد أنت ضاربه ، وأنت تعنى به الفعل الماضى ، انظر السيرافى ٩٦٨/٢ - ٩٦٩ رسالة .

(٢) (بولاق) ٦٨/١ وفى (هارون) ١٣٥/١ « أو زيدا لن أضرب » .

(٣) الزيادة من هامش المخطوط .

يضرب جوابه لا يرجع إلى غيره ، فتغير الكلام عما كان عليه في غير الجزاء ، فهو الذي منع من ذلك .

قول بعض للمفسرين فيما جوز فيه سيبويه — رحمه الله — الرفع وهو (زيدا إذا أتاك فاضرب) « وليس هذا بالقياس ، [يعني إذا لم تجزم بها] ^(١) لأنها تكون بمنزلة حين ، وإذا وحين لا تكون واحدة منهما خبرا لزيد ألا ترى أنك لا تقول: زيد حين يأتي ، لأن « حين » لا تكون ظرفا لزيد . وتقول : الحرق حين تأتيني [١٧ / ب] فيكون ظرفا فيه من معنى الفعل ، وجميع ظروف الزمان لا تكون ظرفا للجنس » [ثم قال : وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوما في اللفظ] ^(٢) .

قال أبو نصر : هذا التفسير غلط بّين ، وذلك أن قولك : زيد إذا أتاك فاضرب ، معناه معنى زيد إن أتاك فاضرب ، فلذلك جاز الرفع فيها معنى الجزاء وإن لم تجزم بها ، وقد جوزي بها في الشعر ^(٣) ، فلذلك جاز الرفع ،

(١) في (بولاق) ٦٩/١ « وليس هذا في القياس » وما بين القوسين المعقوفين من كلام أبي الحسن الأخفش ، وقد أحسن الاستاذ هارون حين نزعها من نص الكتاب ووضعها في الهامش على أنها من كلام أبي الحسن ١٣٦/١ (هارون) .
(٢) ما بين المعقوفين يقول عنه السيرافي ٦٩٩/٢ رسالة « وفي آخر هذا الباب قول لست أدري لمن هو ، ثم ذكر هذه العبارة . وذكر الأستاذ هارون في تحقيقه ١٣٧/١ أنها موجودة في الأصل الذي اعتمد عليه ، ثم علق عليها بعد أن وضعها في الهامش بقوله « ولعله من كلام الأخفش » وهذا صحيح إذا كانت العبارة السابقة (يعني إذا لم تجزم بها) من كلام الأخفش ويكون هو المقصود بقول أبي نصر « قول بعض المفسرين » الذي صدر به كلامه في هذه المسألة .

(٣) يقول سيبويه ٦٨/١ بولاق « وإن اضطر شاعر فأجرى إذا مجرى أن فجازى بها قال: «أزيد إذا تترضرب ، أن جعل تضرب جوابا ، وإن رفعها نصب ، لأنه لم يجعلها جوابا » . ويقول في ٤٣٤/١ « وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بان ، حيث راوها لما يستقبل ، وأنها لا بد لها من جواب » ثم ذكر عدة أبيات منها قول الفزردق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى نارا اذا اخمدت نيرانهم تقد

وأنت إذا قلت : زيدا حين يأتيك فأضرب ، لا يجوز معها الرفع إلا على قوله :
« كَلَّةٌ لَمْ أَصْنَعْ »^(١)

لأنه لا يجازى بها كما يجازى بإذا .

قوله في (باب الأمر والنهي) :

« وقد يجوز هذا على قولك شاهداك ، أى ما يثبت لك شاهداك »^(٢) .

يعنى أن العرب تقول : ما يثبت لك شاهداك ، فيكون « ما » مبتدأ بمعنى
الذى ، ويثبت لك صلته ، وشاهدك خبر المبتدأ ، فجعلوا « ما » للآدميين ،
كما تقول : عنابك السيف ، ونحييتك الضرب ، وعلى هذا يكون « أنت »
في قول الشاعر :

أَرْوَاحٌ مُودِعٌ أَمْ بَكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيُّ ذَاكَ تَصِيرُ^(٣)

(١) هذه قطعة من بيت من الرجز لأبى التجم العجلي وهو بتمامه :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على دنيا كله لم أصنع

وهو فى سيبويه ٤٤/١ ، وابن السيرافى ١٤/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ وأمالى
ابن الشجرى ٨/١ .

والشاهد فيه رفع « كل » على الابتداء مع أن الفعل بعده لم يشغل بضمير
الاسم السابق ، ولهذا قال عنه سيبويه « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة فى غير الشعر ،
لأن النصب لا يكسر البيت ، ولا يخل به ترك اظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير
مصنوع » .

(٢) فى (بولاق) ٧١/١ « أى شاهداك ما يثبت لك ، أو ما يثبت لك
شاهدك » وفى (هارون) ١٤١/١ . « أى ما ثبت لك شاهداك »

(٣) البيت من الخفيف ، لعدى بن زيد ، وهو فى سيبويه والأعلم ٧٠/١ والسيرافى
٧٠٨/٢ رسالة . وابن السيرافى ٤١٤/١ وفى طبقات الشعراء ٥١ برواية (أنت فاعلم لأى حال)
تصير (وأمالى الشجرى ٨٩/١ والخصائص ١٣٢/١ والشعر والشعراء ١٧٩ والرواية
فيه (لك فاعلم) ولا شاهد فيها .

خبراً (لرواح) ، وقد يكون على الحذف وإقامة للمضاف إليه مقام المضاف كما قالوا : بنو فلان يطوّم الطريق^(١) ، والمعنى أهل الطريق ، فحذف ، وكقول الله - عز وجل - (واسأل القرية)^(٢) والمعنى أهل القرية ، فكأنه قال : أذو رواح أنت أم ذو بكور ، وما يثبت لك شهادة شاهديك ، ورواح في غير هذين مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، كأنه قال : أرواح مودع أو بكور آخر عهدك بالدين ، فانظر أنت فانظر لآي ذلك تصير .

قوله فيه : « وفتح تقديم الإسم في سائر الحروف لأنها حروف تحدث قبل الفعل [وقد] يصير معنى حديثهن إلى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا خبراً وقد يكون فيهن الجزاء في الخبر »^(٣) .

يعني أن مَنْ وأخواتها في الاستفهام حروف تحدث قبل الفعل ، فإذا قلت فيه من يضربني أضربه ، وجئت له بجواب ، صار من الحديث إلى الجزاء وكان الاستفهام داخلاً على الخبر فصار [الجزاء]^(٤) في ذلك ، إذ الجزاء

وقد أشار سيبويه إلى أنه يجوز في « أنت » أن تكون فاعلاً بمضمر يفمره ما بعده ، وأن تكون مبتدأ خبره محذوف أي أنت الراحل ، والفاء جواب للجملة ، وأن تكون خبراً لمبتدأ محذوف على حد قوله تعالى : (طاعة وقول معروف) أي أمرى طاعة ، أما أبو نصر فقد جعل أنت خبراً للرواح ، صراحة أو على تقدير مضاف محذوف ، ثم قال : « ورواح في غير هذين مرفوع بالابتداء والخبر محذوف » وهو يشير بذلك إلى الأوجه التي ذكرها سيبويه .

(١) من كلام العرب وقد ورد المثال في سيبويه ١٠٩/١ شاهداً على حذف

المضاف للاتساع .

(٢) يوسف من الآية ٨٢ .

(٣) (بولاق) ٧٢/١ و (هارون) ١٤٤/١ وما بين المعقوفين في الأصل

« قد » والتصحيح من سيبويه .

(٤) زيادة من هامش المخطوط .

لا يكون إلا خبراً ، ألا ترى أنك تقول في الخبر : من يكرمني أكرمه ، فإن حدث فيه معنى الجزاء قلت فيه : مَنْ يكرمني أكرمه ، فأثبت بالكلام الذي كان في الخبر (١٨ / أ) نفسه إلا الإعراب في الفعلين

قوله في (باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وهي حروف النفي)^(١) :

« وإن قلت^(٢) : ما أنا زيد لقيته ، رفعت ، إلا في [قول]^(٣) من نصب زيدا لقيته ، [لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك : أنت زيد لقيته]^(٤) لأنك شغلت الفعل^(٥) ، وهذا مبتدأ بعد اسم هذا^(٦) الكلام في موضع خبره وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم^(٧) ، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى .

يعني أن « ما » في لغة بني تميم إذا فصلت بينها وبين الاسم الذي وقع

- (١) في (بولاق) ٧٢/١ (هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر ونهى) وهي حروف النفي .
- (٢) في (هارون) ١٤٧/١ « فإن قلت » .
- (٣) في الأصل : إلا في لغة ، والتصحيح من هامش المخطوط .
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من بولاق ٧٤/١ ، وفيها بدلا منها « وإن كانت ما التي هي بمنزلة ليس ، فكذلك ، كأنك قلت : لست زيد لقيته » وهذه العبارة ليست في الأصل الذي اعتمد عليه هارون ، وقد زادهما بين معقوفين من النسخ المطبوعة ، وقدورد المثال (أنت زيد لقيته في (هارون) بدون همزة الاستفهام ، وهو خطأ .
- (٥) في (بولاق) بعدها (بئنا) وهي ليست في الأصل الذي اعتمد عليه محقق الكتاب ، ولهذا وضعها بين معقوفين .
- (٦) في (بولاق) و (هارون) (وهذا) .
- (٧) بعده في (بولاق) و (هارون) « الذي بعده ، وألف الاستفهام وما في لغة بني تميم يفصلن لا يعملن » وعبرة « الذي بعده » يبدو أنها من تعليق الاخفش الاتي ، أما بقية النص فقد سقط من الأصل هنا ثم عاد الى ذكره بعد أن ذكر تفسير الاخفش .

الفعل على ضميره أو على شيء من سببه بغير الظرف قوى الرفع فيه ، وكان أقوى منه قبل الفصل ، لأن الفعل عامل مشتغل بضمير الاسم أو بشيء من سببه ، فاجتمع فيه هذا والفصل .

ووقع في الكتاب تفسير ظن^١ للأخفش وهو : يُريدُ أن « ما » قد عمل في الذي بعده ^(١) — ثم رجع القول إلى سببويه فقال — « وألف الاستفهام و « ما » في لغة بني تميم يُفصلن لا يعمان ^(٢) ، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى » فظن الذي قال : « يريد أن « ما » قد عمل في الذي بعده » أن الحرف « ما » كما أرهه ذلك في قوله : « لأنه عامل في الاسم ^(٣) » ، وإنما أراد سببويه - رحمه الله - بالحرف هنا الفعل ، وإياه أراد بالهاء التي في قوله : « لأنه عامل بالاسم »

ومما يبطل هذا التفسير ، أنه إذا اجتمع الفصل وإعمال « ما » في لغة أهل الحجاز كان الرفع أضعف منه دون الفصل ، لأن النصب قد يدخل على الرفع مع الفصل فيمن قال : زيدا ضربته ، ولا يدخل النصب دون الفصل لأن « ما » عاملة في الاسم الذي وقع الفعل على ضميره أو على شيء من سببه .

ومما يبطل هذا التفسير المنسوب إلى الأخفش — مع الفساد الذي ذكرت

(١) هذه العبارة وضعها هارون في الهامش بعد أن نزعها من الأصل — مشيراً إلى أنها من تعليق الأخفش أو أحد الرواة .

(٢) في (يولاق) و (هارون) : فلا يعملن .

(٣) وعلى هذا التفسير سار السيرافي في شرحه ٧٢٧/٢ رسالة فقال : « يعنى الرفع في ما أنا زيد ضربته أقوى منه في أنتت زيد ضربته ، لأن ما عاملة في الاسم الذي يعدها ، وهو يعنى في لغة أهل الحجاز ، فلما كانت عاملة في الاسم الذي يعدها ، وألف الاستفهام غير عاملة كان الرفع أقوى في ما » .

لك - أن عقد الباب إنما هو للحروف التي أجريت بحرفي حروف الاستفهام التي إذا اجتمع بعدها الفعل والاسم كانت بالفعل أولى لمضارعتهما إياها ، فكيف يكون هذا من مواضع « ما » في لغة أهل الحجاز ؟ .

قوله في (باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان (١٨ / ب) ذلك الاسم اسم^(١) آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول) :

« ومن هذا الباب^(٢) بعث متاعك أسفله قبل أهلاه ، واشتريت متاعك [أسفله أسرع من اشتراي أهلاه ، واشتريت متاعك]^(٣) بعضه أَعْجَلَ من بعض ، وسَفَيْتُ لِبَلِّكَ صَفَارَهَا أَحْسَنَ من سَفْيِي رِجْلَارَهَا ، وضربت الناسَ بَعْضَهُمْ قَائِماً وَبَعْضَهُمْ قَاعِداً ، فهذا لا يكون فيه إلا النصب ، لأن ما ذكرت بعده - يريد بهد الاسم^(٤) - ليس مبنياً على الاسم ، فيكون الاسم مبتدأ^(٥) ، وإما هو من نعت الفعل ، زعمت أن بيعك^(٦) أسفله كان قبل بيعك^(٦) أهلاه ، وأن الشراء كان في بعضٍ أَعْجَلَ من بعض ، وسَفَيْهُ الصَّغَارَ كان أحسنَ من صفية الكبار ، ولم يجعله خبراً لما قبله^(٧) .

(١) في (بولاق) ٧٥/١ ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر .

(٢) في (هارون) ١٥٢/١ . ومن هذا الباب [قولك] .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٤) هكذا في الأصل الذي اعتمد عليه (هارون) ، وقد وضعه في الهامش

وأشار الى أنه تعليق .

(٥) هكذا في الأصل الذي اعتمد عليه هارون كما أشار في الهامش رقم (٤) ،

وفي بولاق ٧٦/١ « ليس مبنياً عليه فيكون مبتدأ » .

(٦) في سيبويه (بولاق) ٧٦/١ و (هارون) ١٥٢/١ « بيعه » في

الموضعين .

(٧) في (بولاق) ٧٦/١ خبراً لما قبله من المبدل .

قال أبو نصر : هذه للمسائل كلها — حاشى قوله : ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا — الحال فيها فى المعنى للفعل ، أعني الحدث ، والمعنى سقيت إياك صفارها سقيا أحسن من صقبي كبارها ، وأحسن هنا نعت للسقى ، فإذا حذف الموصوف كان حالا له ، كما نقول : ساروا سيرا رويذا ، فيكون رويذا صفة وحالا — إن شئت — فإذا حذف الموصوف كان حالا لا غير ، فأما قائم — فى قولك : ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا — فإنما هو من نعت البعض ، ونعت المعرفة فى هذا النحو إذا كان نكرة كان حالا ، فإذا نويت فيه ما نويته فيما مضى من هذا الباب ^(١) من إعمال الفعل لم يحز غير النصب ، فإن لم ترد ذلك وحلته على البعض رفعتها ^(٢) ، ولا يجوز الرفع فيما سواه مما تقدم فى هذا الفصل لفساد المعنى .

قوله : « ومن ذلك صهرت بمناعك بعضه مرفوعا وبعضه مطروحا ، فهذا لا يكون مرفوعا ، لأنك جعلت ^(٣) النعت على المرور فجعلته حالا ، ^(٤) »
يعنى بقوله جعلت النعت على المرور حملته على الفعل ، فإن لم ترد ذلك جاز فيه الرفع على ما فسرنا فى الفصل الذى قبله ^(٥) .

-
- (١) أى من الأمثلة المذكورة فى هذا الباب غير هذا المثال .
(٢) أى ان لم ترد أن يكون بعضهم بدلا مما قبله رفعت على الابتداء ورفعت قائما خيرا له ، وكذلك الحال مع (وبعضهم قاعدا) وتكون الجملة حالا .
(٣) فى (بولاق) ٧٦/١ (هارون) ١٥٣/١ لأنك حملت النعت على المرور .
(٤) بعده فى (بولاق) ٧٦/١ للمرور — وهى ليست فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون ، ولذلك وضعها بين معقوفين .
(٥) أى على ما فسر به قوله : « ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا » أى ان نويت إعمال الفعل كان كل من « مرفوعا » نعتا « لبعضه » ولكنه لما كان نكرة وجب نصبه على الحال ، وان ترد إعمال الفعل رفعتها فقلت بعضه مرفوع وبعضه مطروح — مبتدأ وخبر والجملة حال .

قوله في (باب وجه اتفاق الرفع والنصب)^(١).

« وتقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب
إن شئت جعلت « فوق » في موضع الحال ، كأنه قال : عملت^(٢) متاعك
وهو بعضه على بعض ، أى في هذه الحال كما فعلت^(٣) (١٩ / أ) ذلك في
رأيت^(٤) ، وإن شئت نصبت^(٥) على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهه
أحسن من وجه فلان »^(٦).

قال أبو نصر : هذان وجه واحد من الثلاثة علي معنيين وهو الحال ، وأحد
المعنيين : أن تريد أن المتاع كان بعضه على بعض ، ثم أحدثت فيه العمل ،
أعني الخياطة أو غيرها ، والقول^(٧) الثاني . أن تكون^(٨) أنت الذي جعلته
في هذه الحال^(٩).

(١) ليس في (بولاق) و (هارون) باب بهذا العنوان ، وإنما ورد هذا
الكلام دون عنوان في (بولاق) ٧٧/١ و (هارون) ١٥٤/١ ونصه « هذا وجه
اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب ، واختيار النصب ، واختيار الرفع » . وهو
يشير بقوله : في هذا الباب إلى « باب من الفعل يستعمل في الاسم » المذكور
سابقا . ولكن الأعلام أشار إلى أن هذا ترجمة حيث يقول : « وأنشد في باب
ترجمته هذا باب وجه اتفاق الرفع والنصب » .

(٣) في (هارون) ١٥٦/١ علمت .

(٢) في (هارون) ١٥٦/١ كما جعلت .

(٤) في (بولاق) ٧٨/١ و (هارون) « في رأيت في رؤية العين » .

(٥) في (بولاق) ٧٨/١ و (هارون) ١٥٧/١ « نصبته » .

(٦) بعده في (هارون) ١٥٧/١ « تريد رؤية القلب » .

(٧) هكذا في الأصل ، والأحسن أن يقول : والمعنى الثاني ليتوافق مع
قوله : أحد المعنيين .

(٨) بين (أن) و (تكون) في الأصل عبارة « تريد أن المتاع كان بعض
على بعض » وهو خطأ أشار إليه .

(٩) وعلى المعنى الأول من هذا الوجه تكون « جعل » بمعنى صنع وعمل

قوله في (باب من الفعل يُبَدِّل فيه الآخر من الأول) :

« فكأنه جعل النهارَ في قَيْدٍ ، والليلَ في بطن^(١) منحوتٍ ، أو جملة
الإسم أو بعضه » .

يعني أن النهار والليل كأنهما من صفات الإسم إذ لا يخلو^(٢) من ليل
ونهار ، فهو ذوا ليل وذو نهار وحياة وأكل وشرب ، وبحو ذلك ، وليست غيره
ولذلك تقول : أنت قيام وقعود ، تريد أنت قائم وقاعد ، كما تقول : أقاماً
يا فلان والناس قعود ، تريد أقياما ، فإذا كان الإنسان في قيد وسلسلة أو في
حالة ما فصفاته فيها ، إذ ليست غيره

متعدية لمفعول واحد . وعلى المعنى الثاني منه تكون « جعل » بمعنى صير تتعدى
الى مفعولين من جهة النقل والعمل فقول أبي نصر « أنت الذي جعلته في هذه
الحال » يقصد به : أنت الذي صيرته في هذه الحال وليس المقصود به الحال النحوى .
وقد ذكر سيبويه بعد ذلك ٧٨/١ الوجهين الآخرين ، أحدهما على أن
« جعل » بمعنى ألقي تتعدى الى مفعول واحد ، فتكون « فوق » كالمفعول لا في
موضع الحال أى أن « جعل » نصبه على طريق الظرف . والآخر على أن
« جعل » بمعنى ظن فتعدى الى مفعولين ، و « فوق » هو المفعول الثاني .

وانظر السيرافى ٧٥٣/٢ وما بعدها — رسالة .

(١) (بولاق ٨٠/١ فى جوف منحوت — وما هنا موافق لما فى (هارون)

٩٦١/١ . وهو يشير بهذا الكلام الى قول الشاعر :

أما النهار ففي قيد وسلسلة والليل فى قعر منحوت من المساج
والبيت للجرنقى بين يزيد بن عبده الطائى ، كما فى ابن السيرافى
١٣٦/١ يصف حالة — وقد أسرته الديلم — فى قصيدة بعث بها الى قومه ، ومعنى
البيت : أنه بالنهار مقيد يرسف فى سلسلة ، وبالليل يوضع فى جوف تابوت مصنوع
من المساج — وهو شجر من أشجار الهند .

وحق (النهار والليل) أن يكونا منصوبين على الظرفية ، ولكنه رفعهما
على سعة الكلام وجعلهما فاعلين فى المعنى ، وهذا من الإيجاز البلغى . والبيت
فى المقتضب ٣٣١/٤ والتنبيه للبطلبيوسى ٨٠ والافصح ١٣٤ .

(٢) فى الأصل يخلوا — خطأ

قوله فيه :

« فَكَانَهُ لِحَقِّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ »^(١)

قال أبو نصر: « كأنه » الثانى فى موضع الصفة للحق، وحاجبيه بدل^(٢) من الهاء و « ما » زائدة للتوكيد ، ومعين خبر لهاء التى فى « كأنه » الثانى .

وهذا يدل على أن المبدل إنما يطرح للتمثيل ، وحقه أن يثبت ثبات المنعوت .

قوله فى بيت جرير :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لِحَمْسَنِ مَعَ الشَّرَى
حَتَّى ذَهَبْنِ كَلَّا وَصُدُورًا^(٣)

فإنما هو^(٤) على قوله : « ذهب قَدْماً وذهب آخرًا » .

يعنى أن كَلَّا وَصُدُورًا ليس من الباب^(٥) ، وإنما هو منصوب على

(١) البيت من الكامل ، وقد نسبته سيبويه بولاق ٨٠/١ الى الأعشى ، وليس فى ديوانه ، وجاء فى (هارون) ١/ غير منسوب ، وهو فى الأعلام ، واللسان (عين) وابن يعيش ٦٧/٣ والخزانة ١٩٧/٥ والرواية فى (بولاق) ، والسيرافى ٧٦٣/٢ رسالة والخزانة والافصح ١٦٠ (وكأنه) .

واللهق : الأبيض ، والسراة : أعلى الظهر ، والمعين : الذى بين عينه سواد .
يصف ثورا وحشيا شبه به بعيزه فى حدته ونشاطه .

(٢) فى الأصل : « بدل بدل » - خطأ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لجرير فى ديوانه ٢٩٠ من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، وسيبويه والأعلام ٨١/١ ، والسيرافى ٧٦٤/٢ رسالة - وابن السيرافى ٢٢٠/٢ واللسان (كلل) .

(٤) فى (بولاق) ٨١/١ « فأنما هذا على قوله : ... » .

(٥) أى أن (كَلَّا وَصُدُورًا) ليسا ببدل من (لحمين) ، بل نصبا على الحال فى حد عبارة سيبويه ، ويقول محقق الكتاب فى تعليقه على هذا البيت ١٦٢/١ وهو إنما يريد التمييز ، وكثيرا ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرنين بعد تمام الكلام .

الحال ، وأجراه حين [كان]^(١) إسما غير صفة مجرى المصادر التى نصبت علي الحال ، لأن ما جاء من المصادر حالا وقع فيه الفعل كثير ، وإن لم يطرده ذلك فيها ، و « قُدُماً وأخراً » مصدران فى موضع الحال ، والأصل : ذهب متقدما وذهب متأخرا ، كما أن الأصل فى قولك : أخذته سماعا ، أخذته سماعا . ومثل هذا قول همرو بن عمار النهدي* (١٩ / ب) :

طويلٌ مِتَلُّ العُنُقِ أَشْرَفُ كَاهِلا
أَشَقُّ رَحِيبُ الجُوفِ مَعْتَدِلُ الجُرْمِ*^(٢)
لأن قوله : أَشْرَفُ كَاهِلا بمعنى ذهب صُعُدا .

وكذلك قول الآخر :

« إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبْتُ طَوَلا وَذَهَبْتُ عَرَضًا »^(٣)

(١) فى الأصل « قال » والتصحيح من هامش المخطوط .
(٢) من الطويل وهو فى سيبويه والأعلم ٨١/١ ، والسيرافى ٧٦٥/٢ رسالة بدون نمبة ، وابن السيرافى ٣٥٩/١ وفيه « ويروى لامرئ القيس » واللسان (تلل) .

والمثل : العنق الطويل الغليظ ، وإضافته للعنق لبيان النوع ، والكاهل : ما بين الكتفين ، والأشق : الطويل ، يصف فرسه بالحسن واعتدال الخلق وإمتلاء الجسم .

وشاهده : نصب كاهلا على الحال .

(٣) من الرجز ، منسوب فى سيبويه ٨٢/١ الى رجل من عمان ، ويقول الأعلم أن اسمه محمد بن ذؤيب الدارمى التميمى من بنى فقيم ، ولم يكن من أهل عمان وإنما نبذه دكين الراجز بذلك .

وهذا الرجز فى اعراب القرآن للزجاج ١١٨/٢ والسيرافى ٧٦٦/٢ رسالة وابن السيرافى ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ ومجالس ثعلب ١٧٩ واللسان (فرض) ، والفرض ضرب من التمر .

والشاهد فيه : أن طولا وعرضا منصوبان على الحال عند سيبويه ، وعند المبرد - كما يقول السيرافى - على التمييز .

فإنما شبه ذهن كلاً كلاً وصدورا وأشرف كاهلا بهذا الضرب من المصادر أعني قدما وأخرا وصعدا وطولا وعرضا .

وإنشاده في (ياب من إسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع)

« سل المموم بكل معطى رأسه ناج مخالط صهبة متعيس^(١) »

ثم قال وهو يعنى معطى : « فهو على اللغني لاعلى الأصل ، والأصل التنوين لأن هذا موضع^(٢) لا يقع فيه معرفة » .

يعنى أن كلاً لا يقع على واحد يعنى به الجمع إلا وهو نكرة ، فإذا كان إسم الفاعل مضافاً إليه « كل » على هذا للغني كان أصله التنوين ، فإن أضفته حذفته منه التنوين و [كان]^(٣) على المعنى ، أعنى أن معناه محذوفاً منه التنوين كمعناه منونا ، ولم يكن على الأصل ، أى ولم يكن محذوفاً منه التنوين على الأصل .

قوله : « والنصب في الفصل أقوى »^(٤) .

يعنى أن النصب في الفصل أقوى منه في غير الفصل ، وليس يريد أن

(١) من الكامل ، وهو للمرار الأسدى كما فى سيبويه والأعلم ٨٥/١ ، والمحتسب ١٨٤/١ وابن السيرافى ١٠٣/١ وأسرار العربية ١٨٨ واللسان (عريس) والايضاح العضدى ١٤٣ .

والشاهد فيه أن الاضافة فى قوله (معطى رأسه) غير محضة على تقدير الانفصال ، والدليل على ذلك اضافة (كل) اليه وهى لاتضاف الا الى نكرة ، وكذلك وصفه بالنكرة وهو قوله (ناج) .

(٢) فى (بولاق) ٨٥/١ لأن هذا الموضع ...

(٣) زيادة من هامش المخطوط .

(٤) فى (بولاق) ٨٩/١ « والنصب فى الفعل أقوى » وما هنا موافق للأصل الذى اعتمد عليه هارون وهو الصواب ، لأنه فصل فى المثال بين المعطوفين بالظرف ، وفصل فى الآية التى اوردها سيبويه - (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبنا) بقوله « سكنا » .

النصب في الفصل أقوى من الجرّ في قولك : هذا ضارب زيد فيها وعمراً .

قوله في (باب ^(١)) ما جرى مجرى الفاعل الذي [يتمداه فعله إلى مفعولين] ^(٢)
في اللفظ لا في المعنى) :

« ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعمراً » ^(٣)

يعني أن الهاء ضمير اليوم على أن يكون مفعولاً علي سعة الكلام ، ولولا ذلك لكان « شهدناه فيه » .

قوله فيه بعد إنشاده .

« ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسأره يادٍ إلى السمع أجمع » ^(٤)

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال ، وإذا لم يكن في الجرّ تحذّر الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به .

(١) هذا العنوان جاء في المخطوط بعد الفقرة التالية له ، وقد قدمته عليها تبعاً لما في سيبويه (بولاق) ٧٩/١ و (هارون) ١٧٥/١ ، وغيّرت مواقع بعض الكلمات تبعاً لذلك دون زيادة فيها أو نقصان .

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

« قليل سوى الطعن النihal نوافله » .

وقد نسب سيبويه ٩٠/١ لرجل من بني عامر ، وانظر المقتضب ١٠٥/٣ وحماسة التبريزي ١٣٢/٤ والمغنى ٥٥٧/٢ - وسليم وعامر قبيلتان من عيلان ، والنهال : المرتوية بالدم . والنوافل : الغنائم - ويوم : مجرور برب محذوفة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل بقليل .

(٤) البيت من الطويل ، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وهو في

سيبويه والاعلم ٩٢/١ . والخزانة ٢٣٥/٤ والبحر المحيط ٤٣٩/٥ .

والشاهد فيه اضافة مدخل الى الظل ونصب الرأس على الاتساع والقلب ،

والاصل أن يقول مدخل رأسه الظل .

(٧ - عيون سيبويه)

يعنى أنك إذا قلت: زيد دخل رأسه الظل، فالرأس هو الناصب، لأنه الفاعل، ولا يتعدى الفعل إلى للمفعول إلا مع الفاعل، أو ما يقوم مقامه، فإذا قلت: أدخل زيد رأسه الظل عدت الفعل بدخول الهمزة إلى مفعولين، الأول هو (٢٠ / أ) الفاعل من قواك: دخل رأسه الظل، فيجوز تقديم للمفعول الثاني، ويكون مبدوءاً به، والحد أن تبدأ بالرأس، وكذلك إذا نونت اسم الفاعل فقلت: هذا مدخل رأسه الظل، كان الحد أن تبدأ بالرأس، ويجوز تقديم الظل، فيأخذت التنوين وجرت قلت: هذا مدخل رأسه الظل، وكان الحد، فإن بدأت بالظل كان الجر الحد فيه، ولم يجوز نصب الظل وجر الرأس لئلا يفصل بين الجار والمجرور، وكل هذا (١) في الشعر على قوله:

• كما غسل الطريق الثعلب (٢) •

قوله في (باب صار فيه الفاعل (٣) بمنزلة الذى فعل فى المعنى):

«لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم يُشَنَّى (٤)» .

يعنى أنك تبنى الاسم منسكوراً فيكون منوناً، ثم تعرفه، لأن النكرة قبل المعرفة والتنوين قبل الألف واللام، والنون فى الإثنين لها (٥) أصل فى

(١) فى الأصل، « وكل هذه » - خطأ .

(٢) انظر ص ٤٠ هامش رقم ٥ من هذا الكتاب .

(٣) فى (بولاق) ٩٣/١ و (هارون) ١٨١/١ « صار الفاعل فيه ... » .

(٤) (بولاق) ٩٤/١ و (هارون) ١٨٤/١ .

(٥) فى الأصل « كما أصل فى الواحد » خطأ، وأصلها فى الواحد هو التنوين، يقول السهيلي: « وهى - أى النون - فى تثنية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكرنا » نتائج الفكر ١٠٩ .

الواحد فهي أقوى من التنوين الذى لأصل له في غيره ، فلذلك تعاقب
الألف واللام التنوين ولاتعاقب النون^(١) .

قوله في (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل) :

« وما تعمل فيه معلوم^(٢) » .

يعنى أنك إذا قلت : زيد حسن الوجه ، أو حسن وجهه ، أو كيفما
تصرف ، فإنك لاتعنى من الوجوه إلا وجهه^(٣) ، والأصل : زيد حسن
وجهه ، فلذلك ضعفت إضافته ويدلك [على ذلك^(٤)] أن أصل
الإضافة الصحيحة أن تكون باللام وهي إضافة الملك نحو غلام ويد
أو بمن وهي إضافة المجلس نحو ثوب خز ، فأما هذه الإضافة أعنى حسن
الوجه ونحوه فإنما هي إضافة في اللفظ على الاستخفاف^(٥) ، لافى المعنى ،

(١) أى أن الألف واللام لا تجامع التنوين ، فلو عرفت ضارب قلت : الضارب
يحذف التنوين ولكن الألف واللام تجامع النون ، تقول فى ضاربان وضاربون :
الضاربان والضاربون . فإذا قلت : هذان ضاربا زيد جعلت زيدا مكان النون فى
الاضافة ، وكذلك الأمر مع الألف واللام تقول : هذان الضاربا زيد ، فالنون
محذوفة والمعنى على ثبوتها .

وإذا قلت : هذا ضارب زيد جاز وحذفت التنوين للاضافة ، ولو قلت : هذا
الضارب زيد لم يجز لأنه ليس هناك نون ولا تنوين تسقطها بسبب الاضافة .

(٢) (بولاق) ٩٩/١ و (هارون) ١٩٤/١ .

(٣) أى إلا وجه (زيد) لأنها انما تعمل فيما كان من سببها معرفا بالألف
واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو فى معناه .
مبيويه ١٠٠/١ .

(٤) زيادة لتوضيح المعنى .

(٥) الاستخفاف يكون بحذف التنوين ، والاولى أن يقول : الاضافة فى زيد
حسن الوجه لرفع قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف لو جعلت (الوجه) فاعلا ،
أو رفع قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى فيما لو نصبت (الوجه) -
ولهذا تمتنع الاضافة فى الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع لوجود الضمير وتمتنع
فى الحسن وجه لانتفاء قبح النصب على التمييز .

ولما المعنى ما ذكرت لك [ألا ترى أنه لا يحسنُ معها اللام ولا مِن، واضعها لم تعمل إلا فيما ذكرت لك^(١)] واستغنوا عن إظهار ضمير زيد في قولهم: زيد حسن الوجه حين علم أنه لا يعنى من الوجوه إلا وجهه .

قوله فيه : « وقد يجوز أن تقول في هذا : الحسنُ الوجه ، على قولك : هو الضارب الرجل ، فالجر في هذا الباب على وجهين » .

قال أبو نصر : هذه الصفة أصلها التنوين وأن ينصب ما بعدها ، غير أنها لما لم تكن في معنى اسم الفاعل ، فإنك إذا نونتها لم تكن إلا على حالتها غير منونة . أعنى أنك إذا أضفتها (٢٠/ب) إلى المعرفة التي ذكرت لك لم تتعرف ، فلما كان المعنى مع التنوين هو المعنى الذي يكون دونه كان الوجه تركبه استخفافاً بترك ما لا يحتاج إليه ، وصارت الإضافة وإن كانت داخلية على النصب أقوى وأمكن فيها من النصب لما ذكرت لك . فنقول : هو حسن الوجه ، فنضيف في اللفظ ، والمعنى [على]^(٢) التنوين ، فلذلك لم تتعرف «حسن» بالإضافة إلى المعرفة^(٣) واحتمل لذلك الألف واللام حين منع التعريف الذي يكون في مثله من غير هذا الياء ، فنقول : زيد الحسن الوجه . فإذا قلت : زيد حسن الوجه ونونت الصفة نصبت الوجه على التمييز - والتمييز مع هذه الصفة يكون معرفة ونكرة لقوتها بزميتها على سائر ما يتعدى إليه ، وليس كالحال ، وهو مذهب سيبويه ، ولا يحتاج بقوله في باب الحال : « ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن [هذا]^(٤) لا يكون إلا نكرة » فإنه إنما يعني أن الحال لا تكون إلا نكرة ، كما أن الذي يعمل فيه « مثله ووجهه

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٢) زيادة لتوضيح المراد .

(٣) في هامش المخطوط : « المعرف » .

(٤) في الأصل : هنا ، والتصحيح من سيبويه ٢٠/١ .

وهشرون (١) ، ونحوها ما لا يقوى قوة هذه الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يكون إلا نكرة - ثم نقول: زيد الحسنُ الوجهَ بالنصب على ما ذكرت لك ، فيكون كقولك : هو الضاربُ الرجلَ ، ثم نقول ، زيد الحسن الوجه فتجره من النصب ، كما تجر منه الضارب الرجل ، حين شبهته بالحسن الوجه الذى حَدَّهُ الجُرْ ، فصار الجر في هذه الصفة على الوجهين اللذين ذكرت لك (٢) .

قوله فيه . « وتقول هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين ، فالجور هنا (٣) بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون إلا نكرة (٤) ، والرجل هو الاسم المبتدأ ، والاثنان كذلك . إنما معناه هو خيرُ رجلٍ في الناس ، وهما خير اثنين في الناس وإن شئت لم يجعله الأول ، تقول: هو أكثر الناس مالا (٥) .

يعنى بقوله : وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك :

(١) انظر سيبويه ٢٠/١ .

(٢) خلاصة هذين الوجهين أن الأصل فى قولك هو الحسن الوجه : هو حسن الوجه ، فالوجه الأول أن تترك التنوين وتضيف فى اللفظ ثم تدخل الألف واللام على مخفوض لم يكن منونا فتقول هو الحسن الوجه .
والوجه الثانى : أن تدخل الألف واللام فتترك التنوين فيصير مثل هو الضارب الرجل ثم تجره بالاضافة من حالة النصب فتقول هو الحسن الوجه كما تقول هو الضارب الرجل .

(٣) فى (بولاق) ١٠٥/١ « ها هنا » .

(٤) بعده فى (بولاق) ١٠٥/١ « كما لم يكن ثم الا نكرة » وفى

(هارون) ٢٠٥/١ كما لم يكن ثمة الا نكرة » .

(٥) يعنى أن « مالا » فى هذا المثال ليس هو المبتدأ (هو) لاختلاف

معناها ، فليس هذا المثال من قبيل المثالين السابقين .

هو أحسن منه وجهاً، أنهما اتفقا في الانتصاب^(١) لافي المعنى، وذلك للنصب هنا هو المبتدأ (٢١ / أ) وليس من اسمه، والوجه في قولك: زيد أحسن الناس وجهاً ليس من اسم المبتدأ، ولا هو هو، والرجل في قولهم: هو أشجع الناس رجلاً، واحد في اللفظ وهو جميع الرجال في المعنى، وكذلك الإثنان في قولك: هما خير الناس اثنين، هما كل اثنين، لأنك إنما تريد هو أشجع الناس إذا صنفوا رجلاً رجلاً، وهما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين وليس هذا من الباب^(٢) إلا في الانتصاب لافياً يؤول إليه من المعنى .

قوله (في باب ما يكون المصدر فيه حيناً) :

وقد يَحْسُنُ أن تقول: سير عليه قريبٌ، لأنك تقول: لقينه مذ قريبٌ والنصب عربى كثير جيد^(٣)، وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حَسُنَ. فمن ذلك: الأبرق والأبطح، وما أشبههما^(٤).

يعنى أن « قريب » في قولك: « مذ قريب » صفة جرت مجرى الاسم في

(١) كما منعت « منه » - موجودة أو مقدرة - من إضافة أحسن الى وجه ، كذلك منعت (الناس) من إضافة أشجع وخير الى رجل وإلى اثنين ، وصار الكل منصوباً على التمييز ، لأن (من) والمضاف اليه بعد أفعل التفصيل يكون بمنزلة النون فى عشرين فى قولنا عندي عشرون درهماً . فكما تمنع النون إضافة (عشرون) الى (درهم) كذلك تمنع (من والناس) من إضافة أفعل لما بعده .

(٢) أى من باب هو أحسن منه وجهاً مما لا يكون المعمول فيه إلا من سببه .

(٣) فى (هارون) ٢٢٨/١ « عربى جيد كثير » .

(٤) فى (هارون) ٢٢٨/١ « وأشباههما » .

قولك : لقيته مذ وقت قريب^(١) كما أن الأبرق والأبطح صفتان جرتا
مجرى الأسماء التي على مثال أفعل^(٢) ، ألا ترى أنك تكسّرهما لجميع
كما تكسّر أفعل الذي هو اسم ، والأصل على غير ذلك ، فنقول : الأبارق
والأباطح ، كما تقول : الأحامد والأصالم ، وكما ينبغي أن نقول فيهما :
البرق البطح كما تقول : الحمر والصفرة ، وكذلك تقول في اللؤث ، تجريه
في الجمع مجرى الاسم ، فنقول في جمع بطحاء وبرقاء : بطحاوات وبرقاوات ،
كقولك : صحراء وصحراوات . وكان ينبغي أن تقول : بطحاء وبطح وبرقاء
وبرق مثل حمراء وحمر وصفراء وصفرة ، ولكن الصفة ربما جرت
مجرى الاسم .

قوله في (باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب إذا
شغلت الفعل به ، ويلتصب إذا شغلت الفعل بغيره) .
« وما يجيء توكيدا وينصب قوله : سير عليه سيرا ، وانطلق به
انطلاقاً وضرب ضرباً ، فينتصب على وجهين : على^(٣) حد قولك :
ذهب به مشياً « حال » وقتل به صبرا ، فإن وصفته على هذا الحد
كان نصباً ، تقول : سير به سيرا غنياً كما تقول : ذهب به مشياً غنياً .
وإن شئت^(٤) نصبته على فعل آخر ويكون بدلا من اللفظ (٢١ / ب)

(١) يقول السيرافي ٩٦٥/٢ رسالة « وانما جاز في (قريب) ، لأنه قد تمكن
حتى صار يعنى به الرجل ، فنقول : زيد منى قريب ، فتجعله هو القريب ،
وتقول : زيد منى قريبا ، أى في موضع قريب .

(٢) الأبرق هو المكان الذى به ألوان ، والأبطح هو المكان السهل : فهما
صفتان في الأصل .

(٣) فى سيبويه (بولاقي) ١١٧/١ و (هارون) ٢٣١/١ «أحدهما على أنه حال على حد

قولك: ذهب به مشياً وقتل به صبرا، وإن وصفته على هذا الحد كان نصباً.....»

(٤) هذا هو الوجه الثانى من الوجهين .

بالفعل ، تقول ^(١) سير عليه سيرا ، وضرب به ضربا كأنك قلت بعدما قلت : سير عليه ، وضرب به : يسرون سيرا ويضربون ضربا وينطلقون انطلاقا ، ولسكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو يضربون وينطلقون ، وجرى على قوله إنما أنت سيرا ^(٢) وعلى هذا قوله الخنجر الخنجر .

يعني أنك إذا قلت : سير عليه سيرا ، ونصبته على الحال ، فإنه تعدى إليه هذا الفعل الظاهر ، ويكون السير في معنى الصفة ، كقولك : ذهب به مَشياً أى ماشياً ، فإذا جعلته مفعولا غير حال امتنع الفعل للظاهر أن يتعدى إليه ، لأن فيه مصدراً مضمراً يقوم مقام الفاعل ، ومحال أن يتعدى فعل للمصدر [إلى المصدر ^(٣)] .

قوله فيه : « وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم ^(٤) » ، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغا ، فنم لم يكن فيه الرفع في كلامهم لأنه إنما يعمل في ما هو بدل من اللفظ ^(٥) به إلا أنه صار كأنه فعل قد لفظ [به] فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به .

(١) في سيبويه (بولاق) ١١٧/١ و (هارون) ٢٣١/١ « فتقول » ...
(٢) في (بولاق) و (هارون) « إنما أنت سيرا سيرا » ، أى بالتكرار والحصر ، وإحدهما كاف في الدلالة على أن عامل المصدر محذوف ، لأن التكرار عوض عن اللفظ بالفعل ، والحصر ينوب مناب التكرار .
(٣) الزيادة من هامش المخطوط .

(٤) في (بولاق) ١١٨/١ « في اسم » .
(٥) في (بولاق) ١١٩/١ « لأنه إنما يعمل فيه ما هو بدل من اللفظ به »
وفى (هارون) ٢٣٢/١ لأنه إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به .

يعني أنك إذا قلت سير عليه سيراً ، فسيراً منصوب على فعل مأخوذه من هذا المصدر ، ولا يكون على فعل لم يوجد منه ، وإن كان في مضاه ، ولا يكون مرفوعاً على إضمار ما يرفع^(١) ما دام بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما لا يلفظ بالفعل^(٢) فارغاً من فاعل أو مفعول يشغله^(٣) .

قوله في (باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى^(٤)) إلى للمفعول ولا غيره^(٥) :

« وهو قولك قد علمتُ أعبدُ اللهَ ثمَّ أم زيدٌ » ، وقد عرفتُ أبو من زيد . »

قال أبو نصر : لا يتقدم حرف الاستفهام من الأفعال إلا التي تلغى ،

(١) أى على إضمار فعل مبنى للمجهول .

(٢) مكررة فى الأصل خطأ .

(٣) يعنى أنك إذا نصبت المصدر بإضمار فعل فلذلك الفعل الذى أضمرته معه فاعله لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل ، وكذلك إذا قلت : الحذر الحذر ، فأنما تريد أحذر الحذر فالفعل والفاعل محذوفان . ومعنى قوله : قد عمل فى الاسم ، أى عمل فى الفاعل وحذف معه . عن السيرافى ٩٧٥/٢ رسالة .

(٤) فى الأصل : لا يتعدى - خطأ - وانظر (بولاق) ١٢٠/١ و هارون (٢٣٥/١) .

(٥) « ولا غيره » بالجر عطف على « الفعل » كأنه قال : من الفعل الذى يتعدى ولا من غيره . و « ولا غيره » بالرفع عطف على « ما » الثانية كأنه قال : لا يعمل فيه شيء قبله من الفعل المتعدى الى مفعول ، ولا شيء غير الفعل المتعدى - انظر السيرافى ٩٨٢/٢ رسالة .

وهي أفعال الشك والعلم^(١) . فإن قيل : فلم يتقدمها هرقت ؟ فالجواب أن ما كان من الأفعال التي فيها معنى طلب العلم فهي بمنزلة « علمت » تعدت أو لم تتعد ، ومنه اذهب فأنظر زيد أبو من هو ، واذهب فأسأل زيد أبو من هو ، وأنت لا تقول : نظرت زيدا ، ولا سألت زيدا على هذا النحو . وكذلك تقول : قد عرفت أعبد الله ثم أم زيد ، وأنت إذا قلت : أعرف زيد أبو من [٢٢ / أ] ، هو ، وانظر زيد أبو من هو ، واذهب فأسأل زيد أبو من هو . ففي هذه الأفعال معنى طلب العلم ، وكذلك قد دريت أبو من زيد ، وليت شعري أزيد عندك أم عمرو ، لأن للمعنى ليتنى علمت . وكذلك « أما ترى أي برق ههنا^(٢) » هي بمعنى « تعلم » لأنه يحضه على الاختيار لا على نظر العين .

(١) أي أفعال القلوب من علم وظن وفكر وخاطر ، ولا يجوز أن يقع في ذلك الموقع فعل مؤثر ، فلا يجوز ضربت أيهم في الدار ، ولا ضربت أزيد في الدار أم عمرو . وقد أجاز ذلك يونس بن حبيب ، وحمل على التعليق قوله تعالى (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) . ولم يوافق الجمهور على ذلك ، مع تسليمهم أن التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب بل يجري في أربعة أنواع من الفعل :
(الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو .

(الثاني) كل فعل يدل على العلم نحو تبينت . أصادق أنت أم كاذب .
(الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو فكرت أنقيم أم نطعن .
(الرابع) كل فعل من أفعال الحواس نحو لمست وأبصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت .

انظر الهمع ١٥٥/١ وتعليق الشيخ محيي الدين على الأشموني ٧٦/٢ ، ٧٧ .
(٢) من أقوال العرب ، حكاه سيبويه ١٢٠/١ ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن رأى في هذا القول بصرية وليست قلبية ، لأنه يقول : انظر إليه ببصرك ، وجاز هذا في هذا خاصة لأنها محكية ، ولا يقاس . انظر السيرافي ٩٨٣/٢ رسالة ، وسار على هذا الرأي في تعليق رأى البصرية ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٥٦٢/٢ .

قوله فيه : « أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ ، وَأَرَأَيْتَكَ عَمْرًا أَعِنْدَكَ هُوَ أَمْ عِنْدَ فُلَانٍ ، لَا يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ فِي زَيْدٍ [وَهَمَزُ (١)] . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : أَرَأَيْتَ أَبُو مِنْ أَنْتَ ، أَوْ أَرَأَيْتَ أَزِيدُ نَمَّ أَمْ فُلَانٌ لَمْ يَحْسُنْ (٢) ، لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَسْتَفْنِي السَّكُوتُ هَلِ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ ، فَدَخَلَ هَذَا لِلْمَعْنَى فِيهِ لَمْ يَجْعَلْهُ بِمَنْزِلَةِ أَخْبَرَنِي فِي الْاسْتِفْهَامِ ، فَعَمِلَ هَذَا أَجْرَى ، وَصَارَ الْاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي » .

بِمَعْنَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ . أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ ؟ فَعِنْدَهُ أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْدٍ أَبُو مِنْ هُوَ ؟ ، فَلَا بَدَّ لِأَخْبَرَنِي فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنْ مَفْعُولَيْنِ ، أَحَدُهُمَا ضَمِيرٌ لِلتَّكْلُمِ ، وَالثَّانِي أَبُو مِنْ هُوَ ، وَقَوْلُكَ : أَخْبَرَنِي فِي غَيْرِ هَذَا لِلْمَعْنَى قَدْ يَسْتَفْنِي السَّكُوتُ هَلِ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ . وَلَمْ يَكُنْ سَبِيلَ إِلَى الرَّفْعِ فِي زَيْدٍ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : أَرَأَيْتَ أَبُو مِنْ زَيْدٍ ، لِأَنَّ أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي ، وَلَيْسَ [هُوَ] (٣) مِمَّا يَلْفِي ، فَكَانَتْ تَقُولُ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ (٤) .

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي سَيِّوِيهِ (بِلَاق) ١٢٢/١ وَلَا (هَارُونَ)

• ١٣٩/١

(٢) فَوْقَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ ، وَهِيَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً

فِي (بِلَاق) وَلَا (هَارُونَ) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : هَذَا ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ هَامِشِ الْمَخْطُوطِ . وَمُرَادُهُ بِالْإِلْغَاءِ

هَذَا : التَّعْلِيقُ .

(٤) تَوْضِيحُ الْمُرَادِ بِهَذَا الْكَلَامِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ (أَرَأَيْتَكَ) هُنَا وَرَفْعُ

(زَيْدٍ) بَعْدَهُ وَأَنَّ كَانَ هُوَ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ

عَلِمْتَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَرَأَيْتَكَ) بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي ، وَأَخْبَرَنِي

لَا يَعْطِقُ ، غَيْرَ أَنَّ أَرَأَيْتَكَ - وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي فِي تَرْكِ التَّعْلِيقِ - إِلَّا أَنَّهُ

أَيْضًا بِمَعْنَى رَأَى الْقَلْبِيَّةِ فِي التَّعَدُّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يَجُوزُ الْإِكْتِفَاءُ بِأَحَدِهِمَا ،

وَدَخَلَ هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي لَمْ يَجْعَلْهُ بِمَنْزِلَةِ أَخْبَرَنِي فِي الْاسْتِفْهَامِ بِأَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ ،

وَزَيْدًا هُوَ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي وَلَوْ عُلِقَتْهُ وَرَفَعْتَ زَيْدًا

خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي . وَقَدْ نَازَعَ سَيِّوِيهِ فِي هَذَا كَثِيرُونَ . انْظُرِ الْهَمْعَ

• ١٥٥/١

قوله : « هذا باب من الفعل سعى الفعل فيه بأسماء » [مضافة]^(١) لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث .

قال أبو نصر : الفعل الحادث هو للأخوذ من الحادث فهو ضرب ويضرب وأضرب^(٢) .

فالمصدر هو الأول ، وهذا حادث مأخوذ منه ، ومثال رُوَيْدَ وأخواته لم تؤخذ من أمثلة ضرب ويضرب وأضرب ، لأن أمثلة هذا فعل ويفعل وأفعِل ، وأمثلة رُوَيْدَ وأخواته ليست كذلك

قوله فيه : « وحدثننا^(٣) من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نفسه ، جعله مصدراً كقولك ضَرَبَ الرقاب^(٤) ، وكقولك^(٥) : عَذِيرَ الحَي^(٦) .

- (١) ليست فى سيبويه (بولاق) ١٢٢/١ ولا (هارون) ٢٤١/١ .
 (٢) بعده فى الأصل « لأن أمثله » وهى عبارة زائدة .
 (٣) ورد هذا النص فى سيبويه تحت عنوان (هذا باب متصرف رويد) (بولاق) ١٢٢/١ و (هارون) ٢٤٣/١ .
 (٤) وهكذا أيضا فى الأصل الذى اعتمد عليه (هارون) انظر هامش رقم ٤ - ٢٤٥/١ ، وفى (بولاق) ١٢٥/١ « كقوله : (فضرب الرقاب) » - وهى من الآية ٤ من سورة محمد .
 (٥) فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون : « وكقوله » وهو الأصح .
 (٦) قطعة من بيت من الهزج لذى الأصبع العدوانى والبيت بتمامه :
 عَذِيرَ الحَي من عدوا ن كانوا حية الأرض
 وهو فى سيبويه ١٣٩/١ والأعلم ، وابن السيرافى ٢٩٨/١ والأصعيات ٧٢ والخزانة ٢٨٦/٥ والحيوان ٢٣٣/٤ واللسان (حيا)
 والشاهد فيه : نصب (عذير الحى) حيث جعله مصدرا نائبا عن فعله ، وقاس عليه رويد نفسه .

يعنى أنه مصدر وليس اسما للفعل ، كما أن ضرب الرقاب ، وعذير الحى كذلك ، وإنما جاء من المصادر أسما للفعل حَذَرَكَ وَحَذَارَكَ (٢٢/ب) وهو بمعنى واحد يدل على ذلك قولك : تحذيرى زيدا ، كما تقول : عَلَى زيدا ، ولا تقول ذلك فى غيره من المصادر (١) .

قوله فى (باب من الفعل ممي الفعل فيه بأسماء مضافة) .

« ومن جعل رويدا مصدرا قال : رويدَكَ نَفْسِكَ ، إذا أراد أن يجعل نَفْسَكَ على الكاف ، كما قال : عليك نَفْسِكَ حين حمل (٢) على الكاف ، وهى مثلُ : حَذَرَكَ سواء ، إذا جُمِلَتْ (٣) مصدرا ، لأن الحذر مصدر الحاذر (٤) ، وهو مضاف إلى الكاف . »

يعنى أن رويدَكَ بمنزلة حذرك فى أنه مصدر ، لا فى أنه اسم للفعل بمنزلة حَذَرَكَ ، وقد مضت الحجة عليه .

قوله : « وأعلم أنك لا تقول [دونى (٥)] كما تقول (٦) : عَلَى ، لأنه ليس كل فعل يجىء بمنزلة أو لى قد تعدى إلى مفعولين ، فإما عَلَى بمنزلة

(١) يعنى أن حَذَرَكَ وحذاركَ مصدران استعمالا اسما للفعل سماعا بمعنى احذر أو لا تدن ، فهما بمنزلة (عليك) يدل على ذلك قولك تحذيرا زيدا ، إذا أردت حذرنى زيدا ، وليس هناك مصدر يكون بمعنى اسم الفعل غيرهما . انظر سيبويه ١٢٦/١ ، ١٢٧ .

(٢) فى سيبويه (هارون) ٢٥١/١ « حين حمل [الكلام على] الكاف .

(٣) فى سيبويه (هارون) ٢٥١/١ « جعلته » .

(٤) هكذا جاءت هذه الكلمة (الحاذر) فى الأصل وهى ليست فى

(بولاق) ولا (هارون) .

(٥) فى الأصل : رويدى - والتصحيح من هامش المخطوط .

(٦) فى (هارون) ٢٥٢/١ « كما قلت » .

أُولَئِي ، ودونك بمنزلة خُذ ، لا نقول آخِذْنِي درهماً ، ولا خُذْنِي درهماً ^(١) .

يعنى أنك تقول : [من ^(٢)] وَلِي بِلِ زَيْدَا ، فيتمدى إلى مفعول ، ثم تقول : أُولَئِي زَيْدَا فتتمدُّه إلى مفعولين ، فكذلك تقول : عليك زَيْدَا فتتمدِّه إلى مفعول ثم تقول : عَلَى زَيْدَا فيتمدى إلى مفعولين ، أحدهما الياء التى هي ضمير المتكلم ، وهى مجرورة ، وموضعها النصب ، والثانى « زيدا » .

ولا يلزمك حين عديت [أولاني ^(٣)] إلى مفعولين أن تمدى إليهما كل فعل ، فكذلك لا يلزمك حين عديت أولني ^(٤) إلى مفعولين أن تمدى إليهما ما كان من أساء الفعل ، ألا ترى أنك تقول : دونك زَيْدَا ، ولا تقول : دوني زَيْدَا ، كما قلت : عَلَى زَيْدَا ، وكما أنك إذا قلت : خذ زَيْدَا لم تقل خُذْنِي زَيْدَا ولا آخِذْنِي زَيْدَا ، فإنما على بمنزلة أُولَئِي فى التمدى إلى مفعولين ، ودونك بمنزلة خُذْنِي فى التمدى إلى مفعول واحد .

قوله : « وإنا ^(٥) » جاز تحذيري زَيْدَا لأن المصدر يتصرف مع الفعل فيصدر حَذَرَكَ فى موضع احذر ، وتحذيرى فى موضع حَذَرْنِي ، فالمصدر أبداً فى موضع فعله ، ودونك لم يؤخذ من فعل ، ولا عندك ، فإنما تنتهى فيه ^(٦) حيث انتهت العرب .

(١) (بولاق) ١٢٧/١ .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) فى الأصل « أولى » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٤) هكذا فى الأصل ، وربما يكون الأولى أن يقول هنا : على

(٥) فى سيبويه (بولاق) ١٢٧/١ و (هارون) ٢٥٢/١ « فإنما جاز » .

(٦) فى سيبويه (بولاق) « تنتهى فيها » - و (هارون) « ينتهى فيها » .

يعنى أنك إذا قلت : حَذَرْنِي زَيْدًا فهديتَ الفعل إلى مفعولين ،
جاز لك أن تعدّي مصدره إليهما ليجرى مع الفعل ، ولما قلت : احذر
زيداً فهديته إلى مفعول واحد هديت مصدره كذلك فقلت : حَذَرَكَ
زيداً (٢٣ / أ) فأما دونك فليس كذلك لأنه لم يؤخذ من فعل ، ولا عندك ،
فلذلك لم تقل : دوني زيداً ، ولا عندى زيداً .

قوله في (هذه حُجَجٌ سمعت من العرب ^(١)) :

« وإنما سهل تفسيره عندهم ، لأن المضمّر قد استعمل في هذا للوضع
عندهم بإظهار ^(٢) » .

يعنى أن هذا ونحوه يُفسّره أهل العلم من العرب بسكلامهم وغيرهم ،
فأما ما لم يستعمل بإظهار فلايسهل تفسيره إلا عند أهل العلم منهم
بالكلام .

قوله في (باب ما يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) :

(١) ليست هذه العبارة عنواناً لباب ، وإنما جاءت تحت (باب ما جرى
من الأمر والتهى على اضممار الفعل المستعمل إظهاره) وقد ساق سيبويه تحتها
عدة شواهد على هذا الباب مما سمعته ممن يوثق به ١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) يشير سيبويه بذلك الى (المثل) الذى ذكره ١ / ١٢٩ وهو « اللهم ضبعا
وذئبا » اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل . أى اللهم أجمع أو أجعل فيها ضبعا
وذئبا . ويقول السيرافى : ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لادعاء
عليه ، لأن الضبع والذئب اذا اجتمعا تقاتلا فافلتت الغنم . انظر هامش ٢ من
الكتاب (هارون) ١ / ٢٥٥ وقد ذكر ابن رشيّق المعنيين فى قول الشاعر :

تفرقت غنمى يوما فقلت لها يارب سلط عليها الذئب والضبعا

ولا يجوز بعد إن أن تُبنى الأسماء على [الأسماء ^(١)] ولا الأسماء
تبنى على عندنا .

يعنى أنك إذا قلت : عندنا زيد ، فزيد محمول على الابتداء ، وليس
محمولاً على عندنا كبناء الاسم على الفعل في نحو قام زيد ^(٢) .
قوله فيه :

« لقد كذبتك نفسك فا كذبتهما فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر ^(٣) »
فهذا على « إمّا » وليس « إن » ، الجزاء ، كقولك ^(٤) : إن حقاً وإن كذباً ^(٥)

(١) هكذا في الأصل ، وقد جعل بدلاً منها في هامش المخطوط (عندنا) ،
وليس بشيء ، وفي الأصل الذى اعتمد عليه هارون ٢٦٤/١ « ولا يجوز بعد أن
عندنا أن تبنى الأسماء على الأسماء ، ولا الأسماء تبنى على عندنا »
وأصح من العبارتين ما فى (بولاق) ١٣٣ « ولا يجوز بعد أن أن تبنى
عندنا على الأسماء ولا الأسماء تبنى على عندنا » لأنه يقول بعد ذلك : « كما لم
يجز لك أن تبنى بعد أن الأسماء على الأسماء » .

(٢) كلام سيبويه هنا عن حكم الاسم الواقع بعد أن الشرطية ، وأنه لا يكون
الا على اضممار فعل سواء أكان منصوباً أم مرفوعاً ، فإذا قلت : عندنا رجل ثم
قلت : أن زيدا وإن عمراً كان تقديره أن كان الرجل زيدا وإن كان الرجل عمراً ،
وإن رفعت فقلت : أن زيد وإن عمرو كان تقديره أن كان عندنا زيد وإن كان عندنا
عمرو ، ولا يكون رفعه على عندنا لأن عندنا ليس بفعل . أما أبو نصر فقد فسر
قول سيبويه « ولا الأسماء تبنى على عندنا » بعيداً عن سياق النص ، حيث
تناول بها مسألة « حكم المرفوع بعد الظرف » محتذياً فى ذلك مذهب الجمهور
الذين يوجبون كونه مبتدأ إذا لم يكن الظرف معتمداً ، ومخالفاً رأى الأخفش
والكوفيين فى جواز كونه مبتدأ أو فاعلاً بالظرف .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لدريد بن الصمة ، كما فى ابن السيرافى
٢٠٨/١ والأعلم ١٣٤/١ والخزانة ١١٤/١٦ وقد ورد البيت فى سيبويه أيضاً ٦٧/٢
والمقتضب ٢٨/٣ .

والشاهد فيه نصب (جزعاً) و (اجمالاً صبر) على اضممار فعل كانه قال :
فاما أن أجزع جزعاً واما أن أجمل الصبر اجمالاً ، و (أن) هنا ليست للجزاء ،
ولكنها (اما) المركبة من أن وما ، فلما اضطر الشاعر حذف ما .

(٤) فى سيبويه (بولاق) ١٣٥/١ « وليس على قولك » .

(٥) بعده فى سيبويه بولاق ١٣٥/١ و (هارون) ٢٦٧/١ « فهذا على
« اما » محمول » .

ألا ترى أنك تدخل الغاء ، ولو كان على [إن^(١)] الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب .

يعنى أنك إذا قلت : آتيك إن أتيتنى كان الجواب آتيك ، وإن كان مقدما على تقدير إن أتيتنى آتيك ، فإن أدخلت الغاء فقلت : آتيك فإن أتيتنى ، لم يكن كلاما لأن آتيك لا يكون جوابا حين استأنفت مابعد بدخول الغاء ، فلذلك بطل الجزاء فى قولك : « فإن جزعا وإن إجمال صبر » .

قوله فيه : « قال النمر بن تولب :

سفته الرواعد من صَبَفٍ وإن من خريف فلن يَعدَمَا »^(٢)

معناه إمّا من صَبَفٍ ، وإمّا من خريف ، فحذف إمّا الاولى لدلالة الثانية عليها .

قوله فيه : « ادفع^(٣) الشر ولو إصْبَعًا ، كأنه قال : ولو دفعته إصْبَعًا ، ولو كان إصْبَعًا ، ولا يحسن أن تحمله على ما يَرَقَعُ » .

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) البيت من المتقارب ، للنمر بن تولب ، وهو فى سيبويه والأعلم ١٣٥/١ ، ٤٧١ ، والخصائص ٤٤١/٢ والخزانة ٩٣/١١ .

وقد اشتهد به سيبويه على أن (ان) فى قوله : وإن من خريف ليست شرطية ، وإنما هى أما حذف منها (ما) اضطرارا ، وهو يريد وإما من خريف - وزاد عليه أبو نصر بأن (من صيف أيضا على هذا التقدير ، ولكنه حذف « أما » كلها لدلالة « أما » الثانية عليها .

وقد خالف المبرد سيبويه فى هذا البيت وجعل (ان) شرطية ، انظر هامش المقتضب ٢٨/٣ . والمعنى : يصف وعلا فيقول : لو كان أحد ينجو من الهلاك لكان أحق بذلك هذا الوعل فى جبله المنيع يرتوى من رواعد الصيف ومن مطر الخريف .

(٣) فى سيبويه (بلاق) ١٣٦/١ و (هارون) ١٧٠/١ « ومن ذلك قول العرب : ادفع الشر ولو إصبعًا ... » .

يعنى أن إضْبَعاً ههنا اسم يراد به الوصف ، كأنك قلت ^(١) : ادفع الشر ولو قليلا ، فلذلك لم يحسن الرفع ^(٢) ، كما لا يحسن في قولك : ألا ماء ولو بارداً ^(٣) ، وفي قولك سير عليه قليلا ، وسير عليه كثيرا ، فكانته قال (٢٣ / ب) ادفع الشر ولو يسيرا .

قوله في (باب ماجرى منه على الأمر والتعذير) .
« ما ز رأسك والسيف ^(٤) » .

يعنى يمازن اتق رأسك والسيف ، فحذف النون للترخيم .
قوله فيه : « ومن ثم قالوا : وهو لعمر بن معد يكرب ^(٥) :
أريد حباءه ويريد قتلى عذيرك من خليلك من مراد ^(٦) »

- (١) هذه العبارة مكررة في الأصل - خطأ .
(٢) لأنك أن لم تحمله على أضمار (يكون) ففعل المخاطب المذكور أولى وأقرب ، وحينئذ يكون الرفع بعيدا ، لأن المعنى عليه ادفع الشر ولو يكون مما تدفع به اصبح .
(٣) لأنه باردا صفة لموصوف محذوف والتقدير : ألا ماء ولو ماء بادرا ، وكذلك المثالين بعده ، ولو كان اسما صريحا لجاز فيه النصب والرفع نحو الا طعام ولو تمرا أى ولو كان تمرا ، ويجوز ولو تمر « أى ولو يكون عندنا تمر أو ولو سقط تمر » .
(٤) فى (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٥/١ « ومن ذلك قولهم : ما ز رأسك والسيف » .
(٥) فى (بولاق) ١٣٩/١ « ومن ثم قال عمرو بن معد يكرب » .
(٦) البيت من الواقى ، وفى هامش المخطوط (حياته) بدل (حباءه) وهى توافق رواية الديوان ورقة ١٥/١٩ - ٢١ كما نقل ذلك محقق شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٩٥/١ ، والبيت فى سيبويه والأعلم ١٣٩/١ والكامل للمبرد ٢٩٨/٣ ، وفى اللسان (عذر) منسوباً لعلى بن أبى طالب والشاهد فيه نصب عذيرك باضممار فعل لا يجوز اظهاره ، والتقدير أعذرنى عذرا .

قال أبو نصر : معني عذيرك : أعذرني من خليلك عذرا ، إلا أن عذيرك لا تفارق الإضافة . وكذلك .

عذيرَ الحَيِّ من هُدُوا ن كانوا حَيَّةً الأرض (١)

معناه اعذر الحَيِّ وكأنه قال : اعذر عذيراً (٢) الحَيِّ ، ثم حذف التنوين وأضاف . وأما .

نَعَامٍ جذاماً غير مَوْتٍ ولا قَتْلٍ ولكن فراقاً للدهائم والأصل (٣) ، فإنما هو اسم للفعل كندرك ومتع .

قوله فيه (٤) : « فإن قلت إياك أن تفعل ، تريد إياك أعظم مخافة أن تفعل ومن أجل (٥) أن تفعل جاز ، لأنك لا تريد أن تضُفَّ إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نَحْ لمكان كذا وكذا . ولو قلت : إياك الأسدَ تريد من الأسد ، لم يحز ، كما جاز في أن » .

(١) تقدم الحديث عنه في ص ١٠٨ من هذا الكتاب هامش رقم (٥) .

(٢) في الأصل عذير - خطأ .

(٣) البيت من الطويل وهو للكُميت كما ورد في سيبويه والأعظم ١٣٩/١ ، وفي اللسان (جذم) و (نعا) وابن السيرافي ٢٩٧/١ والانصاف ٥٣٩/٢ وابن يعيش ٥١/٤ .

والشاهد فيه أنه وضع اسم الفعل (نعاء) موضع (انع) ولا يظهر معه الفعل . يقول : انع جذاماً لغير موت تزل بهم ولا قتل ، ولكن أنعمهم لفراقهم أصلهم ودعامتهم من مضر ، وانتقالهم بنسبتهم الى اليمن .

(٤) ورد هذا النص في سيبويه (هارون) ٢٧٩/١ تحت باب بعنوان (هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفاً على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول) .

(٥) في سيبويه (بولاق) ١٤١/١ و (هارون) ٢٧٩/١ « أو من أجل أن

تفعل »

يعنى أن « أن » تحتاج إلى الصلة ، فلظوله يحسن حذف العامل فيه وهو المحافة ، ومحافة مفعول له وتمتد إلى اسم موصول في الإضافة وفي غيرها ، فإن قلت : إياك محافة الفعل ، ومحافة فلان ، وأنت تريد إياك أعظ محافة فلان ، لم يحجز الحذف إلا على ما فسر في قوله :

فإياك إيساك المراء فإنه إلى الشر كعاء وللشر جالب (١)
أى اتق المراء ، واتق الفعل .

قوله في باب (ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي) :

« حتى إنهم يسألون الرجل عن غيره فيقول القائل منهم للمستئول (٢) :
من أنت زيدا كأنه يسكلم الذى قال : أنا زيد » ، أى أنت عندي بمنزلة
الذى قال : أنا زيد ، ف قيل له : من أنت زيدا ؟ كما تقول للرجل : « أطرى
إنك ناهلة وأحمقى (٣) » ، أى أنت عندي بمنزلة الذى يقال لها هذا ،

(١) البيت من الطويل وقد نسب فى الخزانة ٦٤/٣ للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وهو فى سيبويه ١٤١/١ والمقتضب ٢١٣/٣ وابن يعيش ٢٥/٢ .
والشاهد فيه نصب (المراء) بعد إياك مع حذف حرف العطف ضرورة ،
وعند سيبويه هو منصوب بأضمار فعل أى اتق المراء ، وابن أبى اسحاق يجعله
كان والفعل فى قولك إياك أن تفعل ، وقال المازنى : لما كرر إياك مرتين كان
أحدهما عوض عن الواو . وقد نسب صاحب الخزانة للمبرد رأيا فى هذا البيت
يخالف رأى سيبويه ، وما فى المقتضب لا يخالف كلام سيبويه .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ١٤٧/١ حتى إنهم يسألون الرجل عن غيره
فيقول القائل منهم : من أنت زيدا . وفى (هارون) ٢٩٢/١ حتى إنهم ليسألون
الرجل عن غيره فيقولون للمستئول : من أنت زيدا .

(٣) مثل عربى ، وهو بهذه الرواية (وأحمقى) فى (بولاق) ١٤٧/١ ،
وفى الأصل الذى اعتمد عليه هارون برواية (واجمعى) وهى الأصح ، ليتوافق
مع (أطرى) بمعنى أجمعى الأبل ، أو خذى طرر الوادى وهى نواحيه واطركى

صمغنا رجلا منهم يذكر رجلا ، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك [الرجل^(١)] :
من أنت فلاناً ؟ .

يعنى بقوله حتى إنهم (٢٤/أ) يسألون الرجل عن غيره ، أى حتى إنهم
يسألون الرجل مكان [سؤال^(٢)] غيره كما نقول للرجل : لا هيفنك عن فلان ،
أى أن فلانا كان يستحق ذلك منى فلا جعلتك مكانه لهوانك على ،
كما أنك حين قلت لمن لم يقل : أنا زيد ، من أنت زيدا ؟ وإنما تريد أنت
هندى بمنزلة من قال أنا زيد ، فقل له : من أنت زيدا ؟ على تحقير شأنه ،

تم الجزء الأول على تجزئة الشيخ أبى نصر — رضى الله عنه ،

يتلو فى الثانى هنده — إن شاء الله قوله فى
(هذا باب ما يضم فى الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه
ومفعول به) ،
يتلو من هذا الباب قوله : « اصرأ ونفسه » .

السهول فان عليك تعلين • يضرب لمن يؤمر بركوب الامر الشديد لاقتداره عليه .
وانظر كتاب الامثال لأبى عبيد ١١٥ والميسدانى ٤٣٠/١ واللسان (طرر)
والمقتضب ١٤٥/٢ .

(١) ليست فى الأصل ، وهى فى (بولاق) ١٤٧/١ و (هارون) ٢٩٣/١ .
وقد أشير فى موضعها من الأصل الى كلمة غير ظاهرة فى الهامش ربما تكون هى -
(٢) زيلدة من هامش المخطوط .

الجزء الثاني

قوله في (هذا باب ما يضم^(١) فيه الفعل وينصب فيه الإسم لأنه مفعول معه ومفعول به) :

« امرأ ونفسه »^(٢)

(يعني هذا) باب يضم فيه الفعل وينصب للعطوف على الإسم الذي عمل فيه الفعل المضم به على معنى « مع » وإن شئت نصبت به فعل آخر لا يجوز أيضاً إظهاره ، كأنك قلت : دع امرأ ودع نفسه^(٣) .

فقوله : « هذا باب يضم فيه الفعل وينصب فيه الإسم لأنه مفعول معه ومفعول به »^(٤) كما انتصب نفسه في قوأك امرأ ونفسه ، وذلك قوأك : ما صنعت وأباك » محمول على امرأ ونفسه .

(١) في (بولاق) ١٥٠/١ و (هارون) ٢٩٧/١ « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ... » وانظر ما سيأتي .

(٢) سيبويه في نفس المكان السابق .

(٣) في سيبويه (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٤/١ - ٢٧٥ « ومن ذلك : امرأ ونفسه ، كاته قال : دع امرأ مع نفسه ، فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم : ما صنعت وأخاك ، وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربى ، ... وكأنه قال : دع امرأ ودع نفسه ، فليس ينقض هذا ما أردت في معنى مع من الحديث »

(٤) في الأصل « لأنه مفعول به ومفعول معه » وأثبت ما في سيبويه وعنوان

الباب المذكور آنفاً .

فإذا كانت الواو بمعنى « مع » عمل الفعل الظاهر في « ما » وفي « الأب »
ولست الترجمة بالإظهار على هذا ، ولكنها على أنه أراد : هذا باب ما قد
يضم فيه الفعل للمعطوف خاصة ، ولا يجوز إظهاره ، ويدل على الإضمار
قوله : رأسك يافلان ، فإن شئت أظهرت الفعل ، فقلت : اتق رأسك ،
وإن شئت أضمرت ، فإذا ثبتت فقلت : رأسك والحائط ، لم يجوز إظهار
الفعل ^(١) . فكذلك لما كانت الواو في « ما صنعت وأباك » للمعطف ، ولم
تكن بمعنى « مع » لم يجوز إظهار الفعل الذي بعدها ، وصار الفعل الظاهر
بدلا من الفعل المضمر ، ألا ترى إلى قوله : « وإنما حذفوا الفعل حين ثنوا
لكثرتها في كلامهم ^(٢) » .

يعنى بقوله لكثرتها ، لكثرة التثنية ، يريد أن قولك رأسك والحائط
أكثر من رأسك ، « واستثناء بما يرون من الحال (٢٤ / ب) » وبما جرى
من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل ^(٣) . فكما صار
المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل في قولك : رأسك والحائط ، كذلك
صار الفعل الأول الظاهر في قولك : ما صنعت وأباك — إذا لم تكن الواو
بمعنى مع — بدلا من اللفظ بالفعل الآخر المضمر ، وهذه الواو أعملت

(١) في سيبويه (بولاق) ١٣٩/١ و (هارون) ٢٧٥/١ « فلو قلت :
نفسك ، أو رأسك أو الجدار ، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك : اتق رأسك ،
واحفظ نفسك ، واتق الجدار ، قلما ثبت صار بمنزلة أباك » .

(٢) في (بولاق) ١٣٨/١ و (هارون) ٢٧٥/١ « وإنما حذفوا الفعل في
هذه الأشياء لكثرتها في كلامهم » .

(٣) في الأصل : بدلا من الفعل باللفظ — وهو خطأ — أشار إليه — وانظر
سيبويه ١٨٣/١ .

الفعل الذي بعدها في الإسم الآخر ، والواو التي بمعنى مع أعملت الفعل الذي قبلها في الإسم الذي بعدها .

وَيُسَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُ : « وَمِثْلُهُ أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكُ ، فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ مَالِكِ ^(١) ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ .

وإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَهْلَمُ مِنْ غَيْرِكَا . فَإِذَا قُلْتَ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ ، فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ ، فَإِنَّمَا أَيْضاً تُعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا الْإِبْتِدَاءُ ، كَمَا أَعْمَلْتُ فِي مَا صَنَعْتُ وَأَبَاكَ « صَنَعْتُ » .

فَعَلَى أَيْ الْوَجْهِينِ وَجْهَتُهُ صَارَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ^(٢) .

هَذَا مُنْتَهَى قَوْلِهِ ، فَكَذَلِكَ « مَا صَنَعْتُ وَأَبَاكَ » يَصِيرُ عَلَى أَيْ الْوَجْهِينِ وَجْهَتُهُ عَلَى « صَنَعْتُ » ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ مَعَ الْإِضْهَارِ : مَا صَنَعْتُ وَمَا صَنَعْتُ وَأَبَاكَ ، فَلَمَّا حَذَفُوا الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى « مَعَ » وَأَبْقَوْا وَائِ الْعَطْفِ حَذَفُوا الْفِعْلَ مَعَهَا وَأَضْمَرُوهُ ، وَصَارَ فِعْلاً مَتْرُوكاً لِإِظْهَارِهِ .

وَزَعِمَ السَّيْرَانِيُّ أَنَّ الزَّجَاجَ يُحْمَلُ « أَبَاكَ » فِي قَوْلِكَ : مَا صَنَعْتُ وَأَبَاكَ ، عَلَى إِضْهَارِ الْفِعْلِ وَتَقْدِيرِ مَا صَنَعْتُ وَلَا بَسْتُ أَبَاكَ . وَهَذَا أَيْضاً يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَوَايَتَنَا : « هَذَا بَابُ مَا يَضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ وَيَنْتَصِبُ فِيهِ الْإِسْمُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَمَفْعُولٌ بِهِ » مُوَافِقَةٌ لِرَوَايَةِ الزَّجَاجِ ، وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ قَاسِداً ، مِنْ أَجْلِ

(١) « أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ مَالِكِ » مَكْرُورَةٌ فِي الْأَصْلِ - خَطَأً .

(٢) سَبْيُوويه (يُولَاق) ١٥١/١ و (هَارُونَ) ٣٠٤/١ ، وَفِيهِمَا : « فَإِنْ قُلْتَ »

أنت إذا قلت . ما صنعت وأباك ، وأنت تريد ما صنعت وما صنعت مع أبيك ، لم تخرج الجملة للعطوفة عن معنى للعطوفة عليه في الاستفهام ، فلذلك تضمن « صنعت » وإذا قدرت الكلام بالملابسة فقلت : ما صنعت ولا بست أباك ، كان قولك ولا بست أباك خبراً ، وفسد المعنى لأنك لو قلت : ما صنعت وما لابست أباك كان (٢٥ / أ) خلفاً ، وكذلك السيرافي لم يتوهم غير ما صنعت مع أبيك ، فلذلك تعلق بإظهار الفعل ^(١) . ولم ينسب سيويه - رحمه الله - على إظهار الفعل ، ولا عرج عليه ، كما لا يحتاج في ضربت زيدا مع عمرو إلى ذلك ، إذ قد علم أن الفعل الذي نصب « زيدا » يصل إلى « همرو » بعده بحرف الجر ، وقد أوضحه في غير هذا الموضع ، فلما غرضه في هذا للموضع ما ذكرت لك . ونظير الإضمار الذي ذكرناه قول العرب :

(١) يقول سيويه ١٥٠/١ : « وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقصة وفصلتها لرضعها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقصة مع فصلها ، فالفصل مفعول معه ، والاب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها » .

وقد تمسك السيرافي بظاهر كلام سيويه هنا ففسر كلامه على أن ما بعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع ، وهى والواو يتقاربان ، لأنهما جميعا يقيدان الانضمام ، فاقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ ، وجعلوا الأعراب الذي كان في مع في الاسم الذي بعد الواو لأنها حرف ، كما فعلوا في المستثنى جلا فإظهروا الأعراب فيما بعدها . ثم أورد رأى الزجاج فقال : وخالفه الزجاج فقال : أن النصب في هذا الباب بإضمار فعل ، كانه قال : ما صنعت ولا بست أباك ، وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو . انظر هامش سيويه ١٥٠/١ .

أما أبو نصر فقد اعتمد في تفسيره للمراد من كلام سيويه على مقارنة نصوص الكتاب . ويبدو أن منشأ الخلاف في فهم مراد سيويه هنا جاء من اختلاف الرواية في ترجمة الباب ، فمن رواها « باب ما يظهر فيه الفعل . . » جعل الواو للمعية فتعلق بإظهار الفعل . ومن رواها « باب ما يضم في الفعل . . . » جعل الواو عاطفة فتصمك بإضمار الفعل ، والرواية الأخيرة للزجاج وأبو نصر والأعلم الشنتمري .

« إما كنت منطلقا انطلقت معك » فيظرون الفعل ، فإذا فتحوا الهمزة حذفوا الفعل ، ولم يميز إظهاره ^(١) ، فكذلك حين حذفوا الواو التي هي بمعنى مع في قولهم ما صنعت وأباك لم ينفذ الفعل الظاهر إلى الأيب ، وانتصب بالضرر ، واختلف المعنى كما اختلف للمعنى حين فتحت همزة « إما » وقد فُسِّرَ ذلك .

ونظير ما صنعت وأباك أيضا في إضمار الفعل بعد واو العطف قولك : السوط ضربت به ، وأكلوان أكل عليه اللحم ^(٢) ، تقديره أضربت بالسوط ضربت به ، وأكل اللحم اكلوان أكل عليه ، وهذا مما خالف التعميل منه ، فكما جاز هذا التقدير ، وأنت لا تقول . أضربت السوط ، ولا أذكر لك اللحم اكلوان ، كذلك جاز التقدير في قولك : ما صنعت وصنعت أباك ، وأنت لا تقول : ما صنعت أباك ، وهو شبهة بقولك ما وهبت أعطيت أباك . كما أن اكلوان أكل اللحم مشبه بالدرهم أعطى الرجل .

قوله في (باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم تكن فيه على إضمار الفعل للترك إظهاره) :

« ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر :

سَمِعَ اللهُ وَالْعُلَمَاءُ إِنِّي أُعْذِرُ بِحَقِّكَ يَا بَنِي عَمْرٍو ^(٣)

(١) انظر سيبويه ١٤٨/١ ، ١٤٩ (بولاق) .

(٢) انظر سيبويه ٥٣/١ (بولاق) .

(٣) البيت من الواقف ، وهو في سيبويه ١٧٠/١ غير منسوب ، وكذلك في اللسان (سمع ، حقا) والشاهد فيه : نصب (سماع) نائبة عن قطعه ، أي أسمع الله والعلماء اسماعا ، فوضع اسم المصدر مكان المصدر ، كما قالوا : أعطيت عطاء .

وذلك أنه جعل نفسه في حال من سمعه (١) .

يعني جعل نفسه في حال من سمعه ، أى في حال المسموع الذى سمعه هو ، فقال له : أَسْمِعُ اللهَ أَنى أَعُوذُ بِحَقِّكَ يَا بَنَ عَمْرُو ، كما يقول الذى تراه في حال سَيْرٍ : أنا منذ اليوم سيرا سيرا ، وهو يعني نفسه .

قوله في (باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت [٢٥ / ب] من الفعل) :
وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهُوَ الْفَرْزُوقُ :

عَلَى حَلْفَةِ لَا أَشْتَمُ الْهَرَمَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زورُ كَلَامٍ (٢)
ولو حمله على أنه نفى شيئاً هو فيه ، ولم يرد أن يحمله على عاهدت
جاز (٣) .

بِـ أَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ : هَاهُت رَبِّى وَأَنَا لَا شَتْمًا وَلَا خُرُوجًا (٤) ، أَى لَا أَشْتَمُ

(١) فى سيبويه بولاق ١٧١/١ و (هارون) ٣٤٠/١ فى حال من يسمع .
(٢) البيت من الطويل ، وهو فى ديوانه ٧٦٩/٢ ، وفى سيبويه والأعلم ١٧٣/١ والمقتضب ٢٦٩/٣ وابن السيرافى ١٧٠/٢ و ٢٥٨/٢ والخزانة ٣٠٧/٢ والأفصاح ٣٣٦ والمغنى ٤٥٢/٢ واللسان (خرج) والشاهد فيه اضمار الفعل قبل (خارجا) وهو اسم فاعل فى موضع المصدر (خروجا) أى ولا يخرج خروجا . وبعد بيت الشاهد فى سيبويه « فأنما أراد : ولا يخرج فيما استقبل ، كأنه قال : ولا يخرج خروجا . إلا تراه ذكر (عاهدت) فى البيت الذى قبله . فقال :
ألم تترنى عاهدت ربى وإننى
لأبين رتاجاً قائماً ومقاماً

ولو حمله
(٣) فى سيبويه بولاق (١٧٤ / لجاز .
(٤) فى الأصل : وَأَنَا لَا شَتْمًا وَلَا خَارِجًا خُرُوجًا - خطأ - وقد نبه عليه .

شما ولا يخرج خروجاً [فجعل قوله ولا خارجاً في موضع ولا خروجاً ^(١)] فنصبه على ذلك ، كما تقول : أنت لا قياماً ولا تعوداً ، ثم تقول : أنت لا قائماً ولا قاعداً ، فينتصب الاسم الذي أخدم من الفعل انتصاب الفعل .

قولك في (باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضممار الفعل للترك وإظهاره) : « ويدلك على أنك إذا قلت : له صوت ^(٢) صوت حمار ، فقد أضمرت فعلاً بعد « له صوت » وصوت حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الصوت ^(٣) أنك إذا أظهرت الفعل [الذي ^(٤)] لا يكون للمصدر [بدلاً ^(٥)] منه احتجبت إلى فعل آخر تضرعه ، فن ذلك قول الشاعر :

إذا رأنتى سقطت أبصارها دأب بكار شايحت بكارها ^(٦)

يعنى أن الفعل يتعدى إلى الحدث المشتق منه لدلالته عليه ، ولا يتعدى إلى الحدث الذي هو في معناه من غير لفظه ، وكذلك الحدث لا يتعدى إلى الحدث ، فلذلك أضمر فعلاً بعد « له صوت » .

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٢) في سيبويه بولاق ١٧٩/١ فإذا له صوت حمار - وكلمة (فإذا) ليست في الأصل الذي اعتمد عليه هارون .

(٣) في سيبويه بولاق ١٧٩/١ و (هارون) ٣٥٧/١ الفعل .

(٤) من هامش المخطوط .

(٥) زيادة من سيبويه .

(٦) من الرجز ، وقد ورد في سيبويه غير منسوب ، وقد نسب ابن السيرافي ٣١٢/١ لشخص يدعى حريث بن غيلان ، وقد ورد الشاهد في المقتضب ٢٠٤/٣ والأعلم ١٧٩/١ .

والشاهد فيه نصب المصدر التشبيهى (دأب بكار) باضممار فعل دل عليه (سقطت) كانه قال : دأبت دأب بكار .
والمعنى : كلما رأنتى (الشعراء) سقطت أبصارها وخضعت هيبة لى ، كما تفعل بكار الأبل إذا اعترضتها الفحول .

قوله فيه « ومثله قول (١) العجاج :

ناج طَوَاهُ الْإَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَىَّ الْإِيَالَى زُلْفًا قَزُفًا

سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى اخْقَوْفًا (٢) .

يعنى أن سماوة الهلال منصوب بالفعل الذى أخف منه، كأنه قال : ناج مما سماوة الهلال . لأنه إذا قال طواه الأين فعناه سَمَا أى ضمَّ وارتفع ارتفاع الهلال، ومعنى طَىَّ الإيالى، كانطواه الإيالى فى الأيام حتى لا يبقى لها أثر ثم استدرك وبَيَّن ، فسكَّنه قال : لا ، ولكن سماوة الهلال لأن معنى ارتفاع الهلال لا يذهب أعلاه فسكَّن ذلك الناجي لم يذهب أعلاه مع ضموه، والذى ذهب إليه المازنى فى تأويله : أن الإيالى طوت سماوة الهلال ، ضعيف فى التأويل ، لأن سماوة (٢٦/أ) الهلال هى ارتفاعه، وهو لا ينطوى كما لا ينطوى (٣) الهلال أجمع، فإن أراد بالانطواء الضمور جاز ، ولم يعده سيويوه ، وهو أسهل .

قوله فيه : « وقد يجوز أن تضرر فعلا آخر كما أضمرت (٤) بعد

(١) «قول العجاج» - ليست فى (بولاقي) ١/١٨٠، وهى فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون ١/٣٥٩ .

(٢) من الرجز ، والشعر فى ديوان العجاج ٤٩٥ وأراجيز العرب ٥٢ ، ٥٣ وابن السيرافى ١/١٨٠ والافصح ٢٩٥ واللسان (وجف) .
والأين : التعب والاعياء ، ووجف : أسرع ، والزلف : أن تفعل الفعل شيئاً بعد شيء ، واخقوف : أعوج .

والشاهد فيه : نصب (سماوة) باضمار فعل ، كأنه قال : طوى الأين البعير كما طوت الليالى القمر . والمازنى والمبرد وأبو إسحاق يجعلون (سماوة الهلال) منصوب بطى الليالى ، وهو أجود لأنه لا يحوج الى تقدير فعل .
(٣) فى الأصل : وهو لا ينطوى كما لا ينطو - بحذف حرف العلة فيهما - ولا وجه له .

(٤) كما أضمرت - مكررة فى الأصل - خطأ .

« له صوت » ، يدلّك على ذلك أنك إن أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة : له صوت ، [وذلك ^(١)] قوله وهو [أبو ^(٢)] كبير الهدلى .

ما إن يمسّ الأرض إلا منكبّ فيه وحرف الساق على الحمل ^(٣) ،

يعني اذا قلت : فلان يصوت صوت الحمار ، أو صلت الفعل الظاهر الى المصدر ، وإن شئت لم تعدّه وأضمرت فعلا آخر مثل الظاهر يكون المصدر مفعولا عليه ، فكما أضمرت فعلا آخر مع الفعل الذى لم يؤخذ من الحدث الظاهر ، كذلك تضمّره مع الفعل المأخوذ منه لأنّه فعل مثله .
قوله فى (باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور) : « وبعضهم يقول : * الحرب أول ما تكون فتية ^(٤) » كأنه

(١) فى الأصل - وكذلك - والتصحيح من سيبويه (بولاق) ١٨/١

و (هارون) ٣٥٩/١ .

(٢) فى الأصل - أبى - خطأ .

(٣) البيت من الكامل وهو فى ديوان الهزليين - القسم الثانى ٩٣ ،

والمقتضب ٢٠٤/٣ والإيضاح العضدى ١٦٦/١ والأعلم ١٨٠/١ والانصاف ٢٣٠/١ .

والشاهد فيه (طى الحمل) حيث نصب باضمار فعل ، أى طوى طيا مثل

طوى الحمل ، وليس منصوبا بالفعل (يمس) .

(٤) صدر بيت وعجزه : تسعى بيزتها لكل جهول .

والبيت من الكامل لعمر بن معد يكرب ، وهو فى سيبويه والأعلم ٢٠٠/١

والمقتضب ٢٥١/٣ والتبصرة ٣٠١/١ وابن السيرافى ٢٩٣/١ والافصح ٣٢١ وشروح

مقط الزند القسم الرابع ١٦٣٨ وروايته فيها وفى المقتضب والتبصرة (تسعى

بزينتها) وفى الافصح (تبدو بزينتها) والفتية : تصغير فتاة - والبزة : اللباس .

وقد روى هذا البيت بعدة وجوه : الأول - وهو موطن الشاهد هنا - برفع

(أول) مبتدأ ثان ، ونصب (فتية) على أنها حال سبت مسد خبر

المبتدأ الثانى ، والجملة خبر عن (الحرب) والثانى بنصب أول على الظرفية ، ورفع

(فتية) خبر للمبتدأ (الحرب) . والثالث . برفعهما على أن (فتية) خبر

عن (أول) والجملة خبر عن (الحرب) . انظر سيبويه ٢٠٠/١ وابن السيرافى

٢٩٣/١ ، ٢٩٤ .

قال : الحرب أولُ أحوالها إذا كانت فُتْيَةً ، كما تقول : عبدُ الله أحسن ما يكون قائماً .

يعني أن الفتية منصوبة على الحال وهي تسد مسد الخبر للمبتدأ ، كما يسد الظرف في قولك : زيد خلفك ، والقتال اليوم ، ونحو ذلك ، وكذلك قائماً في قولك : عبد الله أحسن ما يكون قائماً ، فهذا الموضع وما شا كله — الموضع الذي لا يستغني فيه دون الحال ، ونظيره : عهدي يزيد ذا مال^(١) وأكثر أكلِي اللحم غائماً^(٢) ونحو ذلك دوأما عبد الله أحسن ما يكون قائماً ، فلا يكون فيه غير النصب ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائماً^(٣) ، لأن القائم هو عبد الله ، وليس من الأحوال ، وإنما تقول : عبد الله أحسن أحواله القيام ، كما تقول : حالة فلان القيام ، ومحال حالة فلان القائم .

قوله في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) :

« وهذا رجل مكانك إذا أردت البديل ، كأنك قلت : هذا في مكان ذا ، وهذا رجل في مكانك ، ويقال للرجل اذهب منك بفلان ، فيقول ،

(١) ذا مال : حال سدت مسدت الخبر ، ولا يجوز رفعها على الخبر لأنها ليست بالعهد ، وهي أيضاً ليست ظرفاً . انظر سيبويه ٢٠٨/١ .
(٢) الغث : الرديء من كل شيء ، ولحم غث وغثيث بين الغثوة : مهزول ، اللسان (غث) .

(٣) السيرافي ، وكان الاخفش يجيز رفع قائم ، وأجازه المبرد ، كان التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون ، فقد قلت : أحسن أحواله ، وأحسن أحواله هو عبد الله ، ويكون قائماً خبراً له . أما على مذهب سيبويه فأحسن أحواله ليست آية ، وقائم هو عبد الله ، ولا يجوز أن يكون خبراً لأحسن . وهذا اختيار الزجاج . انظر هامش سيبويه ٢٠٠/١ و (هارون) ٤٠٢/١ .

[معي (١)] رجل مكان فلان أى معي رجل (٢٦ / ب) يكون بدلا منه ،
وَيُفْنِي غَنَاءَهُ ، ويكون في مكانه (٢) .

يعني أن حَدَّ الظروف من الزمان والمكان الإبهام إلا ما شَدَّ من
الْمُخْتَصِّ ، غير أن العرب قد تَتَسَمَّعُ فتقول : هذا رجل مَكَانَكَ ،
يريدون بَدَلَكَ فيجعلونه ظرفا على السعة كما أن بَدَلَكَ جعل كالمكان ظرفا
على السعة أيضا ، وهو قولهم : هذا رجل بَدَلَكَ ، أى مكانَكَ ، ومن
ذلك أيضا قولهم : سَوَاءُكَ فيجعلونه بمنزلة مكانَكَ ، أى ظرفا ، كما جعلوا
بَدَلَكَ كذلك ، وأصله أن يجري مجرى «غيركَ» الذي هو في معناه ، وغيركَ
لا تكون ظرفا ، ولم يجعلوه اسما إلا في اضطرار الشعر (٣) ، وقد فسرناه :

قوله فيه : « وتقول : كيف أنت إذا أُقْبِلَ قُبْلُكَ ، ونَحْيَ ،
نَحْوُكَ ، كأنه قال : كيف أنت إذا (٤) أُقْبِلَ الْمُقْبِلَ الرَّكَابُ ،
جعلهما اسمين » .

يعني أنه جعل « النحو » هنا اسما ، كأنه قال : كيف أنت إذا نُحِّيَ
مَاعْنَدُكَ وأريد ما عندك ، وحين قال : كيف أنت إذا أُقْبِلَ قُبْلُكَ ،

(١) الزيادة من هامش المخطوط .

(٢) سيبويه ٢٠٢/١ و (هارون) ٤٠٦/١ .

(٣) أى ولم يجعلوا سواءك اسما إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم . إذا قعدوا منا ولا من سوائنا .

حيث وُضِعَ (سواء) موضع (غير) وأدخل عليها (من) الجارة ، وهى
لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا . انظر سيبويه ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

(٤) بعدها فى سيبويه (بلاق) ٢٠٣/١ و (هارون) ٤٠٩/١ « إريدت
ناحيتك ، وإذا أريد ما عندك حين قال : إذا نحى نحوك . وإما حين قال : أقبل
قبلك فكانه قال : كيف أنت إذا » .

(٩٠ - عيون سيبويه) .

جمل القِيلَ أيضا اسما كالركاب في قولهم : كيف أنت إذا أُقْبِلَ
الركابُ النُقْبَ .

والأصل كيف أنت إذا أُقْبِلَ الركابُ قبلك ، والعرب تقول :
أقبلت دابتي مَطْلِعَ الشمس^(١) فحذف الركاب وأقام النُقْبَ مقامه ، فجعله
اسما ، وشبهه بقولهم : كيف أنت إذا أُقْبِلَ الركابُ النُقْبَ ، ثم حذف
الركاب وأقام النُقْبَ مقامه^(٢) ، والنُقْبَ لا يكون ظرفا ، وإنما انتصابه
كانتصاب الطريق في قوله : (كما غسل الطريق الثعلب^(٣)) .

قوله فيه : « وأما دونك فإنه لا يُرْفَعُ أبدا ، وإن قلت هو دونك
في الشرف^(٤) » .

يعنى أن الظروف المتمكنة تكون اسما ، وقولك : هو دونك في
الشرف لست تريد به المكان ، ولكننه يجري مجرى المكان على سعة
الكلام ، فهو وإن لم يكن مكانا فإن مجراه مجرى المكان فلا يُرْفَعُ أبدا
إلا على ما يرفع عليه الظروف للممكنة .

قوله فيه : « وأما قولهم دارى خلف دارك فرسخا ، فانتصب

(١) فى هامش المخطوط : المطلع هنا الموضع ، والمطلع - بالفتح - فى
هذا المصدر ، ، أى الطلوع .

(٢) الركاب اسم للابل ، وقد أقامه مقام الفاعل فى أقبل ، وانتصب
(بالنُقْبَ) - وهو طريق فى الجبل - فشبه قبلك ونحوك وناحتك بالركاب فى
أقامته مقام الفاعل ، فإن هذه الأسماء تكون ظرفا فى حال ، والركاب لا تكون
ظرفا . عن السيرافى . انظر هامش الكتاب ٢٠٣/١ و (هارون) ٤٠٩/١ .

(٣) عجز بيت ، وقد مر الحديث عنه فى ص ٤٠ هامش رقم (٥) .

(٤) سيويه ٢٠٤/١ و (هارون) ٢٠٩/١ .

(٥) هذا النص جاء فى سيويه تحت باب ترجمته (هذا باب ما شبه من
الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن)
٢٠٥/١ و (هارون) ٤١٢/١ .

لأنّ خلفك^(١) خبر الدار ، وهو كلام عمل بعضه في بعض ، واستغنى ،
فلما قال : داري خلف دارك أتهم فلم يُدّر ما قدّر ذلك^(٢) ؟ فقال
فرسخا وذراعا وميلا ، أراد أن يبيّن [فيعمل]^(٣) هذا الكلام في هذه
الغايات بالنصب ، كما عمل : عشرون في^(٤) (٢٧ أ) الدرهم .

يعنى أن الفرسخ ونحوه هو غاية الدار كما أن الليل غاية السير في
قولك : سرت إلى الليل .

قوله في (باب مجرى النعت على للنعوت ...) .

« وكذلك مررت برجلين صالح رجل صالح ، وإن شئت
صيرته تفسيرا^(٥) وصارت إعادتك الرجل توكيدا ، وإن شئت^(٦) بدلا . »

يعنى أنك إذا قلت : مررت برجل صالح ، فصالح تفسير لنعت ، وإذا
قلت : مررت بأخيك زيد ، فزيد تفسير لبدل ، وإذا قلت : مررت بزيد
راكبا ، فراكبا تفسير لحال ، وإذا قلت : زيد منطلق ، فنطلق تفسير لخبر
مبنى على زيد ، فهذه الأسماء تفسر ما تحتها من للعافى .

قوله فيه في قول الشاعر :

« بكيت وما بسكا رجل حزين على ربّعين مسلوب وبالي^(٧) »

(١) في سيبويه ٢٠٧/١ و (هارون) ٤١٧/١ « لأن خلف » .

(٢) في سيبويه ٢٠٧/١ و (هارون) ٤١٧/١ « ذاك » .

(٣) زيادة من هامش المخطوط .

(٤) في سيبويه ٢٠٧/١ و (هارون) ٤١٧/١ « له عشرون درهما في

الدرهم » .

(٥) في سيبويه ٢١٤/١ و (هارون) ٤٣١/١ « تفسيرا لنعت » .

(٦) في سيبويه ٢١٤/١ و (هارون) ٤٣١/١ « وإن شئت جعلته بدلا » .

(٧) البيت من الوافر ، وقد نسبته سيبويه ٢١٤/١ لرجل من بأهله ، ونسبه

ابن السيرافي ٦٠٣/١ لابن ميادة وكذلك في شرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٧٤ ،

وهو في المقتضب ٢٩١/٤ والمغنى ٣٩٣/١ والأعلم ٢١٤/١ وهو في سيبويه برواية

(رجل حلیم) .

والشاهد فيه أنه جعل (مسلوب وبالي) بدلا من (ربّعين) .

كذلك^(١) سمعنا العرب تُنشدُهُ ، والقوافي مجرورة .

يعني أن جمع الاسم وتفريق النعت لا يبطل إجراء النعت على الأول ، ولا يوجب الرفع خاصةً ، ويقوى ذلك إيقاع الشاعر له في القوافي المجرورة جاريًا على ما قبله صفةً أو بدلاً .

وزعم محمد بن يزيد أن قوله « والقوافي مجرورة » لا معنى له عنده .

والمعنى الذي ذهب إليه سيبويه وهو الذي فسرناه يبطل زعمه ، وأيضاً فإنه يَقْوَى الإجراء على الأول في هذا النحو من وجهين :

أحدهما الذي ذكرت لك ، والآخر ظهور الإعراب ، ألا ترى أنه لولم يظهر الإعراب في هذا ووقع في القوافي المجرورة لكان فيه سبب لإجرائه على ما قبله ، فإذا اجتمع هذا والإعراب قوى الإجراء على الأول^(٢) .

قوله في (باب البديل من اللبديل منه^(٣)) :

« (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عبد مكرمون^(٤)) فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا لللائكة قبل ذلك بهذا - [صلوات الله عليهم أجمعين^(٥)] - وعلى الوجه الآخر » .

(١) في سيبويه - كذا سمعنا .

(٢) ذكر الأستاذ عزيمة في هامش المقتضب ٢٩١/٤ ، ٢٩٢ رد ابن ولاد على نقد المبرد ، وانظر أيضاً رد الأعلام ٢١٤/١ .

(٣) في سيبويه ٢١٨/١ و (هارون) ٤٣٩/١ (هذا باب البديل من البديل متنبه ...)

(٤) الأنبياء ٢٦ .

(٥) هذه العبارة ليست في سيبويه ٢١٩/١ و (هارون) ٤٤٠/١ .

يعنى أنهم كانوا يقولون : إن للملائكة أولاد الله - تعالى الله عن ذلك -
 فقوله : (اتخذ الرحمن ولدا) فيه معنى اتخذ الرحمن الملائكة ولدا :
 - والله تبارك وتعالى أعلم - فقال الله - عز وجل - (بل عباد مكرمون)
 أى هم عباد مكرمون ، فهم كناية عن الملائكة . والوجه الآخر ، أن يكون
 للعنى : بل الذين زعموا أن الله اتخذهم ولدا عباد مكرمون (٢٧ / ب) .

قوله فى (باب بدل للمعرفة ...) :

« ولا يجوز نكرة أيضا لما ذكرت لك ^(١) » .

يعنى أنك إذا قلت : مررت برجل الأسد شدة ، فكأنك قلت :
 مررت برجل كامل ، إلا أن الأسد هنا لا يكون صفة لرجل ، كما يكون فى
 قولك : مررت برجل أسد شدة ، وإنما هو بدل ، لأن المعرفة لا توصف بها
 النكرة . وقوله : « ولا يجوز نكرة أيضا » ، دليل على أنه معرفة ضعيف أيضا ،
 لأن الأسد ليس صفة ، وإنما أجازوه على معنى الشدة والجرأة ، ومعنى « لا يجوز
 نكرة أيضا » أى ليس بجيد فى الكلام بدلا ولا صفة .

قوله فى (باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا) :

« وبعض العرب يجره كما يجره الخنزير حين يقول : مررت برجل
 خنزير صفته ومنهم من يجره وهم ^(٢) قليل ، كما تقول : مررت برجل
 أسد أبوه » .

يعنى أن بعض العرب يقولون : مررت برجل خنزير صفته ، فيصفون

(١) وهكذا فى الأصل الذى اعتمد عليه هارون . انظر هامش ١٧/٢ . وفى

(بولاق) ٢٢٦/١ « ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضا » .

(٢) فى سيبويه (بولاق) ٢٣١/١ « وهو قليل » - وما هنا يوافق ما فى

الأصل الذى اعتمد عليه هارون ٢٨/٢ .

بالخز ونحوه من الأجناس ، ويقولون : هذا ثوبٌ خزٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ،
والأصل ثوب من خزٍ ، وخاتم من حديدٍ ، فهؤلاء يجزؤون : مررت بهيئة
ذراعٍ طولها ، فيجزؤون الذراع مجزئ الخز والحديد .

[وقولك (١)] مررت بخاتم حديد على الصفة أقوى من مررت برجل
أسدٍ ، لأن قولك مررت بخاتم حديد الأصل فيه : مررت بخاتم من حديد
والمجورور في موضع النعت ، فإذا حذف الجار أجريت الذي كان مجروراً
نعنا على السعة وقرب من معناه مع الجار ، وليس هذا المعنى في الأسد .

قوله فيه : « فإن قلت (٢) مررت برجلٍ شديدٍ رجلٌ أبوه ، فهو رفع
لأن هذا وإن كان صفة فقد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة
أبوه يقبح فيه ما يقبح في أبي عشرة [أبوه (٣)] » .
يعنى أنك لما فصلت بين شديد والآب برجل وجعلته وصفا له لحق
بالأسماء حين وصفته ، كما توصف الأسماء (٤) .

وقوله في مررت برجل سواء والعدم « إن (٥) تكلمت به على قبحه
رفعت (٦) وإن جعلته مبتدأ رفعت سواء » .

(١) في الأصل « وقالوا » والتصحيح من هامش من المخطوط .

(٢) في سيبويه (بولاق) ٢٣١/١ « وإن قلت » .

(٣) ليست في (بولاق) ولا (هارون) .

(٤) السيرافي : « فرجل » الذي يعد شديد بدل من شديد ، فيطل أن يعمل
شديد في (أبوه) وقد أبدل منه رجل ، لأن الفعل لا يبدل منه الاسم ، فان وحدناه
ورفعنا (أبوه) برجل جرى مجرى أبي عشرة لأن حكمهما واحد في اختيار
الرفع فيهما . انظر هامش سيبويه ٢٣١/١ و (هارون) ٣٠/٢ .

(٥) في سيبويه (بولاق) ٢٣٢/١ « فإن تكلمت » .

(٦) في (بولاق) « رفعت العدم » - وكلمة « العدم » ليست في الأصل

الذي اعتمد عليه هارون ٣١/٢ .

يعنى إن أظهرت «هو» (١) - وتكلمت به على القبح الذى كان عليه الكلام دون إظهاره - حسن لإظهارك إياه ، وكان «هو» توكيدا للضمير (٢) وبقي «سواء» على ما كان عليه (٢٨ / أ) قبل إظهاره ، فإن جعلت «هو» مبتدأ رفعت سواء على أنه خبر مقدم للمبتدأ .

قوله فى (باب إجراء الصفة فيه على [الاسم] (٣) فى بعض اللواضع أحسن) .

«واعلم أنك إذا نصبت فى هذا الباب فقلت : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً فالنصب على حاله ، لأن هذا ليس بابتداء ، ولا يشبهه : فيها عبدُ الله قائمٌ غداً ، لأن الظروف تدق حتى يكون للتركيب كأنه لم يذكرها فى هذا للوضع ، فإذا صار الاسم مجروراً أو عاملاً فيه فعل أو مبتدأ ، لم تلغه ، لأنه ليس يرفعه الابتداء ، وفى الظروف إذا قلت : فيها أخوك قائمٌ (٤) ، يرفعه الابتداء .»

قال أبو نصر : وإنما أدخل غداً من أجل أن اسم الفاعل إذا كان فى معنى فعل لم يكن حالاً ، ولا يكون منوناً متعدياً ، لا يجوز صررت برجل ضارب زيداً أمس ، ولا مررت بزيد (٥) ضارباً عمراً أمس ، على أن تريد بضارب معنى ضارب ، وإنما يتعدى إذا كان بمعنى الفعل المضارع كما أشبهه الفعل المضارع

(١) أى قلت : مررت برجل سواء هو والعدم .

(٢) أى الضمير المستتر فى سواء لأنه بمعنى مستقر .

(٣) فى الأصل : «الموصوف» - والتصحيح من هامش المخطوط .

(٤) فى سيبويه (بلاق) ٢٤٣/١ و (هارون) ٥٢/٢ « فيها أخوك

قائمان » .

(٥) فى الأصل : « مررت برجل ضارباً عمراً أمس » .

في الإعراب . وأما قوله : « فالنصب على حاله » فاعلم أن النصب باقٍ على حاله لا يماقبه الرفع ، لا تقول : مرر برجل معه صقر صائدٌ به غدا ، على أن تلغي الباء ، وتكون كأنك قلت : رجلٌ معه صقر صائدٌ به غدا . وقوله : « لأن هذا ليس بابتداء » يعني أن العامل في رجل ليس بابتداء فيلغى الجار ويبقى الابتداء ، ولا سبيل إلى إلغاء الجار لأنه هو العامل . وأما فيها هبده الله قائم ، فإن الابتداء هو العامل في عبد الله لا « فيها » ، فإذا ألغيت « فيها » بقي العامل الذي كان معها قبل أن تلغيها فعمل عمله معها ، وكذلك العوامل الأخرى ، و « فيها » في قولك فيها عبد الله قائم ، ظرف لقائم ولا عمل لها ، وإذا نصبت القائم « ففيتها » العاملة فيه ، وهي ظرف لعبد الله .

قوله فيه في قول الشاعر :

« أَيْ فَتَى هِجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَارَجَالَ بِالرَّجَالِ اسْتَقَلَّتِ (١) »

فالجار لا يكون فيه هنا إلا الجر ، لأنه لا يريد أن يجعله جَارَ شَيْءٍ آخر فتى هيجاء ، ولكن جعله فتى هيجاء [وجار هيجاء (٢)] .

يعني أنه لا يريد أن يجعله جار إنسان آخر هو فتى هيجاء (٢٨/ب)

(١) البيت من الطويل - وقد جاء هنا هكذا بالخرم - حذف أول الوند المجموع في صدر البيت - وكذلك في الأصل الذي اعتمد عليه (هارون) ٥٥/٢ ، وفي (بولاق) ٢٤٤/١ « أَيْ فَتَى هِجَاءَ » وهو من شواهد سيوبه المجهولة القائل ، وقد نسب الصيمري في التبصرة ١٤٢/١ لمجنون بنى عامر وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في أصول ابن السراج ٣٩/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٧/٣ . والشاهد فيه : عطف (جارها) على (فتى) والتقدير وأى جارها ، وجارها نكرة في المعنى وإن كان مضافا لضمير (هيجاء) لأن أيا إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وضمير هيجاء في الفائدة مثلها .

(٢) التكملة من هامش المخطوط .

لأنه لو أراد ذلك لقال : وجارهم بالخفض على معنى وأى جار فقي هي جاء أنت ، ولو جعل الجار إنساناً آخر لقال : وجارها بالرفع ، ولما كان الجار شريكاً في المدح والمعامل ، ولم يكن فيها معنى أى جارها أنت ، الذى [هو (١)] بمعنى التعجب .

قوله فى (باب ما ينتصب فيه) (٢) الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة : « وزعم الخليل - رحمه الله (٣) - أن الجرَّين - أو الرَّفْعَيْن إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع ، وذلك [قولك (٤)] هذا رجل وفى الدار آخر كريمين (٥) ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد ، وقَبَّحَهُ بقوله : هذا لابن إنسانين - عندنا كراماً ، فقال : الجر ههنا مختلف ، ولم يُشْرِكْ الآخرُ فيما جرَّ الأول ، ومثل ذلك هذه جارية أخوي ابْنَيْنِ لفلان كراماً ، لأن أخوي (٦) ابْنَيْنِ [لفلان (٧)] اسم واحد ، والمضاف إليه الآخر متناه ، ولم تُشْرِكْ الآخرَ بِشَيْءٍ من حروف الإِشْرَاك (٨) . »

يعنى بقوله « الجر ههنا مختلف » أن الابن جرته اللام ، والإنسانين جرهما الإبن ، فلما لم يقطع الإنسانين على الاسم الأول الذى جرته اللام لم تجز الصفة ولا الحال ، ولو قلت : هذا [الغلام (٩)] وابن إنسانين عندنا

(١) الزيادة من هامش المخطوط .

(٢) فى سيبويه (هارون) ٥٧/٢ ينصب .

(٣) ليست فى سيبويه (بولاق) ٢٤٧/١ ولا (هارون) ٥٩/٢ .

(٤) التكملة من سيبويه .

(٥) بعده فى (بولاق) و (هارون) « وقد أتانى رجل وهذا آخر

كريمين » .

(٦) فى الأصل : أخوين - خطأ .

(٧) زيادة ليست فى (بولاق) ولا (هارون) .

(٨) يعدة فى (بولاق) و (هارون) « فيما جر الاسم الأول » .

(٩) زيادة من هامش المخطوط .

كرام لجاز ذلك ، لأن العاملين سواء ، وقد أدخلت حرف الإشراف ، فصار
كقولك ذهب زيد وقدم عمرو العاقلان ، واختلاف الرفع هنا كاختلاف الجر
هناك ، ولكنه جاءت الصفة هنا حين دخل حرف الإشراف ^(١) .

قوله فيه : « وسألت الخليل - رحمه الله ^(٢) - عن مررت بزيد وأتى أخوه
أنفسهما [فقال الرفع على هما صاحباه أنفسهما ^(٣)] والنصب على أعنيهما ،
ولا مدح فيه ، لأنه ليس مما يمدح به » .

يعنى أنك إذا قلت : مررت بزيد وأتاني أخوه ، فاعني زيد وأخوه
صاحباه مروري وإتياني ، وأنفسهما نعت لزيد وأخيه على هذا المعنى ، وإذا
نصبت أنفسهما فإن في قولك مررت بزيد وأتاني أخوه معنى ^(٤) أعني زيدا وأخاه
مروري وإتياني ، فتجري أنفسهما منصوبا عليهما في هذا المعنى (٢٩/أ) ومثل
ذلك قول الله - عز وجل - (يطوف عليهم ولدان مخلدون ^(٥)) [ثم قال بعد

(١) خالف في ذلك المبرد فقال : وكان سيئويه يجيز : جاء عبد الله وذهب
زيد العاقلان على النعت ، لأنهما ارتفعا بالفعل ، فيقول : رفعهما من جهة
واحدة ، وكذلك هذا زيد وذلك عبد الله العاقلان ، لأنهما خبر ابتداء .

وليس القول عندي كما قال : لأن النعت انما يرتفع بما يرتفع به المنعوت ،
فاذا قلت : جاء زيد وذهب عمرو العاقلان - لم يجز أن يرتفع بفعلين ، فان
رفعتهما بجاء وحدها فهو محال لأن [عمرا] انما يرتفع بذهب ، وكذلك لو
رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت : هذا زيد فأنما يرتفع ومعناه الإشارة الى ما قرب منك ، وذلك
لما بعد ، فقد اختلفا في المعنى . المقتضب ٣١٥/٤ .

(٢) ليست في (بولاق) ٢٤٧/١ ولا (هارون) ٦٠/٢ .

(٣) التكملة من هامش المخطوط .

(٤) مكررة في الأصل - خطأ .

(٥) الواقعة ١٧ .

انقضاء الآية (وحرور عين^(١)) فحمله على المعنى ، لأن في قوله - جل وعز-
يطوف عليهم ولدان مخلدون^(٢) [بأكواب] معنى^(٣) [لهم في الجنة أكواب ،
فحمل الحور عليه^(٤) . ومثله :

فلم يجدا إلا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَلْكَلٌ
وَمَفْضَمٌ غَضَاهَا لَحْمٌ بِجِرَانِهَا وَمِثْنَى نَوَاجِرٍ لَمْ يَخْنُفْهُنَّ مَفْصَلٌ
وُسْمَرٌ ظَمَاءٌ وَاتَرْتَهُنَّ بَعْدَمَا مَضَتْ هَجْمَةٌ مِنْ آخِرِ الْإِيلِ ذُبُلٌ^(٥)

(١) الواقعة ٢٢ .

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٣) في الأصل : بأكواب وأباريق معناه -

(٤) قرأ الجمهور (وحرور عين) برفعهما على تقدير : ولهم حورعين ، أو

عندهم حورعين ، ويكون العطف على معنى ولهم أكواب ، وقرأ أبى بن كعب
(وحروراعينا) بنصبهما على معنى : ويزوجون حوراعينا .

وقرأ الحسن والسلمي وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والأعمش وطلحة
والفضل وأبان وعصمة والكسائي (وحرورعين) يجرهما عطفًا على (أكواب)
على حد قول الشاعر : ● وزججن الحواجب والعيونا ● وقول
الآخر ● علفتها تبنا وماء باردا ● وقد رجح الفراء قراءة الجرفقال : « وقد
كان ينبغي لمن قرأ وحرورعين » (بالرفع) لأنهن - زعم - لا يطاف بهن أن
يقول : (وفاكهة ولحم طير) [بالرفع] لأن الفاكهة واللحم لا يطاف بهما - ليس يطاف إلا
بالخمر وحدها ، ففي ذلك بيان لأن الخفض وجه الكلام « معانى القرآن ١٢٣/٣ ،
١٢٤ . وانظر المحتسب ٣٠٩/٢ والبيان للأنبارى ٤١٥/٢ والبحر المحيط ٢٠٦/٨ .

(٥) الأبيات من الطويل لكعب بن زهير ، فى ديوانه ٥٢ - ٥٤ ، وصدر

الثانى منها برواية (ومضربها تحت الحمى ٠٠٠) والأبيات فى سيبويه والأعلم

٨٨/١ وابن السيرافى ٨٤/١ ، ٨٥ .

والمناخ : موضع الإناخة ، والكلكل : الصدر ، والزور : أعلى الصدر ، وتجافى

بها : رفعها عن الأرض ، والمفحص : موضع فحصها الأرض ، والجبران : باطن

العنق ، ومِثْنَى نَوَاجِرٍ : ما تثنيه من قوائمها عند بروكها ، لم يخنهن مفصل : أى

أن مفاصلها صحاح ليس بها ظلع ، وسمر ظماء : بغرات يابسة ، واترتهن : القتهن

شيئا فشيئا ، والهجعة : النوم ، وذبل : جمع ذابل وذابلة وهى من وصف السمر .

والشاهد : رفع سمر عطفًا على مناخ لأنه فى معنى بها مناخ مطية .

ويقول ابن السيرافى : « لم يعطف (وسمر) على مناخ مطية ، ورفع

بالاتداء وأضر الخبر ، ولو نصب لكان جيدا » .

لأن في قوله فلم يجد إلا مناخ مطية ، معنى بها مناخ مطية ، فحمل وضمّر
ظمّاء عليه ، ومثل هذا كثير .

قوله في (باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف .) :

« وقال أكلت شاة [كل شاة ^(١)] حسن ، وأكلت كل شاة ضعيف » .

يعني أن العرب تقول : أنت الرجل كل الرجل ، أي أنت الرجل الكامل ،
وكذلك في النكرة يقولون : هذا رجل كل رجل أي قد جمع خصال الرجل
الكامل ، وكذلك أكلت شاة كل شاة ، وأكلت الشاة كل الشاة ،
أي أكلت شاة قد جمعت خير خصال الشاء من الفتاء والسمن ، وحسن
« كل » ههنا لأنه صفة ، وقبح أكلت كل شاة ، لأنه مفعول ، ولا يعمّون
هكذا وإنما يعمّون بعد المبني على الفعل ونحوه ^(٢) .

قوله : « وذلك أن كلهم ^(٣) إذا وقع موقعا يكون فيه الاسم ^(٤) مبنيًا على
غيره شبهة بأجمعين وأنفسهم ^(٥) » ، فالحق بهذه الحروف لأنها إنما توصف بها
الاسماء ، ولا تبني على شيء » .

(١) التكملة من هامش المخطوط ، وانظر سيبويه (بولاق) ٢٧٤/١
و (هارون) ١١٦/٢ .

(٢) تابع أبو نصر سيبويه هنا ، ولم أعثر — فيما تحت يدي من المصادر —
على رأى يحكم يقبح وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به ، بل قد جاء ذلك
كثيرا ، وقد احصي الأستاذ عزيمة مجيء ذلك في القرآن الكريم في ٣٦ موضعا
منها خمسة مواضع في سورة الأنعام وحدها ، وهي الآيات ٢٥ ، ٨٠ ، ١٠١ ،
١١١ ، ١٤٦ — انظر فهارس كتاب سيبويه ١٩ ، ٢٠ .

(٣) بعدها في الأصل : « قولهم » — خطأ .

(٤) في (هارون) ١١٦/٢ « الاسم فيه » .

(٥) بعدها في (بولاق) و (هارون) ١١٦/٢ « ونفسه » .

يقول : إن كلهم مشبه بأجمعين وأنفسهم ، وأجمعون يعم بها ، وأنفسهم يؤكّد بها بعدما يذكر الاسم ، فكذلك ينبغي أن يفعل بكلهم لأنها أخت أجمعين في العموم والتوكيد ، وأخت أنفسهم في التوكيد ، إلا أنها قد تبني على ما قبلها في ضعف من الكلام ، لأنها تخالف أجمعين في أنها تُبتدأ^(١) ، فهي تشبه الأسماء التي تبني على غيرها لذلك .

قوله فيه : « وأما كل (٢٩ / ب) شيء ، وكل رجل ، فأما يبنيان على غيرها ، لأنه لا يوصف بهما^(٢) » .

قال أبو نصر : قد ذكر أن العرب تقول : أنت الرجل كل الرجل ، وهذا رجل كل رجل ، ورجل « كل الرجل » وصفا للمعرفة ، و « كل رجل » وصفا للسكر ، ولكنه كالأسماء الجارية وصفا للمبهم في قولك : هذا الرجل أخوك ، فالرجل مع « هذا » كالأسماء الواحدة ، ولم ترد أن تُبين به الأول بعد أن لم يعرف ، وكأنك قلت : الرجل أخوك ، وأدخلت هذا لتقرّب به الرجل ، وتشير إليه ، فكذلك هذا الرجل كل الرجل ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا كل الرجل كنت مستغنيا ، ولم تدخل كل الرجل لتوضح به ما قبله ، كما فعلت في الصفات نحو الكريم والعادل ، فلذلك لم يحتسب به في الصفات ، وقال « لأنه لا يوصف بهما » .

قوله في (باب ما^(٣)) ينصب لأنه ليس من اسم الأول ولا هو هو^(٤)) :

(١) أي يبتدأ بها .

(٢) سييويه ٢٧٤/١ و (هارون) ١١٦/٢ .

(٣) في سييويه بولاق ٢٧٥/١ (وهارون) ١٢٠/٢ (وهذا شيء ينتصب

على أنه)

(٤) الميرافى : والذي هو اسمان أحدهما هو الآخر ، ولو غير عن كل

واحد بالآخر كان له اسما . والذي هو من اسمه أن يكون محمولا على أغرابه ،

هذا عربي محضاً ، وهذا عربي قلباً ، فصار بمنزلة دنيأ وما أشبهه من المصادر وغيرها ، والرفع فيه وجه الكلام .

يعني أن المحض مصدر جرى صفة على ما قبله والقلب كذلك ، تقول : هذا عربي محض وقلب ، أي خالص فتجريه على ما قبله ، وإن كان الوصف لا يطرد فيه ، كما أن النصب كذلك ، ليجري على لفظ الموصوف (١) .

قوله في (باب ما ينتصب لأنه يفتح) (٢) أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله (: « ولو حسن أن تقول : فيها قائم لجاز [فيها] (٣) قائم رجل ، لا على الصفة ، ولكن كانه كأنه لما قال : فيها قائم قيل له : من هو ؟ أو (٤) ماهو ؟ فقال : رجل أو عبد الله » .

يعني أن قولك فيها قائم ضعيف ، ليس في حسن فيها رجل قائم ، وألا بارد ليس في حسن ألا ماء بارد ، لأن أصل الصفة أن تلحق تابعة للموصوف ، فلو حسن هذا لجاز : فيها قائم رجل على أن يكون قائم مبتدأ وخبره « فيها » (٥) ويكون

=

وذلك الثعت . وما كان من الحال من أسماء الفاعلين كقولنا : هذا زيد ذاهباً ، فهو هو ، لأن زيدا هو ذاهب ، وذاهب هو زيد . وما كان مصدراً لم تقل هو هو كقولك : هو ابن عمي دنيا . . . ودنيا في معنى دنيا منصوباً على الحال ، والعامل فيه معنى ابن عمي ، كأنه قال : يناسبني دنيا . هاشم سيبويه (بولاق) ١٢٥/١ و (هارون) ١٢٠/٣ .

(١) فإذا نصبت (محضاً وقلباً) على الحال كان بمنزلة دنيا وما أشبهه من

المصادر .

وإذا رفعتهما على الوصف كان بمنزلة قولك : هذا عربي قح ، ولا يكون القح

الصفة .

(٢) في سيبويه (بولاق) ٢٧٦/١ و (هارون) ١٢٢/٢ « لأنه قبيح » .

(٣) تكلمة من سيبويه (هارون) ١٢٢/٢ .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « وما هو » .

(٥) في الأصل : « في فيها » .

«رجل» محمولا على مبتدأ مضمرة خبرا له ، كأنه قيل له : من هو ؟
أو ماهو ؟ ، فقال رجل أو زيد ، « وقد يجوز على ضعفه ^(١) » .

قوله في (باب ما يقع موقع الاسم للمبتدأ ...) :

«والذى عمل فيها بعده (٣٠ / أ) حتى رفعه هو الذى عمل فيه حين
كان قبله ^(٢)» .

يعنى أنك إذا قلت : ثم زيد جالس ، فالعامل في زيد بعد إدخالك
ثم هو العامل فيه قبل دخوله إذا : قلت : زيد جالس ، وهو الابتداء
وليس للظرف في زيد عمل . [و] ^(٣) الدليل على ذلك قولك : إن عندك ،
زيداً فلو ارتفع «زيد» في قولك عندك زيد [بعند ^(٤)] لما انتصب بعد إن ،
لأن إن لا تدخل على العوامل غير الابتداء حتى تزيلها ، والعوامل لا يدخل
بعضها على بعض حتى يُعَدَّفَ المدخول عليه ، إلا أن يكون المدخول
عليه ابتداء .

ومما يوضح ذلك أيضاً أنك تقول: في داره زيد ، فلو ارتفع زيد بالظرف
لاستعمال هذا الكلام لتقدم الضمير قبل زيد ، وزيد في الموضع الذى يلغى
أن يكون فيه على من ^(٥) رفعه بالظرف ، إذ العامل قبل المفعول فيه ، فهنا

(١) هذه العبارة من سيبويه وهى تكملة للنص السابق .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢٧٨/١ و (هارون) ١٢٨/٢ .

(٣) زيادة لربط الكلام .

(٤) زيادة من هامش المخطوط .

(٥) أى على قول من رفعه بالظرف .

يدلّك على أن زيدا مقدم في النية مرفوع بالابتداء ، والظرف مبني عليه ^(١) .
قوله في (باب من الابتداء يُضمرُ فيه ما بُنيَ على الابتداء) :
« وكان للبيّ عليه الذي في الإظهار كان في مكان كذا وكذا » ^(٢) .

قال أبو نصر : إنما قال : « وكان » لأن المضمّر لم يستعمل بإظهار ،
كما قال في نون الاثنين والجمع الذي على أحد التثنية « كأنها عوض لما منع
من الحركة والتنوين » ^(٣) ، لأن الحركة والتنوين لم يثبتا في حرف الإعراب
فيهما ثم حذف ، وإنما قال : « كان في مكان كذا وكذا » ولم يقل
في مكان كذا وكذا دون « كان » لأن المعنى لولا كونه بمكان
كذا وكذا فحذف .

وقوله فيه : « ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام
كما حذف الكلام في « إمّا لا » ، زعم الخليل — رحمه الله — أنهم أرادوا
إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّا لا ، ولكنهم حذفوا
لكثرته في الكلام ، ومثل ذلك حينئذ الآن ، إنما تريد [حينئذ] ^(٤)
واسمع الآن .

قال أبو نصر : هذا يجيء على كلام متقدم ، وكان رجلا قال لرجل
آخر : افعل كذا وكذا فقال المأمور : لا أفعل ، فقال له الأمر :

(١) لاختلاف بين النحاة في وجوب كون (زيد) مبتدأ في قولك : في داره زيد ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهذا بخلاف في الدار — أو عندك — زيد ، حيث يوجب الجمهور جعله مبتدأ ويجوز الاخفش والكوفيون جعله فاعلا بالظرف أيضا .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢٧٩/١ و (هارون) ١٢٩/٢ .

(٣) سيبويه (بولاق) ٤/١ (هارون) ١٨/٢ .

(٤) ليست في (بولاق) ٢٧٩/١ ولا (هارون) ١٢٩/٢ .

فأفعلن كذا وكذا إمّا لا (٣٠/ب) أى إن كنت لاتفعل ما أمرتك
 [به (١)] قبل ، فحذف الفعل والفاعل وللفعول وأبقى « لا » وجعل « ما »
 عوضاً مما حذف . فأما معنى قولهم : حينئذ الآن ، فكان رجلاً قال : إن فلاناً
 فعل أمس كذا وكذا ، وهو يريد : فكان من شأنه كيت وكيت ، فقطع عليهم
 المحاطب قبل أن يقول « فكان من شأنه كيت وكيت » بأن قال له : فمتى فعل
 زيد كذا وكذا ؟ فقال له : حينئذ ، وهو يعنى فى الوقت الذى فعل أمس
 فلان كذا وكذا . ثم قال له : واسمع الآن جواب قولى : إن فلاناً فعل
 أمس كذا وكذا ، وحذف « واسمع » إذ كان فى حال استماع .
 قوله فيه : « ما أغفله (٢) » هنك شيئاً أى دع الشك .

قال أبو نصر : يحتمل هذا معنيين ، ولا يُدرى أيهما أراد المحدث
 لهذا الكلام ؟ أحدهما : أن رجلاً شكاً إلى آخر ، فقال : إني كنت كلفت
 فلاناً أمراً وإني لأظن أنه قد أغفله ، فقال له المحاطب — لعله بيغفله
 المأمور واتباعه لما يرضى الأمر — ما أغفله ، على النقي ، ثم قال : هنك
 شيئاً ، وهو يريد دع عنك الشك الذى سبق إليك ، فحذف الفعل ، وكفى
 بقوله « شيئاً » عن الشك ، وكأنه قال : هنك شكاً .

والوجه الآخر : أنه عرفه غافلاً فمُجِبُّهُ بقوله : ما أغفله ، أى لا شك فى
 غفله . ولذلك قال الأخفش : أنا منذ سنون أسأل عنه ، ولا درى ما هو ؟ يعنى
 أنه لم يجد أحداً يعرف أصل الكلمة ، ولم يجهل الإعراب الذى يحتمله (٣) .

(١) زيادة من هامش المخطوط .
 (٢) فى سيبويه (يولاق) ٢٢٩/١ و (هارون) ١٢٩/٢ « وما أغفله . . . »
 (٣) يقول السيرافى : هذا الحرف ما فسرته من معنى ، إلى أن مات المبرد .
 وفسره أبو اسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام قد تقدم ، كان قائلاً .
 (١٠ - عيون سيبويه)

قوله في (باب الحروف الخمسة):

« وروى الخليل - رحمه الله ^(١) - أن ناساً يقولون: إن بك زيداً مأخوذ
فقال هذا على قولك ^(٢) إنه بك زيداً مأخوذاً ، وشبهه بما يجوز في الشعر ،
بحو قوله وهو ابن صريم البشكري :
[ويوماً] توافينا بوجه مقسم . كأن ظبية تملو إلى وارق السلم ^(٣) »

قال : زيد ليس بغافل عني . فقال المجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أي
تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف . يريد حذف « انظر » الناصب « شيئاً » .
هامش سيبويه (هارون) ١٢٩/٢ .

وهذا التفسير يوافق الوجه الآخر من تفسير أبي نصر .
وفي اللسان (عقل) قال الجوهري : وقولهم ما أغفله عنك شيئاً ، أي دع
عنك الشك كانه قال : ما أعلم شيئاً مما تقول فدع عنك الشك ، ويستدل
بهذا على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار وقال بكر المازني : سألت أبا زيد
والأصمعي وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف فقالوا جميعاً : ما ندري ما هو .
وقال الأخفش : أنا منذ خلقت أسأل عن هذا . قال الشيخ ابن يري : الذي رواه
سيبويه : ما أغفله عنك ، بالغين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف . - وتفسير
الجوهري لعبارته قريب من الوجه الأول في تفسير أبي نصر . وانظر تأويل
مشكل القرآن ٦٥ .

(١) هذه العبارة ساقطة في (بولاق) ٢٨١/١ .

(٢) في (بولاق) ١٣٤/٢ « على قوله » .

(٣) في الأصل : ويوم - خطأ - والبيت من الطويل وقد نسب إلى عدد من
اليشكريين : باعث بن صريم ، أرقم بن علباء ، كعب بن أرقم ، زيد بن أرقم ،
ابن أصرم ، راشد بن شهاب . كما روى في صدره (فيوما) وفي عجزه
(ناضر السلم) .

انظر سيبويه والأعلم ٢٨١/١ ، ٤٨١ وابن السيرافي ٥٢٥/١ والمنصف
١٢٨/٣ والأصمعيات ١٥٧ والانصاف ٢٠٢/١ ، وابن الشجري ٣/٢ والخزانة
٤١١/١٠ واللسان (قسم) .

وقد استشهد به في المغنى ٣٢/١ وابن يعيش ٧٢/٨ ، ٨٣ والهمع ١٤٣/١ .
والرضي ٣٣٥/٢ .

والشاهد هنا رفع (ظبية) خبراً لكان المخففة ، واسمها منوى أي كانها -
ويروى ينصب (ظبية) اسماً لكان وجملة تملو صفة والخبر مخشوف أي
هذه المزة ، ويروى بجزها على أن الكاف حرف جر ، و (أن) زائدة بين الجر
والجزور .

[أَى كَانَهَا ظَلِيمة]^(١) . وقال الآخر :

ورجه مشرق النحر كأن ثدياه حَقَّان^(٢)

لأنه لا يحسن ههنا [إلا]^(٣) الإضمار ، وزعم الخليل - رحمه الله^(٤) أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فلو كنت ضَمِيماً عرفتَ قرابتي ولكن زنجي عظيم الشافر^(٥) (١/٣١)

قال أبو نصر : بيت الفرزدق هو للشبه به البيتان الأولان ، وإنه بك زبد مأخوذ ، وإنما أراد « وشبهه بما يجوز في الشعر » وهو بيت الفرزدق وكذلك شبه به قول ابن صريم والبيت الذي يليه .

(١) من كلام أبي نصر ، وليست في (بولاق) ولا (هارون) .

(٢) البيت من الهزج ، ولم ينسب لقائل معين ، ويروى صدره . وصدر مشرق اللون ، كما يروى : ونحر مشرق اللون ، وعلى هاتين الروايتين يكون قوله (ثدياه) على تقدير مضاف بين المتضافين أى كان ثديا صاحبتة ، والبيت في سيبويه ٢٨١/١ والمنصف ١٢٨/٣ وابن الشجرى ٢٣٧/١ ، ٣/٢ والخزانة ٣٩٨/١٠ وابن يعيش ٧٢/٨ والانصاف ١٩٧/١ والرضي ٣٣٤/٢ - ٣٣٥ والهمع ١٤٣/١ . والشاهد فيه على رواية (ثدياه) على أن اسم كان المخففة ضمير شان محذوف ، والجملة بعده خبر كان ويروى (ثدييه) اسما لها وحقان خبرها .

(٣) تكلمة من سيبويه .

(٤) ليست في (بولاق) ولا (هارون) .

(٥) البيت من الطويل للفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١/٢ وقد ورد في الإقليم ٢٨٢/١ والخزانة ٤٤٤/١٠ والمغنى ٣٢٣/١ والانصاف ١٢٢/١ ومجالس نعلب ١٠٥/١ والمنصف ١٢٩/٣ والافصح ٢١٢ .

وشاهده على هذه الرواية رفع (زنجي) على أنه خبر لكن مع حذف اسمها وتقديره . ولكنك زنجي ويروى : ولكن زنجيا غليظ المشافر ، وغليظا مشافرة ، وغليظا مشافرة ، وعلى هذه الروايات يكون (زنجيا) اسما والخبر محذوف أى لا يعرف قرابتي .

قوله في (باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة) :

في قول الشاعر :

« أمن عمل الجراف أمين وظلم » وعُدوا فيه أعتبونا براسم
أميرى عدا إن حمسنا [عليه] (١) براسم مال أوديا بالبهام (٢)

نصبهما على الشتم ، لأنك إن حملت الأمرين على الإعتاب كان محالا
لأنك لا تحمّل (٣) صفة الإثنين على الواحد ، ولا تحمّل الذي جرّ الإعتاب
على الذي جرّ الظلم ، فلما اختلف الجرّان واختلفت الصفتان صار (٤) بمنزلة
قولك : فيها رجل وقد أتاني آخر كريمين .

يعنى أن « راسما » أضيف إليه الإعتاب بالباء ، والماء التي هي ضمير
الجراف مضاف إليها الظلم ، فالظلم جارٌّ للهاء ، والاعتاب جارٌّ لراسم ، فلا
يحمل الذي جرّ الاعتاب على الذي جرّ الظلم — أعني أن للضمير الذي أضيف

(١) في الأصل : عليهم - خطأ .

(٢) من الطويل ، ولم ينسهما سيبويه ، وكذلك في اللسان (جرف) ، وقد
نسبهما ابن السيرافي ٥٣٠/١ مع ثالث قبلهما لعبد الرحمن بن جهيم أحد بنى
الحارث بن سعد من بنى أسد ، وأورد صاحب الخزائن ١٩٥/٢ ، ١٩٦ الأول منهما
مع ما قبله . . . بن جهيم أحد بنى الحارث بن سعد من بنى أسد . وهما في التنبيه
للبيطليوسي ٤٧ . والجراف وراسم : عاملان للسلطان على صدقات هؤلاء القوم .
والشاهد فيه : نصب (أميرى عدا) باضمار فعل أى اذكر أميرى عدا ،
ولا يجوز النصب على الحال ولا الجر على البسند من الجراف وراسم لاختلاف
العامل فيهما . فلهذا نصب على القطع .

وقد أشار الإعلم ٢٨٨/١ إلى جودة الرفع على الابتداء .

(٣) قى (بولاق) ٢٨٨/١ « وذلك لأنه لا يحمل . . . ولا يحمل »

سوقى (هارون) ٥٥/٢ « وذلك لأنه لا تحمّل . . . ولا تحمل »

(٤) أى صار الكلام ، وفى (بولاق) صارتا .

إليه الظلم هو الجراف ، فذلك لم يحمل الأميرين عليهما ، أي لا ينجران بهما
لاختلاف الجرين ، ولا ينجران بالاعتاب ، لأنك لا تحمل صفة الاثنين على
الواحد ، وإنما يعنى بقوله « على الذى جر الظلم » على الذى جر « العمل » ، لأنه
مع فهاده قد قال : « إن المظهر والمضمّر ^(١) معاً لا يوصفان بصغة ظاهرة
لاتقول صررت به وبزيد الكريمين على الصفة » ^(٢)

قوله فيه : « واعلم أن ناساً من العرب يفلطون فيقولون إنهم أجمعون
ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذلك ^(٣) أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه
قال : « هم » كما قال :

« ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً » ^(٤) على ما ذكرت لك ،

قال أبو نصر : « هم » فى قوله « فيرى أنه قال هم » هو الذى فى قوله :

« إنهم أجمعون ذاهبون » وحمل « أجمعين » على موضع « هم » كحمل
« ولا سابق » على موضع « مُدْرِك » (٣١ / ب) وتوهم الباء فيه ، كما توهم
الابتداء فى إنهم أجمعون ذاهبون .

(١) فى الأصل - أن المضمّر والمظهر .

(٢) فى سيبويه (يولاق) ٣٩٣/١ . « كما قبح أن يشرك المظهر والمضمّر فيما
يكون وصفاً للمظهر - ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررت بزيد وبه الطويلين » .
(٣) فى (يولاق) ٢٩٠/١ و (هارون) ١٥٥/٢ . « وذلك » :
(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره : « بدالى أنى لست مدرك ما مضى » .
وقد أورده سيبويه فى سبعة مواضع نسبه فى خمسة منها إلى زهير ٨٣/١ ،
٢٧٨/٢ ، ٤٥٢ ، ٤٢٩ ، ٤١٨ ونسبه فى ١٥٤/١ لصرمة الأنصارى ، وجاء غير منسوب
فى ٢٩٠/١ ، وفى ابن السيرافى ٧١/١ ، ٧٢ لصرمة . وقد روى بنصب (سابقاً)
وجره ، والبيت فى شرح ديوان زهير ٢٨٧ والأعلم ٨٣/١ ، ١٥٤ ، وأسرار العربية
١٥٤ والخزانة ١٠٠/٩ والمقتضب ٣٣٩/٢ ، ١٩١/٤ واللسان (نمش)
والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ .

والشاهد فيه : عطف (ولا سابق) على (مدرك) على توهم أنه مجرور
بالباء لأنها تدخل فى خبر ليس كثيراً وعلى رواية النصب يكون معطوفاً على
(مدرك) وبعضهم يرفعه على أنه خبر لابتداء محذوف .

قوله في (باب كم) :

« وبعض العرب ينشد قول الفرزدق .

كم عمة لك يا جرير وخالة قد دعاء قد حلبت على عشاري^(١) »

وهم كثير فمنهم^(٢) الفرزدق » :

يعنى بقوله « فمنهم الفرزدق » أن الفرزدق من هؤلاء الذين هذه لفهم أعنى الذين يضمرون^(٣) « من » بمد كم في الخير ، ويجعلونها مثنوثة في المعنى فينصبون بعدها ، كما يفعلون في الاستفهام ، وكم في هذا البيت خبر . ولا تكون استفهاما لفساد المعنى به .

قوله فيه : « وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان ، وكم عبدك لا عبد ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه كم ، لا على ما عمل فيه

(١) في الأصل : عشار - وأثبت ما في سائر المراجع - والبيت من الكامل ، وهو في ديوان الفرزدق ٤٥١ وسيبويه ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ والمقتضب ٥٨/٣ وإصلاح الخلل ٢٣١ ، والخزانة ٤٨٥/٦ والرضي ٩٣/٢ ، ٩٤ والهمع ٢٥٤/١ وابن يعيش ١٣٣/٤ والتبصرة ٣٢٢/١ والشاهد فيه هنا نصب تمييز كم الخبرية (عمة وخالة) على لغة من ينصب تمييز كم الخبرية ومن جعلها - على هذه الرواية - استفهامية فلا استفهام ليس على حقيقته ولكنه على سبيل التهكم والسخرية : ويروى البيت بجرعة وخالة على أن كم خبرية، ويروى برفعهما على الابتداء وكم - استفهامية أو خبرية - منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . وجعل كم خبرية أبلغ في الهجاء من جعلها استفهامية ، لأنها تدل على أنه له عمات وخالات أجيرات ممتهات ، أما الاستفهامية فتدل على أنه له عمة واحدة وخالة واحدة .

(٢) في (بولاق) ٢٩٤/١ : « منهم » .

(٣) في الأصل : « اللذين يضمون » - خطأ .

كم^(١)، كأنك قلت: لا رجل أثنائي ولا رجلان، ولا عبد لك ولا عبدان، وذلك^(٢) لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد للنكور، كما قلت عشرون درهما، أو بجمع^(٣) منكور نحو ثلاثة أثواب، وهذا جائز في التي تقع في الخبر. فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين — يعني الواحد للنكور^(٤) — ولو قلت: كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر والاستفهام^(٥) كان غير جائز، لأنه ليس هكذا تفسير العدد، ولو جاز ذلك^(٦) لقلت له عشرون لا عبداً ولا عبيدين، ولا رجلا ولا رجلين^(٧) تؤكد لكم لا الذي عمل فيه، لأنه لو كان عليه كان محالاً وكان نقضاً.

يعني بقوله «ولو قلت كم لا رجلا ولا رجلين في الخبر والاستفهام كان غير جائز» أنك لو قلت في الاستفهام: كم لا رجلا ولا رجلين عندك أو فيها أو جاءك أو نحوه كان محالاً، كما أنك لو قلت في الخبر: كم لا رجلي ولا رجلين وأنت تريد كم لا رجل ولا رجلين فيها ونحوه لم يجز، كما لا يجوز له عشرون لا عبداً ولا عبيدين، لأنه ليس هكذا تفسير العدد، وكما أنه محال رب لا رجل ولا رجلين فيها. وقوله: «ولا رجلا ولا رجلين (٣٢/أ)» تؤكد لكم لا الذي عمل فيه «كم» - معناه أن لا رجلا ولا رجلين إذا كان منصوباً هكذا في قولك: كم لا رجلا ولا رجلين فيها، هو تؤكد لكم فكيف ينصب وكم موضعه رفع على الابتداء؟

(١) في (بولاق) ٢٩٦/١: «ما عمل فيه كم».

(٢) في (بولاق) و (هارون) ١٦٨/٢ «وذلك».

(٣) في (هارون) «بجمع».

(٤) من كلام أبي نصر.

(٥) في (بولاق) و (هارون) «أو الاستفهام».

(٦) في (هارون) «ولو جازذا».

(٧) في (بولاق) «فلا رجل» «ولا رجلان».

قوله في (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا) :

«وسئل ذلك ربه رجلا» (١)

قال أبو نصر: «رَبٌّ لا تعمل إلا في النكرات فنخفف ما وقعت عليه ،
تقول : رب رجلا قد جاء ، فلما وقعت على مضمر يفسره للنكور الذي
بعده ضارع النكرات (٢) التي لا تُخبر عنها حتى تصفها ، ولا يكون التفسير
إلا نكرة ، ويفعل فيه الجار والمجرور عمل وَيَحْهَ فيما بعده ، ولا تقول : ربه
قد جاءني ، لأنهم إما بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير ، والتفسير لازم لما
تقدم من الإضمار ، ولا يكون في موضع على هذه الشريطة مظهر ، لو قلت :
رب رجلا رجلا قد فعل كذا وكذا كان محالا للاستغناء بنفسيره ، كما أنك
لو قلت : نعم الرجل رجلا زيدا ، وضربت زيدا ضربته كان كذلك ، ومثله (٣)
قولهم : إنه كرام قومك ، لا يجوز إن الأمر كرام قومك ، لما ذكرت لك .

قوله فيه : «وأما قولك» (٤) نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه
عبد الله ، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله .

يعني أنك إذا قلت : ذهب أخوه عبد الله ، كان الأخ مبيها على ذهب ،

(١) سيبويه (بولاق) ٣٠٠/١ و (هارون) ١٧٦/٢ :

(٢) اختلف النحويون في الضمير الراجع الى نكرة هل هو نكرة أو معرفة
على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه نكرة مطلقا ، والثاني أنه معرفة مطلقا ، والثالث : يفصل ،
فإن كانت النكرة التي يعود عليها الضمير واجبة التنكير كان الضمير نكرة مثل :
ربه رجلا - فرجلا تمييز ولا يكون الا نكرة ، وإن كانت جائزة التنكير فالضمير
معرفة مثل : جاءني رجل فأكرمته - فرجل فاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة
وأن يكون معرفة . انظر شذور الذهب ١٤١ .

(٣) أي ومثل ما يضم ويفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر .

(٤) في (هارون) ١٧٦/٢ : وأما قولهم .

وتكون الهاء إضرارا مقدما يلزمه التفسير ، وتفكير عبد الله محمولا على مبتدأ مضمرة كأنه لما قال : ذهب أخوه ، قيل له : من هو ؟ فقال : هو عبد الله ، وإن شئت كان عبد الله مبتدأ وخبره ذهب أخوه ، على التقديم والتأخير ، وكذلك قولهم : نعم الرجل عبد الله ، الرجل مبني على نعم وعبد الله تفسير للرجل محمول على مبتدأ مضمرة ، وإن شئت كان عبد الله مبتدأ ونعم الرجل مبنيا عليه خبرا له ^(١) ، على ما ذكرت لك .

فإن قيل : لم جعل نعم الرجل عبد الله بمنزلة ذهب أخوه عبد الله ؟ وهلا جعله بمنزلة ذهب الرجل عبد الله ؟

قيل : إن عبد الله لا يكون محمولا على نعم ، كما لا يكون محمولا (ب/٣٢) على ذهب في قولك : ذهب أخوه عبد الله ، وإنما هو تفسير للهاء ، وهي

(١) هذان هما الوجهان اللذان يعتد بهما في اعراب مخصوص نعم ويثنى وإن كان هناك خلاف بين العلماء في ترجيح أى منهما على الآخر ، وهناك وجهان آخران ضعيفان ، أحدهما : أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أى نعم الرجل عبد الله المدح ، ووجه ضعفه ، التزام حذف الخبر ، وهو لا يحذف وجوبا إلا إذا سد شيء مسده من الأمور الأربعة المعروفة - والثاني : - واليه ذهب ابن كيسان - أن يكون بدلا من الفاعل - بدل اشتمال - وقد ضعف بأن البديل لا يلزم ذكره لأنه تابع ، ولأنه على نية إحلاله محل المبدل منه وقد لا يصلح لمباشرة العامل . وقد أجيب عنه بأن التابع قد يلزم كتابع مجرور « رب » الظاهر وبأنه قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ، وبأنه قد يقع بدلا مالا يجوز أن يلي العامل نحو أنك أنت . انظر الأشموني وحاشية الصبان ٣٧/٣ والهمع ١٧/٢ وابن كيسان النحوى ١٣٩ - ١٤٠ .

ويبدو أن وجه الضعف - في هذا الوجه الثاني - أن المبدل منه يكون في حكم الملقى والمقصود هو البديل ، وأسلوب نعم ويثنى إنما وضع للمبالغة في المدح والذم ، ولا يبلغ هذا المدى إلا بسبب الفاعل على النظام الذى رسمته قواعد هذا الباب ، فله مشاركة فعالة في تحصيل هذا المعنى ، وأعراب المخصوص بدلا يجعله كما مهملا في الأسلوب .

هو ، وعبد الله في قولك : نعم الرجل عبد الله هو الرجل إلا أنه لا يكون محمولا على العامل فيه ، فلذلك جعل نعم الرجل عبد الله بمنزلة ذهب أخوه عبد الله حين لم يكن على ذهب كما أنه لا يكون على نعم

قوله فيه : « كما أنك إذا قلت عبد الله نعم الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم ، ومثل ذلك قولك : عبد الله فاره العبد فاره الدابة ، والدابة لعبد الله ومن سببه كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت : [عبد الله] ^(١) نعم الرجل »

يعني أنك إذا قلت : عبد الله نعم الرجل ، فالرجل هو عبد الله ، والمعنى عبد الله من رجال كلهم صالح ، كما أنك إذا قلت : عليم الله لأنهم ، فلفظه لفظ جميع الله ، ومعناه معني العليم ، وإذا قلت : ما أحسن زيدا فلفظه كلفظ شيء أحسن زيدا ، ومعناه على غير ذلك .

قوله فيه : « فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت عاملة ^(٢) في الاسم الذي فيه الإلف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئا بعينه ، كما أن الاسم الذي يظهر في رب قد يبدأ بإضمار الرجل ^(٣) قبله حين قلت ربه رجلا ، لما ذكرت لك ، وتبدأ بإضمار الرجل ^(٤) في نعم لما ذكرت لك »

قال أبو نصر : حذف خبر « الاسم الذي يظهر بعد نعم » لما في الكلام من الدليل عليه ، وكأنه قال : فالاسم الذي يظهر بعد نعم قد يبدأ بإضماره

(١) التكملة من سيبويه (هارون) ١٧٧/٢ .

(٢) في سيبويه (بولاق) ٣٠١/١ « إذا كانت نعم عاملة الاسم الذي فيه » .

وفي (هارون) ١٧٧/٢ إذا كانت نعم عاملة فيه الاسم الذي فيه ...

(٣) في سيبويه (بولاق) ٣٠١/١ « بإضمار رجل » في الموضعين .

في نعم ، كما أن لاسم الذي يظهر في ربَّ يُبدَأُ بإظهار الـ رـ قبله ، وتظير
هذا حذفهم الخبر في رب للعلم به ، [وفي إذا ^(١)] ولو نحو قول الله - عز
وجل - (ولو ترى إذ وقفوا على النار) ^(٢) ونحو قوله تبارك وتعالى :
(حتي إذا جاءوها وفتحت ^(٣) أبوابها) ^(٤) وكقول الشاعر :

ودوية فقر تَمْشِي نعامها كَمْشِي النصارى في خفاف البرندج ^(٥)

لعلم السامع أنه يريد قطعها ونحوه .

(١) في الأصل : « وهو في لو » - وقد عدلت العبارة بما يتمشى مع

الأمثلة بعدها .

(٢) الانعام ٢٧

(٣) الزمر ٧٣

(٤) سيبويه (بولاق) ٤٥٣/١ و (هارون) ٢٠/٣ « ومالت الخليل من

قوله جل ذكره : (حتي إذا جاءوها وفتحت أبوابها) أين جوابها ؟ وعن
قوله جل وعلا : (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) ، (ولو ترى إذ وقفوا
على النار) فقال : أن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في
كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه ٨٣ وسيبويه
والأعلم ٤٥٤/١ واللسان (ردج) والهمع ٢٨/٢ ورواية الديوان : ودوية
تعاجها البرندج

وفي سيبويه والأعلم واللسان والتاج (ردج) والهمع : ودوية
نعامها الأرندج .

والبرندج والأرندج : لغتان ، وهو الجلد الأسود ، شبه أرجل النعام بخفاف
الأرندج في السواد ، وخص النصارى لأنهم كانوا معرفين بها .

والشاهد فيه : حذف جواب رب لعلم السامع به ، يقول سيبويه : « وزعم
أنه قد وجد في أشعار العرب رب لاجواب لها . من ذلك قول الشماخ »
- وذكر البيت - ثم قال : فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجر
منها جواب لرب لعلم المخاطب أنه يريد قطعها ، أو ما فيه هذا المعنى .
والاستشهاد بهذا البيت على أن رب قد تجيء ولا جواب لها غير مستقيم ، لأن
جوابها في البيت بعده :

قطعت إلى معروفها منكراتها إذا خب آل الأمعر المتوهج

قوله فيه : « ومن زعم أن الإضمار الذي في نعم هو عبد الله ، فيلغى ^(١) »
 له أن يقول : نعم عبد الله رجلاً .

يعنى أنك إذا قلت : عبد الله نعم (٣٣ / ١) رجلاً ، فمبد الله هو الرجل ،
 وضميره في نعم ، إلا أن هذا الضمير لا يحمل على عبد الله ، كما لا يحمل عليه
 الذي يفسره ، وكما أن الإسم الذي [هذا] ^(٢) للضمير في مكانه هو عبد الله
 ولا يحمل عليه ، ولو حمل عليه لكان ينبغي أن يكون في مكانه فتقول : نعم
 عبد الله رجلاً ، فلذلك قال : « إن الإضمار الذي في نعم ليس عبد الله ^(٣) »
 ولذلك قال أيضاً : « إن عبد الله ليس من نعم في شيء ^(٤) » ، والرجل هو عبد الله ،
 وليكنه منفصل منه كاتصال الأخ منه إذا قلت : عبد الله ذهب أخوه .

وإنما يعنى بقوله « منفصل منه » أنه لا تعمل فيه نعم كما [لا] ^(٥) تعمل
 في الرجل ، فكذلك الضمير الذي لعبد الله في قولك : عبد الله نعم رجلاً -
 المستكن في نعم هو عبد الله ، وليكنه منفصل منه ، يعنى أنه يرتفع بنعم كما
 يرتفع به الرجل ، وعبد الله لا يكون كذلك ، فهذا انفصاله منه .

قوله فيه : « ومن زعم الخليل - رحمه الله ^(٦) - أن حبذا بمنزلة حب الشيء ،
 ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو « تولا » وهو اسم من فروع ، كما
 تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور . »

(١) فى (بولاق) : ٣٠٦/١ و (هارون) : ١٧٨/٢ « فقد يفتى » .
 (٢) زيادة من هامش المخطوط .
 (٣) هذه العبارة ليست نصاً فى سيبويه ، ولكنها مفهوم النص السابق
 « ومن زعم أن الإضمار » وفيه ٣٠٦/١ « ويدل على أن عبد الله ليس تفسيراً
 للضمير أنه لا يعمل فيه نعم بنصب ولا رفع » .
 (٤) فى سيبويه ٣٠٦/١ « فعبد الله ليس من نعم فى شيء . » .
 (٥) زيادة من هامش المخطوط .
 (٦) ليست فى (بولاق) : ٣٠٢/١ .

قال أبو نصر : غلط بعض النحويين ^(١) من رأى هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظن أن قوله « وهو اسم مرفوع » مردود على حيناً فجعل حيناً اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنى عليه ، وليس كذلك ، وإنما أراد بقوله « وهو اسم مرفوع » - ذا - للوصول به « حَب » كما أن العم في قوله « يا بن عم » مجرور . و « ذا » ^(٢) في قولك : حيناً زيد هو الفاعل المبنى على حَب . وبذلك على ذلك قول الخليل - رحمه الله - إن حيناً بمنزلة حَب الشيء ، وحَب في هذا التمثيل فعل ، فكذلك هو فعل أيضاً إذا وُصِل ، كما أن « لو » حرف فإذا وُصِلَ بلا لم ينتقل إلى غير الحرف .

قوله فيه : « والعبد يكون صفة ، تقول ^(٣) هذا رجل عبد وهو قبيح ، لأنه اسم » .

يعنى أن العبد يكون صفة إذا قلت : هذا رجل عبد لك ، فيحسنه « لك » فإن حذف « لك » صار اسماً إلا أنه قد يوصف به على الأصل وإن كان قبيحاً .

قوله في (باب النداء) :

« وزعم الخليل - رحمه الله ^(٤) - أنهم نصبوا المضاف [نحو ^(٥)] يا عبد الله ، يا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام

(١) المقصود بالبعض هنا ، هو المبرد ، فهو صاحب هذا الرأي ، وسار عليه ابن السراج ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه لسيبويه . انظر المقتضب ١٤٥/٢ والاشموني مع الصبان ٤٠/٣ والهمع ٨٨/٢ .

(٢) في الأصل « وزيد » خطأ .

(٣) في سيبويه (بولاق) ٣٠٣/١ و (هارون) ١٨٢/٢ : « وتقول » .

(٤) ليست في (بولاق) ٣٠٣/١ .

(٥) زيادة من هامش المخطوط .

(٣٣/ب) كما نصبو هو قبلك وبعذك^(١) ، ورفضوا للقرء ، كما رفضوا قبل وبعء ، وموضعهما واحد .

قال أبو نصر : قبل وبعء غير متمكنين ، أعني أنك لا تقول « بعد » وأنت تريد أن تبني عليه كلاما ، وكذلك « قبل » وإنما يكونان على ما قبلهما فيكونان غاية ، فإذا أضفتهما أو نكرتهما تمسكنا في المواضع^(٢) ، وكل منادى غير متمكن ، لأنه ليس يدور في الأمكنة ، أعني أنه لا يكون غير مفعول به ، فما كان منه مفردا معرفة بُني على الضم ، ولم يسكن لعلته قد أوضعتها في أول الكتاب^(٣) ، وشبهه بقبل وبعء ، وعلتهما واحدة ، وأعرب للمضاف والنكرة وإن كانا غير متمكنين تشبيها بقبل وبعء مضافين ونكرتين .

قوله في (باب ما ينتصب على اللدح والتعظيم أو الشتم) :

« وتقول^(٤) يا هؤلاء وزيد الطوال والطوال ، لأنه كلف رفع ، والطوال^(٥) عطف عليهم ، وتقول يا هذا ويا هذان الطوال ، وإن شئت^(٦) الطوال ، لأن هذا كلف مرفوع والطوال هنا^(٧) عطف^(٨) ، وليس الطوال بمنزلة يا هؤلاء الطوال ، لأن هذا إما هو من وصف غير المبهمة .

(١) في (بولاق) و (هارون) ١٨٢/٢ « وهو بعذك » .

(٢) أي تمسكنا في مواضع الاعراب بخروجهما عن الظرفية .

(٣) انظر ص ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ من هذا الكتاب .

(٤) في الأصل مكررة - خطأ .

(٥) في سيبويه (بولاق) ٣٠٩/١ و (هارون) ١٩٤/٢ : والطوال ههنا

رفع عطف عليهم .

(٦) في (بولاق) و (هارون) « وإن شئت قلت : الطوال » .

(٧) في (بولاق) و (هارون) : « ههنا » .

(٨) في الأصل : « رفع » والتصحيح من هامش المخطوط .

يعنى أنك إذا قلت : يا هؤلاء الطوال ، فالطوال مع [هؤلاء ^(١)] كالإسم الواحد ، كأنك قلت : يا طوال ، وأدخلت « هؤلاء » للقرب ، وصار بمنزلة وصف غير المنادى الذى كأنه من تمام الموصوف نحو مررت بزید الأحمر إذا كان لا يُعرَف إلا بصفة ، كما أن يا هؤلاء الطوال إنما غرضك يا الطوال فأدخلت « هؤلاء » لتصل إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فكأنه من تمامه ، وأصل هذه الصفة التى فيها الألف واللام أن تكون لغير المبهمة ^(٢) ، ولذلك قال : « لأن هذا إما هو من وصف غير المبهمة » وأصل المبهمة أن يوصف بما يكون عطفاً - كأجمعين - فإن وصفتها على طريق الإيضاح - إذا خفت أنها لم تُعرَف - وصفتها بالاسماء التى ليس فيها الألف واللام على طريق عطف البيان نحو زید وأخيك ^(٣) ، فإن فصلت بينها وبين ما يوصف به مما فيه

(١) فى الأصل : هذا - والأولى ما أثبت .

(٢) لأن المبهمة (اسم الإشارة) يوصف بالاسماء التى فيها الألف واللام (اسم جنس أو موصول) مثل مررت بهذا الرجل أو بهذا الذى جاءك ، أو بالصفات التى فيها الألف واللام إذا جعلتها بمنزلة الاسماء - وليست بمنزلة الصفات فى نحو مررت بزید الطويل - مثل : مررت بهذا الطويل ، إذا جعلت الطويل كالاسم له ، لأنه إنما ينبغى أن تبين عن النوع الذى الذى تقصده ، لأن (هذا) يقع على كل ما أو مات إليه ، ويقول ابن السراج « إذا قلت : هذا الطويل ، فأنما تريد : الرجل الطويل أو الرمح الطويل فالمبهمة يحتاج الى أن يميز بالاجتناس عند الالباس ، فلهذا صار هو وصفته كشيء واحد وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالاجتناس » الأصول ٣١/٢ - ٣٢ ، وانظر المقتضب ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣ وابن يعنى ٥٧/٣ والرضي ٢٨٩/١ .

(٣) فى سيبويه (بولاق) ٣٠٧/١ و (هارون) ١٩٢/٢ « وقال الخليل - رحمه الله - : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه ، فانت بالخيار : أن شئت رفعت وأن شئت نصبت ، وذلك قولك يا هذا زيد وأن شئت قلت زيدا ، يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . وكذلك يا هذان زيد وعمرو ، وأن شئت قلت زيدا وعمرا ، فتجرى ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل ، وزعم لى بعض العرب أن يا هذا زيدا « كثير فى كلام طييء » .

الآلف واللام كان الوصف عطفًا ، تقول : يا هذا ويا هـذان الطوال وإن
سميت الطوال ، ويا هؤلاء وزيد الطوال والطوال »

وقوله : « وليس الطوال بمنزلة يا هؤلاء الطوال . يعني وليس الطوال في
قولك يا هذا ويا هـذان الطوال بمنزلة يا هؤلاء الطوال ، وقد فسرنا لم ذلك ؟
ووقع في الكتاب في هذا الباب غلط . لبعض المفسرين ، وهو قوله :
« فكل شيء جاز أن يكون هو والمبهم شيئاً واحداً فهو عطف عليه ^(١) »
وليس كذلك بل هو وصف لما تقدم ذكره .

ووقع فيه غلط آخر وهو « واعلم أن قولك ياها الرجل أن يكون الرجل
صلة لأي أقبس ، لأن أيًا ^(٢) لا يكون إسماً - في غير الاستفهام والمجازاة -
بغير صلة ^(٣) » وقد ذكر سيبويه - رحمه الله - في غير هذا الموضع أنه رُب

(١) في سيبويه . (بولاق) ٣٠٩/١ و (هارون) ١٩٥/٢ « فكل شيء جاز
أن يكون هو والمبهم بمنزلة اسم واحد فهو عطف عليه » ويقول السيرافي تعليقا
على هذه العبارة ٣/ورقة ٤٠ « في نسختي « جاز » وفي نسخة غيري « جاوز »
وجاز أيضا في معنى جاوز » وفي القاموس المحيط (جاز) جاز جواز وجووزا
وجوازا ومجازا ، وجاز به وجاوزه جوازا : سار فيه وخلفه . ومثل ذلك أيضا في
اللسان (جوز)

ويقول السيرافي ٣/ورقة ٤٠ « قد ذكرنا أن المبهم يوصف بما فيه الآلف واللام
وينقله المبهم من تعريف العهد الماضي الى تعريف القرب ، والاشارة فيه كالوصله
الى الاسم الذي فيه الآلف واللام ، فيصير المبهم وصفته كشيء واحد ، فاذا فصلنا
فقلنا : يا هؤلاء وزيد الطوال ، فقد فصلنا (يزيد) بين هؤلاء والطوال فخرج عن
المذهب الموضوع لصفة البهيمه ، فلم يسم بالصفة ، وسمى بعطف البيان ، لأن فيه
شرحا وبيانا كالبدل والتوكيد ، وليس بصفة له ، ولو أراد الصفة لقال : يا هؤلاء
الطوال . وزيد » . واذن فمعنى عبارة سيبويه السابقة : فكل شيء ابتعد - لوجود
فاصل - أن يكون هو والمبهم بمنزلة اسم واحد فهو عطف بيان عليه ، أما أبو نصر
فقد جعل هذه العبارة من تفسير بعض المفسرين وليست من متن الكتاب ولهذا
غلطه . وفي الهمع ١/١٧٥ « ياها الانسان ، ياها النبي وقيل انه عطف
بيان لا وصف ، قاله ابن السيد » . وابن السيد متأخر عن أبي نصر .

(٢) في الأصل « لأن أي » .

(٣) هذا رأى الاخفش ، والعبارة بنصها في السيرافي ٣/ورقة ٤١ وانظر
المعنى ١/٨٢ والهمع ١/١٧٥ . وعلى رايه يكون صدر العلة محذوف وهو
العائد ، والمعنى : يا من هو الرجل .

إسم لا يتم حتى يوصف ، فها [ما^(١)] وبين إذا كنا نأثرتين ، وأثرتي في قولك
يا أيها الرجل ، وقول العرب : مرت بهم الجماء الغفير ، فالغفير وصف
لازم ، لا يقال مرت بهم الجماء دون الغفير^(٢) .

وقد بين أبو عثمان المازني ذلك أيضا فقال : « رأيت الصلة إنما تكون
جملة ، فلما امتنعت أي أن يقع بعدها ما يقع بعد اللوصول^(٣) كل ذلك على
أن الرجل صفة » .

قوله فيه : « ولو كان شيء من هذا نسكرة لم يكن مجرورا ، لأنها لا تُجرى
في الكلام »^(٤) .

يعني أنك إذا قلت : يا خباث ويا لكاع ويا فساق ، فهي أسماء اختص

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢٦٩/١ - ٢٧٠ « ... يأيها الرجل ، الرجل وصف
لقوله يأيها ، ولا يجوز أن يسكت على يأيها . قرب اسم لا يحسن عليه عندهم
لسكوت حتى يصفوه ، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم وكذلك
من وما إنما يذكران لحشوهما ولوصفهما ومثل ذلك الجماء الغفير ،
فالغفير وصف لازم وهو توكيد ، لأن الجماء الغفير مثل » .

(٣) أي من الجملة الفعلية والظرف والجار والمجرور . وكذلك رد الزجاج
وبين مائك وغيرهما على الأخفش ، وقد أجيب على هذه الردود كلها . انظر
السيرافي ٣/ ورقة ٤١ والمغني ٨٣/١ والهمع ١٧٥/١ ويرى الكوفيون وابن كيسان
أن أصل يأيها الرجل : يا أي هذا الرجل ، وأى - عند الكوفيين - منادى غير
موصوف ، و « هذا » خبر لمبتدأ محذوف ، « والرجل » صفة لهذا ، وحذف
« ذا » - الموصوف - اكتفاء بدلالة الرجل - الضمة - عليه ، والتقدير يا أي هو
هذا الرجل ، وهذه الجملة مستأنفة لبيان الإبهام الذي في أي . أما ابن كيسان
فيجعل « ها » انقباضا من « هذا » بعد حذف « ذا » صفة في الرجل صفة
في « ها » . انظر الأرتشاف ١٠٠٤ والهمع ١٧٥/١ وابن كيسان النحوي

١٥٣ - ١٥٤ .

(٣) في سيبويه (بولاق) ٣٢١/١ و (هارون) ١٩٨/٢ : « في النكرة » .

(١١ - عيون سيبويه)

بها المنادى^(١) لا تكون في غير النداء ، ولذلك قال : « لأنها لا تُجَزَّ في الكلام » . يعني في غير النداء ، ولو كانت زكرات في النداء لوجدت في غيره ، وترك التنوين يقوى ذلك ، لأن كل اسم معرفة شبه بالأصوات غير منون ، وينون إذا كان نكرة نحو هذا عمرو وبه وعمرو وبه آخر^(٢) .

قوله (هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل للمضاف إليه^(٣)) :

« وثبت فيه الباء لأنه غير منادى وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء وذلك يا ابن^(٤) أخي ويا ابن أبي » .

يعني أنك إذا قلت في هذا الباب على ما شرط : يا ابن أخي ، فالمضاف إليك هو الابن غير أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى إضافته إليك حتى تجعل الآخر كأنه لك . فقولك : يا ابن أخي ونحوه يكون على وجهين : أحدهما أن تنوى إضافة الابن (٣٤/ب) إليك ، وهو الذي نعا إليه في هذا الباب .

والثاني . أن تنوى إضافة الأخ إليك ، فإذا نويت ذلك خرج من هذا الباب .

فأما الأول فملى ما ذكرت لك ، وتظيره قولهم : هذه ثلاثة أثوابك ،

(١) بعده في الأصل : « دون غيرها » - خطأ . ويقول سيبويه في ٢٨/٢ « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى : يا خبات وبالكاع » . وهذا مشكل -
(٢) سيبويه ٣١١/١ « ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة اللم ينون ، وينون إذا كان نكرة ، ألا ترى أنهم قالوا هذا عمرو وبه وعمرو وبه آخر .

(٣) قبل المضاف إليه « ليست في بولاق ٣١٨/١ .

(٤) في الأصل : « يابن » ، وكذلك في المواضع التالية .

فالمضاف إلى المخاطب الثلاثة ، وكذلك هذا حَبَّ رَمَانِي ، المضاف إلى ضمير المتكلم الحُبَّ ، لأنَّ الحُبَّ له وليس له الرُّمَانُ .

قوله في (باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة) في بيت مهمل وهو :

« يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيَا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ »^(١)

وأما^(٢) قوله « يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ » فإنما استغاث بهم لهم .

يعنى أنه حين قال : يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيَا فإنما استغاث بهم لنفسه على معنى التهديد والوعيد ، وحين قال : يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ » فإنما استغاث بهم لهم ، وكأنه قال : يَا لَبَكْرٍ انظروا لأنفسكم ، واطلبوا مَهْرًا ، وفيه أيضا معنى التهديد .

قوله في (باب الندبة) :

« فَإِنْ لَمْ تَضِفْ إِلَى نَفْسِكَ »^(٣) قلت : وَأَمْسُئِلَاهُ ، وتعذف الأولى^(٤) لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً فذهبت كما نذهب في الألف واللام .

(١) البيت من المديد ، للمهمل بن أبى ربيعة التغلبى ، وهو فى سيبويه والأعلم ٣١٩/١ ، والخصائص ٢٢٩/٣ وابن السيرافى ٤٦٦/١ والخزانة ١٦٢/٢ واللسان (لوم) والشاهد فيه : ادخال لام الاستغاثة مفتوحة على (بكر) وهو لم يستغث بهم لينصروه ، وانما استغاث بهم لهم على معنى التهديد والوعيد .
(٢) قبله فى سيبويه ٣١٩/١ « فاستغاث بهم لأن ينشروا له كلبيا . وهذا منه وعيد وتهديد » .

(٣) الى نفسك - مكررة فى الاصل - خطأ .

(٤) فى سيبويه (هارون) ٢٢٤/٢ « الاول » - والمراد الالف فى كل منهما .

ومعنى لا ينجزم حرفان : لا يلتقى ساكنان .

يعني كما تذهب مع الألف واللام ، وهذا أيضا يدل على أن قوله في لابت
« ولا نستعمل الا مضمر فيها ^(١) » أنه إنما أراد معها .

قوله في (باب ما يكون ألف التندبة فيه تابعة لما قبلها) :

« ألا ترى أنك تقول يا أبا عمري ^(٢) ، وما يدل ^(٣) على أن عمرّا هنا ^(٤)
عمرته لو كان لك ^(٥) أنه لا يجوز لك أن تقول هذا أبو النضر ، ولا ^(٦)
هذه ثلاثة أنثوايك ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، من قبل أنه
لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتى تجعل الآخر مضافا إليك
كأنه لك . »

يعني أنك إذا قلت : هذا أبو نضر ، ثم أردت إضافة الأب إلى المخاطب
لم تصل إلى ذلك حتى تضيف نضرا إليه في اللفظ ، فنقول : هذا أبو نضر ،
والأب هو المضاف إلى الكاف في المعنى ، ويعرف « نضر » بالكاف
كتعريفه بها (٣٥ / أ) إذا كان هو المضاف إليها . ودلّ على ذلك أنك
لا تقول : هذا أبو النضر ، في واحد من الوجهين ، أعني في إضافة الأب
إلى الكاف في المعنى ، وفي إضافة نضر إليها في المعنى واللفظ ، وكذلك
هذه ثلاثة أنثوايك ، وما أشبه ذلك .

(١) سيبويه (بولاق) ٢٨ / ١٠ و (هارون) ٥٧ / ١ ، وانظر ص ٥٤ من
هذا الكتاب .

(٢) في الأصل : « يا يا عمري » .

(٣) في سيبويه (هارون) ٢٢٥ / ٢ « يدلّك » .

(٤) في (بولاق) ٢٣ / ١ و (هارون) « حيثما » .

(٥) « بك » الساقطة في (بولاق) .

(٦) في الأصل : « ولا ولا » .

قوله (هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له) :

« وليس ينادى ينبيه غيره » ^(١) .

يعنى بقوله « حرف النداء » (أيها) لأنه قد ذكر أن (أيها) لا [تكون في غير النداء] ^(٢) . وهو اسم مبهم ، والأسماء حروف جاءت في الكلام لا تحتها من المعنى ، لا يعنى دخل في غيرها ، (فأيتها) مختص به النداء ، فلذلك قال فيه « حرف النداء » ومثله من حروف النداء التي اختص بها ولا تكون لغيره نومان ، وفسق ، وفساق ، وهناه ، ونحوها ^(٣) .

قوله في (باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء) :

« فإنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول » ^(٤) .

يعنى أنك إذا قلت : إنا - معشر العرب - نفعل كذا ، فقد اختصت حين قلت : إنا ، ولسكنك أكنت بقولك : معشر العرب ، واختصت ليعرف المختص بقولك : نفعل كذا وكذا ، وهو المحمول على إنا ، وكذلك إذا قلت : زيد منطلق ، إنما ذكرت « زيدا » ليعرف بما حمل عليه وهو منطلق ، أي ليعرف بهذه الصفة .

(١) سيبويه (بولاق) ٣٢٦/١ و (هارون) ٢٣١/٢ .
(٧) الزيادة من هامش المخطوط - يقول سيبويه ٣١٧/١ : « كما اختص النداء بيا أيها الرجل ، ولا يكون هذا في غير النداء » .
(٣) يقول سيبويه : ٣١١/١ لا يقولون في غير النداء جاءتني خبات وكعاع ولا لكع ولا فسق . ويقول في نفس الموضع : ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو : يانومان ، ويا ههنا .
ويأفل .

(٤) (بولاق) ٣٢٧/١ و (هارون) ٢٣٤/٢ .

قوله فيه : « وما جاء وفيه معنى التعجب ، كقولك يالك فارسا ، قول
الأحوص بن شريح ^(١) الكلابي :

تمناني ليقتلني لقيط أعام لك ابن مصمصه بن ممد ^(٢)

وإنما دعاهم لهم تعجباً ، لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه
معنى أفعل به ، يعنى يالك فارسا .

يعنى أنك إذا قلت : « يالك فارسا » فالمنادى محذوف ، كأنك قلت :
يا فلان فارسا ، وأدخلت « لك » للتخصيص ، وانتصب فارساً على التمييز ،
كأنك قلت : يا فلان أحسن بك فارسا ، وفيه ذلك للمعنى .

وكذلك قوله في بيت الأحوص « أعام لك » أراد يا عامر بن مصمصه
حسبك بجيرا أو نحوه ، و « عامر » هنا اسم الحى .

وقوله « دعاهم لهم » معناه أن عامراً (٣٥/ب) داخل فيما دخل فيه
الأحوص ، فكأنه قال : أدعوكم لكم ، وهو مع ذلك متعجب مما تمناه لقيط .

(١) فى سيبويه (بولاق) ١ / ٣٢٩ شريح بن الأحوص وعند الأعلام :
الأحوص أبو شريح ، وفى (هارون) ٢٣٧/٢ الأحوص بن شريح ،
— بالخاء المعجمة — ورواية أبى نصر توافق بعض نسخ سيبويه وشرح شواهد العينية
على الأشموني ١٧٦/٣ وهى الأصح . وانظر اللسان (حوص) .

(٢) البيت من الوافر ، ويروى صدره فى سيبويه « تمناني ليلقاني » .
وهو فى الهمع ١٨١/١ والأشموني ١٧٦/٣ .
والشاهد فيه قوله « لك » أى « دعائى لك » والمعنى التعجب ، كما يقال
يالك فارسا ، وهذا يبين أن المنادى قد يخص بالنداء على معنى التعجب لا على
معنى الدعاء الى أمر .

قوله فيه : « وزعم الخليل - رحمه الله ^(١) - أن هذا البيت مثل ذلك ،
للأخطل ^(٢) :

أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُهَا صُرُوبًا تَطْلُوطُ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ ^(٣)

يعني أن خليلًا نعصبه كنصب يالك فارساً ، كأنه قال : حسبك بها خليلًا
أو أكرم بها خليلًا .

قوله فيه : « في قول الشاعر :

يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكِبْدٍ ^(٤)

(١) هذه العبارة ساقطة من (بولاق) ٣٢٩/١ .

(٢) ساقطة من (بولاق) أيضا .

(٣) البيت من البسيط ، وهو ليس في ديوان الأخطل ، وهو بهذه النسبة
عند سيبويه (هارون) ٢٣٨/٢ وابن السيرافي ٥١١/١ والأعلم ٣٢٩/١ .
والشاهد فيه : نصب (خليلًا) بفعل مضمر هو فعل التعجب ، كأنه قال :
أيام جمل أكرم بها خليلًا ، أو ما أكرمها خليلًا . و (أيام) منصوب على
الظرفية للمعنى المتقدم قبلها في قوله :

وقد أراها وشعب الحي مجتمع وأنت صب بمن علفت معتمد

أي قد أرى هذه الدار في هذا الوقت كذا ، و (الأيام) مضاف إلى جمل
على رواية الجر ويروى جمل خليلًا - برفع جمل - ، مبتدأ والجملة خبر ، ويروى
جمل خليل - برفعهما - مبتدأ وخبر ، فتكون أيام مضافة لجملة الكلام .

(٤) البيت من مشطور الرجز ، ولم ينسب لقائل معين ، وهو في سيبويه
والأعلم ٣٢٩/١ وابن السيرافي ٥١٩/١ واللسان (خلب) وفيه : الخلب ، بالكسر :
حجاب القلب ، وقيل : هي لحيمة رقيقة تصل بين الإضلاع ، وقيل : هو حجاب
ما بين القلب والكبد ، حكاه ابن الأعرابي ، وبه فسر قول الشاعر - وذكر البيت -
وفي مجمع الأمثال ٧٧/١ قولهم : أنت بين كبدى وخبى ، يضرب للعزیز الذى
يشفق عليه . والشاهد فيه : رفع (هند) الثانية على اضمار مبتدأ وجعلها نكرة
موصوفة بما بعدها ، والتقدير : أنت هند مستقرة بين خلب وكبد ، ويجوز أن
تجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضا مما قبلها كأنه قال : هند هذه المذكورة بين
خبى وكبدى مستقرة .

أنه أراد أنت بين خلب وكبد^(١) يجعلها^(٢) نكرة .

بمعنى أنه لما قال : يا هند وجب أن يكنى عنها فيقول : أنت بين خلب وكبد ، فترك ذلك ، وكان محالاً أن يخاطبها باسمها الظاهر المعروف ، وهو « هند » كما أنه محال أن تقول لمن تخاطبه وأنت تريد أن تخبره عن نفسك : زيد منطلق ، إذا كان اسمك « زيد » وإنما تقول له : أنا منطلق ، فلما كان كذلك أخرها بعد - أن ناداها - عن منكرات كاهن في صفتها يُسمّين هنداً ، وكأنه قال : يا هند كل هند في صفتك بين خلب وكبد ، فجعلها نكرة واستدلت أنه لا يعني غيرها ، وقد يجوز أنه لما قال : « يا هند » أقبل على غيرها فقال : هند هذه بين خلب وكبد ، فجعلها معرفة .

قوله في (باب الترخيم) :

« وأما الاسم العام فنحو قول المجاج :

جَارِي لَا تَسْنَكِرِي عَذِيرِي^(٣)

(١) ما بعد البيت الى هنا ساقط من (بولاق) .

(٢) في (هارون) ٢٣٩/٢ فجعلها نكرة .

(٣) من الرجز وهو مطلع أرجوزه طويلة في ديوان المجاج ٢٦ ، وورد البيت في سيبويه والأعلم في موضعين في ٣٣٥/١ شاعداً على حذف (يا) في النداء . و٣٣٠/١ شاعداً على الترخيم ، وفي ابن الشجري ٨٨/٢ والمقتضب ٣٦٠/٤ والأمثال لأبي عبيد ٦٠ وابن السيرافي ٤٦١/١ والخزانة ١٣٥/٢ وابن يعيش ١٦/٢ ، ٤٠ ، واللسان (شقر ، عذر) والشاهد فيه : حذف حرف النداء ضرورة من (جاري) وهو نكرة لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه في المعارف ، وكذلك ترخيّمه بحذف تاء التانيث منه . وسيبويه يقصد بالاسم العام هنا ، ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده ، لا كما اعترض عليه المبرد ، وانظر اعترض المبرد على سيبويه ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب ٢٧٠/٤ .

قال أبو نصر: توهم محمد بن يزيد لقوله «الاسم العام» أنه أجاز ترخيمه نكرة فأنكر ذلك عليه، وذلك غلط، وإنما أراد سيبويه رحمه الله - أن هذا الاسم الذي هو نكرة في غير النداء قد يجوز في النداء حذف «يا» منه في الشعر وأن ترخه إذا نويت به المعرفة.

قوله في (باب ما يكون فيه الاسم بعد ما يُحذف الماء منه^(١)) بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط :

«يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بُر في لبان الأدهم^(٢)»

جعل اسمه عنتر^(٣) وقال الأسود بن يعفر تصديقا لهذه اللفظة (٣٩/أ)

ألا ما لهذا الدهر من متطل على الناس منها شاء بالناس يفعل
وهذا ردائي عنده يستهيره ليسلبي حتى أمال بن خنظل^(٤)

(١) في سيبويه (بولاقي) ٣٣٢/١ و (هارون) ٢٥٤/٢ ... باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء ...
(٢) البيت من الكامل وهو لعنقرة بن شداد العبس من معلقته التي أولها :
«هل غادر الشغراء من مقردم»

وهي في ديوانه ، والبيت في سيبويه ٣٣٢/١ وشرح المعلقات السبع لزوزنى ١٩٤ ، وأمالى الشجرى ٩٠/٢ ، ١٧٠ ، والهمع ١٨٤/١ وشرح القصائد السبع ٣٥٩ والشاهد فيه : ترخيم (عنقرة) ويناؤه على الضم تشبيها له بالفرد المنادى الذى لم يحذف منه شيء وقد حذف قبله حرف النداء لأنه علم لا يحتاج الى تعريفه بحرف النداء .

(٣) في سيبويه (بولاقي) «جعلوا الاسم عنتر» وجعلوا الراء حرف الاعراب .

وفى الأصل الذى اعتمد عليه هارون : «جعل الاسم عنترا»
(٤) من الطويل ، وهما في ديوانه وفى سيبويه ٣٣٢/١ وتوارد على أبى زيد ٤٤٧ ، وابن السيرافى ٤٦٣/١ - ٤٦٤ وجاء الثانى منهما فى سيبويه

وذلك أن الترخيم يجوز في (١) غير النداء ، فلما رخم جمل الاسم بمنزلة
إسم ليست فيه هاء .

يعنى أنك تقول في ترخيم هنتر : يا هَنَتَرَ أَقِيلُ ، فتحذف الهاء
للترخيم وتبقى الراء على فتحها ، وتقول أيضاً : يا هَنَتَرُ ، فتجمله بمنزلة
إسم لم تكن فيه الهاء ، فيجوز للشاعر بعد ذلك أن يجعل هذا المرخم في غير
النداء بمنزلة إسم ليست فيه الهاء ، فيقول : هذا غلام هَنَتَرَ ، كما قال :

أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا (٢) :

وكقول الآخر :

ليسابنى حتى أمال بن حنظل (٣)

أيضاً ٤٣٧/١ والتصريح ١٩٠/٢ - وفى صدر الأول عند سيبويه وأبى زيد
وابن السيرافى « ألا هل ... » وفى عجزه عند أبى زيد (سوى الناس ...)
وعند سيبويه وابن السيرافى « عن الناس ... » .
وصدر الثانى فى الأصل « وهذه ... » خطأ - وفى عجزه عند أبى زيد
وسيبويه (بولاق) « لسلبنى نفسى ... » . والشاهد فيه : ترخيم (حنظلة)
فى غير النداء ضرورة وأجراؤه مجرى اسم لم يرخم فلذا جره بالاضافة .
(١) فى سيبويه (بولاق) ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ « وذلك لأن الترخيم يجوز فى
الشعر فى غير النداء » .

(٢) هذا صدر بيت من المتقاربت وعجزه :

« وذو الرأى مهما يقل بصدق »

ويتنسب لطرفه ، وليس فى ديوانه ، ويقول سيبويه ٣٣٧/١ « وهو مصنوع
على طرفه ، وهو لبعض العباديين » وتابعة على ذلك الأعلام ، وهو عند ابن
السيرافى ٢٨/٢ لطرفه .

والشاهد فيه : ترخيم (مالك) فى غير النداء .

(٣) مر الحديث عنه قبل قليل .

وكما أن الشاعر قد يضطر فيرخم هذا الإسم ونحوه في غير النداء فيمن
قال : يا حَار ، فيقول : هذا غلامٌ حنظلٌ ويترك اللام على فتحها بعدما
حنف الماء ، نحو قوله :

• وقد وسطت مالكا وحنظلا (١) •

وكقوله :

• وعمار وآونة أثالا (٢) •

وكقول زهير :

حنظوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أوامرنا والرحم بالغيث تذكر (٣)

(١) من الرجز ، ولم ينسبه سيبويه ٣٤٢/١ ، وهو لغيلان بن حريث عند ابن
الشجري ١٢٧/١ . ومجالس تغلب ٢٥٤/١ وابن السيرافي ٩/٢ .
والشاهد فيه أنه رخم (حنظلة) وليس بمنادى للضرورة ، وهو يحتمل أن
يكون على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر .

(٢) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره : « أبو حنش يؤرقنا وطلق » .
وهو لابن أحمر وقد ورد في سيبويه والأعلم ٣٤٣/١ ، وفي ابن السيرافي
٤٨٧/١ والخصائص ٣٧٨/٢ (وعياد) بدل (وعمار) والانصاف ٣٥٤/١ وابن
عقيل ٣٧٦/١ والاشموني ٣٣/٢ واللسان (حنش) والشاهد فيه : ترخيم (أثالة)
في غير النداء ضرورة ، وقد عومل معاملة المنادى على وجهين : الترخيم - وهذا
جائز عند سيبويه - ولذلك تركه على لفظه وإن كان مرفوعا . ويرى المبرد أن
(أثالا) هنا محمول على الضمير المنصوب في (يؤرقنا) ، وقيل إن (أثالا)
اسم رجل وأنه غير مرخم وأنه منصوب بفعل مضمر أي وآونه نتذكر أثالا .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في شرح ديوان زهير ٢١٤ وسيبويه والأعلم
٣٤٣/١ وابن الشجري ٢٢٦/١ والخزانة ٣٢٩/٢ وأسرار العربية ٢٣٩ والانصاف
٣٤٧/١ وابن يعيش ٢٠/٢ والهمع ١٨١/١ وابن السيرافي ٤٦٢/١ .
والشاهد فيه أنه رخم (عكرمة) وهو غير منادى ، وتركه على لفظه ،
ويجوز أن تقدر فتحته فتحة اعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف باعتبار
القبيلة .

وقوله « وذلك لأن الترخيم يجوز في غير النداء » إنما يريد في الشعر لأنه قد بين ذلك في غير هذا للوضع ^(١).

قوله في (باب ما إذا ^(٢) حذف منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء) :

« واعلم أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء لا يحذف منها أكثر ^(٣) »
يعني أكثر من التنوين والاعراب ^(٤).

قوله في (باب ما يحرك ^(٥) في الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان) :

« وكذلك تقول يا أسحار ^(٦) » فعلت بهذه الرأ ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبتت ^(٧) الرأ وان ولم يكن الآخر حرف الاعراب ^(٨) فيجوز عليها ما كان جارياً على ذلك كما جرى على ميم مده ما كان بعد الدال الساكنة ».

(١) عقد سيبويه لذلك باباً خاصاً ترجمته « هذا باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطراباً » ٣٤٢/١ .

(٢) في سيبويه (هارون) ٢٤٩/٢ (... باب إذا حذف منه ...) .

(٣) في (بولاق) ٣٣٤/١ و (هارون) ٢٥١/٢ « وأعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر » .

(٤) علل سيبويه لذلك فقال : « لأنهم كرهوا أن يخلوا بها فيحملوا عنيت حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول » .

(٥) في (بولاق) ٣٤٠/١ و (هارون) ٢٦٣/٢ (... باب يحرك فيه ...) .

(٦) في (بولاق) ٣٤١/١ و (هارون) ٢٦٥/٢ « يا أسحار أقبل » .

(٧) في (هارون) « لو ثبت » .

(٨) في (بولاق) « ولم تكن الآخرة حرف الاعراب » .

يعني أن أسحار لو كان مبليا غير معرب لوجب أن يسكن آخره للبناء، ثم
(٣٩/ب) تحركة - لثلاث ينجزم حرفان^(١) - بحركة تكون من الألف وهي
الفتحة وكنت تقول: هذا أسحار، كما تقول: أمْدُد في لغة أهل الحجاز
فإذا أدغمت على لغة بني تميم قلبت حركة الدال الأولى على الميم، وحذفت
ألف الوصل فالتفت الدالان ساكنتين، ثم أدغمت الأولى في الآخرة، وحركت
الآخرة بحركة للميم^(٢) لقربها منها، فقلت: مُدْ كما ترى.

قوله في (باب النقي^(٣)):

«والدليل على أن لا رجل في موضع إسم مبتدأ^(٤) أفي لغة بني تميم^(٥)
قول العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك».

يعني أن بني تميم لا يظهرون اظهر مرفوها، لا يقولون: لا رجل أفضل
منك، وإنما يقولون: لا رجل فيها، أو لا رجل عندك، ونحو هذا، فقول
العرب من أهل الحجاز لا رجل أفضل منك دليل على أن موضع لا رجل
في لغة بني تميم الرفع.

قوله في (باب ما جرى على موضع النقي):

(١) أي لثلاث يلتقي ساكنان.

(٢) في الأصل بحركة الجيم - خطأ.

(٣) في سيبويه: (يولاق) ٣٤٥/١ و (هارون) ٢٧٤/٢ «في باب

النقي بلا».

(٤) بعده في: (يولاق) و (هارون) ٢٧٥/٢ «وما من رجل في موضع

إسم مبتدأ».

(٥) في (يولاق) في لغة تميم.

« وأما قول جرير (١) :

[يا صاحبي دنا الرواحُ فسيراً] لا كالعشية زائراً ومزوراً (٢)

فلا يكون إلا نصيباً ، من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائراً ، كما تقول ما رأيت كالיום رجلاً ، فكالיום كقولك في اليوم لأن السكاف ليست باسم ، وفيه معنى التعجب ، كما قال تالله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، إنما أراد : تالله ما رأيت رجلاً .

قال أبو نصر : تقديره لا أرى زائراً كزائر أراه اليوم زائراً ، فانتصب الزائر الآخر بكالعشية ، كما انتصب « رجلاً » بأفضلهم في قولك : هو أفضلهم رجلاً .

فإن قيل : لم لا يكون التقدير لازائراً كالعشية زائراً ؟

قيل : إنه محال أن يعمل الزائر على العشية وهو غيرها ، ومحال أيضاً أن يقل : لا زائراً كالعشية كما يقال : لا زائراً كزبد ، لما ذكرت لك ، ويحسن لا أرى كالعشية رجلاً كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، وقد تقول : لا عشية كالعشية ، ولا رجل كزبد ، ثم تقول (٣٧ / أ) إن شئت عشية (٣) بالرفع على موضع لا عشية ، وإن شئت نصبت على لا ، وإن شئت

(١) في (بولاق) ٣٥٣/١ « وأما قول الشاعر ، وهو جرير » .

(٢) البيت من الكامل ، وهو في ديوان جرير ٢٩٠ وسيبويه والأعلام ٣٥٣/١ والمقتضب ١٥٢/٢ والخزانة ٩٥/٤ ومجالس ثعلب ٢٦٦/١ وابن السيرافي ٥٥٦/١ وابن يعيش ١١٤/٢ . والشاهد فيه نصب (زائراً) و مزوراً (باضمار فعل تقديره : لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً ، والأصل : لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، أي رجلاً كرجل أراه اليوم .

(٣) أي وإن شئت قلت : لا عشية كالعشية عشية .

كان النصب على كالعشية فيكون تمييزاً، وكذلك تقول - إن شئت - لارجل
كزيد رجلٌ ورجلاً، على ما ذكرت لك . وقوله «فكاليوم كقولك في اليوم
لأن السكاف ايست باسم» يريد أن الذي عمل فيه « رأيت » مضر . كالك
قلت : ما رأيت رجلاً كاليوم ، ولكنه أضمره للاستغناء بالنفسير ،
وليست السكاف مفعولة برأيت ، لأنها ليست باسم ، وإنما هي بمنزلة «في»
وكذلك لا أرى زائراً ومزوراً كالعشية زائراً ومزوراً هو تمثيل ولا يتكلم به
لما ذكرت لك من الاستغناء بما يفسره ، وقوله « تالله رجلاً » وسبحان الله
رجلاً إنما أراد تالله ما رأيت رجلاً ، والله تالله ما رأيت مثله رجلاً ،
تخفف وانتصب الرجل بمثله ، وكذلك سبحان الله رجلاً يجري مجرى تالله
رجلاً فيما ذكرت لك .

قوله في (باب ما إذا لحقته لا لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل
أن تلحق) :

« وذلك قولهم لا سواء ، وإنما دخلت هنا ^(١) لأنها عاقبت ما ارتفعت
عليه ^(٢) ألا ترى أنك لا تقول هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز لاها الله
حين عاقبت ولم يجرز ذكر الواء » .

يعني أن العرب تقول : هذان سواء ، فإن نفيت كانت « لا » عوضاً من
المبتدأ فنقول : لا سواء ، كما تقول : لا والله ، فإذا قلت : لاها الله لم
تدخل الواء .

(١) في (بولاق) ٣٥٧/١ « وإنما دخلت لا ههنا » .

(٢) في (بولاق) ٣٥٧/١ « ما ارتفعت عليه سواء » .

قوله فيه: « قال الشاعر »^(١):

خنت قلوبى حين لا حين معن^(٢)

وأما قول جرير:

ما بال جهمك بعد الحلم والدين وقد علاك مَشِيبُ حين لا حين^(٣)

فإنما هو حين حين ، و « لا » بمنزلة « ما » إذا ألغيت .

يعنى أنك إذا قلت: جئت بلا شيء ، وما أنت إلا كَلأ شيء ، لم يحز غير
الجر ، ولم تفصل « لا » بين الجار والمجرور ، وكذلك إذا قلت: إنك ولا
شيئا سواء لم يحز فى « شيء » إلا أن يكون منصوبا منو ناشريكا لاسم إن . فأما
حين لا حين معن ، فإن شئت خفضت ، ولا تحل « لا » بين الخافض
(٣٧ / ب) والخفوض ، وإن شئت نصبت بلا ، وتحذف الخبر ، كأنه قال :
حين لا حين معن لها ، ونحوه ، وإن شئت جعلتها التى كليس ، وتضم الخبر
أيضا .

(١) بعده فى (هارون) ٣٠٤/٢ وهو العجاج .

(٢) لم ير هذا الشطر فى ديوان العجاج ، ويقول البغدادي ٤٧/٤ وهذا
نبيت من أبيات سيبويه (الخمسين) التى لا يعرف قائلتها ولا تنتم لها . وقد
ورد فى (بولاق) ٣٥٨/١ بدون نسبة وكذلك عند ابن السجري ٢٣٩/١ .
والشاهد نصب (حين) الثانية بلا التبرئة وإضافة (حين) الاولى الى
تجملته وخبر (لا) محذوف تقديره « لها » ولو جسر (حين) على القاء
(لا) جاز .

(٣) البيت من السسيط وهو فى ديوان جرير ٥٨٦ وسيبويه والاعلم ٣٥٨/١
وبن السجري ٢٣٩/١ وابن السيرافي ١٣٠/٢ والخزانة ٤٧/٤ والهمع ١٩٧/١ .
والشاهد فيه إضافة (حين) الى (حين) واعتبار (لا) زائدة لفظا
ومعنى ، وقال الأعلام : « ويجوز أن يكون المعنى : ما بال جهلك بعد الحلم
والدين حين لا حين جهل ولا صبا . فيكون (لا) لغوا فى اللفظ دون المعنى » .

فأما بيت جرير فلا يجوز فيه غير الجر ، لأن للعنى وقد علاك مشيب
حين حين للشيب ، أى وقد علاك مشيب فى وقته ، يعنى هندالكبر والهرم ،
ود لا زائدة .

قوله فى (باب لا يكون وليس . . .)

« وأما أتانى القوم سواك فزعم الخليل - رحمه الله ^(١) - أن هذا كقولك
أتانى القوم مكانك ^(٢) ، إلا أن فى سواك معنى الاستثناء . »

يعنى أن « سواك » ظرف فيه معنى الاستثناء ، و « مكانك » ظرف
لامعنى للاستثناء فيه ، وإنما كان فى سواك معنى الاستثناء لأنها فى معنى
« غير » التى فيها معنى الاستثناء .

قوله فى (باب استعمالهم إياها إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا) :

« قد جُرِّبْتَ فَكُنْتَ كُنْتَ ، إذا كررتها تأكيداً ، وإن شئت جعلت
كُنْتَ صفةً لأنك تقول ^(٣) : قد جُرِّبْتَ فَكُنْتَ ، ثم تسكت » :

يعنى أن التاء للنصلة بالفعل الآخر هي صفة للأولى ولتنكيرك الفعل معها
اتصلت به ، ولولا ذلك لقلت : فكنت أنت .

قوله فى (باب إضمار للفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل) :

« وأما قول النحويين أعطاهوك ^(٤) ، وأعضاهوك فى وإنما هو شئ « قاصوه

(١) ساقطة من (بولاق) ٣٧٧/١ .

(٢) بعده فى (بلاق) و (هارون) ٣٥٠/٢ « وما أتانى أحد مكانك » .

(٣) فى (بولاق) ٣٨٢/١ و (هارون) ٣٦٠/٢ « لأنك قد تقول » .

(٤) فى (بولاق) ٣٨٤/١ و (هارون) ٣٦٤/٢ « قد أعطاهوك » .

(١٢ - عيون سيبويه)

ولم تتكلم^(١) به العرب ، فوضعوا^(٢) الحروف غير موضعها ، وكان إقياس
ذا^(٣) لو تُكَلِّمُ بِهِ هَيْئًا^(٤) ، ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا
منحته نفسه . منحني^(٥) ، ألا ترى أن القياس قد قُبِحَ إذا وضعت
« نى » فى غير موضعه^(٦) .

يعنى أن المفعول إذا كان مضمرا متصلا وكان الفعل للتعدي إليه لفاعل
هو هو ، فإن العرب تجعل مكانه « النفس » استغناءً بها عن الضمير فيقولون :
ضرب زيد نفسه ، ولا يقولون : ضربه زيد ، ولا ضرب زيد إياه ، ويقولون :
قتلت نفسي ، ولا يقولون : قتلتنى ، ولا قتل إياى^(٧) ، وكذلك إذا تمدى
الفعل إلى مفعولين يكون الثانى هو الأول ، فإنهم يستغنون أيضا بالنفس عن
الضمير الثانى ، يقولون : (٣٨ / أ) منحني نفسي ، ولا يقولون : منحني

(١) فى (هارون) « لم تكلم » .

(٢) فى (هارون) « ووضعا » .

(٣) فى (بولاق) « وقياس هذا » - و (هارون) « وكان قياس هذا » .

(٤) فى (هارون) « كان هينا » .

(٥) فى (بولاق) « قد منحني » .

(٦) فى (بولاق) و (هارون) « فى غير موضعها » .

(٧) يستثنى من ذلك أفعال القلوب ، ورأى الحلمية ، وقد يجرى مجراها
رأى البصرية حملا على رأى القلبية ، وكذا « عدم » وفقد « حملا على « وجد » لأنهما ضداء
فى أصل الوضع ، « وهب » بمعنى أحسب ، فهذه الأفعال يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد سواء أكان الضميران متحدى المعنى نحو علمتنى قائما
أم كان أحدهما بعض الآخر نحو رأيتنا مع رسول الله ﷺ . وإنما لم يجر فى غير
هذه الأفعال ذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول متاثرا منه ، وأصل
المؤثر أن يغير المتأثر ، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ، وجاز ذلك فى
أفعال القلوب لأن مفعولها ليس هو الاسم المنصوب عند التحقيق ، بل هو مضمون
الجملة التى صار طرفاها مفعولين . فإذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمعنى عند
التحقيق علمت قيام زيد . انظر الرضى ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ .

ولا محتتي إياي^(١) .

قوله في (باب أي) :

« ولو جعلوا أياً في الانفراد بمنزلة مضافا لكانوا خلُقَاء إن كان بمنزلة^(٢) معرفة ألا ينون » .

يعني أنك إذا قلت : جئت قبلك ، ثم قلت : جئت قبل ، وأنت تريد أن تجعله معرفة بمنزلة مضافا ، بنيت على الضم بغير تنوين فكذلك لو جعلوا « أياً » في الانفراد بمنزلة مضافا لكان معرفة ومبنيًا غير منون مثل قبل وبعد^(٣) .

قوله^(٤) في (باب مَنْ إذا كنت مستفهما عن نكرة) :

« وسليين وجه هذه الواو والياء في غير هذا الموضع - إن شاء^(٥) - . يعني أن حروف الين في قول للمستفهم مَنْ^(٦) وَمَنْ في حروف جاءت علامات للواحد وللأعراب ، كما أن الهاء في مَنْه علامة للتأنيث ، وكما أن التاء في مَنْات علامة للتأنيث والجمع ، والياء والواو في مَنْون وَمَنْين علامتان للجمع والأعراب .

(١) « فاذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت إعطاهما جاز ، وهو عربي ولا عليك يا أيهما بدأت ، من قبل أنهما كلاهما غائب . وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثر في كلامهم إعطاهم إياه » سيبويه ٣٨٤/١ .
(٢) في (بولاق) ٣٩٨/١ و (هارون) ٤٠٢/٢ « إن كان بمنزلة الذي معرفة » .

(٣) لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ، ويدخله في النكرة .
(٤) الكلام من هنا إلى قوله « عالج وعريانج » في نهاية الفصل يوجد في الأصل في ورقة (٦٤ ب) بعد الحديث عن (لَقْن) وقبل الحديث عن (أَو) ، وقد نقلت هذا الفصل إلى هنا ليسير الكلام وفق ترتيب كتاب سيبويه (٤) وأبقيت ترقيم الأصل على ما هو عليه .

(٥) « إن شاء الله » ساقطة في (بولاق) ٤٠١/٩ .

(٦) في الأصل « مَنْوا » .

قال أبو نصر : والترجمة التي في هذا الباب ^(١) هي تأكيد ، والباب واحد ، وكأنه قال : فهذا الباب الذي تلحقه الزيادة في الاستفهام ، ألا ترى قوله « فما » ^(٢) زادوا به الهاء بيانا قولهم : اضر به . وقالوا في الياء في الوقف : سفعرج يريدون سعدى . فإما ذكرت لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحا بنحو من هذا الذي ذكرت لك ، يقول : إن حروف اللين خفية فيطلبون إيضاحها بأن ، ويقولون : في الرفع أزيد إينية في الرفع ، وأزيد إينية في النصب ، وأزيد إينية في الخفض ، وأعمّر إينية ، وأعمّر إينية ، وأحذام إينية ، كما يطلبون إيضاح الهاء التي في الخفاء كالياء بالحرّة في قولهم في الوقف : اضر به ، كما يطلبون إيضاح الياء بالجيم في الوقف في نحو على وعرباني فيقولون : حدّج وعربانج .

قوله في (باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء) حين ذكر « لن » فقال : « وأما الخليل ^(٣) - رحمه الله ^(٤) - فزعم أنها لأن ، ولكنهم حذفوا السكّرة في كلامهم ، كما قالوا : وَيَلْمُسُ ^(٥) ، كما قالوا يَوْمِئِذٍ .

يعني أنك تحذف همزة « أن » والآلف من « لا » وتضم النون إلى اللام ، وكذلك تحذف الهمزة من « يَوْمِئِذٍ » ، « وغداة إذ » في لفظك فتقول : يَوْمِئِذٍ ، وغداة ذ كما ترى ، قال حميد بن ثور :

فلم أرَ محزوناً له مثل صوتها ولا عربياً شاقه صوتُ أعجماء

(١) يشير بهذا الى الترجمة التي بين تحتها زيادة حروف المد والهاء في الاستفهام عن النكرة ، وهي (هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام) (بولاق) ٤٠٦/١ . وقد جاءت في سيبويه خامسة أربع تراجم قبلها وكلها تتعلق بالعنوان الرئيسي للباب (باب من اذا كنت مستفهما عن نكرة) .

(٢) في (بولاق) ٤٠٧/١ و (هارون) ٤٢٢/٢ « ومما » .

(٣) في (بولاق) ٤٠٧/١ و (هارون) ٥/٣ « فاما الخليل » .

(٤) « رحمه الله » ساقطة من (بولاق) و (هارون) .

(٥) بعده في (بولاق) « يريدون وي لأمه » .

كَمْثَلِي غَدَاة ذِي وَلَكِنْ صَوْتَهَا لَهُ عَوَلَةٌ لَوْ يَفْقَهُ الْعَوْدُ^(١) أَرْزَمًا^(٢)
قوله في (باب الحروف التي تضم فيهما أن) :

« واعلم أن اللام قد تحي في موضع لا يجوز فيه الإظهار^(٣) ، وذلك ما كان
ليفعل فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إِيَّاكَ وَزَيْدًا ، وكأنك
إذا مثَّلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل ، أي ما كان زيد لهذا الفعل ،
فهذا بمنزلة ، ودخل فيه معنى نفي كان سَيَفْعَلُ ، فإذا قلت^(٤) هذا ،
قلت : ما كان [ليفعل ، كما كان لن يفعل نفيًا]^(٥) لسيفعل وصارت بدلًا من
اللفظ بأن ، كما كانت أَلِف الاستفهام بدلًا من واو القسم^(٦) ، فلم يذكر^(٧)
إلا أحد الحرفين حيث^(٨) كان نفيًا لما معه حرف - يعني يفعل والحرف الذي
معه السين^(٩) - ولم يعمل فيه شيء لمضارعة الأسماء^(١٠) ، فكأنه قد ذكر أن
كما أنه إذا قال : سَقِيًا لَهُ فَسَكَانُهُ قَالَ : سَقَاهُ اللَّهُ .

(١) البيتان من الطويل ، وهما في ديوان حميد بن ثور ٢٧ ، وصدر
البيت الثاني في الديوان « كَمْثَلِي إِذَا غَنَت » وعجزة « لَوْ يَفْقَهُ » والمخصص ١٦/١٤
والرواية فيه « مثل صوته ، ولكن صوته » في صدرى البيتين و « غَدَاتُكَ » في
صدر الثاني ، ولا شاهد فيهما على رواية الديوان ولا على رواية المخصص ،
والعولة : حرارة وجد الحزين والمحب من غير نداء ولا بكاء ، وأرزم : حن .
والشاهد فيه على رواية أبي نصر حذف همزة اذ في اللفظ مع « اليوم والحين
والغداة » بعد حذف الجملة المضاف إليها ، وتعويض التنوين عنها وذلك لكثرة في
كلامهم .

(٢) في (بولاق) ٤٠٨/١ « فيها الإظهار » .

(٣) في (بولاق) « فإذا قال » .

(٤) الزيادة من هامش المخطوط .

(٥) بعدها في (بولاق) و (هارون) ٧/٣ « في قولك : اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ »

(٦) في (بولاق) « فلم يذكروا » .

(٧) في (بولاق) و (هارون) « اذ كان » .

(٨) وردت هذه العبارة في بعض نسخ كتاب سيبويه هكذا ، وقد أشار

هارون إلى ذلك ونبه إلى أنها من التعليقات على الكتاب ، ولهذا وضعها في

الهامش انظر (هارون) ٨/٣ .

(٩) في (هارون) ٨/٣ فقط « ليضارعه » .

يعنى أنك إذا قلت : جئتكَ لتفعل [وماجئت لتفعل ^(١)] فقد يضمرون .
« أن » ويظهرونها ، وكذلك (ب/٣٨) ما كان نحوه ^(٢) من الأفعال إلا « كان »
وحدها ، فإنهم إذا قالو : ما كان زيدٌ ليفعل فإنهم يضمرون « أن » ولا يظهرونها ،
لأنه نفى لكان سيفعل ، ولا يقل : جاء سيفعل ، ولا ذهب سيفعل ،
ولا تدخل السين ، إلا مع « كان » وحدها ، فكان ينبغى حين قال : كان
سيفعل أن يقول : ما كان لسيفعل ، ولأن سيفعل كما تقول : ما جئت لأفعل ،
ولأن أفعل ، ولكن الحرف الذى هو سبب المضارعة - أعنى السين -
يمنع أن يعمل فى الفعل الذى هو فيه شيء ، ألا ترى أنك لا تقول : لن سأفعل ،
ولا لم سأفعل ، فلما كان ذلك محالاً حذفوا السين ليصلوا إلى إعمال أحد
الحرفين أعنى أن أو اللام التى تعمل أن معها مضمرة ، وعوضوا منها ^(٣)
إحداهما ، وكانت اللام أولى بذلك لأنها سبب الإضافة ، ولم يجوز أن يعوضوا
منها الحرفين معاً - أعنى اللام وأن - ، كما لم يعوضوا من حرف القسم
إلا حرفاً واحداً وذلك أنهم يقولون : لا والله لأفعل ، فإذا عوضوا من
الواو قالوا : لاها الله لأفعل ، ولا يعوضون منها حرفين أعنى « ها » والواو
التي هى عوض من الباء .

وكذلك يقولون فى الاستفهام آله فيجمعون ألف الاستفهام عوضاً
من الواو أيضاً ، ولا يجوز ثبات المعوض منه مع المعوض ^(٤) .

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) فى الأصل : « ما كان مثله » - والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) فى الأصل : منهما - خطأ .

(٤) أصل حروف القسم هو الباء ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها
نحو أقسم بالله لتفعلن ، ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن ، واستعمالها فى
القسم الاسعطافى نحو بالله هل قام زيد ، أى أسالك بالله مستحلفاً . والواو فى =

قوله في (باب الفاء) :

« ونظير جعلهم لم آتاك ولا آتيك ، وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية حتى كأنهم قالوا لم يكن إتيان^(١) ، إنشادُ بعض العرب قول^(٢) الفرزدق :

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها^(٣)

ومثله قول الفرزدق^(٤) :

وما زرت سلى أن تكون حبيبة إلى ولادين بها أنا طالبي^(٥)

جره لأنه^(٦) كأنه قال : لأن .

= القسم عوض عن الباء ، فإذا عوضت عن الواو «ها» التنبيه أو همزة الاستفهام فقلت : ها الله أو الله لا يجوز لك أن تجمع بين واحدة منهما وبين الواو حتى لا يكون الحرفان عوض عن الأصل وهو الباء . وإذا استعملت «ها» التنبيه أو همزة الاستفهام في القسم فهل المقسم به مجرور بهما أو بالمعوض عنه ؟ يقول ابن مالك في التسهيل ١٥١ «وليس الجر في التعويض بالمعوض ، خلافا للاخفش ومن وافقه» وعلى رأى الاخفش ومن وافقه يعتبران من حروف الجر . انظر المغنى ١١٢/١ والهمع ٣٨/٢ - ٣٩ والصبان ٢٠٥/٢ .

(١) في (بولاق) ١٨/١ و (هارون) ٢٩/٣ « لم يك إتيان » .

(٢) في الأصل : قال - خطأ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد نسبه سيبويه هنا للفرزدق ، ونسبه في ٨٣/١ ، ١٥٤ للاخوص الرياحي . وهو للاخوص أيضا في البيان للجاحظ ٢٦١/٢ والانصاف ١٩٣/١ والخزانة ١٥٨/٤ - ١٦٥ وابن السيرافي ٧٤/١ وهو في ديوان الفرزدق ٢٣ والخصائص ٣٥٤/٢ والرضي ٢٤٨/١ والمغنى ٥٣١/٢ وابن يعيش ٥٢/٢ والشاهد فيه هنا جر (ناعب) عطفًا على (مصلحين) على تقدير الباء الزائدة في خبر ليس .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « ومثله قوله الفرزدق أيضا » .

(٥) من الطويل وهو في ديوان الفرزدق ٩٣/١ وسيبويه والأعلم ٤١٨/١ ومعاني الفراء ٢٩٩/٢ . وابن السيرافي ١٠٣/٢ والانصاف ٣٩٥/١ والمغنى ٥٨١/٢ والهمع ٨١/٢ .

والشاهد فيه جر (ولادين) عطفًا على المصدر المؤول (أن تكون) على تقدير اللام أي لأن تكون .

(٦) في (بولاق) و (هارون) « جره لأنه صار كأنه قال : لأن » .

ومثله قول زهير :

بدا لي أنني لست مُدْرِكُ مَا مَضَى ولا سابقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَارِئاً ^(١)

لَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ تَسْتَعْمَلُ فِيهِ الْبَاءَ وَلَا تُغَيِّرُ اللَّعْنَى ، وَكَانَتْ مِمَّا يُلْزَمُ الْأَوَّلَ نَوَوَهَا فِي الْحَرْفِ الْآخِرِ ، حَتَّى كَأَنَّهُمْ ، قَدْ تَكَلَّمُوا بِهَا فِي الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ صَارَ لَمْ (٣٩ / أ) أَنْتَ بِمَزَلَةٍ لِفِظِهِمْ لَمْ يَكُنْ إِيْتِيَانٌ ، لِأَنَّ اللَّعْنَى وَاحِدَةٌ .

يَعْنَى أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ : لَمْ آتَكَ فَتَحَدَّثَنِي ، مَعْنَاهُ لَمْ يَكُنْ إِيْتِيَانٌ فَيَكُونُ حَدِيثٌ ، فَاتَّصَبَ « يَكُونُ » بِأَضْمَارِ « أَنْ » كَأَنَّهُ قَالَ فِي التَّحْمِيلِ — وَإِنْ كَانَ لَا يَنْكَلِمُ بِهِ — لَمْ يَكُنْ إِيْتِيَانٌ فَإِنَّ يَكُونُ حَدِيثٌ ، وَكَذَلِكَ لَمْ آتَكَ فَتَحَدَّثَنِي ، تَمْثِيلُهُ لَمْ آتَكَ فَإِنَّ تَحَدَّثَنِي ، فَأَضْمَرُوا « أَنْ » وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهَا مَظْهَرَةً ، وَهَذَا فِي السَّكَلَامِ جَائِزٌ .

فَأَمَّا الْآيَاتُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ [بِهَا ^(٢)] فَلَا يَجُوزُ مَا ذَكَرَهُ فِيهَا إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، وَقَدْ أَوْضَحَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٣) ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : « وَمَازَرْتُ سُلَيْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ » . فَمَعْنَاهُ لِأَنَّ تَكُونَ حَبِيبَةً ، وَإِطْهَارَ اللَّامِ جَائِزٌ ، فَإِذَا حَذَفَهَا وَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى أَنْ ، وَكَانَ مَوْضِعُهُ النِّصْبِ ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْعَطُوفِ عَلَيْهِ مَنْصُوبًا ، فَتَقُولُ فِي التَّقْدِيرِ : وَمَازَرْتُ سُلَيْمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا أَنْ أَطْلُبَ دَيْنَمًا بِهَا .

(١) سبق الحديث عنه في ص ١٤٩ من هذا الكتاب .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) انظر سيبويه ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ .

وليس يجوز إظهار « أن » في قولك : لم آتِكَ فَنَحْدَثْنِي فيقبح حذفها ، كما يعرض في قولك : أردت أن تقوم ، فكذلك إذا جاز لك إظهار الجار لم يحز حذفه وإجراء المعطوف عليه في غير الشعر .

قوله في (باب أو) :

« (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ^(١)) » ،

معناه - والله أعلم - إلا وهو يُوحى أو يُرسل [فعمل أو يرسل ^(٢)] على هذا المعنى ، والنصب على إلا أن يُوحى أو يُرسل .

قوله ^(٣) في (باب أو) :

« وسألت الخليل - رحمه الله ^(٤) - عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوبُ الخليلِ عادُتُنا أو تنزلون فإننا مَعشَرُ نَزْلٍ ^(٥)

(١) (بولاق) ٤٢٩/١ و (هارون) ٥٠/٣ ، والآية من سورة الشورى ٥١ وهى بتمامها (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء انه على حكيم) .

(٢) زيادة من هامش المخطوط .

(٣) الكلام من هنا الى قوله « وخالف المعنى » فى نهاية الفصل يوجد فى الأصل فى ورقة (٦٤ ب) و (١٦٥) بعد الكلام على (باب من اذا كنت مستفهما عن نكرة) وقبل (باب ما بنت العرب من الاسماء والصفات) وقد نقلت هذا الفصل الى مكانه الطبيعى حسب ترتيب كتاب سيبويه وأبقيت على ترقيم صفحات الأصل اشارة الى مكانه الاصلى .

(٤) « رحمه الله » ساقطة من (بولاق) ٤٢٩/١ و (هارون) ٥٠/٣

(٥) البيت من البسيط وهو فى ديوان الأعشى ٦٣ وسيبويه والأعلم ٤٢٩/١ وأما ابن السجري ٣٠/٢ والمغنى ٧٧٣/٢ والخزانة ٥٥٢/٨ والهمع ٦٠/٢ . والشاهد فيه « تنزلون » بالرفع عطفا على معنى ان تركبوا - عطف توهم - لأن معناه : اتركبون . . . أو تنزلون . . . وهذا مذهب الخليل ، أما يونس فقد رفعه على الاستئناف والتقدير عنده : أو أنتم تنزلون ، وقد استسهل سيبويه مذهب يونس ، وجعل رأى الخليل بعيدا ، ويقول الأعلام : « وهذا أسهل فى اللفظ »

فقال الكلام ههنا على قوله^(١) يكون كذا أو يكون كذا ، لئلا كان موضعها لو قال فيه : أتركبون ، لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة^(٢) :
ولاسابق سابق شيئا إذا كان^(٣) جائيا .

هذا منتهى قول الخليل ، ثم أبعد سيويه فقال : « والإشراك على هذا التوهم بعيد كبُعْدِ «ولاسابق شيئا»^(٤) ، ألا ترى أنه لو كان هذا^(٥) لكان في الفاء والواو ، وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل .

يعنى وإنما توهم أن يكون الفعل الأول بمعنى الاسم ، و ينتصب الثانى بإضمار أن ، أو يكون الجزاء بمعنى الاستفهام ، ويرفع المطفوف فى قواك أو تنزلون ، فبما خالف معناه التمثيل ، وهذا لا يكون فى الجزاء ، فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تقول : هو يأتينا ويحدثنا فينصب « ويحدثنا »

والأول أصح فى المعنى والنظم . أما الرمانى فقد ضعف قول سيويه وحسن تأويل الخليل وجعل بيت الأعشى « يجرى مجرى (وهورا عينا) فى قراءة أبى ، بالحمل على دلالة الكلام الأول ، لأن قوله (يطوف عليهم ولدان مخلدون) بمنزلة يعطون ذلك وهورا عينا ... » . انظر الرمانى النحوى ٢٨٦ : وللسيرافى رأى آخر يقول عنه « وهو عندى أسهل من هذين القولين ، وهو أن نقدر فى موضع « أن تركبوا » إذا تركبون ، لأن أن وإذا يجازى بهما ، وهما مقاريبان فى معنى ما يريده المتكلم ، وأن كان بعد أن مجزوم وبعد إذا مرفوع ، فإذا قدرنا إذا تركبون وهو فى معنى أن تركبوا عطفنا أو تنزلون عليه فى التقدير « السيرافى ٣/ ورقة ٢٢٠ .

- (١) فى (بولاق) و (هارون) « على قولك » .
- (٢) فى (بولاق) ٤٢٩/١ و (هارون) ٥١/٣ « صار بمنزلة قولك » .
- (٣) « إذا كان جائيا » ساقطة من (بولاق) و (هارون) ، وهذا عجز بيت تقدم الحديث عنه فى ص ١٤٩ من هذا الكتاب .
- (٤) يعنى بعد عطف أو تنزلون على توهم أتركبون كبعد عطف سابق على توهم بمدرك ما مضى . من تعليق السيرافى على الكتاب .
- (٥) فى الأصل « اللوكان هذا » وفى (بولاق) و (هارون) « أنه لو كان هذا كهذا » .

على توم هو يكون منه إتيان وحديث ، وهذا تمثيل لا يخالف للمعنى ، وهذا لا يلصبه أحد^(١) . وكذلك إذا مثلت فقات : إن يكن منكم ركوب فركوب الخليل عادتنا ، ليس يخالف للمعنى ، وأنت إذا قلت : لآتاته فيشتك ، كان تمثيله لا يكن منك إتيان فشتيمة ، وخالف المعنى .

قوله في (باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في إن^٢ وكان وأشباهها) :

« فن ذلك قولك : أتذكر^(٣) إذ من^٤ يأتينا نأتيه ، وما من^٥ يأتينا نأتيه ، وما من^٦ يأتينا فنحن نأتيه^(٧) ، وإنما كرها الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول أتذكر إذ إن^٨ نأتنا نأتك » .

قال أبو نصر : إذ توصل بالفعل والفاعل ، والمبتدأ وخبره ، وهي بمعنى حين ، وحين تضاف إلى الأسماء فتجرها ، فلما كانت إذ في معناها كان موضع ما بعدها الجر ، كما أنك إذا قلت : جئتك حين زيد^٩ منطلق فعناه حين انطلاق زيد ، فوضع الجملة الجر ، وأنت لا تقول : جئتك يوم إن^{١٠} نأتني أنك ، لأن « إن » حرف ، والحروف لا تدخل عليها العوامل ، ولا تعلق حروف [٣٩ / ب] الجر أيضاً ، فكذلك لا تدخل « إذ » على إن نأتني أنك .

(١) دفع الرماني ذلك بأن للخليل « أن ينفصل من هذا بما فيه من مناقضة الأصول التي انعقدت بأن أضمار أن في الواو » ، وأنها تكون في غير الواجب ، وليس كذلك بيت الأعشي « . الرماني النحوى ٢٨٦ .

(٢) في الأصل « أتذكرون » وأثبت مافى (بولاق) ٤٠٤/١ و (هارون)

٧٥/٣

(٣) في (بولاق) و (هارون) « وأما من يأتينا فنحن نأتيه » .

فإذا قلت: أتذكر إذ من بكر منّا نكرمه صارت « من » بمنزلة
الذى جاز دخول الجار عليه ، ولا تدخل على أسماء الجزاء ، لأنهم استغنوا
بها عن إن ، كما أن حروف الاستفهام - غير الالف - فروع استغنى بهن
عن الالف ، والأصل الالف . فأما « ما » النافية فإنها بمنزلة الفعل - أهنى
ليس - ، فكما لا يدخل الفعل على « إن » دون أن تشغله بالفاعل أو
بضميره فكذلك لا تدخل عليه « ما » .

قوله فى (باب آخر من أن) :

« وسألت الخليل - رحمه الله (١) - عن قوله - تبارك وتعالى (٢) -
(وَأَنْ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) (٣) فقال
إنما هو على حذف اللام .

قال أبو نصر : التقدير - والله أعلم - فأتقونى (٤) لأن هذه أمتكم أمة

(١) ساقطة من (بولاق) ٤٦٤/١ و (هارون) ١٢٦/٣ .

(٢) فى (بولاق) و (هارون) « جل ذكره » .

(٣) فى الأصل : « فاعبدون » وهى توافق بعض نسخ الكتاب التى أشار
إليها هارون فى هامش ٤ - ١٢٦/٣ وهذه الآية هى (ان هذه أمتكم أمة واحدة
وأنا ربكم فاعبدون) الانبياء ٩٢ وهى بكسر همزة ان غير مسبوقه بالواو ، وهذه
لاخلاف فى قراءتها بكسر الهمزة ، وليس هى المرادة ، بل المراد ما أثبت فى
النص بفتح همزة أن مسبوقه بالواو ، وهى الآية ٥٢ من سورة المؤمنين وهى قراءة
ثافى وابن كثير وأبى عمرو ، وقرأ ابن عامر وحده « وان بالفتح وتخفيف
النون ، وقرأ عاصم وحمة والكسائى « وان » بكسر الهمزة على الاستئناف أو
عطفا على « انى بما تعملون عليم » قبلها . انظر اتحاف فضلاء البشر ٣/٢ وحجة
القراءات ٤٨٨ ، وفى توجيه هذه القراءات انظر البيان للأنبارى ١٨٥/٢ - ١٨٦
واعراب القرآن للنحاس ٤٢٠/٣ - ٤٢١ .

(٤) فى الأصل أيضا « فاعبدونى » ، وراجع ما فى الهامش السابق .

واحدة وأنا ربكم، فأوصل الفعل إلى أن حين حذف اللام من لأن .
فإن قال قائل : كيف وصل الفعل إلى «إن» وهو متقدم قبل الفعل الذي معه
الفاء، وأنت لا تقول : زيدا فضربت ؟

قيل : إنما جاز ذلك في الأمر لما فيه من معنى الجزاء [ألا ترى أن
جوابه جزم كجواب الجزاء ^(١)] فقولاك : زيدا فاضرب إنما معناه مهما
يسكن من شيء فاضرب زيدا ، وإن شئت فزيدا اضرب ، ولذلك تقول :
يزيد فامرر فتوصل الفعل الذي بعد الفاء إلى «زيد» بالباء .

وقد مثل سيبويه إياك والأعد ، فقال : « كأنه قال : إياك فانقيص
الأسد ^(٢) » .

قوله في (باب من أبواب أن ...) .

« وسألت الخليل - رحمه الله ^(٣) - فقلت له ^(٤) : ما منهم أن يقولوا :
أحقا إنك ذاهب ^(٥) على القلب ، كأنك قلت إنك ذاهب حقا ، وإنك
ذاهب الحق ^(٦) ، فقال ^(٧) : لأن «إن» لا تبدأ في كل موضع ^(٨) ، ولو جاز هنا
لجاز يوم الجمعة ، إنك ذاهب ، تريد إنك ذاهب يوم الجمعة ، ولقلت أيضا :

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط .

(٢) سيبويه (بولاق) ١/١٣٨ و (هارون) ١/٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٣) ساقطة من (بولاق) ١/٤٦٨ و (هارون) ٢/١٣٥ .

(٤) في (بولاق) و (هارون) فقط « فقلت » .

(٥) في (بولاق) « أحقا إنك منطلق » .

(٦) بعده في (بولاق) « وإنك منطلق حقا » .

(٧) بعده في (بولاق) « ليس هذا من مواضع إن » .

(٨) في (بولاق) « لا يبدأ بها في كل موضع » .

لاحالة إنك ذاهب، تريد إنك ذاهب لاحالة (١)، فلما لم يجوز ذلك حمله على: أفى حق أنك ذاهب، وأفى أكبر ظنك أنك منطلق (٢)، صارت «أن» مبنية عليه، كما يُبنى الرحيل على غير إذا قلت: خذ الرحيل». يعنى بقوله «لأن إن لا تبدأ فى كل [٤٠/أ] موضع» أنك إذا قلت: إنك ذاهب اليوم، فاليوم ظرف لذهاب، فلو قدمته وقلت: اليوم إنك ذاهب، كان محالاً، لأن خبر إن لا يعمل فيها قبلها، وإذا قلت إنك ذاهب حقاً، نصبت «حقاً» بالفعل توكيداً لما قبله، لأنك لم تضطر إلى الظرف، فكانك قلت: أحق ذلك حقاً، فإذا قلت: حقاً أنك ذاهب، فتحت «أن» وجعلتها مبتدأة، ونصبت حقاً بالظرف (٣) وصارت «أن» هنا - وإن كانت مبتدأة - مبنية على حقاً لا يجوز تقديمها عليه لأن أن المفتوحة المنفصلة لا تقدم مبتدأة، كما لا تعمل فيها إن، وقد ذكر العلة فى ذلك، ولا يجوز حقاً إنك منطلق - بالكسر - على أن يكون حقاً ظرف، لما ذكرت لك.

فإن قيل: فاجعلها غير ظرف منتصبة بالفعل، تريد أحق حقاً إنك منطلق قيل: إذا جعلتها منتصبة بهذا الفعل فأما هي معه فى قبضة «إن» لأن للمنى إنك منطلق أحق ذلك حقاً، «فذلك» مردود إلى منطلق، وحقاً توكيد لما قبله، والتواكيد توابع، فلذلك امتنع.

فإن قيل: لم جعلتها ظرفاً فى قولك حقاً أنك منطلق [و] (٤) هلا انتصب بالفعل للضمير للأخوذ منه؟

(١) فى (بولاق) و (هارون) «تريد أنك لا محالة ذاهب».

(٢) فى (بولاق) و (هارون) «وعلى: أفى أكبر ظنك ذاهب».

(٣) أى نصبت على الظرفية.

(٤) زيادة لربط الكلام.

فالجواب ، أنك إذا جعلتها ظرفاً كان التقدير : في حق انطلاقتك ، فحسن الكلام ، كما تقول : في الدار قعودك ، ولو كان مصدراً منتصباً بالفعل كان تقديره : أحق حقاً انطلاقتك ، وفسد الكلام ، لأنه مبتدأ بلا خبر وتوكيد مقدم ، وكذلك لاحالة أنك ذاهب ، لأن المعنى لاحالة من هذا ، فلو قلت : لاحالة إنك ذاهب - بالكسر - فسد الكلام ، لأن لاحالة عامل فيه ، فإذا كسرت أن صارت حرفاً لاتعمل فيه العوامل ، فإذا قلت : إنك ذاهب لاحالة لم يكن تقديره مقدماً كتقديره مؤخراً ، فلذلك لم يحز الكسر إذا كان مؤخراً .

قوله في (باب من أبواب أن تكون فيه أن مبتدأة ^(١)) :

« وذلك قولك هذا حق مثل ما أنك هنا ^(٢) » .

قال أبو نصر : « ما » زائدة ههنا في النصب والرفع ، وأن مخفوض بمثل ^(٣) ، ولو لم تكن زائدة لما أعرب « مثل » في الرفع في قول الله - عز وجل - (إنه لحق مثل ^(٤) [٤٠ / ب] ما أنكم تنطقون ^(٥)) قرئ بالرفع والنصب ^(٥) ، فن رفع وصف به الحق ، ومن نصب جعله حالاً للضمير الذي

(١) ليس في (بولاق) ولا (هارون) باب بهذا العنوان ، والنص الذي أورده هنا يوجد تحت عنوان الباب السابق وهو بتمامه (هذا باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) .

(٢) النص في سيبويه (بولاق) ٤٧٠ / ١ و (هارون) ١٤٠ / ٣ « وكذلك على أن الكاف هي الغاملة قولهم : هذا حق مثل ما أنك ها هنا » وهو يشير إلى الكاف في المثال « وهذا حق كما أنك ها هنا » الوارد في الفقرة السابقة على هذا النص .

(٣) أي في حالة نصب (مثل) ورفعها ، والمصدر المؤول من أن ومدخولها في محل جر باضافة مثل إليه .

(٤) الذاريات ٢٣ - وفي الأصل : « إنه الحق » خطأ .

(٥) قراها يرفع (مثل) حمزة والكسائي وأبو بكر وابن أبي إسحاق ، وقرا

في « لحق » في النية ، كما تقول مررت بقوم عرب أجمون ، فأجمون محمول على مضمير في « عرب » بالنية ، ولولا أن « ما » زائدة لما كان إلا مبنيًا غير معرب .

قوله في (باب ما ينصرف من الأمثلة ومالا ينصرف) :

« وتقول إذا قلت هذا رجلٌ أَفْعَلُ لم أصرفه على حال (١) ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة »

قال أبو نصر : وقع في حاشية الكتاب في هذا للوضع ردُّ المازني لهذا القول وهو : قال أبو عثمان : « أخطأ ، ينبغي له أن يصرف وإلا نقض جميع قوله ، لأن أفعل ليس بوصف ، إنما هو مثال للوصف ، وليس تمتنع إلا من صرف أفعل الذي هو وصف (٢) » هذا منتهى قول المازني .

وقوله : أخطأ تحامل فاحش ، ومما يوضح صحة قول سيبويه - رحمه الله - أن أحدا لا ينكر كل أَفْعَلٍ زَيْدٌ مفتوح أبداً ، وَأَفْعَلٌ زَيْدٌ مثال للفعل هنا خاصة ، لا يكون غير ذلك ، ألا ترى أنك لا تقول : قد أَفْعَلٌ زَيْدٌ ، فيكون له معنى بنفسه ، كما تقول : قد أَفْعَلٌ زَيْدٌ ، فواجب على المازني أن يرفع هذا إذ لا يكون فعلاً ، كما رفع هذا رجل أَفْعَلٌ إذ لا يكون

الباقون بالنصب ، وفي قراءة النصب أقوال : قيل : نصب على الحال من الضمير في لحق ، وقيل : حال من نكرة ، وقيل : مبني على الفتح لاضافته إلى غير متمكن ، وقيل : مبني على الفتح لأنه ركب مع « ما » وجعلنا بنزلة خمسة عشر وأجاز الفراء أن يكون التقدير : حقا مثل ما ، وأجاز أن يكون (مثل) منصوبة بمعنى كمثال ثم حذف الكاف ونصب . انظر حجة القرارات ٦٧٩ ومعاني الفراء ٨٥/٣ والبيان للأنباري ٣٩١/٢ وعراب القرآن للنحاس ٢٣٥/٣ - ٢٣٦ .

(١) في (بولاق) ٦/٢ « لم ينصرف على حال » .

(٢) نقل هارون قول المازني هذا من متن الكتاب في بعض النسخ ووضع في الحاشية رقم ١ : ٢٠٤/٣ وزاد عليه - خطأ - ما يقرب من سطر من كلام سيبويه من قوله . « فصار كقولك » إلى كلمة « خاصة » .

صفة ، فليس يمتنع هذا رجلٌ أَفْعَلُ ولا هذا رجلٌ أَقْعَلُ ، فيمكنني عن الفعل والوصف ، ويجري على مثاليهما ما يجري عليهما من الصرف وغيره ، ولو امتنع هذا لا تمتنع أن تقول : هذا فلان بن فلان ، وفلان كناية عن اسم المجرى عنه ، ولا امتنع أن تقول : كان من الأمر كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ ، وله كذا وكذا درهما ، فكما تسكني العرب عن هذه الأسماء ونحوها كذلك تقول : هذا رجلٌ أَقْعَلُ ، وهذا رجلٌ أَفْعَلُ أخوه ؛ فتسكني بأفْعَلٍ عن الوصف والفعل ، ويجري على المثال ما جرى على الممثل . ومما يدل على غلط المازني أنه قد جوز من قول سيبويه قوله : « أَفْعَلُ إذا كان وصفا لم أصرفه فإنما تركت صرفه هنا كما تركت صرف أفعل إذا كان معرفة ^(١) » فقال (١/٤١ أ) المازني فيه : « أفعل هذا إنما تركت صرفه هنا لأنه معرفة ، لأنك وضعته موضع قولك : هذا البناء ^(٢) » هذا منتهى قوله ، فيلغى له على مذهبه أن يصرف ، لأنك ^(٣) إنما تمتنع من صرف الممثل بهذا المثال إذا كان معرفة ، كما زعم أنه إنما تمتنع من صرف الممثل بمثال الوصف ، وكما قال : أفعل ليس بوصف ، إنما هو مثال للوصف ؛ فكذلك أفعل هنا ليس باسم معروف ، إنما هو مثال للاسم ^(٤) .

(١) سيبويه (بلاق) ٦/٢ و هارون (٢٠٣/٣) .

(٢) رفع هارون كلام المازني هذا من متن الكتاب في بعض النسخ وجعله

في الحاشية رقم ٦ : ٢٠٣/٣ .

(٣) بعده في الأصل : « وضعته موضع قولك » - خطأ .

(٤) علق السيرافي على زعم المازني خطأ سيبويه في ترك صرف هذا رجل أفعل فقال : وقال أبو العباس لم يصنع المازني شيئا . والقول عندى أنه ينصرف ، لأننا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا ، وذلك قولهم : هؤلاء نسوة أربع « ومررت بنسوة أربع » . وأما قوله : كل أفعل زيد فلا خلاف فيه ، يكون أفعل على لفظ الفعل الماضي ، وقد ارتفع به زيد ، ولا يجوز أن يرتفع به إلا وهو فعل ، ثم يدخل على كل لفظ الجملة ولا يتغير . هامش الكتاب (هارون) ٢٠٤/٣ . وانظر في هذه المسألة المقتضب ٣/٣٨٣ - ٣٨٤ ، والرضي ٢٥/٢ وابن

يعيش ٣٩/١ . والخصائص ١٩٩/٢ - ٢٠٠ .

(١٣ - عيون سيبويه)

قوله في (باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا) :

« وإن سميت رجلا بضربوا في قول من قال ^(١) : أكلوني البراغيث قلت :
هذا ضربون قد جاء ، تلحقها النون ^(٢) كما تلحقها في أولى إذا ^(٣) سميت
بها رجلا ^(٤) ، فن ^(٥) قال هذا مسلمون في اسم رجل قال هذا ضربون ،
ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول ، [قال إنما : ركذت ^(٦)]
النون لأنها كانت ضربون في الأصل ، ولكنها لما بليت حذف ، لأن
الماضي مبني على الفتح ، والنصب نظير الفتح ، فن ثم ^(٧) رددت النون
حين سميت ^(٨) .]

يعنى أن النصب في فعل الواحد للمضارع نظير الفتح في فعله الذي فيه بعض
المضارعة ، فكذلك النصب في فعل الجميع المضارع يلغى أن يكون نظير
البناء في فعلهم الذي فيه بعض المضارعة ، وذلك أنك إذا قلت : في فعل جماعة
الرجال فَعَلُوا فإِنَّمَا أَصْلُهُ فَعَلُونَ ، كما قلت : يفعلون ، ولكنك لما بنيت
فَعَلَ على حركة لفظها كلفظ حركة النصب في المضارع إذا قلت :

(١) في (بولاق) ٨/٢ و (هارون) ٢٠٩/٣ « وإن سميت رجلا ضربوا
فيمين قال : » .

(٢) في (بولاق) و (هارون) « قد أقبل تلحق النون » .

(٣) في (بولاق) و (هارون) « لو سميت » .

(٤) بعده في (بولاق) « من قوله عز وجل (أولى أجنحة) » .

(٥) في (بولاق) و (هارون) « ومن قال » .

(٦) في الأصل : أردت - خطأ - والتصحيح من هامش المخطوط .

(٧) في الأصل : فمن قال ثم ردت النون - خطأ - والتصحيح مما أثبتته

هارون من أ ، ب من نسخ الكتاب التي اعتمد عليها .

(٨) ما بين القوسين المعقوفين ساقط من (بولاق) و (هارون) وقد وضعه

محقق الكتاب في الحاشية رقم ٥ : ٢٠٩/٣ نقلا عن أ ، ب من نسخ الكتاب .

لن يَفْعَلَ - وجب أن تبنى فَعْلُونَ على بنية يفعلون إذا لحقه النصب
فنقول : فَعَلُوا كما تقول : لن يفعلوا ، فذلك إذا صار اسما رجعت النون .

قوله فيه : « وإن سميت ضَرْبًا في هذا القول - أي فيمن لم يجعل الألف علامة
الإضمار - أَلَحَقْتَهُ ^(١) النون ، وجعلته بمنزلة رجل سميت برجلين ، وإنما
كففت النون في الفعل أُنْكَ ^(٢) حين تَلَبَّيْتُ وكانت الفتحة لازمةً للواحد
[حذفت أيضا في الاثنين ، ووافقت النصب في ذلك ، كما وافقته النصب
في اللفظ ^(٣)] [٤١ / ب) فكان حذف النون نظير الفتحة ^(٤) ، كما كان
الكسر في هياتٍ نظير الفتح في هياتٍ » .

يعنى بقوله : « وافقت النصب في ذلك » أي وافقت النون في ضَرْبَانِ -
حين حذفتهما فقلت : ضَرْبًا - النون التي تحذفها في النصب في قولك :
لن يضربا .

ويعنى بقوله : « كما وافقته النصب في اللفظ » أي كما وافقت النصب
الفتحة في اللفظ . وقوله : « كما كان الكسر في هياتٍ نظير الفتحة في
هياتٍ » يعنى أن التاء للكسورة في هياتٍ هي تاء الجمع ، والتاء للفتوحة في
هياتٍ هي تاء التانيث ، فكما كان حذف النون من ضَرْبَانِ نظير الفتحة
في ضَرْبٍ ، كذلك تكون الكسرة في هياتٍ نظير الفتحة في هياتٍ .

(١) فى (بولاق) ٨/٢ . « وان سميت بضربا فى هذا القول ألحقت
النون » . وما بين علامة الاعتراض من كلام أبى نصر .
(٢) فى (بولاق) و (هارون) ٢١٠/٣ « لانك حين » .
(٣) ما بين المعقوفين نصه فى (بولاق) و (هارون) كما يلى : حذفت
ايضا فى الاثنين النون ، ووافق الفتح فى ذاك النصب فى اللفظ » .
(٤) فى (بولاق) و (هارون) « الفتح » .

قوله في (باب ما لحقته ألف التانيث ^(١)) في آخره فمنه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ^(٢)) :

« وإنما منعك ^(٣) من صرف دِفْلِي وَشَرَوِي ونحوهما في النكرة ^(٤) أن ألفها ^(٥) حرف يكسر عليه الاسم ^(٦) ، وتدخل تاء التانيث لمعنى ^(٧) ، ولا تُلْحَقُ بِنَاءٍ بِنَاءً ^(٨) كما فعلوا ذلك [برعشن ^(٩)] في نونها وبتاء سنيته وعفريت » .

يعنى أن هذه الألف في تكسير الاسم عليه ، وإن كانت زائدة للتانيث هي كاللادال من مسجد ، ألا ترى أنك تقول في الجمع كَقَالِي وَبِشَارِي فنثبت الألف كما تثبت الدال من مسجد في مساجد إلا أنها في الجمع لغير التانيث ، يدل ذلك على ذلك أن الحرف الذى يليها أصله الكسر لأنه في زنة مَفَاعِل ، وإنما ففتح ما قبلها لعلم أنه ليس في الكلام مَفَاعِل - بفتح المين وأول الحرف - فَلَمَّا لَزِمَتْ كَلَزُومَ مَا هُوَ مِنَ الْإِسْمِ ثُمَّ لَمْ تُلْحَقْ بِبِنَاءٍ بِنَاءً - كما فعلت في رَعِشْنَ حين أَلْحَقْتَ الاسم بِسَلَمَب - وتوالت في الاسم معها ثلاث حركات في قولهم : جَمَزَيَّ ونحوه ، ولم يكن هذا في « شيء » مما يُهْنَى

(١) في (بولاق) و (هارون) « ما لحقته الألف في آخره » .

(٢) في (بولاق) « في النكرة والمعرفة » .

(٣) في (بولاق) ٩/٢ و (هارون) ٢١٢/٣ « وإنما منعهم » .

(٤) في (بولاق) « في المعرفة والنكرة » .

(٥) في (بولاق) و (هارون) « ألفهما » .

(٦) بعدها في (بولاق) « إذا قلت : حبالى » .

(٧) في (بولاق) « ولا تدخل في التانيث لمعنى يخرج منه » .

(٨) في (بولاق) « ولا تلحق به بناء ببناء » وفي الأصل الذى اعتمد

عليه هارون « ولا تلحق أبدا ببناء ببناء » .

(٩) في الأصل : يعرش - خطأ - وفي (بولاق) و (هارون) « كما فعلوا

ذلك بنون رعشن وبتاء سنيته وعفريت » .

على الألف التي لغير التانيث فارقت حروف الأصل بعد أن ضارعتها في تكسيرك الاسم عليها فتركوا صرفها ، كما أن مساجد لمّا كسروا الواحد عليه ، وهو بناء لا يكون عليه الواحد تركوا صرفه وبنى على هذا فأجرر ألف التانيث إذا لحقت (٤٢/أ) بعد ألف كفعلاء وفعلاء وكذلك فعلاًن الذي مؤنثه فعملى^(١) ، لأن النون فيه مبدلة من همزة التانيث ، يدلك على ذلك فتح ما بعد ياء التصغير إذا قلت : سُكَيْرَآن ، فلولا هذا الإبدال لكان سُكَيْرِين .

قوله في (باب ما ألحقته ألف التانيث بعد ألف) :

« واعلم أن الألفيين لا يزادان^(٢) [إلا للتانيث ، ولا يزادان أبدا^(٣)] لتلحقا بنات الثلاثة بسرداح ونحوها ، ألا ترى أنك لم تر « فعلاء » قط مصروفة وام تر شبتا من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً » .

يعنى بقوله : « أن الألفيين لا يزادان إلا للتانيث » إذا ألحقنا اسما على ثلاثة أحرف أوله مفتوح وثانيه ساكن نحو حمراء ، وكذلك ماخالف هذا الوزن حاشى فعلاء وفعلاء - بكسر الفاء وسكون العين ، أو بضم الفاء وسكون العين - نحو علباء وقوباء . وقوله : « ولا يزادان أبدا لتلحقا^(٤) بنات الثلاثة بسرداح » يعنى أنه ليس في الكلام مثل سرداح فتزاد الألفان لتلحقا الاسم به .

(١) أى أن الهمزة المبدلة من الألف والنون المبدلة من الهمزة فى فعلان فعلى يجرى عليها ما يجرى على ألف التانيث قيل إبدالها .

(٢) فى الأصل : لا تزادان أبدا - وقد وضع على كلمة « أبدا » علامة الازالة ، وهى موجودة فى (بولاق) ١٠/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٤) فى الأصل : لللاحاق - والتصحيح من هامش المخطوط .

وقوله : « أنَّ الالفين لايزادان إلا للتأنيث » ، إنما يعنى أن ألتى حمراء ونحوها لايزادان لاسم مؤنث ، ولم يرد أن الالفين معاً علامتان للتأنيث . يدلّك على ذلك أن الهاء [التى تكون ^(١)] للتأنيث لاتلحقها هاء أخرى للتأنيث إلى جنبها ، ويدلّك على ذلك أيضاً قوله فى (باب ما لحقته الزوائد) فى كتاب الفعل (٢) : « وأقصى ما تلحق الالف ^(٣) لغير التأنيث سادسة فى معيورا واشهيباب » .

قال أبو نصر : سعى النحويون الالف التى تلحق للتأنيث إذا جاءت بعد ألف ممدودة ، وسموها إذا جاءت وحدها مقصورة نحو حمراء وبُشْرَى فعنى قولهم : ممدودة ، أنّها لما لحقت بعد ألف لم يكن سبيل إلى التقاء الالفين ، ولا يُستطاع التكلم بهما فأبدلوا من ألف التأنيث همزة لأنك قد تعد صوتك مع الالف الأولى ، وينقطع فى موضع همزة فى الصدر ، فلذلك قال بعض العرب فى الوقف رَجُلًا وَحَبِلًا ^(٤) ، فجعل مكان الالف الهمزة حين علم أنه إذا مدّ لم يكن للصوت عند انقطاعه بدٌّ منها ، فلما أبدل من ألف التأنيث (٤٢ / ب) همزة احتملت الحركة لأنها حرف حىّ ، ولم يحتملها الالف لأنها حرف ميت ، فجرى عليها الإعراب ، ومُدّت ، ومعنى

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) يقصد بذلك ما يسميه النحويون بالتصريف ، وقد جاءت ترجمته فى سيبويه هكذا « هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذى لا يتكلمون به ولم يجيء فى كلامهم الا نظيره من غير بابيه ، وهو الذى يسميه النحويون التصريف والفعل » (بولاق) ٣١٥/٢ و (هارون) ٢٤٢/٤ .

(٣) ساقطه من (بولاق) ٣٢٤/٢ و (هارون) ٢٦٥/٤ .

(٤) انظر سيبويه (بولاق) ٢٨٥/٢ .

مُدَّتْ وَفُتِّتْ نصيبها من الحركة فأشبهت بلا اختلاس ، كما قال في (باب إشباع الحركة واختلاسها ^(١)) : « فأما الذين يشبهون فيمططون ^(٢) » أي يشبهون الحركة ويتمونها على ما ينبغي أن تكون عليه بلا زيادة فيها ولا نقصان منها فنقرأ (إلى بارئكم ^(٣)) بلا اختلاس الهمزة التي في قراءة أبي عمر بن العلاء ^(٤) فقد مبط أي لم يختلس ووفى الهمزة حقها من الكسرة .

فإن قيل : كيف سماها ألفا وقد تحولت همزة ؟

قيل : كما سُمِّيَ النحويون الألف في بشري ونحوها ياء لانقلابها في الثنية ياء ، فتارة يسمونها ألفا ، وتارة ياء ، وكما سموا همزة أحر ونحوها ألفا . فأما تسميتهم ألف بشري ونحوها مقصورة فذلك لأنها قصرت عن الحركة فلم تملأ فهمي بين يدي الصوت ، والصوت يجري معها ، فلذلك قال فيها في غير هذا للوضع : إنها صوت ، أي هي صوت مالم تمدها ^(٥) . يعني مالم تبدل منها حرفا يمتد بصوته كما ذكرنا في إشباع الحركة ، فهذا تلخيص لما بين الألف الممدودة وللقصورة .

قوله في (باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولانكسرة) :

(١) في سيبويه ٢٩٧/٢ (هذا باب الاشباع في الجر والرفع وغير الاشباع ، والحركة كما هي) .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢٩٧/٢ و (هارون) ٢٠٢/٤ .

(٣) البقرة من الآية ٥٤ .

(٤) الاختلاس هو ترك اكمال الحركة بأن يأتي القارئ بثلاثيها فقط ، وقراءة أبي عمرو باختلاس حركة الهمزة في (بارئكم) هي من رواية سيبويه عنه ، وذلك لأنه كره كثرة الحركات في الكلمة الواحدة ، وروى عن أبي عمرو أيضا أنه قرأ باسكان الهمزة اجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة ، فانه يجوز تسكين مثل ابل ، فاجرى المكسوران في بارئكم مجرى ابل . حجة القراءات ٩٧ والبحر المحيط ١/٣٠٦ .

(٥) لم أهتم لهذه العبارة في كتاب سيبويه .

« وذلك نحو عطشان وسكران وهجلان وما أشبهها^(١) وذلك أنهم جعلوا النون حيث كانت^(٢) بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما للذكر ، ولا تلمعه علامات^(٣) التأنيت ، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر . ولؤنث سكران بناء على حدة^(٤) ، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة ، وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها .

قال أبو نصر : زعم بعض الناس أن قول سيبويه تناقض حين قال هنا : « جعلوا النون حيث كانت بعد ألف كألف حمراء » ، وقال بعد ذلك في (باب البديل) « إن نون غضبان وعطشان بدل من الهمزة^(٥) .

-
- (١) في (بولاق) ١٠/٢ و (هارون) ٢١٥/٣ « وأشباهاها » .
(٢) في (بولاق) ١٠/٢ و (هارون) ٢١٦/٣ « حيث جاءت » .
(٣) في (بولاق) ١٠/٢ و (هارون) ٢١٦/٣ « علامة التأنيت » .
(٤) بعدها في (بولاق) « كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة » .
(٥) لم أعثر على صاحب هذا الزعم فيما تحت يدي من مصادر ، وقد عد استاذنا عزيمة في فهرس كتاب سيبويه ١٨ - ١٩ والمقتضب ٦٤/١ حاشية رقم (٢) هذه المسألة من المسائل المشككة في كتاب سيبويه لما فيها من اضطراب ، فهو في ١٠/٢ جعل علة منع صرف عطشان ونحوه مشابهة الألف والنون لألف التأنيت الممدودة وعدد وجوه الشبه، وفي ٣١٤/٢ جعل النون في فعلان فعلى بدل من الهمزة، ويقول في ١٠٧/٢ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذى له فعلى عندهم ، لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التأنيت حين أرادوا المذكر صارت بمنزلة الهمزة التى فى حمراء ، لأنها بدل من الألف . ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف ، كما يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التى هى بدل منها » كما أشار الأستاذ عزيمة الى متابعة المبرد لسيبويه ، وذكر المواضع التى أدت الى هذا الاضطراب فى المقتضب ، والرضي فى ٥٣/١ والأشمونى فيما يتصرف نسبيا الى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .
أما أبو نصر فقد جعل نص سيبويه الأخير المذكور فى هذه الحاشية هو مفتاح حل هذا الاشكال ، فالنون فى فعلان لما أبدلت من ألف التأنيت الممدودة جعلت بمنزلة الهمزة فى أن الاسم معها لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة فهى تجرى مجرى الهمزة التى هى بدل منها ، ولولا ذلك لا نصرف الاسم معها فى النكرة .

وحجته أنه قال : قال سيبويه في باب ما يجري وما لا يجري : « جعلوها -
يعنى النون - حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها على حالها في عدة
الحروف والتحريك والسكون » ولذلك امتنع غضبان من الصرف في النكرة ،
ثم قال : هذا منتهى قوله - يعنى قول سيبويه - ثم قال - وهو يدل على أنها
ليست تبدل من همزة - مع أن الهمزة لم تكن معهودة هناك ولا متوهمة
فتسكون النون بدلا منها . وإنما دعا هذا الزاعم إلى أن ألزم سيبويه التناقض
قوله في باب البديل : « إن النون تسكون بدلا من الهمزة في فعلان فعلى (١) »
بعد أن قال فيها في باب ما يجري وما لا يجري ما قد نفعه . وقد أساء في
التأويل ، وإنما أراد سيبويه - رحمه الله - بقوله « جعلوها كألف حمراء »
أنها حين أبدلت من ألف التثنية جعلوها بمنزلتها في أنه لا ينصرف الإسم
الذى هي فيه في معرفة ولانكرة ، فإنما يعنى أنها وإن كانت نونا مبدلة من
همزة في مثال لاتسكون إلا للتأنيث فهى تجرى بحرى الهمزة التى هى بدل منها
لأنها في موضعها ، والإسم معها على مثاله مع ما هي بدل منه ، ولولا ذلك
لا ينصرف في النكرة ، والهمزة وإن لم تكن معهودة هناك فلا يبطل أن تكون
متوهمة ، ولا يبطل البديل ، كما أن « ليس » بدل من « لاس » ، ولم يتكلم
بـ « لاس » ، كما لم يتكلم بالهمزة التى النون بدل منها ، وكما قالوا :
يَدَعُهُ تَرَكَهُ واحدة ، فجعلوه بدلا من ودَعَيْهِ واحدة ، ولم يتكلم به ،
وجاء هذا كبير على مذكار ، ولم يتكلم بمذكار ، وقد ذكرنا نحو هذا فيما مضى
من الكتاب (٢) .

(١) (بولاق) ٣١٤/٢ و (هارون) ٢٤٠/٤ .

(٢) انظر ص ٩ ، ١٠ من هذا الكتاب .

قوله في (باب ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة^(١)) مما ليست
نونه بمنزلة^(٢) ألف بشرى) :

« وسألته - رحمه الله^(٣) - عن رُمان فقال لاُصرفه وأحمله على ألا أكثر
إذ^(٤) لم يكن له معني يُعرف^(٥) » .

يعني أن الغالب على هذا للثال ففعلان الذي له فعل - وإن لم يكن
اشتقاق يستدل به - والنون في هذا أبداً زائدة إلا بثبت أنها من
نفس الكلمة .

قوله في (باب فعل) :

« وترك (٤٣ / ب) الصرف في فسق هنا لأنه لا يتمكن بمنزلة يارجل
للمدل^(٥) » .

يعني أن رجلاً متمكن في غير النداء ، ومصروف فيه ، وفاسق
كذلك ، فأما فسق فمعدول عن فاسق ، ولا يكون في غير النداء ، وهذا معني
قوله : « لأنه لا يتمكن » وقوله : « بمنزلة يارجل » أي كتمكن يارجل
لأن هذا قد تقول فيه : يارجل في النكرة ، وقد يكون في غير النداء ،
وفسق لا يكون كذلك .

قوله في (باب تسمية المذكر بال مؤنث) :

(١) « وينصرف في النكرة » ليست في (بولاق) ١٠/٢ ولا في
(هارون) ٢١٦/٣ .

(٢) في (بولاق) و (هارون) « بمنزلة ألف التي في نحو بشرى وما
أشبهها » .

(٣) ساقطة من (بولاق) ١١/٢ و (هارون) ٢١٨/٣ .

(٤) في (هارون) « إذا لم يكن » .

(٥) سيبويه (بولاق) ١٤/٢ و (هارون) ٢٢٥/٣ .

« وأما ما كان اسما لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد لا تصيرُفه اسم رجل ، ، فهو إبل وغنم ، لأنه ليس له واحد » .

يعنى بقوله « فهو إبل وغنم » أى مما هو على أربعة أحرف فصاعدا (١) .

قوله فى (باب تغيير الأسماء للبهمة ...) .

« قلت : فإذا سميت رجلاً بذى مال هل تغيره ؟ فقال (٢) : لا ، ألا تراهم قالوا ذُويزَنٍ منصرف فلم يُغيّرُوهُ كأبى فلانٍ ، فذاً من كلامهم مضاف ، لأنه صار المجرور منتهى الاسم ، وأَمْضُوا التنوين وخرج من حال التنوين حيث أَصَفْتُ ، ولم يكن منتهى الاسم : واخْتَمَلْتُ الإضافة « ذا » كما اخْتَمَلْتُ أَبَا زيدٍ ، وليس مفرد آخره هكذا فاحتملت كما اخْتَمَلْتُ الماءَ عَرْقُوهُ » :

يعنى أنك إذا سميت رجلاً « ذو » مفرداً قلت : هذا ذُو ، وإذا سميته « أبو » قلت : هذا أبا ، لأنه فَعَلَ ، فإذا حذفت المضاف إليه رجع إلى أصله ، وكذلك « ذو » ، ولو سميته « عَرْقُو » قلت هذا عَرَقٍ ، لأنه لا يكون اسم آخره واو ما قبلها متحرك ، ولا يكون أيضاً اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، لأنه كان يذهب حرف اللين مع التنوين ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، ولذلك تقول فى « ذو » إذا سميت به ذُوّاً فى قول سيبويه ، وذُوٌّ فى قول الخليل ، فإذا كان هذا النحو مضافاً بقى على حرفين أحدهما

(١) فى سيبويه (بولاق) ٢٢/٢ و (هارون) ٢٤٠/٣ بعد النص المذكور « يعنى : أنه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كسر عليه ، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف ، لم تصرفه اسماً لمذكر » .

(٢) فى (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٢/٣ « قال : لا » .

حرف لين من أجل أن للمضاف إليه تمام للمضاف ، وكذلك إذا كانت بعده الهاء احتملت الهاء ذلك كما احتمله المضاف إليه ، وهذا معنى قوله « كما احتملت الهاء عرقوة » ، ولولا الهاء لقلت عرقى^(١) .

قوله : « وسألته — رحمه الله^(٢) — عن أمس اسم (٤٤ / أ) رجل فقال : مصروف لأن أمس ليس ههنا على الحد^(٣) ، ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ، كما فعلوا ذلك بأين ، وكسروه كما كسروا غاقر إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب ، كما أن حركة غاقر لغير إعراب . فإذا صار اسما لرجل انصرف ، لأنك قد نقلته إلى غير ذلك للوضع ، كما أنك إذا سميته^(٤) بغاقر صرفته ، فهذا يجري مجرى هذا ، كما جرى ذاك مجرى لآ » .

يعنى أن أمسى كان أصله أن يكون معرفه بالالف واللام ، ونكرة دونهما كالיום والحين ونحوهما من الظروف ، ولكنهم عدلوه عن الف واللام وجعلوه معرفه دونهما ، فاجتمع فيه العدل وأنه لا يتصرف ، أخصى أنه لا يكون

(١) علق السيرافى على كلام سيبويه بقوله : « يعنى أن الاضافة تغير لفظ المضاف حتى لا يكون لفظه فى الافراد كلفظه فى الاضافة » ، ألا ترى أن قولنا : أبو زيد ، وأبا زيد ، وأبى زيد لو أفردنا الأب لم يدخله الف والواو والياء ، كذلك أيضا إذا أضفنا ذو كان على حرفين الثانى منهما من حروف المدد اللين ، وإذا أفردنا احتاج الى ثلاثة . ثم مثل المضاف اليه بهاء التانيث فى قولنا : عرقوة ، لأن عرقوة بالواو فإذا أفردنا وحذفنا الهاء قلنا : عرقى ، لأنه لا يكون اسم آخره واو » (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٣/٣ (هامش) .

(٢) فى الأصل فقط « وسألت » وأثبت ما فى (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٣/٣ و « رحمة الله » ساقطة فيهما .

(٣) فى (بولاق) « ها هنا ليس على الحد » .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « اذا سميت بغاق » .

إلا لليوم الذي يلي يومك ، وأنه كثر في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الأشياء فيه
بَنُوهُ وَحُرُّكَ آخِرَهُ بالكسر تشبيهاً بِغَيَاقٍ ، لأنها حركة لغير إعراب
كحركة غاق .

فإن قيل : فقد جعلوا سَحَرَ لِيَلْتَنِكَ معرفةً ، وعلمته كلمة أمس
وأعربوه غير منصرف ، فهل بني كأمس ؟

قيل : كان قياس أمس أن يكون كسَحَرَ ، ولكنه لما كثر في كلامهم
زادوه درجة على سَحَرَ فَبَنِي ، وأيضاً فلو كَثُرَ سحر في كلامهم ككثرة
أَمَسَ لما استنكروا أن ينووا أَمَسَ ويعربوا سَحَرَ ، فقد تكثر الأشياء
في الكلام ، ويكون بعضها حكم لا يكون لغيره ، ألا تراهم يقولون : لم أبل
ولا يقولون : لم أَرَمَ ، ويقولون : لا أدِرَ ولا يقولون : لا أَمَسَ ،
ويقولون : فداء لك أبي بالكسر ، وموضعه الرفع فينبونه ، ولا يقولون :
وطاء لك أبي ، وهذا أكثر من أن يُحصَى ، فإذا سميت رجلاً بأمس
أو بسَحَرَ خَرَجَا عَنِ الْمَوْضِعِ الذي عدلا فيه ، أعني الزمان ، ووجب صرفهما ،
كما أن « ذا » مَبْنِيٌّ لِإِبْهَامِهِ وأنه غير متمكن ، فإذا نقلته عن ذلك وسميت به
رجلاً زدت في آخره أَلِفًا ، وقلبته همزة وصرفته ، وكذلك تصرف
الحروف التي جاءت لمعنى وتعربها إذا نقلتها عن مواضعها وسميت بها .

قوله : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع ذهب أمس »
بما فيه (٤٤ / ب) وما رأيته منذ أمس ^(١) ، فلا يصرفون في الرفع ،

(١) في (بولاق) ٤٣/٢ و (هارون) ٢٨٣/٣ « وما رأيته منذ أمس » .

لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لآتمًا ينبغي أن يكون عليه في القياس .

يعنى أن بنى تميم يقولون : ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيتَه مذ أمسُ ، فيجعلونه اسمًا فاعلاً ومبنيًا على [الضم ^(١)] ولا يصرفونه في هذا الموضع ، أعني الرفع ، ولم يَبْنُوهُ ، لأنهم لم يعدلوه عن الألف واللام مخالفاً للقياس ، وذلك أن قياس المعدول كُصِرَ وَسَحَرَ أن يمنع الصرف بعد العدل لا غير ، وأن يُجْزَوْه في الرفع والنصب والجر يُجْزَى ما لا ينصرف ، ولكنهم لما رأوا أهل الحجاز قد كَسَرُوهُ في كل موضع - وهى اللفظة القديمة - وافقوهم في النصب والجر ، و« سحر » ليس كأمس ، لأن « أمس » مبني في لغة أهل الحجاز ظرفاً وغير ظرف ، ومعرب في لغة بنى تميم اسمًا في الرفع غير مصروف ، ومبني على الكسر اسمًا في الجر والنصب و ظرفاً ، ومعدول اسمًا و ظرفاً . فأما سحر فلا يعدل إلا ظرفاً ، وهو إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لا يكون معرفة إلا بالألف واللام فإن أخرجت الألف واللام صار نكرة ، فإذا كان ظرفاً تعنى به سحر ليلتك كان معرفة معدولاً عن الألف واللام ، فإذا لم تعن سحر ليلتك كان نكرة ، ونظير سَحَرَ في مخالفة الظروف في التعريف « آخر » لأنها خالفت أخواتها في حذف الألف واللام فلذلك تركوا صرفها ، وذلك أنك تقول : هؤلاء النسوة الكبُرُ والأوسطُ والصُغُرُ . ولا يجوز هؤلاء نسوة كُجِرَ ولا وَسَطَ ولا صُغُرَ ، وقد يقولون : النسوة الأُخَرُ ، ونسوة أُخَرُ ، فلما خالفت أخواتها منعت الصرف .

قوله فيه : « وكذلك سَحَرَ اسمَ رجل تصرفه ، وهو في الرجل أقوى

(١) زيادة بها يستقيم المعنى - والمراد : مضموماً غير منون ، لأنه معرب عندى تميم فى حالة الرفع .

لأنه لا يقع ظرفاً ، ولو وقع اسمٌ شيء وكان ظرفاً صرفته ، وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان ^(١) ،

يعنى أن سحر ، إنما عدل ظرفاً وفيه منع الصرف ، فإذا سميت به الرجل لم يقع ظرفاً ، فوجب صرفه . ولو سميت به (٤٥/أ) شيئاً يكون ظرفاً صرفته أيضاً ، وهذا تمثيل ، لأنه قد خرج عن الموضع الذى عدل فيه فلا يلزمه [أن يمنع الصرف . . . عن الموضع الذى . . .] ^(٢) .

وقوله « وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسور كما كان »

يعنى أن أمس قد بنى على الكسر للعدل ، فلو وقع منصوباً تم سميت به رجلاً صرفته ، وكذلك لو وقع اسمٌ شيء وكان ظرفاً غير معدول لكان منصوباً فكذا كنت تفعل بسحر لو وقع اسمٌ شيء وكان ظرفاً .

ومعنى قوله « وكان ظرفاً صرفته » أى نصبته بتنوين وجعلته أيضاً - إن شئت - اسماً منوناً غير ظرف على سعة الكلام ، فأما مادام فى موضعه الذى عدل فيه فإنه لا يكون إلا ظرفاً غير منصرف .

(١) سيويه (بولاق) ٤٤/٢ و (هارون) ٢٨٤/٣ .

(٢) التكملة من هامش المخطوط ، وهى هكذا فى المصورة ، ولعل العبارة بتمامها :

[أن يمنع الصرف بعد خروجه عن الموضع الذى عدل فيه]
وقد علق السيرافى على كلام سيويه بقوله : « يعنى لو سميناه وقتاً من الأوقات أو مكاناً من الأمكنة ، التى تكون ظرفاً بسحر وجعلناه لقباً له لا نصرف ، لأنه ليس هو بالشيء المعدول ، وكان كأمس لو سميت به . وقوله : وهو فى الرجل أقوى ، يعنى أن الصرف فى الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفاً » (هامش) (بولاق)
٤٤/٢ و (هارون) ٢٨٤/٣ .

قوله فيه : « وقد فتح قوم أمس في مذ ^(١) لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها ^(٢) بها ، قال :

لقد رأيت عجبا منذ أمس عجاظا مثل الأفاعي خسا ^(٣) »

يعنى أن مذ قد تكون حرفا لابتداء الغاية في الزمان بمنزلة « من » في المكان فتخفض ما بعدها كما تخفض « من » ، فلما قالوا في الرفع ذهب أمس بما فيه ، ومارأيت مذ أمس ، فأعربوه ولم يصرفوه فعلموا ذلك به في الجر مع « مذ » خاصة ، وجملوه منصوبا كغير المنصرف في الجر والنصب ، لأنه في الجر هو الذي في الرفع ، ففعلوا به ههنا ما فعلوا به هناك .

قوله في (باب الظروف للهمة : .) :

« فأما ما كان غاية نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَحَيْثُ فإنهم يُحَرِّكونه بالضمّة .

وقد قال بعضهم : حَيْثُ شبهوها ^(٤) بآين » .

يعنى أن « قبل » هو الغاية الأولى ، و « بَعْدُ » الغاية الأخرى ،

(١) السيرافى : وهم بعض بنى تميم ، وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه ، وما بعد مذ يرفع ويخفض ، فلما ترك بعض من يرفع صرفه بعد مذ ترك أيضا من يجر صرفه بعدها ، فكانت مشبهة بنفسها . نفس المكان السابق .

(٢) فى (بولاق) ٤٤/٢ « شبهت بها » .

(٣) من الرجز ولم ينسبه سيبويه ، ونسب للعجاج ، وهو فى نوادر أبى زيد ٢٥٧ وابن الشجرى ٢٦٠/٢ والخزائن ١٦٧/٧ وابن يعيش ١٠٦/٤ والتصريح ١٢٦/٢ والهمع ١٧٥/١ . وشذور الذهب ١٠٤ - ويروى عجزه فى معظم المراجع « مثل السعالى » والرواية هنا توافق ما فى النوادر .

والشاهد فيه : اعراب (أمس) مع منعها من الصرف للعلمية والعدل عن الأمس .

(٤) نفى (هارون) ٢٨٦/٣ « شبهوه » .

و « حيث » في قولك : قدمت حيث فلان قاعد غاية قعودك ، كما أنك تقول : جلست تحت فتضم وتجهله غاية ، كما قال الشاعر :

أَقْبُ من تَحْتُ عَرِيض من عَلُ^(١)

فإن جمات « قبل وبعد وتحت » نكرات نوتتها وأعربتها ، وكذلك تعربها إذا أضفت ، فأما « حيث » فلا تعرب لأنها لم تتمكن ولم تجاوز موضعاً واحداً .

وقوله فيه : (٢) (٤٥ / ب) « وَجُزِمَتْ » فمن « ولم تُجْعَل كَمَنْدَ لأنها لا تَمَكَّنُ في الكلام تَمَكَّنَ عِنْدَ » .

بني أنك تقول . جئت من عندك ، وجلست عندك ، وإن عندك زيدا ، وأنت عنده ، فتصرف في المواضع التي ذكرت لك ، ولأن لا تكاد يفارق من^(٣) .

(١) من مشطور الرجز ، وهو من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي وهي مشروحة في كتاب الطرائف الأدبية لليمنى ص ٥٧ - ٧١ ، وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ والرواية عنده بضم لام (عل) مع أن قافيه الأرجوزة مكسورة ، وقد نبه الأخفش إلى الكسر ، وخطاه الأعلام - مع أنه هو الصواب - وورد البيت في المغنى ١٦٦/١ والأشمونى ٢٦٨/٢ وابن عقيل ٦١/٢ واللسان (علا) والشاهد فيه : بناء (تحت) على الضم وجعلها غاية كقبل وبعد .

(٢) بعده في الأصل : « وجزمت » خطأ ، والكلام من قوله « وجزمت إلى آخر النص موافق لما في (بولاق) ٤٤/٢ و (هارون ٢٨٦/٣) .

(٣) أي نها لا تخرج عن الظرفية إلا إلى جرها بمن ، وهو الكثير فيها ، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا بمن كقوله تعالى (وعلمناه من لدنا علما) و (لينذر بأسا شديدا من لدنه) وقيس تعربها ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم (لينذر بأسا شديدا من لدنه) بالجذر واشمام الدال الساكنة الضم .

وانظر أوجه الخلاف بين لدن ، وعند ولدى في المغنى ١٦٨/١ - ١٦٩ وابن عقيل ٥٦/٢ .

(١٤ - عيون سيبويه)

قوله فيه : « وسألت الخليل - رحمه الله ^(١) - عن « معكم ومع »
لأى شيء نصبتها قال ^(٢) لأنها استعملت غير مضافة أصلاً كجميع ووقعت
نكرة ، (تقول جاءا معاً وذهب معها ومن معه فصارت ظرفاً ^(٣)) بمنزلة أمام
وقدام ، قال الشاعر - فجعلها كمثل حين اضطر - :

[و ريش منكم وهوأى معكم وإن كانت زيارتكم لما مآ ، ^(٤)]

يعنى بقوله كمثل [أى ^(٥)] سكنها اضطراراً . كما قال الآخر :

رحت في رجلك ما فيهما وقد بدا هتك من المنزر ^(٦)

إلا أن إسكان المرفوع والمخفوض أمثل في الاضطراب من إسكان

(١) ليست فى (بولاق) ٤٥/٢ ولا (هارون) ٢٨٦/٣ .

(٢) فى (بولاق) و هارون (« فقال » .

(٣) ما بين القوسين فى (بولاق) و (هارون) هكذا : « وذلك قولك :

جاءا معاً وذهباً معاً وقد ذهب معه ومن معه ، صارت ظرفاً فجعلوها » .

(٤) صدر البيت فى الأصل (ريشي) وهو فى سيبويه (وريشي) ويروى

(فريشي) .

وهو من الوافر وقد نسب سيبويه الى الراعى ، وهو لجريز فى ديوانه ٥٠٦ ،

وورد الشاهد فى ابن السيرافى ٢٩١/٢ وأمالى الشحرى ٢٤٥/١ وابن يعيش

١٢٨/٢ والأعلم ٤٥/٢ واللسان (مع) والشاهد فيه تسكين عين (مح) تشبيهاً لها

بحروف المعانى مثل هل ويل ، لأنها فى الأصل غير متمكنة ، أو تشبيهاً لها

بالظروف المبته نحو لدن . والأصح أن تسكينها لغة ربعة وغنم وليس ضرورة .

(٥) فى الأصل : « أن » خطأ .

(٦) البيت من السريع وهو فى سيبويه ٢٩٧/٢ بدون نسبة ، ونسبته ابن

السيرافى للأقشیر الأسدى وكذلك فى الخزائن ٤٨٤/٤ - ٤٨٥ ، والبيت فى

الخصائص ٧٤/١ والمحتسب ١١٠/١ وابن الشجرى ٣٨/٢ والأعلم ٢٩٧/٢ وابن

يعيش ٤٨/١ والهمع ٥٤/١ واللسان (هنا) .

والشاهد فيه : تسكين النون من (هنك) وهو مرفوع لأنه فاعل (بدا)

ويشير الأعلم الى أن ذلك من أقبح الضرورة ، وأن بعض النحويين لا يجيزه ،

وينشد البيت (وقد بدأ ذاك من المنزر) .

المنصوب ، وإنما أراد أنه جعل « مَعَ » حين اضطر - وإن كان ظرفاً متمكناً -
بمنزلة^(١) هَلْ كما أن الأسماء التي لم تتمكن مشبهة بالحروف ، ولم يرد
أنه جعلها حرفاً كما زعم^(٢) من لم يفهم عن سيبويه - رحمه .

قوله فيه :

« لا يحمل الفارس إلا لللبون المحض من أمامه ومن دون^(٣) »

يعنى أنه سكن « دون » للقافية ، وعلم أنه معرفة مثل « قبل وبعد »
بقوله « من أمامه » فدل على أنه أراد ومن دونه .

قوله فيه : « وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت عشر في خمسة
عشر ، لأنها مثلها في أنها منقطة من الأولى^(٤) ، ولم تحتسب أن يسكن
حرفان ، وأن يجعلوها كحرف » .

يعنى أنك إذا قلت : كان من الأمر ذبّة وذبّة ، فإن الهاء لا تسكن
لأنها ليست من نفس الاسم ، وأيضاً فإنها بمنزلة عشر في خمسة عشر ،

(١) فى الأصل : « بمنزل » خطأ .

(٢) هذا الزعم للنحاس ، وقد ادعى الاجماع عليه ، انظر الهمع ٢١٧/١

والمغنى ٣٧٠/١ وابن عقيل ٥٨/٢ .

(٣) من مشطور السريع ، وهو فى سيبويه ٤٧/٢ بدون نسبة ، وكذلك فى

اللسان (دون ، لبن) والتصريح ٥٢/٢ .

والشاهد فيه تسكين (دون) ولو كانت القافية مطلقة الروى لكان مبنياً على

الضم لأنه فى نية الاضافة . وقال السيرافى : انما ذكر سيبويه الشاهد فى قوله :

« ومن دون » ، لأنه لم يضاف وليس فيه دليل على التنكير والتعريف ، لأنه يحتمل أن

يقال : ومن دون - بالتثنية - فيكون نكرة ، ويحتمل أن يكون : من دون بالضم

فيكون معرفة ، الا أن الشعر موقوف .

(٤) فى (بولات) ٤٨/٢ و (هارون) ٢٩٢/٣ « من الأول » .

وإذا كان الشيء اسماً واحداً احتمل أن يُسَكَّنَ آخره ، فإذا كان من شيتين لم يحتمل ذلك (٤٦/أ) فكذلك الهاء إنما هي كاسم بابين من الإسم جعل معه كالشيء الواحد ، وأيضاً فإنها لو سكنت صارت هاءً وذهبت الهاء التي هي الأصل في الوصل والوقف ، وليس هكذا حكم تاء التانيث ، بل إنما تكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء للفرق بين التاء التي يؤنثُ بها وبين تاء ألقت ونحوها ، كما فرقوا بين النون التي دخلت علامة للمنصرف وبين النون التي من نفس الكلمة والزائدة التي لم تبيء علامة لخفة الاسم . وقد بين ذلك فلذلك أمسكنا عن تفسيره .

قوله في (باب الشيتين اللذين ضمَّ أحدهما إلى الآخر ...) .

« وكذلك حيلئت في بعض اللغات ^(١) » .

يعنى أن الحين ظرف متمكن فإذا أضيف إلى إذ فأحرف اللفتين أن تعربه فنقول : سير عليه حينئذٍ فترفعه وتقيمه مقام الفاعل ، ونقول : من حينئذٍ فتجره ، وبعضهم يمنعه من الإعراب حين أضيف إلى اسم متمكن ، وكذلك يؤمئذٍ والأصل أن يضافاً إلى ما أضيف إليه إذ وهي الجمل ، فنقول : جئتكَ يومَ زيدٍ منطلق وحينَ عمروٍ أميرٍ ، وحينَ قامَ زيدٌ ، ويومَ خرجَ عمرو ، كما تقول : إذ زيدٌ أميرٌ ، وإذُ خرجَ عمرو ، وقد يضافان إلى غيرهما فنقول : جئتكَ يومَ السبت وحينَ الحصاد ونحوه ، وكذلك ما أشبههما .

فأما إذُ فلا تضاف إلا إلى الجمل ، فإن كنيت عنها قلت : إذُ ذلك ،

وإن كنت عن المضاف إليه الحين واليوم قلت : حين ذاك ، وقد وضعوا
إذ مكان ذاك فقالوا : حيثئذ على غير قياس تشبيهاً بذاك .
قوله فيه : « وإنما جعل هذا هكذا ^(١) في الظرف والحال ، لأن حدَّ
الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً »

يعنى لأن حدَّ هذا الكلام

قوله فيه : « وأما اثنا عشر فزعم الخليل ^(٢) - رحمه الله - ^(٣)
أنه لا يُغير عن حاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خمسة عشر ،
وذلك لأن ^(٤) الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع واثني في الجر
والنصب ^(٥) ، وعشَر بمنزلة النون ، ولا يجوز فيها الإضافة ، كما لا يجوز
في « مُسْلِمَيْن » ولا تحذف عشر مخافة الالتباس ^(٦) بالاثنتين (٤٦ / ب)
ويكون ^(٧) علم العدد قد ذهب .

يعنى أن خمسة عشر قد تضيفها في العدد فنقول : هذه خمسة عشر ،
ولا نقول : هذه اثنا عشر ، كما لا نقول : هؤلاء مسلمونك ، لأن «عشر»
في اثنا عشر في موضع نون الاثنين ، فكما لا تضيف مع نون الاثنين كذلك
لا تضيف مع ما هو في موضعها ^(٨) .

(١) في الأصل : « هذا كهذا » والتصحيح من سيبويه .

(٢) في الأصل : وأما اثني عشر فانه زعم الخليل - وأثبت ما في (بولاق)

٥٥/٢ و (هارون) ٣٠٧/٣ .

(٣) ساقطة من (بولاق) و (هارون) .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « أن الاعراب » .

(٥) في (بولاق) ٥٦/٢ و (هارون) ٣٠٧/٣ « في النصب والجر » .

(٦) في (بولاق) ٥٦/٢ و (هارون) ٣٠٧/٣ « مخافة أن يلتبس » .

(٧) في (هارون) « فيكون » .

(٨) السيرافي : « يعنى لو أضفنا الى اثني عشر لوجب حذف عشر كما

يجب حذف النون في مسلمين اذا أضفناه ، ولا تجوز اضافته الا يحذف النون »

عن هامش سيبويه في المكان المذكور .

فإن قيل : فاحذف عشر كما تحذف النون إذا أردت الإضافة ، وقل :
جاءني اثنان ، كما تقول جاءني مسلك !

قيل : لو قلت ذلك لالتبس فلم يُدرَ إن كنت أضفت اثنا عشر
أو اثنين ، وكان يذهب حكم العدد ، فإن سميت به رجلا جازت الإضافة
وحذفت عشر ، لأنك لست تريد العدد فليس موضع التباس .

قوله في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو ...) :

« وسألت الخليل - رحمه الله ^(١) - فقلت : كيف تقول مررت بأُفَيْعِلَ
منك من قولك ^(٢) مررت بأُعَيْمِيْ - منك ^(٣) » .

يعنى بقوله « بأُعَيْمِيْ » التمثيل على الأصل .

في (باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد) :

قوله « ولو سميت رجلا أب ^(٤) » قلت : هذا أبٌ تقديره في الوصل :
هذا أب ^(٥) كما ترى ، تريد الباء وألف الوصل من قولك اضرب ^(٦) .

يعنى أنك إذا سميت الرجل بالباء من اضرب ^(٦) لزمك أن تدخل ألف
الوصل - من قولك اضرب - لتصل إلى التَّسْكُومِ بالساكن فتقول : أب في
الوقف ، ويكون الاسم على حرفين صحيحين ، فلا يختل ، ولذلك لم يفته بغير

(١) ساقطة من (بولاق) ٥٨/٢ و (هارون) ٣١٢/٣ .

(٢) في (بولاق) و (هارون) « من قوله » .

(٣) في (هارون) « مررت بأعيم منك » .

(٤) في (بولاق) ٦٣/٢ و (هارون) ٣٢٣/٣ « ولو سميت رجلا باب » .

(٥) في الأصل : « هذاب » .

ألف الوصل ، لأنك لو قلت في الوصل : ب يفتي لم تستطيع أن تتكلم به في الوقف ، لأنه لا يكون فيه إلا ساكنا ، ولا يستطيع التكلم بالساكنا وحده ، فإذا كان قبله كلام ذهب الألف فقلت : هذا أب يفتي ، فإن وقفت عليه قلت : هذا أب فلا يختل الاسم أن يبقى على حرف ساكن إذا كان متصلا بما قبله ، لأن ما اتصل به يقوم مقام ما هو منه ، كما تقول : من أخ لك ؟ فيمن خفف الهمزة ، ثم تقول في الوقف : من أخ ؟ .

فإن قيل : إن حكم ألف الوصل ألا تدخل إلا على ساكن ، فإن تحرك الساكن سقطت (٤٧ / أ) كقولك . ابن ، فإذا حركت الباء قلت : بُنى فتسقط الألف ، وكذلك اسم إذا قلت فيه : سُمي فيلزم على هذا أن تسكون الألف الداخلة على الباء من اضرب في التسمية بها ألف قطع .

فالجواب أن حركة الباء من « ابن » في التحقير حركة لازمة لا تسكن أبدا مادام مصغرا ، فلا سبيل إلى ألف الوصل ، فأما الباء من « اضرب » فإنك إذا سميت بها فأول أحوالها أن تدخل عليها ألغا لتصل إلى التكلم بالساكنا فتلفظ بالاسم ساكنا في الوقف ثم تعرب به ، والإعراب حادث بعد بلية الاسم ، وحركة الإعراب لا تلزم ، لأنها ، تذهب في الوقف ، وحركة أول حروف الاسم لازمة ، فلذلك لا يعتمد بحركة الإعراب بعد ألف الوصل .

ووقع في حاشية الكتاب تفسير لبعض النحويين ، وهو : يلزمه أن يقطع الألف في الوصل وإلا نقض قوله في أول الباب إذا سمى رجلا بنحو اضرب أنه يقطع الألف في الوصل ، وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرب ونحوه ،

لأن ألف الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها^(١).

هذا منتهى قوله ، والحجة عليه ما قد أوضحته ، مع أن سيبويه رحمه الله إنما شرط أنك إذا سميت الرجل بفعل في أوله ألف الوصل قطعها ، لأنك قد [نقلته^(٢)] عن موضعه الذي كانت الألف فيه موصولة ، وأنت إذا سميته بالباء من اضرب ونحوها فليست فيها ألف الوصل ثم سميت بها فكان يلزمه ما ذكر ، وإنما أدخلت ألف الوصل وهو اسم ، فصار كإبن واسم ونحوهما في أنه لم يُنقل من فعل .

(١) في هذه المسألة ستة أقاويل : قول سيبويه في الابتداء به وصله بهمزة وصل واسقاطها إذا اتصل بكلام ، واستدل لذلك بقولهم : من أب لك بتخفيف الهمزة ، فبقى الاسم على حرف واحد في كليهما . ورد أبو العباس المبرد عليه ذلك ففرق بين تخفيف الهمزة واسقاط ألف الوصل فقال : تخفيف الهمزة غير لازم ، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت .

والقول الثاني : رد الرء فيقال : رب . والثالث قول الأخفش : ضب ، فيحذف موضع العين كما في مذ و سه حيث حذف العين والأصل متد و سته ، والرابع للمبرد : اضرب ، والخامس للزجاج : أب بقطع الألف ، والسادس : لا يجوز أن يسمى باب لأنه يحتاج إلى تحريك الباء وتحريكها يمنع من ألف الوصل . انظر تعليق السيرافي على الكتاب . والمقتضب ٣٢/١ - ٣٤ ، ونقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب ٣٢/١ ، ٣٣ وعلى ذلك فما أشار إليه أبو نصر مما وقع في حاشية الكتاب من تفسير لبعض النحويين هو في الغالب من كلام الزجاج .

(٢) في الأصل : نقلتها - خطأ .

الجزء الثالث

قوله في (باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين) :

« وأما بِنْتُ فَإِنَّكَ تقول فيه ^(١) : بنوى ، من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث ^(٢) لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لأنهم شبهوها بهاء التأنيث ، فلما حذفوا وكانت زائدة ^(٣) في الاسم كتاء سَخْبَةِ ، وتاء جِفْرِيت ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالماء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها ، جعلناها بمنزلة ابن » .

يعنى أنك إذا أردت الإضافة إلى بنت حذفت التاء لأنها تاء التأنيث ومشبهة بهاءه (٤٧ / ب) ولم تثبت هذه التاء في الإضافة كما لم تثبت في الجمع بالتاء في قولك : بنات ، فلم تقل بِنْتَاتٍ كما أن أخت كذلك ، لما لم تثبت في الجمع بالتاء في قولك : أخوات ، لم تثبت في الإضافة فقلب : أُخْرَى . فإذا حذفت في الإضافة - أعنى من بنت - بقي الاسم على حرفين ، ووجب العوضُ لجَهْدٍ ^(٤) الاسم وصار الأولي بالرد فيه ما كان له في الأصل ، كما أنك حين أضفت إلى الاسم وحذفت الزائد وجب العوض بما كان من الأصل ، ولم يبق الزائد مع الرد لأنها معاقبة ، فإذا حذفت الأصلي أدخلت الزائد ، وإذا حذفت الزائد رجع

(١) في (بولاق) ٨٢/٢ و (هارون) ٣٦٢/٣ فقط « فإنك تقول : » .

(٢) في (هارون) « التي هي للتأنيث » .

(٣) في (بولاق) و (هارون) « زيادة في الاسم » .

(٤) الجهد - بفتح الجيم - ما جهد الانسان من مرض أو أمر شاق فهو مجهود ، والجهد - بالضم - الطاقة والوسع - اللسان (جهد) . والمراد هنا لضعف الاسم ببقائه على حرفين .

الأصل ، وتمثيل ذلك أيضاً أنك لو بنيت فعل من البنوة فقلت : « بنى » ، فإن حذفت لام الفعل أدخلت ألف الوصل بعد أن سكنت الياء فقلت : ابن ، وإذا حذفت هذه الألف في الإضافة رددت لام الفعل فقلت : بنوى .

قوله فيه : « وأما الإضافة إلى رجل اسمه « ذومال » فإنك تقول ذوروى ، كأنك أضفت إلى ذوا ، وكذلك فعل به حين أفرّد وجعل اسماً ودّ إلى أصله ، لأن أصله فعل ، يدلك ^(١) قولهم ذواتا .

يعنى أنه لو جعل « ذو » اسماً مفرداً لتغير عن حاله مضافاً ، ولم يكن بدّ من رّده إلى الأصل ، لأنه ليس في الكلام اسم مفرد يكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالالف ، وفي الخفض بالياء . وأصل « ذو » فعل ، يدلك على ذلك قولهم : ذومال ، فوجب أن تقول : ذوا ، وهذا قول سيبويه - رحمه الله - .

وقال الخليل فيه : هذا ذو ^(٢) مدغم ، وحكم فيه بالحكم في « لو » و « هو » إذا سميت بهما فقلت : هذا لو وهو .

(١) فى (بلاق) ٨٣/٢ و (هارون) ٣٦٦/٣ « يدلك على ذلك قولهم » :
(٢) فى سيبويه (بلاق) ٣٣/٢ « وكان الخليل يقول : هذا ذو - بفتح الدال - لأن أصلها الفتح تقول : ذوا وتقول ذوو » .
ويقول السيرافى : وكان الخليل يقول : هذا ذو فيجعله فعل - بتسكين العين - وكان الزجاج يذهب مذهب الخليل ، ومن حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثبت ، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة ، وذكر من يحتج له أن الاسم إذا حذف لامه ثم ثنى فرد إليه اللام حركت العين ، وإن كان أصل بنيتها السكون كقول الشاعر :

يديان بالمعروف عند محرق قد يمنعانك أن تضام وتضهدا
ويد عندهم فعل - بسكون العين - فى الأصل ، ولكنها لما حذفت لا مها فوقع الأعراب على الدال ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة . هاشم سيبويه ٢٣/٢ و (هارون) ٢٦٣/٣ .

قوله فيه : « وكذلك الإضافة إلى ذَاهُ ذَوَوِيَّ ، لأنك إذا أضفت
حذفت الهاء ، فكأنك تضيف إلى « ذى » إلا أن الهاء جاءت بالآلف
والفتحة ، كما جاءت بالفتحتين فى امرأة^(١) .

يعنى أنك تقول فى المذكر هَذَا ذُو مَالٍ ، ورأيتُ ذَا مَالٍ ، ومررتُ
بذِي مَالٍ ، فلو حاولت التأنيث على هذا الترتيب فى حال الرفع والخفض
لم تجد سبيلا إليه ، لأن ما قبل هاء التأنيث لا يكون إلا مفتوحا أو ألفا
منقلبة من جوف اللين كسِمْلَاةٍ فقلت : ذَاتُ مَالٍ فهذه الهاء جاءت
بالآلف (أ/٤٨) والفتحة ، أعني فتحة الدال ، وهي سَبَبُهَا ، كما أنك تقول فى
المذكر هذا امرؤٌ ، ورأيتُ امرأةً ، ومررت بامرئٍ ، فتضم الهمزة وتفتحها
وتكسرهما ، وتسكون الراء تابعة لها ، فلو حاولت التأنيث على هذا الترتيب
فى حال الرفع والخفض تعذر للعلة التى ذكرتها ، وأنت مع فتحة الهمزة ،
وانفتحت الراء لانفتاح الهمزة لأنها تابعة لها ، فهذا معنى قوله : « لأن
الهاء جاء بالآلف والفتحة كما جاءت بالآلف والفتحتين فى امرأة » .

فإذا حاولت الإضافة إلى « ذَاهُ » حذفت الهاء فبقى الاسم على حرفين
وترده إلى الأصل لجبهده^(٢) ، تقول فيه : ذَوَوِيَّ ، وهذا يدل أيضا على أن
ذُو فَمَلٍ .

قوله فيه . « وأما الإضافة إلى « لاتٍ » من اللاتِ والعُزَّى ، فإنك
تمدها كما تمدُّ « لآ » إذا كانت اسما ، كما^(٣) تُثَقِّلُ لَوُ وكي إذا كان

(١) (بولاق) ٨٣/٢ - ٨٤ و (هارون) ٣٦٧/٣ .

(٢) انظر التعليق رقم (١) ص ٢١٧ .

(٣) هكذا وردت « كما » هنا غير مسبوقة بواو فى (بولاق) ٨٤/٢ .

و (هارون) ٣٦٨/٣ أيضا .

كل واحد منهما اسما فهذه الحروف وأشباهاها التي ليس لها دليل بتحقيق ولا جمع ولا فصل ولا تنثية وإنما^(١) تجعل مذهب منه مثل ماهو فيه وبضاعف ،

يعنى أن « لات » من بنات الحرفين لحقتها تاء التأنيث كتاء بنت ، وليس فيها دليل على أنها من ذوات الياء أو الواو ، فوجب أن يكون أصلها « لا » التي للنفي سمي بها ، فكان الأصل أن يلحقوا ألفا ثانية وبهمزوها ، فحذفوا الألف الزائدة كما حذفوا لام الفعل من « بنت » وألحقوه التاء للتأنيث كما لحقت في « بنت » ، فإذا نسبت إليها حذفت التاء كما فعلت في بنت ، ورددت الألف لذهاب التاء ، كما رددت في بنت لام الفعل حين ذهبت التاء فقلت : لا ئى ، كما تنسب إلى « لا » اسم رجل^(٢) .

قوله في (باب الإضافة إلى مذهب فاوه من بنات الحرفين) :

« وتقول في الإضافة إلى شية : وشوى ، لم تسكن العين كما لم تسكن لليم إذا قلت كموي^(٣) » .

يعنى أنك إذا أضفت إلى شية حذفت الهاء فيبقى الاسم على حرفين ، أحدهما حرف لين ، وهذا ليس في الكلام لعله قد ذكرناها في موضعها ،

(١) فى (يولاى و (هارون) فقط « انما » .

(٢) ويقول السيرافى بعد ذكر هذا رأى : « ومن الناس من يقول : ان الذاهب منه هاء وأن أصله لاهة ، لأن القوم الذين سموه بذلك هم الذين اتخذوها آلهة وعبدوها . ولا أحب الخوض فى هذا والنسبة اليه » . هامش سيبويه ٣٦٨/٣ (هارون) .

(٣) (يولاى) ٨٥/٢ و (هارون) ٣٦٩/٣ .

فوجب ردّ ماله في الأصل ، وذلك فاء الفعل ، وهي الواو ، فكأنك بنيت
وَشَى فتعقل الياء وتنقلب ألفا لانفتاح (٤٨ / ب) ما قبلها فيصير وِشًا ،
ثم أضفت إليه فانقلبت الألف واوا فقلت : وِشَوِي ، فلفظ وِشًا فِعْل ،
ومعناه فِعْل ، ولا سبيل إلى تغيير الشين عن الحركة ، لأنك لا تريد معنى
غير المعنى الذي في شية ، وهي مع ذا حركة بحركة لازمة في جميع تصرف الاسم
على الإعراب ، ولم تُرد حين أضفت إليها إحداث بلية ، ولا إحالة معني ، وإنما
رددت الذهاب اضطراراً إذ بقي الاسم على حال لا يكون مثلها في الأسماء ،
وتركت حركة العين لتدل على أنك معنى شية تريد ، وإليها تضيف ، كما أن
« يَدٌ » وزنها فَعْل فإذا رددت لجهد^(١) الاسم قلت : يَدَوِي ، فتركت عين
الفعل على حالها إذا كانت حرف الإعراب ، لأنك لم ترد أن تخرجها عن
النحرك ، ولا تحدث شيئاً غير ما كان عليه ، وإنما حاولت الإضافة إليه فرددت
لجهد^(١) الاسم ،

وقال أبو الحسن الأخفش : القياس إسكان العين ، لأنك إذا رددت الواو في
« عدة » وأردت أن تبني الاسم ببناء تكون عليه الأسماء فإنما ترده إلى أصله ،
كما رَدُّوا^(٢) « دُو » إلى ذَوَاء ، إذ كان أصله فَعْل هذا منتهى قوله — فيلزمه
على هذا القياس إذا أضاف إلى « كم » أن يقول كَمِي فيرده إلى الأصل ،
ثم يقول في النسب . كَمِي ، لأنه زعم أنه يقول في عدة إذا رُدَّ الأصل
وَعَدِي ، وذلك محال ، لأننا نقول : إن شيئاً عِدٌ ، فتبنى من عدة اسمها
على حرفين صحيحين مثل دمٍ ويدٍ ، وإن أردنا أن نبني أبلية غيرها ببنينا
ولا نريد معنى عدة ، بل إنما نحاول بناء أمثلة سواها ، وأيضاً فإننا لو اضطررنا

(١) انظر التعليق رقم (١ ص ٢١٧) .

(٢) في الأصل : « كما ردو » خطأ .

إلى ردّ الواو ونحن نريد فعلة- التي ثبت ذهاب فائها وإلغاء حركة عينها
 لضرورة ما- لوجب أن نقول: وعديّ كما قلنا وشويّ ودَمَوِيّ ، ألا ترى
 أن العرب تقول دَمَوِيّ فلا تغيّر العين مع ردّ لام الفعل ، فأما تمثيله بقولهم
 «ذو» إنه يُصرف إلى الأصل إذا سُمّي به ويغيّر، فإنما ذلك لأن قولهم «ذو»
 إنما بنوه حين نقضوا منه بناءً يَنْتَقِلُ ليكون (أ / ٤٩) إعرابه حروفاً ،
 تقول: ذو مال ، وذو مال ، وذى مال ، فهو هنا في موضع تغيير وضعف ،
 وهي بنية لا تلزم ، أعني أنها تكون في حال الرفع واوا ، وفي حال النصب
 ألفا ، وفي الخفض ياء . فإذا وجب ردّه إلى الأصل لم يكن لهذه البنية
 الحادثة بقاء لتغيّرها في حال الإضافة ، وأنها لا تكون في غيرها :

فأما «شِية» فبنية لازمة في الرفع والنصب والخفض فقيوت عند ردّ
 الغاء أن تبقى على حالها في تحريك العين للزومها البنية وإنك إياها تريد ،
 وإليها تنسب ، ألا ترى أن الفعل الذي في أوله زيادة لا ينصرف عند التسمية به
 في المعرفة ، ولا ينصرف في المعرفة ماضاؤه في البناء أيضا من الأسماء إذا لم
 يفارق بنيته نحو أحمد وإميد وأبلم ، ولو سميت رجلا امرأ أنصرف لأنه
 ينتقل عن هذه البنية إذا قلت : امرؤ وامرئ ، فكما يُصرف من هذا ما يلزم
 بنية الفعل كذلك يُصرف إلى الأصل ما تضطرب بانيته ، وكما تمنع الصرف
 ما تلزم بانيته التي هي على حدّ الفعل ، كذلك تلزم البنية للغيرة عن الأصل
 إذا لزم ولم تتغير ومن ذلك أنك إذا رخصت رجلا اسمه «شِية» فيمن
 قال : يا حارٌّ وجب أن تردّ الواو لثلاث يبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف
 لين ، ويكون أولى بالردّ من يحدث في آخر الاسم زيادة ليست منه ، وتبقى
 كسرة الشين ، ولا تنقلها ، وترد ما هو له في الأصل وهو السكون ، لأنك
 لم ترد الواو إلا لجهد الاسم على الإعراب ، وهذه بنية تكون في الاسم ،

أعنى وَشِيَّ وزنته في اللفظ كما بل فلا يستنكر . فأما ذومال فبنيتها تضطرب في حال الإضافة ، ولا تكون للمفرد البتة ، فلذلك إذا أفرد رجع إلى الأصل ، والاختش يلزم الأصل الذي ذهب إليه في باب النسب ، فيقول في الترخيم : يَوشِي ، وَغَلَطُهُ [فيه ^(١)] بَيْنٌ .

قوله في (باب ما يكسر للجمع ^(٢)) وما لا يكسر من أبلية الجمع) :

« وإن ^(٣) سميت رجلا بفعولٍ جاز أن تكسره ، فتقول : فَمَإِئِل ، لأن بفعولا [قد ^(٤)] يكون الواحد على مثاله كَالْأَتَى والسُدُوس ^(٥) ، ولولم يكن واحدا لم يكن (٤٩ / ب) بأبعد من فعولٍ من أفعالٍ من إفعالٍ . »

يعني أن فَعُولًا و فَعُولًا أخوان في الوزن ، كما أن أفعالًا وإفعالًا كذلك ، غير أن فَعُولًا — بفتح الفاء — للواحد ، كما إفعالٍ — بكسر الهمزة — كذلك فيقول : إن فَعُولًا الذي هو جمع ليس بأبعد من فَعُولٍ في أن يجمع ، كما جمع ، من أفعالٍ من إفعالٍ إذ جمع كما جمع ^(٦) .

(١) تكملة من هامش المخطوط .

(٢) في (بولاق) ١٠٢/٢ و (هارون) ٤٠٧/٣ « ما يكسر مما كسر

للجمع » .

(٣) في (بولاق) و (هارون) ٤٠٨/٣ « ولو سميت »

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) الآتى : المسيل ، وأصله أتوى ، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ،

والسدوس : الطيلسان .

(٦) أى كما جمع أفعال الذى هو جمع على ما يشاكله من المفرد وهو أفعال فقالوا فى أقوال وإنعام إقوايل وإناعيم ، كما قالوا فى أعصار وإثكال : أعاصير وإثاكيل ، كذلك يجمع فعول الذى هو جمع على ما يشاكله من المفرد وهو فعول ، فكما تقول فى عجوز وحلوبة . عجائز وحلائب ، كذلك لو سميت بفعول جمعتها على فعائل . لأن محل فعول الجمع من فعول المفرد ليس بأبعد من محل أفعال الجمع من أفعال المفرد . انظر تعليق هارون رقم ٣ : ٤٠٨/٣ .

قوله في (باب من الجمع بالواو والنون وتكسیر الاسم) :
« وسألوا ^(١) الخليل - رحمه الله ^(٢) - عن مَقْتَوِيٍّ وَمَقْتَوِينَ ،
فقال : هذا بمنزلة الأَشْعَرِيِّ والأَشْعَرَيْنِ ، فإن قلت : فإِلمَ ^(٣) لم يقولوا
مَقْتَوُونَ ؟ فإن شئت قلت : جاءوا به على الأصل ، كما قالوا مَقَارِنَةٌ . »

يعنى أن مَقْتَوِيٍّ منسوب إلى مَقْتَا - وإن لم يتكلم به - فكان
يجب أن يكون في الجمع مَقْتَوِيُونَ ، ولكن العرب أشدُّ منه عن أصله فقالوا
مَقْتَوُونَ كأنه جمع مَقْتَا على أصله قبل الاعتنال وهو مَقْتَوٌ - وإن كان
لا يتكلم به إلا جمع مَقْتَوِيٍّ منسوباً - والمعنى معنى النسب ^(٤) -
وإن لم يكن فيه ياء النسب ، أعني مَقْتَوِينَ ، كما قالوا : الأشعرين كأنه جمع
أشعر لاجمع أشعري ، وهذا لا يقاس عليه ، وإنما صحَّ ولم يقولوا
مَقْتَوُونَ ، كما يقال في نظيره من المعتل حين لم يستعمل واحده ، ومثله
قولهم : مذروان ولم يقولوا مذريران على القياس حين لم يفرد واحده ،
وإن شئت قلت : شد عن الأصل في جمع السلامة ، كما شدُّ في التكسير
لجمع حين قالوا : مَقَارِنَةٌ ، وكان ينبغي أن يكون مَقَارِنِيَّةً .

قوله في (باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل
أو امرأة ، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة) :

« وسألت الخليل - رحمه الله ^(٥) - عن قال : جاءني ^(٦) كلا أخويك ،

(١) هكذا في نسخ سيبويه أيضا ، أي سألته تلاميذه .

(٢) ساقطة من (بولاق) ١٠٣/٢ و (هارون) ٤١٠/٣ .

(٣) في (بولاق) (وهارون) فقط : « لم لم » .

(٤) في الأصل : والمعنى منسوباً معنى النسب - خطأ .

(٥) ساقطة من (بولاق) ١٠٥/٢ .

(٦) في (بولاق) ١٠٥/٢ و (هارون) ٤١٣/٣ « رأيت كلا أخويك » .

ومررت بكلا أخويك ، ثم قال مررت بكليهما ، قال ^(١) جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب .

يعنى أن العرب تستعمل هذه الحكمة على وجهين : منهم من يجعل كلاً بمنزلة « كى » ^(٢) ، تكون الألف - لام الفعل - منقلبة من ياء أو واو ، غير أنها لا تستعمل إلا للتنبيه ، ولو كانت للواحد لقليل فى التنبيه (٥٠ / أ) كَلَيْسَانِ أو كَوَاْن ، ولذلك لم تلحقها علامة التنبيه ، وإنما تلحق علامة التنبيه ما يكون للواحد ، فلما انفردت التنبيه بهذا الاسم أغناهم ذلك عن الياء والألف اللتين للتنبيه .

والوجه الثانى أن تكون أيضاً كَيْ (٢) واحد غير مستعمل ، ثم تُنْى فأذهبوا الألف التى كانت لام الفعل على غير قياس ، فقالوا : هذان كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك فى الإضافة لا غير ، وضمت التثنية فى هذا الباب فى حذف ألف الأصل ، كما فعلوا ذلك فى تثنية للبهيم حين قالوا : هذان فى الرفع وهذين فى الجر والنصب ، فأذهبوا الألف التى كانت بعد الذال فى الواحد حين ألحقوا ^(٣) الألف والياء للتنبيه .
وإما شبهت العرب هذا الاسم بعلَى وولَدَى - أعنى الذين قالوا مع الظاهر كلا أخويك فى الرفع والنصب والجر ، قالوا : هلى أخويك ولَدَى أخويك ، وقالوا مع المضمَر : كلاهما فى الرفع ، وكليهما فى النصب والجر ^(٤) ، كما قالوا : عليهما ولديهما حين أضافوهما إلى للفرد .

(١) فى (بولاق) و (هارون) « فقال » .

(٢) فى الأصل « يعا » - « كمعا » .

(٣) فى الأصل : حين قالوا الحقوا « - خطأ .

(٤) هذه هى اللغة المشهورة ، ولهذا فسر أبو نصر (العرب) بقوله : اعنى الذين قالوا مع الظاهر كلا أخويك فى الرفع والنصب والجر وقالوا مع المضمَر كلاهما فى الرفع وكليهما فى النصب والجر .
= (١٥ - عيون سيبويه)

واعلم ^(١) أنك إذا حقّرت «مقوال» قلت فيه : مُقَيِّلٌ ومُقَيَّرٌ .
 - إن شئت - وإن حقّرت «الأقوال» قلت . أُقَيِّلٌ لاغير ، وإنما تفرّ إلى الواو
 في تحقير «مقوال» - إن شئت - كراهية ثلاث ياءات مع الكسرة التي في
 الياء التي هي عين فكأنهن أربع ياءات ، وليس ذلك في تحقير أقوال ، فقس
 على ما ذكرنا .

قوله في (باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار
 في حذف إحداها ...) .

« وإذا حقّرت بروكاه وجلولاه قلت بُرَبْكَاءَ ووَجُلَيْلَاءَ ، لأنك
 لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهي زائدة في نفس ^(٢) الحرف كالألف
 التانيث ، فلم يجدوا سبيلا إلى حذفها لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة ،
 وكانت [في ^(٣) نفس الحرف صارت بمنزلة كافٍ مباركٍ وراء عذافر ، وصارت
 الواو والألف ^(٤)] ^(٥) التي تكون في موضع الواو والياء ^(٦) إذ كن سواكن
 بمنزلة ألف عذافر ومبارك ، لأن الهمزة تثبت مع الاضم ، وليست
 كهاء التانيث . »

وهناك لغة لبعض العرب - عزاها الفراء الى كنانة - تجرى كلا وكلتا مع
 الظاهر مجراها في المضمر في الاعراب بالحرفين ، وبعضهم يجريهما معها
 بالألف مطلقا . الهمع ٤٠/١ .

(١) هكذا بدأ أبو نصر تفسيره لعيون باب التصغير دون أن يقدم نصا
 لسيبويه كعادته ، ولا يوجد هنا شبهة حزم ، لأن الكلام جاء بعد الكلام السابق في
 منتصف الصفحة تقريبا .

(٢) في (بولاق) ١١٧/٢ « وهي زيادة من نفس الحرف » وفي (هارون)
 ٤٤٠/٣ « وهي زائدة من نفس الحرف » .

(٣) في (بولاق) و (هارون) « من نفس » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « كالألف » .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٦) بعدها في (بولاق) و هارون « التي تكون في موضع الواو » .

يعنى بقوله « لأنك لا تحذف هذه الزوائد » ما بعد كاف بروكاه ، ولام جلولا ، لأنها (٥٠ / ب) بمنزلة الهاء في ألا تحذف ، وليست بمنزلة هاء الثبات وذلك أن الاسم مكسر على أرفى جللاء وبروكاه ، أهني مبنى عليها ، وليست الهاء كذلك ، والهاء ليست زائدة في نفس الحرف ، ولا تثبت مع الاسم إذا كسرتة كما تثبت ألف التانيث في بشرى ونحوه ، وأرفاه^(١) في جلولا ونحوه . ويعنى بقوله « لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسه » الألف والهمزة في جلولا ونحوه ، والهمزة لحياتها وأنها ليست كالألف للينة في قرقرى ونحوه كالهاء في ألا تحذف^(٢) .

قوله في (باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات) : « وإذا حقرت . مضمّنس حذفت النون وإحدى السمين ، لأنك كنت فأهلا ذلك لو كسرتة لجمع ، فإن شئت قلت مُقَيَّنْس [وإن شئت مقَيَّنْس^(٣)] » . قال أبو نصر : فإن قال قائل : هلا ثبتت النون وحذفت الميم ، فيكون تحقيره مُقَيَّنْس وقهينيس ؟

(١) في الأصل : « والهاء » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) الأصل أن ألف التانيث المدودة مثل تاء التانيث في عدم الاعتداد بهما في التصغير ، لأن كل واحدة منهما تعتبر كلمة برأسها . وقد خالف سيبويه هذا الأصل في كل مختوم بالألف المدودة وثالثة حرف مد نحو جلولا وبركاه وقريثاء فحذف حرف المد وأوقع صيغة التصغير على ما بقي ، ولو وقع ذلك الأمر مع التاء لصغرهما دون حذف فيقول في فروقة وكرامة وسليمة : فريقة وكريمة وسليمة - بتشديد الياء - .

وحجته أن ألف التانيث المدودة شبيهة بتاء التانيث في أن كلا منهما يعتبر كلمة برأسها ، واعتبار هذا يقتضي بقاءها ، وشبهها بالألف المقصورة في لزوم كل منهما للكلمة واعتبار هذا يقتضي حذف حرف المد أن أبقيناها كما في حبارى . وخالفه في ذلك المبرد ، فهو يسوى بين الألف المدودة والتاء في عدم الاعتداد بهما مطلقا ولهذا يقول في التصغير : جليلاء وبريكاه وقريثاء - بتشديد الياء فيها - انظر المقتضب ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ ونقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في

هامش المقتضب ٢/٢٦٣ - ٢٦٤ ، والوافي لأحمد عمارة ٢٦ .

(٣) ما بين المعوقين تكلمة من هامش المخطوط .

فالجواب أنه ليس في الكلام فَعْمَلٌ ولا فَعْمَالٌ ، فكذلك لا يكون فيه فُعْمِلَ ، فوجب لذلك حذف النون وإبقاء الميم ليَكُون على مثال في الكلام وذلك مُفْعِلٌ^(١) ، فترك تحقيره حين وجد عنه مندوحة بمثال يسكون في الكلام ، ولولم يجدها لحقَّ الاسم عليه ، وإن لم يكن له مثال في الكلام .

فإن قال : لم أثبت الميم وهي من حروف الزوائد وحذفت السين وهي من حروف الأصل في نحو هذا الموضع ، ولا تزداد إلا في استفعل وما تصرف منه ، وفي التضعيف ؟

فالجواب أن الميم إذا وقعت في أول الكلمة رابعة فصاعدا زائدة أبدا حتى تأتي باشتقاق أنها من نفس الكلمة ، فقد تبين بهذا أن الميم في هذا الموضع قد تحتمل أن تكون أصلية باشتقاق ، وإنما يحكم لها بالزيادة بغير ثبت حملا على الجمهور الأعم الذي يكون فيه الاشتقاق وإن كان يمكن أن تكون من حروف الأصل ، فأنت في هذه الحال على غير يقين أن تكون زائدة أو أصلية ، وحروف الأصل كلها إذا ضوعفت فاء (٥١ / أ) أو عيناً أولاً فإن أحد المضاعف زائد أبداً بلا تكلف اشتقاق ، فكذلك كان الحرف الذي يحتاج فيه إلى الاشتقاق ويشك فيه أن يكون زائداً أو أصلياً ، وإن كان من الحروف الزوائد أولى بالثبات في التحقير والجمع الذي على مثال مفاعل

وخالفه محمد بن يزيد واختار قُعَيْسٌ وقُعَيْسِيٌّ^(٢) ، وغلطه بين قد

(١) في الأصل : « فَعْمِل » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) حجة المبرد في ذلك أن السين في مقعنسس ملحقة ، والملحق كالأصلي ، والميم غير ملحقة ، فالقياس قعيسس وقعيسيس ، حتى يكون مثل حريجم وحريجيم . وانظر المقتضب ٢/ ٢٥٥٣ ، ٢٥٤ ونقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب في المكان نفسه .

أوضحته ، ونظير غلطه في هذا اختياره عُثِيلٌ^(١) في تصغير عَثُولٍ ،
والصواب عُثِيلٌ وعُثْيُولٌ على قول سيبويه^(٢) - رحمه الله - وقياسه
قياس مقعنس :

قوله في (باب ما يحذف فيه^(٣) الزوائد من بنات الثلاثة مما أوله^(٤))
الألفات الموصولات) :

في تحقير الافتقار والانطلاق فتقيق ونطليق ، وفتاقير ونطاليق
في التكمير للجمع^(٥) .

قال أبو نصر : إن قال فائل : قد أوجب بهذا التحقير والجمع مثالين
ليسا في كلام العرب وهما « نفاهيل وفتاهيل » .

قيل : إنما يكون هذا محذوفا وليس على واحد مستعمل ، وإما هو
عارض في التحقير والجمع ، ألا ترى أن الواحد المكبر افتقار وانطلاق

(١) يقول المبرد « وتقول في تصغير (عثول) : (عثيل) فاعلم » وحجته
في ذلك كحجته في مقعنس أنظر المقتضب ٢٤٧/٢ ونقد المبرد ورد ابن ولاد عليه
في هامش المقتضب ٢٤٧/٢ ، ٢٤٨ .

(٢) في سيبويه ١١٢/٢ « وإذا حقرت عثول قلت : عثيل وعثيل ، لأنك لو جمعت
قلت : عثاول وعثاويل ، وإنما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقيق ، لأنهم إنما
جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالاربعة ، فصارت عندهم كشين قرشب ،
وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفتها كما حذفوا الباء حين
قالوا : قرشاب ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين ، وكذلك
قول العرب وقول الخليل » .

(٣) في (بولاق) ١١٤/٢ و (هارون) ٤٣٣/٣ « منه » .

(٤) في (بولاق) ١١٤/٢ و (هارون) ٤٣٣/٣ « مما أوائله » .

(٥) في سيبويه (بولاق) ١١٤/٢ و (هارون) ٤٣٤/٣ كلام طويل عن
كيفية تصغير وتكمير هذين المثالين وأمثالهما ، وقد اكتفى أبو نصر هنا بإيراد
المثالين مصغرين ومجموعين للتعليق عليهما .

فلا يضره خروجه في التحقير والجمع إلى مثال ليس في الكلام ضرورة ،
ونظير ذلك أنه ليس في كلام العرب قهـ كمال إلا محذوفا كجـمـدٍ وإما هو
جنادل ، فكذلك ليس في الكلام فتاعيل ولا نفاعيل إلا محذوفا للجمع من
افتعال وانفعال.

قوله في (باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة ...) .

« وإذا حُقرت خنـشـلـيل قلت خنـشـيرـيل يحذف إحدى اللامين ، لأنها
زائدة ، بذلك على ذلك التضعيف . وأما النون فمن نفس الحرف حتى يتبين لك ،
لأنها ^(١) من النونات التي تكون هـنـدك من نفس الحرف إلا أن يحيى شاهد ^(٢)
على زيادتها ، فلو كانت النون زائدة لكان من الثلاثة ، ولكن بمنزلة
كوألـل ، وكذلك منجـنـون ، تقول منـجـين ، وهو من الفعل فـعـيـلـيل . »

قال أبو نصر : قوله « وأما النون فمن نفس الحرف حتى ٥١/ب يتبين
لك » إنما يعنى أن النون ليست بمنزلة الألف والياء والواو والهمزة في
الزيادة ، ألا ترى أن الياء فيها عدته أربعة أحرف فصاعدا زائدة حينما وقعت
حتى يتبين لك أنها من نفس الكلمة حاش بنات الأربعة فإن الزوائد
لا تلحقها أولا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله ، وكذلك الألف
والواو ثانيـتين فصاعدا بمنزلة الميم والهمزة أولا ، فأما النون فمن نفس الحرف
حتى يتبين لك ، فلما وقعت النون - وهذا حكمها - مع حرف لا يكون أبدا
إلا زائداً في التضعيف كانت أولى بالثبات في التحقير وإن كانت زائدة .

(١) في الأصل : « أنها » والتصحیح من (بولاق) ١٢٠/٢ و (هارون) ٤٤٥/٣

(٢) بعده في (بولاق) و (هارون) « من لفظه فيه معنى بذلك » .

وقوله «فلو كانت النون زائدة لكانت^(١) من الثلاثة ولكان بمنزلة كَوَأَلَّ»
إعما يعني فلو كانت النون زائدة حتى يتبين لك أنها من نفس الكلمة بمنزلة
الواو والياء والألف وللهمزة في المواضع التي ذكرت لك لوقع تحقيره على
سبيل كَوَأَلَّ ، وكنت بالخيار في حذف أى الزيادتين شئت ، وهو من الثلاثة
ولم يكنه ليس بمنزلة كَوَأَلَّ لعللة التي تقدم ذكرها ، ويدللك على ذلك قوله
«وكذلك منجنون» وهو عنده فنعول ، ولذلك لم يميز في تحقيره غير
مَنَجِّن ، وكذلك خنفيق تقول فيه خَنَفِيْق ، وقوله «وهو من الفعل
فَعِيل» يعني حتى يتبين لك أن النون زائدة ، وخشليل عنده ومنجنون مما
قد تبين فيه ذلك ، وإن شئت كان للمعنى وهو من الفعل الذي يجري التحقير
عليه أعنى فَعِيل وفَعِيل وفَعِيل .

قوله في (باب ما ذهب لامة^(٢)) :

«وكذلك بَخْ الخفيفة ، يد لك على ذلك [قول]^(٣) المجاج :

* فِي حَسَبِ بَخٍّ وَعِزٍّ أَقْعَسَا *^(٤)

(١) في النص « لكان » وفي بعض نسخ سيبويه « لكانت » - انظر هامش

رقم ٢ (هارون) .

(٢) في (بولاق) ١٢٢/٢ و هارون ٤٥١/٣ « ما ذهبت لامة » .

(٣) في الأصل : « قال » والتصحيح من سيبويه .

(٤) من الرجز وهو في ديوان العجاج ١٣٣ والرواية فيه (وعددا بخا وعزا

أقعسا) .

والبيت في المقتضب ٢٣٤/١ وابن السيرافي ٢٦٠/٢ ، وأمالى ابن

الشجري ٣٩٠/١ والأعلم ١٢٣/٢ والمقتضب ٧٨/٤ .

والشاهد فيه : تشديد (بخ) وأنه دليل على أنه أصل للتخفيف فيها ، فإذا
صغرت رددت لامها المحذوفة فقلت : بخيخ ، كما تقول في (رب) المخففة ربيب
لأن أصلها رب المضعفة .

فردّه إلى أصله حيث اضطرّ ، كما ردّ ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطرّ ، قال :

وهي تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا من عَلا^(١) ،

يعنى أن قول العرب في النكرة : نزلتُ من عِلٍّ ، وقولهم في المعرفة : نزلتُ من عِلٍّ محدوفة منها لام الفعل ، فإذا اضطر الشاعر رده فقال :

من عَلا ، كما تقول في الإضافة : من على الحائط .

قوله فيه : « وَأَظُنُّ (٥٢ / أ) قَط . كذلك ، لأنها يُعْنَى^(٢) بها انقطاع الأمر والشيء^(٣) ، والقط قطع ، فكأنها من التضعيف » .

يعنى أنك إذا قلت : أفعل هذا قَط فاصله التضعيف كأنك قلت :

أفعل هذا قَطًّا - في التمثيل - أى قطعاً ، وكأنه من قاطعت الشيء قطعاً أى قطعته قطعاً . فأما قَط في قولك : مارأيتَه قط فظرف ، ومعناه مارأيتَه منه كنت ، وليس معناه كمعنى الأول ، ولكن تحقيره ، كتحقيقه -

(١) من الرجز ، لم ينسبه سيبويه ، ونسبه ابن السيرافي ٢٧٧/٢ لغيلان بن حريث وكذلك في الخزانة ٤٣٧/٩ - ٤٣٩ نقلا عن ابن برى ، ونسب في اللسان (نَوْش) له أيضا ، وفى (علا) لأبى النجم وورد البيت فى معانى الفراء ٢٦٥/٢ والمنصف ١٢٤/١ والأعلم ١٢٣/٢ وأسرار العريضة ٢٥٧ وابن يعيش ٨٩/٤ وأصول ابن السراج ١٤٢/٢ .

والشاهد فيه : أن (علا) دليل على حذف اللام من قولهم . (عل) فإذا صغرت (عل) اسما لرجل رددت المحذوف منه فقلت على .

(٢) فى (بولات) ١٢٣/٢ « لأنك تعنى بها » .

(٣) فى (بولات) و (هارون) ٤٥٣/٣ « أو الشيء » .

قوله في (باب تحقير ما كان^(١) فيه تاء التأنيث) :

ولو سميت امرأة بِصَرَرَتْ ثم حقرت لقلت : ضَرَبَتْ ، تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها ، وذلك لأنك لما حقرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا اللثال .

قال أبو نصر : الدليل على أن التاء في ضربت ونحوها ترد في التسمية بالهاء أن الهاء لا يحتسب بها ، وأنها بمنزلة اسم ضم إلى آخر ، وليست التاء كذلك ولو لم تقلب التاء هاء في التسمية لوجب أن يكون الاسم على أربعة أحرف متوالية فيها ثلاث حركات ، وهذا ليس في الكلام إلا محذوفا ، وقد بينا ذلك^(٢) ، فإذا جمعت التاء هاء توالى ثلاثة أحرف متحركة ولم^(٣) تحتسب بالهاء ، وصار على ما في الكلام نحو شجرة .

قوله في (باب تحقير ما كان فيه قلب) :

« ومثل ذلك^(٤) أكره مسائيتك »^(٥) .

يعني أن مسائية جمع مساعة ، ومساعة مفصلة جمعت على مفارِع من سَوَتْ ، عين الفعل وار ولامه همزة - ألا ترى أنك تقول :

(١) في (بولاق) ١٢٤/٢ و (هارون) ٤٥٥/٣ « ما كانت فيه » .

(٢) انظر ص ٢٣٠ من هذا الكتاب حيث يقول : « ليس في كلام العرب فعل لا محذوفا كجندل ، وإنما هو جنادل . »

(٣) في الأصل : « ولو لم » خطأ .

(٤) في (بولاق) ١٣٠/٢ و (هارون) ٤٦٧/٣ « ومثل ذلك قولهم : » .

(٥) هكذا أيضا في (بولاق) ١٣٠/٢ ، وقد صحح (هارون) ذلك عن

بعض نسخ الكتاب واللسان (سأى) إلى « أكره مسائيتك » جمع مساة مثل مسعاة فصارت المسائي مثل المساعي ٤٦٧/٣ وحاشية رقم ١ ، ٢ .

هذا أسوأ من هذا ، فلما جمعت قلبت الهمزة فجعلتها مكان الواو وقلبت الواو فجعلتها مكان الهمزة ، فصارت مفاعلة مقلوبة من مفاعلة ، كما أن أشياء لفحاء مقلوبة من فعلاء^(١) ، ولما صارت الواو للمقلوبة في موضع الهمزة بعد الهمزة المسكورة قلبت ياء ، كما قلبت في غُرِيٍّ وَنُحْرِيٍّ وَذُرْعِيٍّ ونحوه :

قوله فيه : « ومثل ذلك قد رآه »^(٢)

قال أبو نصر : هذا الفعل يحتمل أن يكون أصله رآه - عين الفعل همزة ولامه ألف منقلبة عن ياء - ثُمَّ قلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع لام الفعل (٥٢/ب) وقلبت الألف التي هي لام إلى موضع الهمزة فيكون قَلَمَهُ مقلوبا من قَلَمَهُ . ويحتمل أن يكون أصله على ما ذكرنا ثم تخفف الهمزة فتحول أَلِفًا على لغة من قال في سَأَلَ : سَالَ ، وهذا إنما يكون في الشعر ، ثم تهمز الألف المنقلبة من الياء التي هي لام الفعل لانتقاء الألفين ، وعلى هذا قول الشاعر :

سَأَلْتُ هُنْدَيْلَ رَسُولِ اللَّهِ فَاحْشَ ضَلَّتْ هُنْدَيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُهَيَّبِ^(٣)
وليس من لغته سَلَّتْ .

(١) انظر خلاف العلماء في (أشياء) في الشافية للرضي ٢٩/١ - ٣١ .

(٢) (بولاق) ١٣٠/٢ و (هارون) ٤٦٧/٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو هو لحسان بن ثابت في ديوانه ٦٧ وقد ورد منسوبا إليه أيضا في سيبويه والأعلم ١٣٠/٢ ، ١٧٠ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٣٩ ، وورد البيت في المحتسب ٩٠/١ وابن يعيش ١٢٢/٤ . والشاهد فيه قلب الهمزة ألفا ، وليس على لغة من قال : سال يسال كخاف يخاف ، لأن البيت لحسان ، وليست هذه لغته كما يقول أبو نصر .

قوله في (باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات أو واوات^(١)) :

« وإذا حَقَرْتَ مَطَايَاَ اسم رجل قلت مَطَىٌّ ، والمحذوف الالف التي بعد الطاء كما فعلت ذلك بقبائل ، كما أنك حَقَرْتَ مَطِيًّا ، ومن حذف الهمزة في قبائل فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الالفين فيصير كأنه حَقَرَّ مَطَاءً وفي كلا القولين يكون على مثال فُهَيْل ، لأنك لو حَقَرْتَ مَطَاءً لكان على مثال فُهَيْل ، ولو حَقَرْتَ مَطِيًّا لكان كذلك .

وكذلك خطايا اسم رجل إلا أنك تهمز آخر الاسم^(٢) لأنه بدل من همزته فنقول خُطِيٌّ فتحذفه وترد الهمزة كما فعلت ذلك بالفاء مَحْسَاة . ولا سبيل إلى أن تقول : مُطِيٌّ لأن ياء فُهَيْل لا تهمز بعد ياء النصفير ، وإنما تهمز بعد الالف إذا كسرتة للجمع ، فإذا لم تهمز بعد تلك الالف فهي بعد ياء النصفير أجدر ألا تهمز .

وإما انتهت ياء النصفير^(٣) إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الالف . ومع ذلك لو قلت فُهَائِلٌ من المَطِيٍّ لقلت مُطَاءً ، ولو كسرتة للجمع لقلت : مَطَايَا ، فهذا بدل أيضا لازم . وتحقير فُهَائِل كتحقير فُهَائِل من بنات الياء ومن غيرها سواء^(٤) ، وهو قول يونس ، لأنهم كأنهم مدُّوا

(١) في (بولاق) ١٣٢/٢ و (هارون) ٤٧١/٣ « ياءات وواوات » .

(٢) في الأصل : « آخر الفعل الاسم » - خطأ .

(٣) في (بولاق) ١٣٣/٢ و (هارون) ٤٧٣/٣ « ياء التحقير » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) ٤٧٤/٣ « وتحقير فعائل كفعايل من بنات

الياء والواو ومن غيرها سواء » .

عذافر^(١) ، والدليل على ذلك أنك لأتجد فَعَائِلَ إلا مهموزاً ، فهمة فَعَائِلَ بمنزلتها في فَعَائِلَ^(٢) ، وليست همزة من نفس الحرف قِيْفَعَلْ بهاما يُفَعَلْ بهامو من نفس الحرف ، إنما هي همزة تبدل من ياء أو واو (أ/٥٣) أو ألف ، من شيء لا يهمز أبداً إلا بعد ألف ، كما يُفَعَلْ ذلك بواو قَائِلَ ، فلما صارت بعدها فلم تهمز صارت في أنها لا تهمز بمنزلتها قبل أن تكون بعدها ، ولم تكن الهمزة بدلا من شيء من نفس الحرف ، ولا من نفس الحرف ، فلم تهمز في التحقير ، هذا مع لزوم البديل يقوى . وهو قول يونس والخليل - رحمه الله^(٣) .

يعنى أنك إذا جمعت المطي فقد كان يلغى أن تقول : مَطَاءٌ فهمز الياء الزائدة في المطي لوقوعها بعد الألف ، ولكنها لما عرضت في الجمع ، ولم تكن في الواحد ضعفت ولم تكن بمنزلة التي من نفس الكلمة ، ولا بمنزلة المبدلة مما هو من نفس الكلمة ففتحت - على من قال مَهَارَى - التماس الخلفة فصارت مَطَاءً ، فلما اكتسفت الألفان الهمزة اجتمعت حروف متشابهة ، لأن الهمزة من موضع الألف ، ولو جمعتها بين بين اسكانت أشبه بالألف أيضاً ليئها ، هذا مع ضعف الهمزة ، فأبقوا الياء التي هي الأصل وحركت لالتقاء الساكنين وكان تحريكها بالفتح للالف التي بعدها ، وصارت الياء لازمة فوجب تحقير مطايا اسم رجل مطي لذلك فيمن حذف الألف التي بعد الطاء ، وكأنه حَقَّرَ مَطِيًّا^(٤) . فأما من حذف الياء التي في موضع الهمزة فإنه يقول أيضاً مَطِيٌّ ،

(١) في (بولاق) و (هارون) ٤٧٤/٣ « لأنهم كانوا مدوا فعال أو فَعُول أو فَعِيل بالالف ، كما مدوا عذافر » .

(٢) بعده في (بولاق) و (هارون) ٤٧٤/٣ « وياء مطايا بمنزلتها لو كانت في فعائل » .

(٣) ساقطة من (بولاق) و (هارون) .

(٤) في الأصل : « مطياء » خطأ .

وليس يعترضه ما اعترض الأول لأنه إنما أدخل ياء التحقير بعد الطاء ، وقلب الألف ياء لمكان ياء التحقير بعد أن حذف الياء التي في موضع الهمزة كأنه حَقَّرَ مَطَاءً ثم حذف الألف الآخرة التي هي لام الفعل في مطايا لاجتماع ثلاث ياءات أو لمن ياء التحقير ، فقد أوضحت ضعف الهمزة في هذا القبيل من للفعل لزوم البديل في الجمع ، فإذا ضعفت الهمزة فيه كما ذكرنا وبنيت فَعَائِلٌ من المطلق كَمَهْدُافِرٍ ضعفت فيه الهمزة لضعفها في فَعَائِلٍ جمعا ، وكان تحقيره كتحقيره . تقول : مَطِيٌّ ومع هذا الضعف فإن (١) تحقير فَعَائِلٍ من غير للفعل كتحقير فَعَائِلٍ ، وإذا كان فَعَائِلٍ جمعا من المعتل يلزمه أن تكون الياء فيه مبدلة من الهمزة ، ولم تجد سبيلا إلى أن تمزحني يكون تابعا لفعائِل (٥٣/ب) للعلة التي تقدم ذكرها وجب أن يكون فَعَائِلٍ هو الذي يتبع فَعَائِلٍ في لزوم البديل في التحقير حين فقدت فيه ما كان يوجب الهمزة وهو الألف .

وقوله « ولو كسرت له للجمع لقلت مطايا » إنما يعنى ولو كسرت المطلق لقلت مطايا كما قالوا : أَفِيلٌ وَأَفَائِلٌ (٢) .

قوله فيه : « وكذلك إذا حَقَّرْتُ حَبْلَوِيَّ » ، لأنك كسرت اللام فصارت ياء ولم تصر كأنك أضفت إلى حبلٍ (٣) ، لأنك حَقَّرْتُ : وهي بمنزلة واو [مَلْهَوِيَّ] (٤) وتغيّرت عن حال علامة التأنيت كما تغيّرت (٥) عن حبال

(١) في الأصل فقط « ان » .

(٢) في سيبويه ١٩٤/٢ « وقالوا أفيل وأفائل . والأفائل : حاشية الابل »

وحاشية الابل : صغارها التي لا كبار فيها .

(٣) في (بولاق) ١٣٤/٢ و (هارون) ٤٧٥/٣ « ولم تصر واو فكانت

أضفت الى حبيلى » .

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) في (بولاق) و (هارون) « كما تغيّر » .

علامة التأنيث حين قلت حَبَالِي فصارت بمنزلة صَحَارِي ، فإذا قلت :
 'حَبْلَوِي' فهو بمنزلة ألف مَعْرِي فَإِنَّمَا تَغْيِرْتُ (١) إلى ياء كما تَغْيِرْتُ واو
 مَلْهُوِي ، لأنك لم ترد أن تحقر حَبْلِي ثم تضيف إليه .

يعنى أن حَبْلِي إذا حَقَّرْتُ فَقُلْتُ : حَبِيلِي ثم نسبت إليها حذف الألف
 لأنها خامسة فبقي حَبِيلِي ثم ألحقته بأى الإضافة فكسرت اللام وقلت : حَبِيلِي
 فأما حَبْلَوِي فَإِن ياء الإضافة لما لحقت حَبْلِي غَيَّرْتُ الألف عن علامة التأنيث
 كما غَيَّرْتُهَا فى الجمع حين قلت حَبَالِي ، يدلك على ذلك أن حَبَالِي معدول عن
 حَبَالِي كَصَحَارِي وَعَدَارِي وَعَدَارِي فَنَغْيِرْتُ بهذا عن علامة
 التأنيث ، لأن علامة التأنيث لا ينكسر ما قبلها فكذلك حين قلت : حَبْلَوِي
 فقلبت الألف واوا مكسورا تَغْيِرْتُ عن علامة التأنيث ، وصارت بمنزلة الألف
 الزائدة التى لغير التأنيث نحو مَعْرَوِي فى مَعْرِي ، وكالألف التى هي لام
 الفعل فى قولك : مَلْهُوِي ، فحين حَقَّرْتُ حَبْلَوِي قَدَّرْتَهُ بِحذف ياء النسب
 فكأنك حَقَّرْتُ حَبْلَوِي فوجب حَبِيل مِنهُ وصا كَمُعْيِزٍ وَمُدْنِيهِ ، ثم أَدَخَلْتُ
 ياء النسب وهى مشددة بزنة ياء من الأولى ساكنة ، والياء فى حَبِيل (٢)
 ساكنة فالتقى الساكنان وهما ياء حَبِيل والياء الأولى من ياء النسب فحذفت
 ياء حَبِيل لذلك ، فحكم هذا خلاف حكم حَبِيلِي إذا لحقتها ياء النسب على
 ما ذكرت لك .

(١) فى (بولاق و هارون « فانما تَغْيِرُ » .

(٢) أى المتقلبة عن واو حبلو عند التصغير لكسر ما بعد ياء التصغير فقلت
 حَبِيلِي ثم عوملت معاملة المنقوص فقلت : حَبِيل .

قوله في (باب ما جاء^(١) في الكلام مصغرا ...) :

« وسألت (٥٤ / أ) الخليل - رحمه الله^(٢) - عن كُمَيْت فقال هو بمنزلة جُمَيْل ، وقال إنما هي حمرة يخالطها^(٣) سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ، ولم يخلص أن يقال^(٤) أسود أو أحمر .

[وهو] منهما قريب ، وإنما هو كقولك^(٥) : دُوَيْنَ ذاك .

يعنى بقوله « هو بمنزلة جُمَيْل » إنما يريد هو بمنزلته في أنه لم يستعمل مكبرا حين استغنى بتصغيره وهو مخالف له في معنى التحقير ، وذلك أنك إذا قلت : فُلَيْسَ قَانَا حَقَرْتُ الفليس نفسه ، وكذلك كل محقّر أردت به هذا المعنى ، وأنت حين قلت : كُمَيْت لم تحقر الموصوف على هذا المعنى ، ولسكنك أردت أن تقلل ما بين اللونين ، ألا ترى أنه لون بين السواد والحمرة ، فليس هو بسواد تام ، ولا حمرة تامة ، ومثله قوله العرب : هو دُوَيْنَ ذاك ، وتُعَيِّت ذاك ، لم ترد أن تحقر المكان ، وإنما قلت ما بين المكانين ، وقد كان ينبغي على هذا التأويل الذي حمل عليه الموصوف بهذه الصفة أن تحمل عليه صفته فتكون محقرة حين لم تخلص أحى الكنة ، غير أن من كلامهم

(١) في (بولاق) ١٣٤/٢ و (هارون) ٤٧٧/٣ « ما جرى » .

(٢) ساقطة في (بولاق) و (هارون) .

(٣) في (بولاق) و (هارون) « مخالطها » .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « أن يقال له » .

(٥) في الأصل : « فأنما هو بقولك » وأثبت ما في (بولاق) و (هارون) .

استعمال المغني في الشيء ، ولا يستعمل في نظائره ، فقد قالوا ^(١) جُمِيلٌ - وهو
 طائرٌ محفّرٌ في نفسه - ، ولم يستعمل مكبرا ، فقد خالف نظائره ، وقد قيل
 في مغرب الشمس : مغرب بان الشمس ، ولم يُقَلْ في مطلع الشمس مظهر بان الشمس ،
 ونحو ذا كثير .

قوله فيه : « وأما سُكَيْتٌ فهو ترخيم سُكَيْتٍ ، والسُكَيْتُ الذي يجيء
 آخر الخليل ^(٢) » .

قال أبو نصر : لم يرد بالترخيم ههنا ترخيم التكبير ، كقولك : يا حَارِ ،
 وإنما هي ترخيم التصغير ، وهو يكون في غير النداء ، وحكمه ألا يكون في غير
 بنات الثلاثة والأربعة الزائدة إلا ما شذ كقولهم في إبراهيم وإسماعيل بَرَبُهُ
 ووَسْمِيعٌ ^(٣) ، وهو أن يُحذف زوائد الاسم كلها ، قلت الزوائد أو كثرت
 حتى تكون بنات الثلاثة على « فَمِيلٌ » نحو مالك وجابر وحارث وأسود

(١) في الأصل : « قالو » خطأ .

(٢) سيبويه (بولاق) ١٣٤/٢ و (هارون) ٤٧٧/٣ .

(٣) هكذا حكى سيبويه تصغيرهما ترخيما عن الخليل ١٣٤/٢ ، وهو شاذ
 فيهما ، لأن فيه حذف أصليين (الميم في إبراهيم واللام في اسماعيل) وحذف
 زائدين (الهمزة والياء فيهما) . فأما الميم واللام فهما أصلان باتفاق ، لأنهما
 لا يزدان في مثل موضعهما ، وأما الياء فهي زائدة باتفاق أيضا ، وأما الهمزة
 فقد ادعى المبرد أصلتها ، وسيبويه يراها زائدة .

وعلى ذلك فترخيما شاذ عند سيبويه لأنهما من بنات الأربعة فالقياس فيهما
 بربهم وسميع ، وشاذ عند المبرد لأنهما عنده من بنات الخمسة فالقياس عدم
 تصغيرهما ترخيما .

وينبنى على هذا تصغيرهما لغير ترخيم - فسيبويه يقول : بربهم وسميع
 والمبرد يقول : أبيريه وأسميع وينبنى على هذا أيضا تكسيهما - فعند سيبويه :
 إبراهيم وسماعيل ، وعند المبرد : أباريه وأساميع . والوجه أن يجمع جمع مذكر
 سالم لعدم الخلاف فيه فيقال : إبراهيمون واسماعيلون .

انظر الأشموني مع الصبان ١٧٠/٤ وحاشية الخضري ١٦٨/٢ والوافي
 لأحمد عمارة ٥٤ .

وَعَلَّابٍ وَضَفْنَدٍ وَخَفِيدٍ وَمَقْنَسٍ [تقول فيهن : مليك وجبير وحريت
وسويد وجليب وضفند وخفيد وقنيس ^(١)] وكذلك كل شيء كان أصله [ثلاثة
أحرف ، وكل شيء كان أصله ^(٢)] الأربعة يكون في الترخيم بمنزلة ما كان أصله
الثلاثة ، تحذف زوائد الاسم حتى يكون على أربعة ، ويكون (٤٤ / ب)
على مثال « فَعَيْل » .

قوله في (باب تحقير المؤنث) :

« ألا ترى أنك لو رخصت الضامرات لم تقل ضميرة . وتصديق ذلك
فيما زعم الخليل - رحمه الله ^(٣) - قول العرب في الخلق : خَلَقُوا وإن عَنُوا
للمؤنث ، لأنه مذكر يوصف به المذكر ، فشاركه فيه المؤنث وزعم - رحمه
الله - ^(٤) أن الفرس كذلك » .

يعني بقوله : أن الفرس كذلك « في أنه يصغر بغير هاء ، وأما الفرس
فمؤنث شارك فيه للمذكر المؤنث ، فإذا كان الشيء مذكرا فبشركه المؤنث أو مؤنثا
بشركه المذكر ، فإن تحقيره بغير هاء إذا كان يغلب عليه المذكر كالفرس ، والعين
— أعنى الربيثة — ولذلك قال : « ومثلها أنت عينهم فصار اسما غالبا ^(٥) » ،
فإنما يريد أن « العين » وإن كان مؤنث الأصل فقد غلب عليه المذكر فتحقيره
بغير هاء ، وإن أردت المؤنث فأنت إذا صغرت المؤنث فإنما تريد المذكر ،
كما تقول للمرأة : ما أنت إلا بُطَيْنٌ فتحقره إذا أردت المؤنث كما تحقره

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط أيضا .

(٣) ساقطة من (بولاق) ١٣٧/٢ و (هارون) ٤٨٣/٣ .

(٤) في (بولاق) و (هارون) « وزعم الخليل أن الفرس كذلك » -

و « رحمه الله » ليست فيهما .

(٥) سيبويه ١٣٧/٢ .

إذا أردت المذكر ، وكذلك تصغير الحرب لأنه مصدر مذكر فتحقّره على التذكير ، وكذلك الناب من الإبل لأن الناب ذكر .

قوله : « (١) وسأت الخليل — رحمه الله (٢) — عن قوله آتيك أصيلاً فقال : إنما هو أصيلان » (٣) ، أبدلوا اللام منها ، وتصديق ذلك (٤) آتيك أصيلاً .

يعنى أن الحرف الذى يلي ياء التصغير إذا لم يكن حرف الإعراب لا يفتح إلا أن يليه هاء التانيث أو الألف للقصورة أو للمدودة للتانيث أو الألف والنون الزائدتان فى فعالان وما ضارعه مما ليس مؤنثه فعلاء ، ولم يجمع على فعالين ، أو يليه اسم مضموم إلى آخره نحو خمس عشرة وملك فيمن لم يصف ، فلما قالت العرب : (أصيلان وأصيلال) علم أن ما بعد ياء التصغير فى هذا لا يفتح إلا لمكان الألف والنون الزائدتين ، فإن اللام الآخرة بدل من النون (٥٥ / أ) اقرب مخرجيهما ، وأن النون قد تدغم فى اللام (٥) حين تصير لاماً فى قولهم : مَنْ لَكَ ونحوه ، وقد يدغمون اللام فى النون فى قولهم : هَلْ نَرَى ونحوه ، ولو كانت اللام الأصل لقالوا : أصيليل وأصيلين . وقولهم : أصيلان إنما هو تصغير الأصيل وهو العشي ، كأنهم حقروا أصلاً ، كما أنهم إذا قالوا فى تصغير العشي عشيان فكأنهم حقروا عشيان ، وإن لم يتكلم بأصلاً ولا عشيان ، كما أنهم حين قالوا : أيبنون فى تصغير بنين فكأنهم إنما حقروا أبني كأعمى ، وكأنهم قالوا أيبين كأعين ثم ألحقوا الواو

(١) هذا النص يوجد فى باب ترجمته (هذا باب ما يحقر على غير بناء مكبرة الذى يستعمل فى الكلام) .

(٢) ساقطة فى (بلاق) ١٣٧/٢ و (هارون) ٤٨٤/٣ .

(٣) فى الأصل : « أصيلان » على الحكاية — وأثبت ما فى سيبويه .

(٤) فى (بلاق) و (هارون) « وتصديق ذلك قول العرب : ... » .

(٥) فى الأصل « اللام » خطأ .

والنون للجمع ، إلا أنهم قالوا : عُشَيَّانَ وَعُشَيَّانَات ، ولم يقولوا :
أُبَيِّنَ للواحد وكذلك قالوا مُغَيِّرَ بَنَانٍ وَمُغَيِّرَ بَنَانَات .

قوله في (باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع ...) :

« فإذا ^(١) حَقَّرْتَ سَنِينَ اسم امرأة في قول من قال هذه سَنِينٌ ،
كما ترى قلت : سُنَيْنٌ ^(٢) على قوله في يَضَعُ : بُضَيْعٌ ^(٣) » .

قال أبو نصر : هكذا وقع في متن الكتاب « بُضَيْعٌ » ووقع في حاشيته
بُضَيْعٌ ، وزعم للسلبط لما في الحاشية أنه أجود ^(٤) ، وذلك غَلَطٌ
ولمّا أراد سيبويه - رحمه الله - أنك إذا حَقَّرْتَ يَضَعُ من قولك بضع عشرة
فإن « عشرة » بمنزلة الواو والنون في قولك : « سُنُونٌ » لا يحتسب بها
في التحقير ، والياء والنون في قولك : « سَنِينٌ » كالياء والنون في « غَسَلِينٌ »
فإذا حَقَّرْتَهُ اسم امرأة فحَقَّرَهُ على لفظه — فليس يمتنع أن تذهب علامة الجمع
في التحقير كما ذهبت في التكبير — والياء فيه كالياء في « غَسَلِينٌ » زائدة
غير حرف إعراب ، والواو التي هي لام الفعل محذوفة على ما حذف في سنة ،
فإذا حَقَّرْتَهُ على هذا ألحقته ياء التصغير ثالثة وأدغمتها في هذه الياء ، وحصل

(١) في (بولاق) ١٤٣/٢ و (هارون) ٤٩٥/٣ « وإذا » .

(٢) في (بولاق) . « قلت سنين كما ترى » .

(٣) في (بولاق) و (هارون) ٤٩٦/٣ « يَضَعُ : بُضَيْعٌ » .

(٤) لم أَعثر على صاحب هذا الزعم ، لكن في شرح السيرافي ما يؤيده ،
فهو يقول في ٤/ورقة ٢٣١ « وإذا كانت التسمية « سَنِينٌ » التي الاعراب في نونها
قلت في الرجل : سَنِينٌ مصروفًا ، وفي المرأة هذه سَنِينٌ غير مصروفة ، ولم ترد
ياء التصغير شيئًا ، لأن سَنِينٌ ثلاثة أحرف فهو بمنزلة رجل اسمه يَضَعُ تقول
في تصغيره : يَضَيْعٌ ، ولا تقول : [يويضع] فتد الواو التي في أصل وضع » .

التحقير على حكم « هار »^(١) ونحوه ولم تضطر إلى ردّ ما ذهب ، كالم تضطر إلى ردّ^(٢) الاسم الثاني من الإسمين للذين يُجْمَعَانِ اسماً واحداً إذا سميت بالاول وحقرته نحو « بضع » من قولك بضع عشرة ، فكما لا ترد « عشرة » كذلك لا ترد الواو (٥٥ / ب) ونون الجمع . فأما من قال : هذه سنون فإما يقدره على حذف الواو والنون كما يفعل بيّانيّ^(٣) الإضافة ، وهاء التانيث ونحوها ، فإذا كان ذلك بقي الإسم على حرفين فلا بد من ردّ الأصل ليكون على [فَعِيل^(٤)] فإذا رددته قلبيته ياءً لمكان ياء التصغير ، فكأنه قبل لحاق ياء التحقير « سنّا » كما ترى على فَعَل ، ثم قلبت الألف للمنقلبة من الواو ياءً لياء التحقير فقلت : سنّى ، ثم ألحقت الواو والنون فقلت : سنّيون ، ولم تحسب بهما^(٥) .

قوله في (باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة) :

« وتقول هل تَفْعَلُنَّ ذلك »^(٥) ؟ تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت

(١) في سيبويه (بولاق) ١٢٥/٢ « ومن ذلك قولهم في هار : هوير ، وانما الأصل هائر ، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميت ، وكلاهما بدل من العين . وزعم يونس : أن ناساً يقولون : هويثر على مثال هويغر - ويقول سيبويه - فهؤلاء لم يحقروا هارا ، انما حقروا هائرا ، كما قالوا : رويجل كأنهم حقروا راجلا » . كما خالف في هذا وفي يضع المبرد والمازني أيضا فصغراهما برد المحذوف انظر السيرافي ٤/ ورقة ٢٠٨ .

(٢) في الأصل « الى رد اللام الاسم » خطأ .

(٣) في الأصل « فعل » خطأ .

(٤) في السيرافي ٤/ ورقة ٢٣١ « فان جعلت سنين اسم امرأة أو رجل على قول من يقول « سنون » في الرفع قلت : سنيون برد الحرف الذاهب ، لأن الواو والنون تقدر دخولهما على شيء يجوز أن يقوم بنفسه ، ولا يكون مصغر على أقل من ثلاثة أحرف سوى ياء التصغير ، وكأنك قدرت أن الاسم سن « فصغرت على سنى ثم جمعت جمع السلامة بالواو والنون » .

(٥) في (بولاق) ١٥٤/٢ و (هارون) ٥١٩/٣ « ذاك » .

النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تُحذف، وهم في هذا^(١)
الموضع أشد استثقالا للنونات، وقد حذفوها مما^(٢) هو أشد من ذا، بلغنا
أن بعض القراء قرأ (أَتَحَاجُّونِي^(٣)) وكان يقرأ (فَمِ تَبْشُرُونِي^(٤))
وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وقال عمرو بن معد يكرب :

تَرَاهُ كَالشَّعَامِ يُهَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْنِي^(٥)

قال أبو نصر : أصل الفعل المضارع في قولك : هل تفعلون ؟ لجميع
الرجال ، وهل تفعلان ، للإثنين والإثنتين ، وتفعلين للمخاطبة ، وهل تفعَلْنَ ؟
لجمع المؤنث - إذا ألحقته النون الثقيلة - هل تفعلون ؟ للرجال ، وهل تفعلين ؟

(١) في (بولاق) و (هارون) « في ذا » .

(٢) في (بولاق) ١٥٤/٢ و (هارون) « فيما هو أشد من ذا » - أي

حذفوها نونا من نونين لا ثلاثة - .

(٣) الأنعام ٨٠ وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر ، وقرأ بها أيضا
أبو جعفر وابن ذكوان والداجونى من بعض طرقهما . انظر حجة القراءات ٢٥٧
واتحاف فضلاء البشر ٢١٢ واعراب القرآن للنحاس ٥٦٠/١ .

(٤) الحجر ٥٤ ، ومصادر هذه القراءة ترسمها (تبشرون) بحذف الياء
اجتزاء عنها بالكسرة لنيابتها عن الياء وتخفيف النون في الآية قراءة نافع ،
وقراءة ابن كثير (تبشرون) بادغام النونين وحذف الياء ، وقرأ الباقيون
(تبشرون) بفتح نون الرفع في المضارع - انظر حجة القراءات ٣٨٢ ، ٣٨٣
واتحاف فضلاء البشر ٢٧٥ واعراب القرآن للنحاس ١٩٧/٢ .

(٥) البيت من الوافر ، في ديوان عمرو بن معد بكرب ١٧٣/٢ وهو في
سبويه والأعلم ١٥٤/٢ ومعاني القراء ٩٠/٢ . وابن السيرافي ٣٠٤/٢ والخزانة
٣٧١/٥ واعراب القرآن للنحاس ٥٦٠/١ ، ١٩٧/٢ وحجة القراءات ٢٥٧ ، ٣٨٣
وابن يعيش ٩١/٣ واللسان (فلا) .

والشاهد فيه حذف احدى النونين في (فلينى) وهل المحذوف نون النسوة
أو نون الوقاية ؟ خلاف بين النحاة .

للمرأة التي تخاطبها ، وهل تفعلان ؟ للثنتين والاثنتين ، وهل تفعلكن ؟ للنساء ، فتنكبوا التضعيف لئلا يرفعوا ألسنتهم عن الحرف ثم يعيدوها إليه مرة أخرى ، وحذفوا النون التي هي علامة الرفع لذلك ، وقالوا في فعل جمع المؤنث : **تَفْعَلْنَ** ؟ وبنوا الفعل الذي هو الواحد المذكور مع النون الثقيلة والخفيفة - وإن كان مضارعا - تشبيها بالذي فيه بعض المضارعة في قولك : **فَعَلْنَ** ، ولئلا يلتبس بفعل الجميع وقد فسر في أول الكتاب^(١) وكانت نون الرفع أولى بالحذف لأنها قد تحذف في موضع الجزم والنصب ، والتي دخلت لمعنى حادث وهو (٥٦ / ب) التوكيد أولى بالثبات ، كما كان التوكيد الحادث في قولك : إن زيدا لمنطلق أولى بمصدر الكلام ، وكان الذي هو غير حادث أولى بالانتقال إلى آخر الكلام ، وقرأ بعض القراء (**أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ**) وهو مثله في حذف نون الرفع ، وهو قول سيبويه - رحمه الله - .

وذكر ابن الأذفوي^(٢) في كتابه المعروف بكتاب الإبانة عن قراءة ورش - رحمه الله - أن حجة من قرأ (**أَتَحَاجُّونِي**) بالتخفيف استثقال الإدغام ، فحذف إحدى النونين وهي النون الزائدة ، ولم يحذف نون الإعراب كما توهم من رد هذه القراءة . هذا منتهى قوله ، ووقعت حجة هذه بقوله إن تخفيف النون من (**أَتَحَاجُّونِي**) لفظة مشهورة معروفة ذكرها سيبويه

(١) انظر ص ٣٠ من هذا الكتاب .

(٢) هو محمد بن علي بن محمد (أو أحمد) أبو بكر الأذفوي ، أخذ النحو عن أبي جعفر النحاس ، والقراءة عن أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان ، وكان من أهل الدين والصلاح والأدب والعلم ، متمكنا من علم العربية بصيرا بالمعاني ، انفرد بالامامة في عصره في قراءة نافع ورواية ورش ، وصنف الاستغناء في تفسير القرآن - مائة مجلد - وذكر له أبو نصر : كتاب الإبانة عن قراء ورش . ولد سنة ٣٠٤ وتوفي سنة ٣٨٨ هـ ترجمته في : طبقات القراء لابن الجزري ١٩٨/٢ وابناه الرواة ١٨٦/٣ وبغية الوعاة ١٨٩/١ .

وأبو عبيدة ، ثم [قال] ^(١) : قال سيبويه : وقال بعض الموثوق بهم (أتحاجوني في الله) ^(٢) و (فبم تبشروني) وهي قراءة أهل المدينة .

قال أبو نصر : فدل هذا القول على أنه إنما احتج على النون المحذوفة بهدما رأى قول سيبويه في هذا الفصل ، فلم ينقله أو لم يهتد له ، وزعم أن النون المحذوفة غير نون الرفع ، وقد كان يلزمه - لو اهتدى إلى قول سيبويه - أن يأتي به ثم ينقضه ، والذي زعم من أنه استثقل الإدغام محال ، وإنما قال سيبويه - رحمه الله - استثقلوا التضعيف ، فظن أن التضعيف هو الإدغام ، وإنما التضعيف هنا التكرير ، والإدغام إنما يفر إليه من التضعيف لظفته ، لأن المدغم إنما يرفع لسانه رفعة واحدة ، والذي يكره (أتحاجوني) إنما يكره تضعيف النون فيفر عن ذلك إلى أحد وجهين : الإدغام أو الحذف ، فالذي ترك الإدغام كره التقاء الساكنين ^(٣) .

قوله في (باب ^(٤) الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جميع النساء) :
« وأما يونس وناس من النحويين فإنهم يقولون ^(٥) اضربان واضربان زيدا فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون في الوقف : اضربا واضربا ، فيمدون ، وهو

(١) في الأصل : « ثم قال سيبويه » .

(٢) في بعض نسخ كتاب سيبويه « بلغنا أن بعض القراء الموثوق بهم قرأ

(أتحاجوني) انظر حاشيته رقم ٤ من (هارون) ٥١٩/٣ .

(٣) يفرق أبو نصر هنا بين التضعيف والادغام ، فالتضعيف تكرير الحرف يحتاج إلى حركتين من اللسان ، ولهذا فهم يستثقلونه في الكلام ، أما الادغام فهو تشديد الحرف يحتاج إلى رفع اللسان مرة واحدة وهو أخف والين من التضعيف ، ولهذا يفر من التضعيف إلى أحد وجهين : الادغام أو الحذف .

(٤) في (بولاق) ١٥٥/٢ « هذا باب النون الثقيلة والخفيفة ... » .

(٥) في (بولاق) ١٥٧/٢ و (هارون) ٥٢٧/٣ فقط « فيقولون » .

قياس قولهم (ب/٥٩) لأنها تصير ألفاً ، فاذا اجتمع الألفان^(١) مُدَّ الحرف .

يعنى بقوله « فاذا اجتمع الألفان مُدَّ الحرف » أى فِعِل به ما يُفَعَل بحمراء ونحوه من الممدود ، وألحق به ، وذلك أنك تبدل من الألف الأخيرة فى حمراء ونحوها همزة فى الوصل ، فإذا كان فى الوقف رجعت الألف إلى أصلها فحذفت لأنها لا يجتمع ألفان ، ولم يكن للهمزة ثبات فى الوقف ، لأنهم لم تحدث فيه ، وإنما حدثت فى الوصل لتناولها الحركة وتُمد إذ لا تمد الألف ، ومعنى تُمَدُّ ، تُوفى نصيبها من الحركة بالإشباع الذى سماه تمطيطة ، وهذا المد لا يكون فى الألف لأنها مُمَيَّعة لا نصيب لها فى الحركة ، فهذا هو المد الذى عناه فى هذا للوضع ، ومما يدل على ذلك قوله فى الكتاب : « إنه لا يجتمع ألفان فى شيء من الكلام »^(٢) .

ولو كان ذلك على ما تَوَهَّمَ بَعْضُ مَنْ طالع الكتاب لكان الممدود الذى هو ضد المقصور فى الوصل والوقف بألفين ، ولم يبدل من الآخر همزة ، ولا شبع المد فيه حتى يكون له مزية على الألف المقصورة ولكان كلما أشبع المد لحقت ألف أخرى ، وهذا محال^(٣) .

(١) فى (بولاق) و (هارون) « فاذا اجتمعت ألفان » .

(٢) لم أهتم لهذه العبارة فى كتاب سيبويه .

(٣) يقول السيرافى : وكان الزجاج ينكر هذا ويقول : لو مدت الألف الواحدة وطال مدّها مازادت على الألف ، لأن الألف حرف لا يتكرر .

ويعلق على ذلك بقوله : والذى قاله سيبويه على قياس قول الجميع أنه يجتمع فيه ألفان ، وليس هذا بمنكر ، وهو أن تقدّر أن ذلك المد الذى زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها ألف أخرى وإن لم ينكشف فى اللفظ كل الانكشاف . انظر هامش الكتاب (بولاق) ٢٥٧/٢ و (هارون) ٥٢٧/٣ .

رَمْماً يوضح مذهبنا إليه قوله : (هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير
الإشباع والحركة كما هي) :

« فأما الذين يشبعون فيططون^(١) ، وذلك قولك بضربها ومن مأمنك » .
فقد جعل الباء من يضر بها ممطوطة ، وكذلك النون من مأمنك . وهو يعنى
مشبهة الحركة ، وقد يجوز اختلاس حركة المجرور والمرفوع ، فأما للنصب
فلا تختلس حركته لخفة النصب .

قوله في (باب تكسير الواحد للجمع) :

« وقد يجي^(٢) خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول :
هذا صوت كلاب ، أى هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : هذا حب رمان ،
قال الشاعر^(٣) :

كَأَنَّ خُصِيَّتَيْهِ مِنَ السَّنَدِ لَدُلٌّ ظَرْفٌ مُجَوِّزٌ فِيهِ ثُنْتَا حَنْظَلٍ^(٤)

(١) بعده فى (بولاق) ٢٩٧/٢ و (هارون) ٢٠٢/٤ « وعلامتها واو
وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة » .

(٢) فى (بولاق) ١٧٦/٢ « وقد تجيء »

(٣) فى (بولاق) و (هارون) ٥٦٩/٣ « وقال الراجز » .

(٤) من الرجز ولم ينسبه سيبويه هنا ، ونسبه فى ٢٠٢/٢ لبعض السعديين ،
وهو لخطام المجاشعى كما فى الخزائن ٤٠٣/٧ ، وهو فى المقتضب ١٥٦/٢
وابن السيرافى ٣٦١/٢ وأمالى الشجرى ١ : ٢٠ والخزائن ٤٠٠/٧ وابن يعيش
١٤٣/٤ واللسان [خصي] .

والشاهد فيه : اضافة (ثنتا) الى (حنظل) ، والحنظل اسم يقع على
جميع الجنس ، وحق العدد من ثلاثة الى عشرة أن يضاف الى جمع القلة ، وإنما
جاز هذا على تقدير : ثنتان من هذا الجنس . وكان الوجه أيضاً أن يقال :
حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها الى العشرة .

وقال (١) :

قد جعلت على الظرار خمس بنان قاني الأظفار (٢)

يعنى أن العرب إنما أضافت أسماء العدد من الثلاثة إلى أدنى العقود وهو (٥٨ / أ) العشرة إلى الأسماء التي بنيت لأدنى العدد وهي أفعُل وأفعل وأفعل وأفعلة وفعلة نحو أفلس وأحمال وأفقره وفنية ، لأنها لما كانت في العقد الأدنى أضيفت إلى الأسماء التي بنيت للعدد الأدنى ، كما أن أفعَل إنما أضيف (٣) إلى ما كان جزاءً منه نحو قولك : فلان أعلم الناس ، لأنه منهم ، ولا تقول : فلان أعلم إخوته ، لأنه ليس منهم ، فنقول ثلاثة أفلس وأربعة أحمال وستة أفقره وخمسة فنية ، والأصل خمسة أفتاء ، فاستغنى بفنية عنه ، فقوله « فيه ثلثنا حنظل » ليس معناه على هذا وإنما يريد فيه ثلثان من هذا الجنس ، كقولك : هذا صوت كلاب ، وحب رمان أي حب من هذا الجنس .

قوله في (باب تكسير ما كان من الصفة عدة)^(٤) حروفه أربعة أحرف :
« وجاء على (فعَال) كما جاء فيما ضَارَعَ الإسم حين أُجْرِيَ بُجْرَى

(١) في (بولاق) ١٧٧/٢ و (هارون) ٥٦٩/٣ « وقال الآخر » .

(٢) البيت من السريع ، وقد ورد البيت غير منسوب في سيبويه ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ والمقتضب ١٥٩/٢ والمخصص ٧/٢ واللسان (بنن) .

والظرار : جمع ظرر وهي حجارة مستديرة ، ويروى الطرار جمع طرة وهي عقيصة من مقدم الناصيته ترسل تحت التاج في صدغ الجارية . والقاني : الشديد الحمرة .

وشاهده إضافة (خمس) إلى (بنان) على تقدير : خمس من البنان ، لأن (بنان) اسم يستغرق الجنس .

(٣) بعده في الأصل « إلى الأسماء التي بنيت للعدد الأدنى » وهو تكرير للعبارة السابقة خطأ ، وقد نبه عليه .

(٤) في (بولاق) ٢٠٦ و (هارون) ٦٣١/٣ « هذا باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف » .

فَعِيلُ هُوَ وَالاسْمُ حِينَ قَالُوا : « فَعَلَان » . وقد يجرون الصفة مجرى الاسم والاسم مجرى الصفة^(١) ، والصفة إلى الصفة أقرب . وذلك^(٢) جِيعَ وَنِيَامَ . وقالوا : (« فَعَلَان ») في الصفة ، كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم ، وذلك : رَاعَ وَرُعِيَانُ وَشَابُ وَشُبَّانُ » .

يعنى وجاء (قَاعِلٌ) صفة على (فَعَالٍ) نحو جَائِعٌ وَجِيعٌ وَنَائِمٌ وَنِيَامٌ ، فَأَجْرِي مجرى فَعَلٍ نحو خَدَلٌ وَخَدَالٌ ، وَقَسَلٌ وَقَسَالٌ^(٣) ، وهذا أَجْرِي مجرى الاسم نحو كَلَبٌ وَكِلَابٌ ، وإنما أَجْرِي قَاعِلٌ على فَعَالٍ كما جاء قَاعِلٌ فيما ضارع الاسم على فَعَالٍ نحو رَاعٍ وَرِعَاءٌ وَصَاحِبٌ وَصِهَابٌ ، فَأَجْرِي هُوَ وَالاسْمُ مجرى (فَعَلٍ) من الصفات والأسماء حين أَجْرِي هُوَ وَالاسْمُ - أى حين أَجْرِي فَاعِلٌ صفةً وَفَاعِلٌ اسماً - مجرى (فَعِيلٍ) من الأسماء « فالصفة المضارعة التي أَجْرِيَتِ مجرى فَعِيلٍ من الأسماء رَاعَ وَرُعِيَانُ ونحوه وغير المضارعة شَابُ وَشُبَّانُ ، وفاعل من الأسماء التي أَجْرِيَتِ مجرى فَعِيلٍ قَالِقٌ وَفَلَقَانٌ ، وسالٌ وَسُلَانٌ ونحوهما ، وفَعِيلُ الذي أَجْرِي فَاعِلٌ صفةً واسماً مجرَّاه رَغِيفٌ وَرَغْفَانُ (ب/٥٧) وَقَفِيزٌ وَقَفْزَانٌ وَجَرِيبٌ وَجَرَبَانٌ وأما قول الجرمي : « أقول في ظروفٍ هو جمع ظَرِيفٍ ، كَسَّرَ على غير بناءه وليس مثل مذا كبير ، والدليل على ذلك أنك إذا صَغَّرْتَ قلت : ظَرِيفُونَ ، ولا تقول ذلك في مذا كبير^(٤) » فليس كما زعم ، والقول ما قاله

(١) في (بولاق) ٢٠٦ و (هارون) ٦٣٢/٣ « وقد يجرون الاسم مجرى الصفة والصفة مجرى الاسم » .

(٢) في (بولاق) « وذلك قولهم » .

(٣) الخدل : العظيم الممتلئ ، والفسل : النذل الذي لا مروءة له .

(٤) الكلام من « وأما قول الجرمي » إلى قوله « كقرب فعول من فَعِيل »

جاء في الأصل بين الحديث عن النص التالي له ، بين قوله « ولكنه شاذ » وقوله « وأما قولهم : نجة نطيح ونطيحة » وقد غيرت ترتيب النصبين كما ترى ليقسق الكلام مع ما قبله فيهما ولأن كلام الجرمي جاء في سيبويه سابقا على النص التالي =

الخليل ، وظروف في قول الخليل - جمع ظريف إلا أنه لم يُكسر عليه ^(١) ،
وحُقِر على الواحد [المستعمل ^(٢)] وإن كان لم يكسر عليه ، كما جمع الواحد
المستعمل عليه لذلك وإن لم يكن بابه حين كان من أبنية الجمع ، وكذلك هذا كير
إنما تحقّر على واحدها ^(٣) المستعمل ، وإن كان لم يُكسر عليه لذلك ، وإن
شئت قلت : حُقِر عليه (٥٨ / أ) لأن بليتهما واحدة ولم يحسب بالياء فقرب
من فعل ^(٤) ، فكأنك قلت : ظريفون . وهذا كير جمع ذكر غير مكسر عليه
أيضا ، ولم يحقر عليه من أجل الليم الزائدة في أوله ، ولم تقرب مفاعيل
من فعل كقرب فعول من فعيل ^(٥) .

= له وأبقيت علامات ترقيم الأصل كما هي دون تغيير . هذا وقد بدى نص
الجرمي في (بولاق) ٢٠٨/٢ و (هارون) ٦٣٦/٣ - ٦٣٧ بعبارة « وقال
أبو عمر » .

وهو نص دخيل على متن الكتاب ، وأبو عمر هو : أبو عمر الجرمي صالح
بن اسحاق توفي سنة ٢٢٥ هـ فهو لم يدرك سيبويه ، وإنما أخذ الكتاب عن
الأخفش ، وله عليه تعليق ، ومصنف سماه « غريب سيبويه » وقد أشار الى ذلك
الاستاذ عزيمة في فهرس كتاب سيبويه ٢٣ و هارون محقق الكتاب في هامش
رقم ١ : ٦٣٧/٣ .

(١) في سيبويه ٢٠٨/٢ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم
يكسر على ظريف ، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر » .

(٢) في الأصل « المعتل » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) في الأصل « على الواحد » وأثبت ما في هامش المخطوط .

(٤) بعده في الأصل « وإن شئت قلت حقر عليه » وهو تكرير للعبارة
السابقة خطأ .

(٥) لخص السيرافي ما بين الخليل والجرمي من خلاف فقال : « أما
الخليل فإنه يجعل ظروفًا اسما للجمع في ظريف ، أو يجعله جمعا لظرف وإن
كان لا يستعمل . ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال عدل في معنى عادل ،
فيكون ظرف وظروف كقولنا : فلس وقلوس ، كما أن مذاكير وإن كان جمعا
فالتقدير أنه جمع مذاكر ، ومذاكر في معنى ذكر وإن لم يستعمل . وقال أبو عمر
الجرمي : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف أن لا تجمع على
ظروف ، كما أن كثيرا من الجموع قد خرجت عن بابها حملا على غيرها »
هامش سيبويه (بولاق) ٢٠٨/٢ و (هارون) ٦٣٧/٣ . وانظر نقد المبرد
لسيبويه ورد ابن ولاد عليه في هامش المقتضب ٢١٤/٢ - ٢١٥ .

قوله فيه : « وقالوا : امرأة فرقة ومكولة جاءوا به على التأنيث ، كما قالوا : الحمولة ^(١) . ألا ترى أنه سواء في للذكر وللأنث والجمع ، فهي لا تُغَيَّر كما لا تُغَيَّر حمولة ، فكما كانت حمولة كالطريدة كان هذا كَرَبْعَةٍ » .

يعنى أنهم يقولون في (فَعِيل) وصفا إذا كان بمعنى مفعول هذه امرأة جريح ، وناقية كسير ، فيحذفون الهاء من للأنث ، كما يحذفونها من للذكر استغناء بدخولها في مفعولة حين قالوا امرأة مصروعة ، ومجروحة ، لما كان للنفى واحدا ، فأما قولهم : هذه طريدة وفريسة وضحية وذبيحة وأكيلة و « بئس الزميمة الأرنب » ^(٢) ، فليس على هذا للنفي وإنما هو : هذه مما يُطْرَد وَيُفْرَس وَيُضْحَس به وَيُنْجَح وَيُؤْكَل وَيُرْمَى فتقول في هذا كله فعيلة ولم يُفْعَل بها ، ألا ترى أنك تقول : هذه ذبيحتك وهي حية ولم تُذْبَح ، فإذا كانت فعولة للمفعول شبهوها بطريدة ، فقالوا : حمولة وركوبة وفتوبة وحلوبة لأن معناها واحد ، إنما تريد هذه مما يركبون ويقتبون ويحلبون ، فتقول : فتوبة ولم تقتب [وركوبة ^(٣)] ولم تركب ، وكذلك أخواتها ، فكما كان هذا كالطريدة ، كذلك جهلوا فروقة ونحوها إذا كَرَبَعَةٍ و [يفعه ^(٤)] ، لأن فروقه ونحوه قياسه أن يكون للمذكر وللأنث بغير هاء إذ هو فاعل ، كما أن ربعة قياسه أن يكون للمذكر بغير هاء وللأنث بالهاء ، ولكنه شاذ .

(١) فى (بولاق) ٢/٢٠٩ و (هارون) ٣/٦٣٨ « كما قالوا حمولة » .

(٢) من الأمثال العربية .

(٣) تكملة من هامش المخطوط .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، وأشير الى تصحيحها فى الهامش ، ولكنه غير ظاهر فى الصورة ، وقد أكملت العبارة هكذا من سيبويه حيث يقول فى ٢٠/٢ « ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يقعة ، وجارية يقعة ، وهذا رجل ربعة ، وامرأة ربعة » .

وأما قولهم: نعمة نطيح ونطيحة ، فقد كان ينبغي أن يكون بغير هاء، ولكنه شبه بسمين وسمينة ، فنطيح بمعنى للفعول ، وسمين بمعنى الفاعل ، وكذلك قولهم: رجل حميد و امرأة حميدة كان ينبغي أن يكون في للذكر والمؤنث بغير هاء لأنه بمعنى المفعول ، ولكنه شبه بسعيد وسعيدة ورشيد ورشيدة لاتفاق البناء ، وحيث كان نحوهما في المعنى ، كما جعلوا فميلا الذي هو بمعنى المفعول على طريق فعيل الذي بمعنى الفاعل ، قالوا: قتيل وقتلاه وأسير وأمراء ، كما قالوا ظريف وظرفاء ، وكما قالوا في جمع عقيم عقم فشبوه بجديد وجدد ، وإن شئت قلت في فعيل الذي هو بمعنى المفعول حين حذفت الهاء منه في المؤنث: إنه لم يجيء على فعليه ، كما أن حزينا لم يجيء على حزنة لا يقال حزينة ، ومري ومريّة أيضا لم يجيئا على فعل ، ألا ترى أنك لا تقول: مرت الناقة ، ونحو هذا حائض وطامث وطالق ومرضع ، ونحوه ليس على الفعل ، ولكنه على النسب ، والمعنى ذات حيض ، وذات طلاق ورضاع .

قوله فيه: « وقالوا: الآخرون ولم يقولوا غيره ، كراهية أن يلتبس بجمع آخر » .

يعنى أنهم لم يكسروه على أفعال كراهية أن يلتبس بجمع آخر الناقة (٢) .

(١) فى (بولاق) ٢/٢١١ و (هارون) ٣/٦٤٤ « بجمع آخر » .

(٢) للناقة آخران وقادمان : فخلفاها المقدمان قادماتها ، وخلفاها المؤخران آخراها ، والآخران من الاخلاف : اللذان يليان الفخذين - اللسان (آخر) .
والآخر - بكسر الخاء - خلاف الاول ، والانتى آخره . أما الآخر - بفتح الخاء - فهو بمعنى غير ، وهو أفعل تفصيل ومؤنثته أخرى ، والقياس فيه أن يجمع على أفعال مثل أكبر وأكابر وأصغر وأصاغر ، ولكنهم اقتصروا على جمعه جمعا سالما كراهية أن يلتبس بجمع آخر - بالكسر - فهو على أفعال أيضا .

قوله في (باب ^(١)) بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك ...)
 « وحرد يحرد حَرْدًا [وهو حارد ^(٢)] ، وقولهم فاعل بذلك على أنهم
 إنما جملوه من هذا الباب وتخفيفهم الحَرْد ^(٣) » .

يعنى أنهم يقولون حَرْدَ يَعْرُدُ حَرْدًا فيحركون الراء في المصدر ،
 فكان يلغى أن يكون من باب الغضب ؛ ولكنهم لما قالوا في اسم الفاعل
 حَارِدٌ خرج من باب الغضب [لأن اسم الفاعل من باب الغضب ^(٤)] غضبان
 أكثر ، وأيضا فإنهم يسكنون الراء في المصدر : حَرْدَ يَعْرُدُ حَرْدًا
 فقد خالف (٥٨ / ب) باب الغضب [من جهتين ، فلذلك جملة
 من هذا الباب ^(٥)] .

قوله في (باب عِلْمٍ كُلُّ فِعْلٍ تَعْدَاكَ إِلَى غَيْرِكَ) :

« وقد جاء في الكلام فَعِلَ يَفْعُلُ في حرفين ^(٦) بنوه على ذلك ، كما
 بنوا نَعِلَ على يَفْعِلَ ، لأنهم قد قالوا يَفْعِلُ في فَعِلَ ، كما قالوا في فَعَلَ ،
 فأدخلوا الضمة كما تدخل في فَعَلَ ، وذلك فَعِلَ يَفْعُلُ ، ومِتَ تَمُوتُ .

(١) « باب » ساقطة من (هارون) ٥١٤ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

(٣) سيبويه (بولاق) ٢ / ٢١٦ و (هارون) ٤ / ٩ .

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) تكملة من هامش المخطوط .

(٦) عدها ابن خالويه خمسة فزاد دمت أدوم ونعم ينعم وقتن يقنط ، وزاد
 السيوطي أيضا حفر ونكل وشمل ونجد وركن ولبيت ، ومن المعتل : وجدت
 وكدت ، وأشار هارون في هامش سيبويه ١ : ٤٠ / ٤ الى فعل آخر هو حضر
 يحضر . انظر : ليس في كلام العرب ١٣ والمزهر ٣٨ / ٢ واللسان (حضر) .

وَفَضَّلَ بِفَضْلٍ ، وَمُتَّ تَمُوتُ أَقِيسَ وَقَالَ ^(١) بَعْضُ الْعَرَبِ : كَدَّتْ تَسْكَادُ ،
فَقَالُوا ^(٢) : فَعَلْتُ تَفْعَلُ ، كَمَا قَالُوا : ^(٣) فَعِلْتُ أَفْعَلُ ، وَكَمَا ^(٤) تَرَكَ
الْكِسْرَةَ كَذَلِكَ تَرَكَ الضَّمَّةَ ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَهُوَ شَاذٌ فِي بَابِهِ ^(٥) كَمَا أَنَّ
فَضِلَ بِفَضْلٍ شَاذٌ فِي بَابِهِ ^(٦) ، فَكَمَا شَرَكْتَ يَفْعِلُ يَفْعُلُ كَذَلِكَ شَرَكْتَ
يَفْعُلُ يَفْعُلُ .

يعنى أن الماضى إذا كان فَعَلٌ فالأصل أن يكون المستقبل يَفْعُلُ ،
وتكون عين المضارع على هيئتها فى الماضى ، وهو المطرد فيه ، فإذا كان فَعَلٌ
فقد كان حكم المضارع أن يكون مفتوح العين على هيئتها فى الماضى ، غير
أنهم عدلوه إلى يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ — بكسر العين أو ضمها — ولم يجيء
منه على الأصل إلا نادرا ^(١) ، وهو جَبَى يَجْبَى وَكَلَى يَكْلَى وَأَبَى يَأْبَى ،
وقد جاء فى بعض العين الفعل منه أو لامه أحد حروف الخلق نحو ذَهَبُ يَذْهَبُ
وَقَرَأَ يَقْرَأُ كثيرًا لابقاس عليه ، وإنما يحفظ ، وإذا كان فَعِلٌ فحكم
المضارع فى الأصل أن يكون مكسور العين [غير ^(٢)] أنهم عدلوه إلى يَفْعَلُ
— مفتوح العين — وقد جاءت منه أشياء على الأصل نحو حَسِبَ يَحْسِبُ ،
والفتح أكثر ، وقد جاء منه شيء على فَعِلَ [يَفْعُلُ ^(٣)] فشارك
يَفْعُلُ فيه يَفْعِلُ وهو شاذ ، وذلك متتم وتموت وفَضِلَ يَفْعُلُ ،

(١) فى (بولاق) ٢٢٧/٢ و (هارون) ٤٠/٤ « وقد قال ... فقال

كما قال .. » .

(٢) فى بولاق (« فكلما » .

(٣) فى (هارون) « من بابه » فى الموضعين .

(٤) فى الأصل « إلا نادر » .

(٥) فى الأصل « على » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٦) تكملة من هامش المخطوط .

فكما شركت يفعل هنا يفعل على غير قياس كذلك شاركت يفعل الذى ماضيه فعل يفعل أيضا على غير قياس وهو كُذت تسكاد ، وإنما جعل الأصل فى الشذوذ فعلت تفعل ، لأنه لم يبي منه إلا فعل واحد وهو كُذت تسكاد ، وقد يحتمل أن يكون للعنى فكما اشتركت يفعل ويفعل فى مضارع فعل إذا قلت : ضرب بضرب ودخل بدخل كذلك اشتركت يفعل ويفعل فى (٥٩/أ) مضارع فعل إذا قلت : كُذت تسكاد وقلت تقول .

قوله فى (باب ما كان ^(١) من المصادر على فعول) :

« وتقول ماء صرّى إنما تريد صرّى خفيف إذا تغير اللبن فى الضرع فتقول هذا اللبن صرّى وصرّى » .

يعنى بقوله « خفيف » أن صرّى أخف من صرّى للفتوح العين حين نقص فى الرفع والجذر ولا يعتمد ^(٢) بلام الفعل المندوف منه ، فأما صرّى المفتوح الراء فليس كذلك ولا يلام الفعل منه يعتمد بها ، ألا تراها تثبت فى الوقف فى الرفع والنصب والخفض ، والدليل على ذلك ، أن العرب لا تصرف أعمى ولا أعشى ونحوهما ، فإذا حَقَّرَوها وانكسر الحرف الذى يلى باء التصغير صرفوه فقالوا : أَعْيِمُّ وأَعْيَشِ ، فحذف حين نقص على هذه الجهة ، وحين نقص على الجهة الأخرى بقى على حاله ولم ينقص .

قوله فى (هذا باب ^(٣) موضع افتعلت) :

(١) فى (بولاق) ٢٨٨/٢ و (هارون) ٤٠/٤ « ما جاء من المصادر » .

(٢) فى الأصل : « يستعد » - خطأ .

(٣) فى الأصل « باب هذا موضع افتعلت » وأثبت ما فى (بولاق)

٢٤١/٢ و (هارون) ٧٣/٤ .

(١٧ - عيون سيبويه)

« وأما اصْطَبَّ الماءَ فبمنزلة اشْتَوِهَ ، كما تقول ^(١) اتَّخَذَهُ لِنَفْسِكَ وكذلك
اِكْتَلَّ وَاثْرَزَنَ ، وقد يجيء على وَزْنَتَهُ وَكَثَّتْهُ فَاكْتَنَالَ وَاثْرَزَنَ
قال رؤبة :

• يُعْرِضُنْ إِعْرَاضاً لِدِينِ الْمُفْتَنِ ^(٢) •

يعنى تقول : اِكْتَلَّ الطَّعَامَ ، وَاثْرَزَنَ المَالَ على معنى اتَّخَذَهُ لِنَفْسِكَ ،
وعلى ^(٣) هذا تقول : اِكْتَنَالَ فلان الطَّعَامَ ، وَاثْرَزَنَ لِلْمَالِ ، وقد يقال : وَزَنَتْ
المالَ فَاثْرَزَنَ ، وَكَثَّتْ الطَّعَامَ فَاكْتَنَالَ .

وأما بيت رؤبة فقد جاء على قولك : أَفْتَنْتَ الرجلَ جَعَلْتَهُ فَاتِنًا
فهو مُفْتَنٌ .

قوله فى (باب ما لا يجوز فيه ما فعله) :

« فَإِنَّمَا ^(٤) دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنْ الْبِنَاءَ دَاخِلٌ عَلَى ^(٥) الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى قَلْتَهُ

(١) فى (بولاق) ٢٤١/٢ و (هارون) ٧٥/٤ « كَأَنَّهُ قَالَ » .

(٢) من الرجز ، وهو فى ديوان رؤبة ١٦١ وسيبويه والأعلم ٢٤١/٢
والخصائص ٣١٥/٣ واللسان (فتن) .

يقول الأعمش : الشاهد فيه وضع المفتن موضع المفتون ، يقال : فتنه وأفتنته ،
وهى قليلة . ثم قال : وهذا الشاهد ليس من الباب فى شيء ، وقد أشكل وقوعه
هنا ، فزعم بعض النحويين أنه جاء به هنا لأن معنى فتن وأفتن واحد ، كما أن
معنى قلع واقتلع واحد .

أما أبو نصر فقد جعل (مفتن) على معنى أفتنت الرجل جعلته فاتنًا .

(٣) فى (بولاق) ٢٥٠/٢ (وهارون) ٩٨/٤ « وإِنَّمَا » .

(٤) فى (بولاق) ٢٥٠/٢ (وهارون) ٩٨/٤ « أَنْ هَذَا الْبِنَاءُ دَاخِلٌ فِي
الْفِعْلِ » .

في الأسماء وكثرت في الصفة لمضارعتها للفعل . فلما كان مضارعا موافقا له ^(١) في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبدا .

يعنى بقوله « فإنما دعاهم إلى ذلك » أى فإنما دعاهم إلى ألا يقولوا في الآخر ونحوه ما أفعله : أن أصل أفعال للفعل تم يكثر في الصفة لمضارعتها له ويقل في الأسماء ، فإذا كانت الصفة مضارعة للفعل في الكلام ومضارعة له في البناء وكان في (٥٩/ب) فعلها ما أفعله ، وجب أن يكون فيها ، تقول في الأحمق : ما أحقه ، كما قلت في فعله وهو كحق : ما أحقه ، فبينت فعلا من الصفة ، كما بليته من فعلها . وإذا كانت الصفة مضارعة للفعل في الكلام وموافقة له في البناء ولم يكن في فعلها ما أفعله لم يكن فيها ، لا تقول في الآخر ونحوه مما كان لو نا أو عاهة ما أفعله ، كما لا تقول من فعله وهو أحمار وأحمز ، لأنهم لا يبنون على أفعال فعلا من الأفعال حتى يكون من بنات فَعَلَ وقَعَلَ وقَعِلَ ، وإذا بنوه من هذه الثلاثة بنوه من الصفة التي هذه الثلاثة أفعالها ^(٢) .

قوله في (باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحا) :

« وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سَفَلَتْ في الخلق ، فكروا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في

(١) فى (بولاق) ٢٥٠/٢ (وهارو) ٩٨/٤ « لمضارعتها الفعل . فلما كان مضارعا للفعل موافقا له » .

(٢) انظر ص ٦١ - ٦٢ من هذا الكتاب .

حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو . فكذلك (١)
 حركوهن إذ كنَّ عَيْنَاتٍ ، ولم يُفْعَلْ هذا بما هو موضع الواو ولا الياء (٢)
 لأنها (٣) من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة حَيِّزٌ على حدة ،
 فإنما يُتناول للمرتفع حركة من مرتفع ، وكُره أن يتناول للذي قد سفل
 حركة من هذا الحَيِّز (٤) .

يعنى أن للحلق ثلاثة مخارج أدناها إلى الفم مخرج الخاء والعين ، ومن وسط
 الحلق مخرج العين فالحاء ، ومن أقصى الحلق إلى الصدر مخرج الهاء والألف
 والهمزة ، فإذا كان حرف من هذه الحروف لَمْ يَفْعَلْ في المضارع من فَعَلَ
 المفتوح الفاء والعين ، أرادت العرب أن تكسو الحرف الذي يليه - أعنى
 عين الفعل - حركة من الألف التي هو من مخرجها ، ولم تجعل ذلك مطردا
 فيه ، وذلك لأنها حروف سَفَلَتْ في الحلق فكَرِهوا أن يَتَنَاولوا حركتها
 بحركة ما ارتفع من الحروف ليقرب العمل ، ويكون من وجه واحد ، وذلك
 أن الياء من وسط اللسان ، والواو من بين الشفتين ، فبعدتاهن حروف الحلق
 وقربت الألف منها ، ولذلك نُحَرِّكُهَا إِذَا كُنَّ عَيْنَاتٍ لما ذكرت لك .

قوله في (باب الحروف (٦٠ / أ) الستة ...)

(١) في (بولاق) ٢٥٢/٢ و (هارون) ١٠١/٤ « وكذلك » .

(٢) في (بولاق) ٢٥٢/٢ و (هارون) ١٠١/٤ « والياء » .

(٣) في بولاق ٢٥٢/٢ و (هارون) ١٠١/٤ « لأنهما » .

(٤) في الأصل « من هذا النحو » وأثبت ما في (بولاق) و (هارون) .

« وقالوا : في حرف شاذَّ إِحِبُّ وَنَحِبُّ وَيَحِبُّ ، شبهوه ^(١) بقولهم مَنِينٌ وإِنَّمَا جَاءَتْ عَلَى فَعَلٍ وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا حَبَبْتُ . وقالوا : يَحِبُّ ، كما قالوا يَشْبِي ، فلما جاء شاذَّ أَعْنِ بَابَهُ عَلَى يَفْعَلُ خَوَافَ بِهِ ، كما قالوا يَا اللَّهُ ، وقالوا : كَيْسٌ وَلَمْ يَقُولُوا لَاسٌ ، وكذلك يَحِبُّ لَمْ يَجِءَ ^(٢) عَلَى أَفْعَلْتُ ، فجاء على مالم يستعمل ، كما أَنْ يَدْعُ وَيَنْدُرُ عَلَى وَدَّعْتُ وَوَدَّرْتُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ » .

يعنى أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : فَلَانِ يَحِبُّ فَلَانَا ، وَأَنَا أَحِبُّهُ ، وَأَنْتَ تَحِبُّهُ وَنَحْنُ نَحِبُّهُ ، وَقَرَأَ بَعْضُ الْقُرَاءِ (فَاتَّبِعُونِي يَحِبُّكُمْ اللَّهُ) ^(٣) (فَفَتَحُوا أَوَّلَ الْمَضَارِعِ ، وَحَمَلَهُ عَلَى أَنْ مَاضِيَهُ حَبٌّ ، وَإِنْ لَمْ يَنْسَكُمْ بِهِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْمَضَارِعُ عَلَى مَاضٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ خَوَافُ بِهِ فَكَسَرُوا وَأَوَّلُهُ كَمَا كَسَرُوا أَوَّلَ الْمَضَارِعِ مِنْ أَبِي حِينَ خَالَفُوا بِهِ بَابَهُ فِي فَتَحَ عَيْنَهُ وَعَيْنَ مَاضِيَهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّكَ إِنَّمَا كَسَرْتَ الْأَوَّلَ فِي قَوْلِكَ تَحِبُّ مِنْ مَضَارِعِ أَفْعَلٍ إِذَا قُلْتَ : أَحَبَبْتَ تَحِبُّ تَشْبِيهَا بِمَفْعَلٍ حِينَ كَسَرَ وَالْمِيمُ إِنْبَاءُ الْكسرةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَشَبَّهوه » - خَطَا .

(٢) فِي (بُولَانِ) ٢٥٦/٢ وَ (هَارُونِ) ١٠٩/٤ « فَكَذَلِكَ يَحِبُّ ، وَلَمْ

يَجِىءَ »

(٣) آلِ عِمْرَانَ مِنَ الْآيَةِ ٣١ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارْدِيِّ ، وَيَقُولُ الْكَسَائِيُّ : يَحِبُّ - بِالْكَسْرِ لُغَةٌ بِعُضِّ قَيْسٍ ، وَبِالْفَتْحِ لُغَةٌ تَمِيمٍ وَأُسْدٍ وَقَيْسٍ ، وَهِيَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ : حَبٌّ ، وَهِيَ لُغَةٌ قَدْ مَاتَتْ . قَالَ الْأَخْفَشُ : لَمْ نَسْمَعْ حَبِيبَتَ . وَقَالَ الْقُرَاءُ لَمْ نَسْمَعْ حَبِيبَتِ إِلَّا فِي بَيْتِ أَنْشَدَهُ الْكَسَائِيُّ :

وَأَقْسَمَ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبِيبَتُهُ . وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عَبِيدٍ وَمَشْرِقٍ

انْظُرْ مُخْتَصَرَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٢٠ وَأَعْرَبَ الْقُرْآنَ لِلنَّحَاسِ ١/٣٢١ - ٣٢٢ .

الناء ، فـكذلك كسرت الناء المضمومة من تحبب إتباعا للحاء .

قيل : إن هذا الباب في كسر أول المضارع إنما أُطرد في الثلاثي ، وما زاد على الرباعي نحو علم وانطلق ، فتوجيه « تحبب » على هذا الأصل هو الأولى لئلا يكسر الباب ، ولم يجيء من هذا في الرباعي شيء فيحمل هذا عليه .

قوله في (باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء) :

« وقالوا أبي فانت تشبى وهو يشبى . وذلك لأنه ^(١) من الحروف التي يستعمل بفعل فيها مفتوحا وأخواتها ، وليس القياس أن يفتح ، وإنما هو حرف شاذ ، فلما جاء مجيء ما فعل منه مكسور فعلاؤه به ما فعلوا بذلك ، وكسروا في الياء ، فقالوا يشبى ، وخالفوا به ^(٢) [بابه حين فتحوا وشبهوه ^(٣) يبيجل حين أذخلت ^(٤) في باب فعل ، وكان إلى جنب الياء حرف اعتلال ^(٥) . وهم [مما ^(٦) يغيرون إلا كثرت في كلامهم ، ويجسرون عليه إذا صار هندم مخالفا . وقالوا مُرَّة ، وقال بعضهم أومرَّة ، حين خالفت في موضع وكثرت في كلامهم خالفوا به ^(٧) في آخر » .

يعنى أن حرف الحلق (٦٠/ب) إنما يكون المضارع من الفعل معه مفتوحاً

(١) فى (بولاق) ٢٥٦/٢ و (هارون) ١١٠/٤ « وذلك أنه » .

(٢) فى (بولاق) ٢٥٦/٢ و (هارون) ١١١/٤ « وخالفوا به فى هذا باب فعل كما خالفوا به » .

(٣) فى (بولاق) « وشبهوا » .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٥) فى (هارون) « الاعتلال » .

(٦) تكملة من هامش المخطوط .

(٧) فى (بولاق) « خالفوا به فى موضع آخر » .

إذا كان عين الفعل أولامه ، و وأما أبى فحرف الحلق فيه فاء الفعل ، ولكنهم جعلوا مضارع الفعل فيه وكأن ماضيه **فَعِلَ** - بكسر العين - ، فلما خولف به عن نظائره في هذا خولف به أيضاً في كسر أول المضارع تشبيهاً بالفعل الذى شبه به في فتح عين مضارعه ، فكما شُبه به في الفتح شُبه به في الكسر وجسروا على كسرياء مضارعه لمخالفتة بآبِه .

فأما قولهم في مُرَّة أو مُرَّة فإن نظيره خُذْ وكُلْ ، فأصلها أَوْ مُرَّ وأَوْ كَلْ وأَوْ خُذْ ، ولكنه خولف بها وجعلت كالمعتل نحو قُلْ ، ثم خولف يُعْرَ عن أختيها حين كثرت فاستعملت على الأصل أيضاً ، فكذلك أبى [و] ^(١) أختاها جى يَجْسِبَى وقلى يَقْلَى أجرى مجرى فَعِلَ يَفْعَلُ في الموضعين ، أعنى في فتح عين المضارع ، وكسر أوله ، فزاد درجة على أخويه ، كما زاد أَمَرَ . فأما قوله « شبهوه بيجل حين أَدْخَلْتَ في باب فَعِلَ وكان إلى جنب الياء حرف اعتلال » فإنما يعنى أن يَأْبَى حرف الاعتلال فيه إلى جنب الياء وهو الهمزة لأن الهمزة قد تغفل فتحذف مرة وتبدل أخرى كما يُفْعَلُ بحرف اللين ، فلذلك قال فيها حرف اعتلال ، فلما صارت الهمزة في يَأْبَى إلى جنب الياء والهمزة معتلة جعلوها كالواو من يوجل حين كسروا الياء معها فقالوا :

يشبى كما كسروا الياء مع الواو فقالوا يِيجَلْ ، فبهذا التناسب أجريت يَأْبَى مجرى يَوْجَلْ .

قوله فيه : « وإنما منهم أن يكسروا الثوائى في باب فَعَلْ أنها لم تحرك ^(٢) فوضعوها ذلك في الأوائل » ،

(١) زيادة لربط الكلام .

(٢) فى (هارون) ١١٢/٤ « أنها لم تكن تحرك » .

قال أبو نصر: هذا التفسير قد تقدم في غير هذا اللوضع^(١)، ثم كره هنا، وزاد فيه « ولم يكونوا ليكسروا الثالث فيلبس **يَفْعَلُ** **يَفْعَلُ** »^(٢).

ولما بقي أنك لو كسرت اللام من « تعلم » وترك التاء مفتوحة التيس **تَفْعِلُ** **بَتَفْعَلُ**، وأنت إذا كسرت التاء وفتحت اللام تبين أنه **تَفْعَلُ** فلم يكن لبس.

قوله في (باب ٩١/أ) ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدّمت لإسكان أول الحروف):

« وأكثر ما تكون في الأفعال فتكون في الأمر في باب **فَعَلَ** و **يَفْعَلُ** ما لم يتحرك ما بعدهما وذلك قولك اضرب **اَقْتُلْ** اسمع **اَذْهَبْ** »^(٣).

يعنى بقوله « في باب **فَعَلَ** و **يَفْعَلُ** كل فعل ماضيه على ثلاثة أحرف ، فأما كل فعل ماض لم يستعمل مضارعه نحو ليس ونعم وبئس وعسى فلا يكون فيه هذا ، لأن الأمر إنما يكون لما يستقبله من الأزمنة ، وهذه الأمثلة إنما يراد بها ما بين الزمانين ، أعني للماضي والمستقبل ، ولا معنى للأمر

(١) سيبويه (بولاق) ٢٥٦/٢ و (هارون) ١١٠/٤ « وانما منعهم أن يكسروا الثانى كما كسروا فى فعل أنه لا يتحرك فجعل ذلك فى الأول » .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢٥٧/٢ و (هارون) ١١٢/٤ .

(٣) سيبويه (بولاق) ٢٧١/٢ و (هارون) ١٤٤/٤ .

[فيها] ^(١) لذلك ، فأما كل فعل جاوز ماضيه أربعة أحرف فإن هذا يكون فيه في الخبر والأمر تقول : انطلق فلان ، وانطلق يا زيد . واعلم أن كل فعل على زنة ^(٢) دحرج من الثلاثي الأصل فإن أول مضارعه . مضموم نحو بيطر وحوقل وفاعل وفعل وما كان على هذه الزنة . فإن كانت في أوله [همزة] ^(٣) فهو أسرج فإنك تفتحها لأنها لم تلحق لساكن أحدثوه ، ودل على هذا انضمام أول مضارعه ، وصار من باب دحرج لذلك ، فإن لم تكن للالحاق وفتحوا أول المضارع بما زاد ماضيه على أربعة أحرف أو نقص منها نحو ضرب تقول في مضارعه يضرب ، وانطلق ينطلق فتلحق ما زاد ماضيه على أربعة أحرف بما كان ماضيه على ثلاثة أحرف حين بعد من الرباعي فيما ذكرت لك ، ألا ترى أنك تحذف الهمزة من هذا القبيل الذي أول للمضارع منه مفتوح إذا كان قبله كلام ، أعني الذي جاوز أربعة أحرف ، كما تحذفها من الثلاثي الأصل حين تقول : قلت لك أفعل وانفعل واستفعل .

قوله فيه : « وذلك قوالك : اضرب اقتل اسمع اذهب ، لأنهم جمعوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام » ^(٤) .

(١) في الأصل « فيهما » خطأ .

(٢) ليس المقصود بالزنة هنا الوزن الصرفي ، وإنما المراد : كل فعل مثل

دحرج في عدد الحروف سواء كان مجردا أو مزيدا أو ملحقا بالرباعي .

(٣) تكملة من هامش المخطوط .

(٤) هذا الكلام مرتبط بنص سيبويه السابق ، وقد كرر بعض منه هنا كما

ترى (بولاق) ٢٧١/٢ و (هارون) ١٤٤/٤ .

قال أبو نصر: هذا القول مع ما تقدم من قوله « فأما »^(١) الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت للماضى ، ولما يكون ولم يقع له ، وما هو كائن لم ينقطع ،^(٢) دليل على أن فعل الأمر لم يؤخذ من المضارع كما يقول بعض النحويين^(٣) ، وإنما أخذت^(٤) (٦١/ب) هذه الأفعال الثلاثة من الحدث^(٥) [فإذا بنيت من الحدث]^(٦) الثلاثى مثالا غير معتل للزمن الماضى قلت فَعَلَّ فحركت أول المثال ، وإن بنيت منه مثالا مضارعا أدخلت إحدى الزوائد الأربع - الياء والناء والنون والهمزة - متحركة وسكنت فاء الفعل ، وإن بنيت منه مثالا للأمر نظرت : فإن كان أول المثال ساقطا في المضارع^(٧) أسقطته في الأمر تقول : زَنَ كما قلت : يزن ونحو ذلك ، وإن كان غير ساقط سكنت أوله مما تبنى ، إلا أن تلحقه علة الإدغام كَيَزُدَّ وَيَفِيرُ وَيَعُضُّ وأدخلت ألف الوصل ، كما سكنت أوله حين أرَدْتَ يُنَيِّنُ المضارع وأدخلت إحدى الزوائد الأربع التى ذكرت لك ، فقلت : اضرب ايجل ايسر من قولك ييجل وييسر ، فأما قولك قُمَ فإيما منعك من تسكين القاف وإدخال ألف الوصل اعتلال عين الفعل فى الماضى إذا قلت : قام ، وإنما اعتلت لتحركها وتحرك ما قبلها ثم اعتلت فى المضارع ، وقد كان ينبغي أن تصح لسكون ما قبلها لاعتلالها فى الماضى فكذلك تعتل فى الأمر ، وإن

(١) فى (هارون) ١٢/١ « وأما » .

(٢) سيبويه (بولاق) ٢/١ و (هارون) ١٢/١ .

(٣) القائل بذلك الكوفيون ، وانظر الانصاف (المسألة ٧٢) ٥٢٤/٢

وما بعدها ، وأسرار العربية ٣١٧ وما بعدها والرضي ٢٤٩/٢ والأشمونى مع

الصبان ٥٨/١ ، ٥٩ وابن يعيش ٦١/٧ ، ٦٢ .

(٤) انظر التعليق رقم (٤) فى ص ٩ من هذا الكتاب .

(٥) تكملة من هامش المخطوط .

(٦) فى الأصل : « فى أول المضارع » .

سكن ما قبلها في الأصل مع ألف الوصل لو قلت أقوم ، فلما تحركت هذه القاف ونحوها بعد الزيادة في المضارع انبنى أن تتحرك بعد ألف الوصل ، فوجب حذف ألف الوصل لتحرك ما بعدها ، وعلى هذه السبيل فوجه نحو ما أصلت لك من نبات الباء والواو اللواتى هن عينات . وكذلك إن بليت من الحدث الزائد على أربعة أحرف الذى فى أوله همزة مثالا للزمن الماضى أو الأمر سكنت أوله دون الهمزة ثم أدخلت الهمزة للوصل ، كما أدخلتها فى الحدث وكما تدخل إحدى الزوائد الأربع فى المضارع لساكن الذى بعدها فيما تبنى من الكلام ، وهذا أيضا يدل على ما ذكرت لك فى مثال الأمر أنه مبنى من الحدث ، ولو كان - كما يزعمون - للزمك أن تقول : إن أنفعَل مبنى من يَنْفَعِل ، كما قلت : إن أنفعِل مبنى منه ، وأنفعَل معلوم أنه قبل [ينفعل فكيف يبنى منه ، فإن بنيت من الأفعال الرباعية مثالا للأمر لم تسلك] (١) هذه السبيل ، إنما تكون الهمزة الداخلة فى المثال كأنها من نفس الكلمة كاللادال (١/ ٦٢) من دحرج ولذلك تفتحها إذ لم تكن لساكن أحدثوة ، ولأنذهب هذه الهمزة كذهاب التى للوصل ، ولذلك أيضا ضمت زوائد المضارع منه ، فتبنى من الإفعال أفعل إذا أمرت مفتوح الهمزة ، فهى فى الحدث كالزاي من الزلزال ، وفى مثال الأمر كالزاي من زلزل .

قوله فيه : د وذلك قولك أقتل ، انتضيف ، اختفير ، آخر نجم .
وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن ،

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

فَكَرُّهُوا كَسْرَةً بَعْدَهَا ضَمَّةٌ ، وَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ
كَأَفْعَلُوا فِي مُذِ الْيَوْمِ ^(١) . وَهُوَ فِي هَذَا أَجْدَرُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَرْفٌ
أَوَّلُهُ مَكْسُورٌ وَالثَّانِي مَضْمُومٌ .

يَعْنَى أَنَّكَ لَا تَجِدُ فِي الْكَلَامِ مِثَالًا ثَلَاثِيًّا أَوَّلُهُ مَكْسُورٌ وَثَانِيٌّ مَضْمُومٌ
نَحْوُ فَعَلٌ ، فَلَوْ قُلْتَ : آخِرُ نَجِيمٍ - بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ - لَكَانَ قَرِيبًا
مِنَ الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرْتَ لَكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ ، لِأَنَّ الْخَاءَ سَاكِنَةٌ
لَيْسَتْ تَعْدُ حَاجِزًا حَصِينًا ، فَكَأَنَّهُ إِرْ نَجِيمٌ ، وَكَذَلِكَ « مُذٌ » أَصْلُهُ
« مُنْذٌ » ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ وَسَكُنَتِ الذَّالُ ، فَإِنْ وَلِيَتْ اللَّامُ فِي نَحْوِ
مِنْذُ الْيَوْمِ حَرَكَتُ الذَّالِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ عَلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الضَّمُّ لِقُرْبِهَا مِنْ
ضَمَّةِ اللَّيْمِ وَلَمْ تَكْسُرْ إِذْ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ « فُعِلَ » وَلَوْ كَسَرْتَهَا لَكَانَ
قَوْلُكَ : مُنْذِلٌ مِنْ قَوْلِكَ : مُنْذِ الْيَوْمِ فُعِلَ فَتَجَنَّبُوهُ لَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ
بَعْضُ الْعَرَبِ ^(٢) : أَحْوَدُكَ ، وَأَنْبُؤُكَ ، وَمُنْهَعَدُرٌّ مِنَ الْجِبَلِ ، لِأَنَّ أَجِيثُكَ
تَخْرُجُ فِيهَا مِنْ كَسْرَةِ الْجِيمِ إِلَى ضَمَّةٍ بَعْدَهَا وَهُوَ « جِثُكَ » مِنْ قَوْلِكَ أَجِيثُكَ
فَكَأَنَّهُ فِعْلٌ إِذْ لَا يَحْتَسِبُ بِالسَّاكِنِ الَّذِي بَيْنَ الْجِيمِ وَالْهَمْزَةِ ، وَكَذَلِكَ
أَنْبُؤُكَ وَمُنْهَعَدُرٌّ مِنَ الْجِبَلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ :
لَا مَمَّكَ فَيَفِرُّونَ مِنْ لَا مَمَّكَ حِينَ كَانَ كَأَنَّهُ لَا مَمَّ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ :

• اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمَّكَ هَابِلُ ^(٣) •

(٢) فِي (بُولَاق) وَ (هَارُونَ) « كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي مُذِ الْيَوْمِ يَا فَتَى » .
(١) فِي الْأَصْلِ : « بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ الْعَرَبِ » خَطَأً - وَانْظُرْ سَيَبُوتِيَّةَ ٢٧٢/٢ .
(٢) هَكَذَا وَرَدَ هَذَا الْمَصْرَاعُ عِنْدَ أَبِي نَصْرٍ وَكَذَلِكَ فِي (هَارُونَ) ١٤٦/٤ ،
وَهُوَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَسْتَقِيمُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَرُوضِيَّةِ ، وَجَاءَ فِي (بُولَاق) ٢٧٢/٢
« وَقَالُوا اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمَّكَ هَابِلُ » وَفِي الْخَصَائِصِ ١٤٥/٢ ، ١٤١/٣ وَشَرَحَ
شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ١٨٩، ١٢٨ « وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمَّكَ هَابِلُ » وَعَلَى الرِّوَايَتَيْنِ =

فيفرون من كسرة النون التي بعدها همزة مضمومة ، وبعدها حرف مضموم فكأنه نِ أُمُّ^(١) وزنه فَعُلْ وقوله :

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب^(٢)

إنما كان وَيَلْ أُمُّها منصوب بفعل مضمر ، فكأنه فَعِيلُ أعني « أُمُّها » حين لم (٦٣/ب) يكن الساكن^(٣) حاجزا قويا ، ثم كسرت الهمزة إتباعا لكسرة ما بعدها وكسرت اللام لقربها من كسرة الهمزة ، فلما تتابعت الكسرات حذفت الهمزة ، لأنها قد تحذف كثيرا ، وتقلب وتخفف ، ولا يقاس على ما ذكرناه « مُنْذُ الْيَوْمِ » إلى آخر الفصل .

قوله فيه : « قَالَ غِيلَانُ^(٤) :

فالمصراع من الطويل ، ولا يعرف لهذا المصراع تنمة ولا قائل ، ورواية أبي نصر له بضم النون من (الساقين) اتباعا لضم الهمزة بعدها فرارا من الانتقال من كسر إلى ضم ، ورواية غيره بكسر همزة (أَمْك) اتباعا لكسر النون ، ويرون أيضا بكسر ميم (أَمْك) اتباعا لكسر الهمزة فيكون فيه اتباعان ، وهذه الرواية الأخيرة فيها اخلال بأعراب المبتدأ (أَمْك) .

(١) في الأصل : ن أَمْك - والتصحيح من هامش المخطوط .

(٢) البيت من البسيط ، وقد نسبته سيبويه في ٣٥٣/١ لامرئ القيس ، وفي ٢٧٢/٢ للنعمان بين بشير الأنصاري ، وقد تابع الأعلام سيبويه في الموضعين ، ونسبه صاحب الخزائن لامرئ القيس ٩٠/٤ - ٩٢ ، والبيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفيه ٢٢٥ أن القصيدة يقال أنها لابراهيم بن بشير الأنصاري . والشاهد فيه هنا : كسر لام (ويل) اتباعا لكسرة الهمزة بعد كسرها اتباعا لكسر الميم بعدها .

(٣) أي الميم الأولى من المشددة .

(٤) في (بولاق) ٢٧٣/٢ و (هارون) ١٤٧/٤ « وقال غيلان » .

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَالْحِقْنَا بِذَلْ

الشحم إنا قد ملناه بِجَلْ^(١)

كما تقول : إنه قَدِي ، ثم تقول : قد كان كذا وكذا فَتَشْفِي « قد » .
ولكنه لم يكسر اللام في قوله « بِذَلْ » ويحيى بالياء لأن البناء
قد تم .

يعنى أنك إذا قلت : قد كان كذا وكذا فقد تم بناء « قد » لاتصاله
بكان ولا يتم إذا وقفت عليه وقطعت كلامك ، فإن نسيت ما بعد
« قد » وأحدثت ما يكون علماً للتذكر لم يتم بناء « قد » على هذه
البنية حتى تسكر الدال ويتكرر على الصوت للتصل بها كقولك « قَدِي »
فأما اللام فإنها لا تترض على الصوت اعتراض الدال ، بل يخرج الصوت

(١) من الرجز ، وورد في سيبويه ٦٤/٢ بدون نسبة ، ونسب هنا وفي
السيرافي ٥/ورقة ١٣٩ الى غيلان ، وهو اما غيلان بن حريث ، أو غيلان بن
عقبة المعروف بذى الرمة ، ولكن هذا الرجز ليس في ديوان ذى الرمة ولا ملحقاته ،
ونسبه ابن السيرافي ٣٦٩/٢ الى حكيم بن معية - الربيعي التميمي - وهو راجز
اسلامى عاصر العجاج وهو في المقتضب ١/٨٤، ٢/٩٤ والخصائص ١/٢٩١ والمنصف
٦٦/١ والهمع ٧٩/١ .

والشاهد فيه هنا : جواز فصل الالف واللام مما بعدها عند تذكر المتكلم
شيئاً ، ثم اعاذتها عند التذكير متصلة بما بعدها .

ورواية سيبويه والمقتضب والسيرافي وابن السيرافي « بالشحم » بتكرير
حرف الجر - وفي الخصائص والمنصف « الشحم » بدونها وهى الموافقة لرواية
أبى نصر ، وصدر البيت فيهما : « عجل لنا هذا . . » وعند ابن السيرافي
« هات لنا من ذا . . » وعجزه عند السيرافي « مللناه يخل » بالخاء المعجمة -
وهو السائل المعروف ، وعليها تكون عين الفعل (مللناه) مفتوحة بمعنى عالجناه
بهذا السائل .

معها من ناحيتي مستندق اللسان ، وطرفها لازم لموضع اللام ، وبهذا يتم البناء الذي هو عَلَمُ الأَدْكَارِ ، فنقول : بِذَلِكَ فيجري الصوت لأنه يجد منفذا معها ، وكما تُشغى العرب « قد » في هذا المعنى إذا قالوا : إنه قَدِي ، ثم يقولون بعد ذلك حين ذَكَرُوا قد كان كذا وكذا ، كذلك تُشغى الباء مع ما بعدها فنقول : بِذَلِكَ بالشَّعْمِ ، ولكن الشاعر حذف في هذا البيت الحرف للبهيم للوزن ، وقد يتركون التثنية فيقولون : إنه « قَدِي » ، ثم يذكرون فيقولون : كان كذا كذا .

قوله فيه : « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذف ، شُبِّهَتْ بِألف أحمر لأنها زائدة كما أنها زائدة ^(١) وهي مفتوحة مثلها » .

يعنى أن ألف اللام إنما تثبت مع ألف الاستفهام ، ولم تجعل بين بين كسائر الهمزات التي هلى هذا الحد لأنها ألف قلبت همزة إذ ليس لها نصيب في الحركة ، فلما دخلت ألف الاستفهام عليها رجعت الألف إلى أصلها وثبتت لتلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وشبهت في ثباتها مع ما قبلها بهمزة أحمر إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، لأنها زائدة مثلها (٦٣ / أ) وهي همزة مفتوحة في الابتداء مثلها ، ولم يكن حكم التخفيف في همزة أحمر إلا أن تكون فيه بين بين لتلا يحذف بالهمزة ، لأنها حرف حي فلم يبالغوا بها أن تبدل ألفا إلا أن يضطر الشاعر أو ينجيء صرف نادر لا يقاس عليه نحو مَنَسَاة [في مَنَسَاة (٢)] .

(١) « كما أنها زائدة » ساقطة من (هارون) ١٤٨/٤ ، وهي في

(بولاق) ٢٧٣/٢ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

قوله في (باب ما يبقون^(١)) حركته وما قبله متحرك :

« وأما قولهم مجي مَ جئتَ ، ومثل مَ أنتَ ، فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء^(٢) .

قال أبو نصر : « ما » في الاستفهام إذا دخل عليها أحد حروف الجر جُعل الحرف معها كالاسم الواحد وحذفت الألف استخفاً فرقا بين الاستفهام والخبر ، وكان حذف الألف في الاستفهام أولى لأن « ما » في الاستفهام اسم تام فجاز أن يكون مع الحرف الجار اسماً واحداً ، وحذفت الألف لطول الإسم وهي في الخبر موصولة بما بعدها ، فلم يجعلوا الحرف معها فيه بمنزلة اسم واحد لطول الإسم^(٣) ، ولكنه قد جاء نادراً في قولهم : مل عم شئت ، ولا يقاس عليه^(٤) ، فنقول في الاستفهام : « مِمَّ كُفِّرُ ؟ وَلِمَ تَفْعَلُ ؟ وَفِيمَ أَنْتَ ؟ ومثله قول الله تبارك وتعالى : « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ »^(٥) ، فإن كان الجار اسماً متمكناً لم يفعلوا ذلك ، لا يقولون : فِعْلٌ مَ هَذَا ؟ وهم يريدون فِعْلٌ ما هذا ؟ لأن الفعل اسم متصرف مستغن ينفرد دون ما بعده ، وليست حروف الجر كذلك .

(١) في (بولاق) ٢٧٩/٢ و (هارون) ١٦٣/٤ « ما يبينون » .

(٢) (بولاق) ٢٨٠/٢ و (هارون) ١٦٤/٤ .

(٣) كذا في الأصل « لطول الاسم » - ولا معنى لها هنا .

(٤) ومن النادر قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون) - كما جاء ذلك أيضاً في ضرورة الشعر كقول حسان :

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ في دمان

انظر المغنى ١/٢٣١ .

(٥) النبأ ١ .

فإن قلت : على وعن قد ينفردان ويكونان اسمين :

قيل : إنهما غير متمكنين فألحقا بالباء واللام ونحوهما . فأما قول العرب : مَجِيءٌ مَّ جِئْتُ ؟ ومثلُ مَّ أنت ؟ فشاذ ، والجيد إثبات الألف ، وقولهم : مثلُ مَّ أنت ؟ معناه : مثلُ مَّ أنت من الزمان ؟ و « ما » كناية عن الزمان ، كما أن « كم » كذلك في قولهم : مثلُ كم أنت ؟ وقد كان يلغى أن يكون جوابه مثلُ كذا وكذا سنة ، ولكنهم استغنوا عنه بقولهم : ابن كذا وكذا سنة ، كما يقولون : ابن كم أنت ؟ فيكون الجواب ابن كذا وكذا سنة ، فكما تتسع فتقول : ابن كم أنت ؟ كذلك تتسع فتقول : مثلُ مَّ أنت ؟ (١٣/ب) والجواب الذي ذكرناه في قولهم : مثلُ مَّ أنت ؟ قد قاله الجرمي (١) .

قوله في (باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار) :

« وأما هاء هذه فإنهم أجروها مجرى [الهاء] (٢) التي هي علامة الإضمار ، إضماراً للذكر ، لأنها علامة للتأنيث ، كما أن هذه علامة للمذكر فهي مثلها ، لأنها (٣) علامة ، وأنها ليست من السكامة التي قبلها ، وذلك قولك هذه (٤) سبيلي » .

قال أبو نصر : إذا قلت في للذكر : هذا قلت في للأنث : هذرى ،

(١) لم أعر على نسبة هذا القول للجرمي فيما أتيج لى من مصادر .

(٢) تكملة من (بولاق) ٢٩٥/٢ و (هارون) ١٩٨/٤ .

(٣) فى (بولاق) و (هارون) « فى أنها » .

(٤) فى (بولاق) و (هارون) « هذ هى سبيلي » .

فالآلف علامة المذكر والياء علامة للمؤنث ، وهما نفس الكلمة ، فإذا قلت : هذه ، أبدلت من الياء هاء ، وصارت الهاء حَلَمًا للتأنيث كالياء التي هي بدل منها ، ووجب أن تكون الهاء زائدة ، لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف ، فصارت بمنزلة الهاء التي هي علامة للمذكر في قولك : يهبي وضارعتها في أنها ليست من الكلمة التي قبلها ، وفي أنها علامة لمؤنث كما [أن]^(١) تلك علامة للمذكر فأجريت مجراها :

قوله في (باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع ...)

« ويدلك على أنها متحركة قولهم من مَأْمَنِكَ فَيُبَيِّنُونَ النون ، فلو كانت النون ساكنة لم تُحَقِّقْ »^(٢) .

يعنى أن النون الساكنة إذا كانت مع حروف الفم قبلها تليها كانت حقيقية مخرجها من الخياشيم نحو من جاء ؟ أو من كان ؟ ولا تظهر النون ، فإذا كانت متحركة كانت يَدِينَةٌ محققة .

فإذا قال قائل : إن الحرف المختلس ساكن .

فيل له : الدليل على حركته قولهم : من مَأْمَنِكَ فَيُبَيِّنُونَ النون ، ولو كانت ساكنة لم تحقِّقْ ، فإذا كانت هذه النون الساكنة مع حروف الخلق بُيِّنَتْ

(١) زيادة من هامش المخطوط .

(٢) في (بولاق) ٢٩٧/٢ و (هارون) ٢٠٢/٤ « لم تحقِّقْ النون » .

لُبْعِدْ حُرُوفِ الْخَلْقِ مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ نَحْوَ مَنْ غَابَكَ ؟ وَمَنْ هَذَا ؟ وَمَنْ عَلَيْكَ ؟ وَكَذَلِكَ سَائِرُ حُرُوفِ الْخَلْقِ .

قوله في (باب عدة ما يكون عليه السكلم) :

« وَأَمَّا لَدُنْ فَلَوْضِعُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْغَايَةِ ، وَهُوَ اسْمٌ يَكُونُ ظَرْفًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ قَوْلِكَ (١/٦٤) مِنْ لَدُنْ ، وَقَدْ يَحْذَفُ بَعْضُ الْعَرَبِ النُّونَ حَتَّى تَصِيرَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، قَالَ الرَّاجِزُ غِيلَانُ :

يَسْتَوْعِبُ الْبَوَّعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ

مِنْ لَدُنْ لَحْيِيهِ إِلَى مُنْعَوْرِهِ^(١)

قَالَ أَبُو نَصْرٍ : إِصَافَةُ لَدُنْ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ لَدُنِّي كَقَوْلِكَ : هَنِّي ، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ « لَدُنِّي عَنَّا »^(٢) بِالْتَّخْفِيفِ فَإِنَّهُ حَذَفَ هَلَامَةَ الْإِضْهَارِ ، كَمَا حَذَفَ نُونُ الرَّفْعِ فِي « أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ »^(٣) وَ « فِيمَ تَبْشُرُونِي »^(٤) وَأَمَّا مَنْ

(١) مِنَ الرَّجَزِ وَهُوَ لَغِيلَانُ بْنُ حَرْيْثٍ كَمَا فِي سَيَبَوِيهِ وَالْأَعْلَمُ ٣١١/٢ وَابْنُ السَّيْرَافِيِّ ٣٨٠/٢ وَاللَّسَانُ (نَحْر) وَ (لَدُن) وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ١٦١ ، وَوَرَدَ الشَّاهِدُ فِي ابْنِ يَعْيشَ ١٢٧/٢ .

وَجَاءَ فِي اللَّسَانِ (لَدُن) « يَسْتَوْعِبُ النَّوْعَيْنِ » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لِأَنَّهُ يَصِفُ فَرَسًا بِطُولِ الْعُنُقِ فَجَعَلَهُ يَسْتَوْعِبُ حَبْلًا مَقْدَارَهُ بِأَعْيُنٍ مِنْ لَحْيِيهِ إِلَى نَحْرِهِ ، كَمَا جَاءَ فِيهِ (مَنْخُورَةٌ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، أَيْ أَنْفِهِ ، وَقَدْ صَوَّبَ ابْنُ بَرٍّ رِوَايَةَ سَيَبَوِيهِ (مَنْخُورَةٌ) بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ النُّونِ مِنْ (لَدُن) مَعَ نَيْتِهَا ، وَلِذَلِكَ بَقِيَتْ الدَّالُ عَلَى حَرَكَتِهَا .

(٢) الْكَهْفُ ٧٦ وَهِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَأَبِي بَكْرٍ بِإِسْمَامِ الدَّالِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الدَّالِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ - حِجَةُ الْقِرَاءَاتِ ٤٤٢ .

(٣) الْإِنْعَامُ ٨٠ .

(٤) الْحَجَرُ ٥٤ - وَانْظُرْ حَاشِيَةَ رَقْمِ ٥ ، ٦ ص ٢٤٥ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

حذف النون وقال : لَدُ فصيَّره على حرفين فإنه إذا أضاف إلى نفسه قال : لَدُنِّي ، كما تقول : مَعِي ، وإنما كانت نون الرفع أولى بالحذف لأنها تحذف في النصب والجزم ، وكذلك تحذف علامة الإضمار من « إِنَّنِي وكَأَنَّنِي وَلِكِنِّي » إذا قلت : « إِنِّي وكَأَنِّي وَلِكِنِّي » وتكون النون التي من نفس الكلمة أولى بالثبات .

قوله في (باب ما بنيت العرب من الأسماء والصفات والأفعال ...) :

« ويكون (فَعَلًا) فيهما ، فالأسماء نحو الضَّلَع والمِرْوَض والصُّغَر والعِنَب ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم قوم عِدِّي »^(١).

قال أبو نصر : وزعم قوم أنه قد جاء سيوى صفة^(٢) وهو قوله عز وجل : « مَكَانًا سِوَى »^(٣) وسِوَى عندنا فَعَال ، يقال : مكان سِوَا ، أي مستو ثم قصر وعُدِل إلى مثال ليس في كلام العرب ، فلذلك لم يمثل عليه

(١) (يولاتي) ٣١٥/٢ و (هارون) ٢٤٤/٤ .

(٢) يقول ابن قتيبة في أدب الكاتب ٦٠٠ بعد أن ذكر كلام سيويوه « وقال غيره : وقد جاء مكان سوى ، وزيم » ويقول الزبيدي في الاستدراك ٦ : « قد جاء صفة غير عدى قالوا مكان سوى - مستو - وسبى طيبة وماء روى وماء جرى » ويقول السيوطي في المزهري ٥٠/٢ « قال المرزوقي في شرح الفصيح : وزادوا عليه دين قيم ولحم زيم - أي متفرق - وماء روى - أي كثير » وفي اللسان (عدا) عن ابن بري « ولم يأت فعل صفة إلا قوم عدى ومكان سوى وماء روى وماء صرى وملامة ثنى وواد طوى ، وقد جاء الضم في سوى وثنى وطوى ، قال : وجاء على فعل من غير المعتل لحم زيم وسبى طيبة » .

(٣) طه من الآية ٥٨ ، قرأ عاصم وحمزة وابن عامر (مكانا سوى) بضم السين ، وقرأ الباقون بالكسر ، وقراءة الحسن - وهي من الشواذ - بضم السين غير ممنون . انظر حجة القراءات ٤٥٣ والمحتسب ٥٢/٢ .

وَمُثَّلٌ عَلَى أَصْلِهِ، لِأَنَّهُ إِلَّا كَثُرَ، كَمَا أَنَّ إِطْلَ وَبِلَزَ وَحِبْرَةَ الْأَكْثَرُ فِيهَا إِطْلَ
وَبِلَزَ وَحِبْرَةَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهَا (١/٦٥) مَعَ إِبْلِ، وَكَسَرَ السِّينَ (١) حِينَ قَصَرَ
كَأَنَّهُمْ قَدْ يَفْخِرُونَ الْكَلِمَةَ إِذَا لَحِقَهَا شَيْءٌ لَيْسَ مِنَ الْأَصْلِ كَقَوْلِهِمْ فِي النَّسَبِ
إِلَى الْبَصْرَةِ بَصْرِيٌّ، فَكَسَرُوا الْبَاءَ حِينَ لَحِقَتْ يَاءُ النَّسَبِ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي
زَيْبِنَةَ: زَيْبَانِي، وَفِي طَلِيٍّ طَائِيٌّ، وَكَأَنَّ هَارَ [مِثَالَهُ] (٢) فَاعِلٌ وَخَافَ
كَذَلِكَ إِذَا أُرِدَتْ (هَائِرٌ وَخَائِفٌ) وَقَدْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَوَى مُصَدَّرًا
وَصُفٍّ بِهِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَعْتَدِ بِهِ فِي الصِّفَاتِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا.

قوله فيه: « وَيَكُونُ فِعْلٌ نَحْوُ إِبْلِ وَهُوَ قَلِيلٌ وَلَا نَعْلَمُ (٣) فِي الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ غَيْرُهُ ».

قال أبو نصر: قال بعضهم (٤): « قَدْ قَالَ الْأَخْفِشُ: يَقَالُ امْرَأَةٌ بِلَزَ
لِلْعَظِيمَةِ، وَحِبْرَةَ لِلصَّفْرَةِ عَلَى الْأَسْنَانِ (٥)، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ إِطْلَ لِلْكُشْحِ (٦) »

(١) أَيْ السِّينَ فِي (سَوَى)

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ هَامِشِ الْمَخْطُوطِ.

(٣) فِي (بُولَاقٍ) ٣١٥/٢ وَ (هَارُونَ) ٢٤٤/٤ « لَا نَعْلَمُ ».

(٤) الْمَقْصُودُ بِالْبَعْضِ هُنَا أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ، وَقَدْ ذَكَرَهُ عِدَّةُ مَرَّاتٍ بَعْدَ ذَلِكَ

دُونَ التَّصْرِيحِ بِاسْمِهِ، انْظُرِ اسْتِدْرَاكَ عَلَى كِتَابِ سَبْيُوِيَه ص ٦.

(٥) فِي اللَّسَانِ (بِلَزَ) قَالَ ثَعْلَبٌ: « لَمْ يَأْتِ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعْلِ الْا حُرْفَانِ

امْرَأَةٌ بِلَزَ وَإِتَانٌ أَبَدٌ » وَفِيهِ أَيْضًا حَبِرٌ (وَالْحَبِرُ وَالْحَبِرُ وَالْحَبِرُ وَالْحَبِرَةُ وَالْحَبْرَةُ
وَالْحَبِرُ وَالْحَبِرُ كُلُّ ذَلِكَ صَفْرَةٌ تَشَوُّبُ بَيَاضِ الْأَسْنَانِ.

(٦) فِي الْمَقْتَضِبِ ٢٠٣/٢ « فَأَمَّا فِعْلٌ فَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ قَالُوا: إِبْلِ وَأَبَالُ

وَاطِلُ وَأَطَالُ ».

هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ خَالَوِيَهٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى وَزْنِ فِعْلِ: إِبْلِ وَاطِلُ وَحَبِرُ وَجَلَعُ

وَخَلَبُ وَوَتَدُ وَابِدُ وَبِلَصُ. وَمِنَ الصِّفَاتِ: امْرَأَةٌ بِلَزَ وَرَجُلٌ خُطِبَ نَكْحٌ، وَقَالَ:

« لَمْ يَحْكُ سَبْيُوِيَه إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا: إِبْلِ وَحَدَهُ لِأَنَّهُ بِلَا خِلَافٍ، وَبِالْبَاقِيَةِ مُخْتَلَفٌ

فِيهِنَّ » انْظُرِ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ١٣.

وزعم غيره أن ذلك لم يأت إلا في ضرورة الشعر ، وأن المعروف إطل .
ساكن الطاء فحرك للضرورة كقول الشاعر :

• ضربا ألما يسببت يلعجُ أجليدا (١) •

والقول في إطل ويلز وجيرة كالقول في عدى ، وذلك أنه يقال :
يلز بالثقل والتخفيف ، والتثقل الأصل ، لأنه الأكثر في كلامهم ، وعليه
يمثل ، وكذلك حجرة وإطل أكثر من إطل أيضا ، كما أن يخ إذا خفف
فإنما يمثل على أصله وهو التثقل .

قوله فيه : « وأعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ، ولا يسكون
إلا في الفعل » (٢) :

قال أبو نصر : روى أبو حاتم عن الأخفش سعيد بن مسعدة أنه قال :
قد جاء في كلام العرب فعل في الأسماء قالوا الدُّبُل لدويبة ، ورثم

(١) قاله عبد مناف بن ربيع الهذلي ، شاعر جاهلي ينسب الى جزيب من
بطون هذيل . وهذا عجز بيت من البسيط وصدره في ديوان الهذليين ٣٨/٢
« اذا تجرد نوح قامتا معه » وفي نوادر أبي زيد ٢٠٤ « اذا تجاوب نوح ٠٠٠ » وفي
اللسان (جلد) « اذا تاوب نوح ٠٠٠ » وانظر الخصائص ٣٣٣/٢ والنصف
٣٠٨/٢ والخزانة ٤٥/٧ - ٥٠ .

وتجرد : تهيأ ، نوح : نساء يبحن قياما ، يلعج : يؤلم ويحرق الجلد ،
والسبت : جلد البقر يتخذ منه النعال . والشاهد فيه : كسر اللام في (الجلد)
اتباعا لحركة الفاء ، وأصلها التسكرين ، وقد جعل بعضهم تحريكها ضرورة ، وليس
هناك ما يدعو لهذه الضرورة ، فلو سكن اللام لم ينكسر البيت بل كان ضربه
مقطوعا وهو أحد أضرب البسيط .

(٢) سيوييه (بولاق) ٣١٥/٢ و (هارون) ٢٤٤/٤ .

الاست (١) . والقول عندنا أنهما (٢) فَمَلَّانِ مَعِي بَهِمَا ، ومن احتسب بهذا
لزمه أن يقول أيضا : إن سيبويه أَغْفَلَ يَفْعُلُ اسما وهو يَغْفُرُ وَيَشْكُرُ ،
وينبغي أيضا أن يقول : إنه قد أَغْفَلَ يَفْعُلُ وهو يَغْفُرُ ، والعرب تقول :
يَغْفُرُ وَيَغْفُرُ - بفتح الياء وضمها - فهذا دليل بين على ما ذكرناه في رسوى
وبارز وحجره وإِطْل ، وإنما يمثل يَغْفُرُ على يَفْعُلُ - بفتح الياء - لأنه بالفتح
أعم ، ونظيره قولهم في اليسرُوع يسرُوع فضموا الياء لضمه الراء كما ضموا
الياء من يغفر لضم الفاء ، فيسرُوع (٦٥/ب) في الأمثلة يُفَعُولُ بضم الياء
وهو عنده يُفَعُولُ بفتحها .

قوله في (باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل) :

« ولا يكون في الأسماء والصفات أَفْعُلُ إلا أن يكسر عليه الإسم للجمع
نحو أَكَّابٍ وَأَعْبُدُ » (١) .

(١) يقول ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٩٩ : قال لي أبو حاتم السجستاني :
سمعت الأخفش يقول : قد جاء على فعل حرف واحد وهو الدئل ، وهي دويبة
صغيرة تشبه ابن عرس . قال : وأنشدني الأخفش :

جاءوا بجمع لوقيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل

وفى اللسان (دال) قال أحمد بن يحيى : لا تعلم اسما جاء على فعل غير
هذا ، يعنى الدئل . قال ابن برى : قد جاء رثم فى اسم الاست . وفى اللسان
أيضا (رأم) والرثم : الاست ، عن كراع ، حكاه بالالف واللام ، ولا نظير لها
إلا بالدئل وهو دويبة ، ومن هذا يتبين أن قول السيوطى فى المزهـر ٥٠/٢ « وزاد
ابن مالك رثم للاست ، ووعل لغة فى الوعل وهو تيس الجبل » ربما ينطبق
على (وعل) أما (رثم) فليست من زياداته لأنه متأخر عن كراع وأبى نصر وابن
برى ، وهى أيضا ليست من كلام الأخفش ، والأرجح أنها من رواية كراع ، لأنه
أسبق من أبى نصر وابن برى . وانظر شرح شواهد الشافعية ١٢ ، ١٣ وتصريف
الاسماء ١٤ ، ١٥ .

(٢) فى الأصل : « أنها » - خطأ .

(٣) (بولاق) ٣١٦/٢ و (هارون) ٢٤٥/٤ .

قال أبو نصر : زعم بعض الناس أنه قد جاء للواحد ، قالوا : أَسْمَمَهُ
وأَذْرَحَ ، . وقال : إن قيل : إن أَذْرَحَ جمع لا يعرف واحده سمي به المكان
فذلك غير ممكن له في أَسْمَمَهُ ، لأن أَفْعَلَةَ بالهاء لم يأت جمعا البتة ^(١) .

فالجواب أن أَفْعَلَ حين لم يأت للواحد وأتى للجمع ثم وجدنا أَفْعَلَةَ
وجب أن نحملة عليه ونجعل الهاء للتأنيث ليست من البناء ، ويكون على هذا
جمعا شاذا سمي به الواحد وإن لم يعرف واحده ، ونَعَمْتُ الهاء لازمة لهذا الإسم
كلزومها مفعلة ، وتسكون الهاء لاحقة كالحاقها في حجارة وبُعُوتُهُ .

قوله فيه : « ويكون على أفعالٍ نحو أسحارٍ ولا نعلمه جاء اسما ولا صفة
غير هذا » ^(٢) .

قال أبو نصر : إن قال قائل : إن هذا المثال ليس له ثاني ، وإنما هو إفعالٌ

(١) الزاعم هنا هو الزبيدي ، انظر الاستدراك ٧ وفيه بعد هذا الكلام
« وقد حكى أصيبع وأبلمة أيضا » . وفي اللسان (سنم) « يقال : أَسْمَمَهُ وأَسْمَمَهُ ،
- بكسر النون وضمها - فمن قال : أَسْمَمَهُ - بالضم - جعله اسما لرملة بعينها ، ومن
قال : أَسْمَمَهُ - بالكسر - جعله جمع سنم وأَسْمَمَهُ » .

وفي اللسان أيضا (ذرح) « وأذرح موضع ، وفي حديث الحوض : بين
جنبه كما بين جرياء وأذرح - بفتح الهمزة وضم الراء ، وحاء مهملة - قرية
بالشام ، وكذلك جرياء » .

ويقول السيوطي في المزهر ٥٤/٢ قال المرزوق : ومن جعل منه أبهل وأَسْمَمَهُ ،
فالمعروف فيه ضم الهمزة ، وأتاك وآون فهو فارسي ، وأمرع وأشد فهما جمعان ،
وكذا أنعم : اسم موضع ، أصله جمع سمي به .

(٢) سيبويه (بولاق) ٣١٦/٢ ، وفي (هارون) ٢٤٥/٤ « نحو
الأسحار » .

وفي اللسان (سحر) والأسحار والأسحار : بقل يسمن عليه المال ، وواحدته
اسحارة وأسحارة .

بالتخفيف نقل ، فلا يحسب بهذا البناء وتكون الراء الزائدة بمنزلة الهاء في
أُسْمَةٍ لانعده من البناء .

فالجواب : أن الهاء بمنزلة الاسم للنفصل المضموم إلى آخر كحضر موت
والراء ليست كذلك ، يدل ذلك التغير والنسب .

ولو قيل إن مثل هذا وإن كان قد مثله فهو لا يعتد^(١) به ، وإنما التمثيل
الصحيح على الأصل - فإنما هو بمنزلة لو قال فيه : ويكون على يُفْعَل وهو
يُغْفَر فيأتي بالتمثيل العارض الذي لا يحسب به - لكان مذهبا ، ويكون
بمنزلة لو قال في « صوامع » مُفَاعِل وهي في الأصل فواهل ، فقوله مُفَاعِل في
صوامع إنما مضاه أن صوامع بزنة مُفَاعِل فكذلك إسحاً ر إِفْعَال^(٢) [في اللفظ]^(٣)
وَأَفْعَالٌ بالتخفيف في الأصل على النظائر ، ومثل ذا ماضى من قولنا في
يلزِ بالتخفيف إنه فِعِل في لفظ التمثيل ، وفِعِل في أصله ، ومثل هذا قوله
« ويكون على (٦٦/أ) فُعْلَان وهو السُّلْطَان » إنما هو تمثيل اللفظ ، وأصله
فُعْلَان بالتخفيف على المطرود ، وكل ما أتى من نحو هذا محمول على ما ذكرت لك .

قوله فيه : « وكذلك أَفْعِلَاءٌ ، ولانعلمه جاء إلا في الأَرْبَعَاء ،
وأما الأَفْعِلَاءُ مكسراً عليه الواحد فكثير^(٤) » .

قال أبو نصر : ذكر بعض الناس أنه « قد جاء الأَرْبَعَاءُ للرماد عن

(١) في الأصل : « لا يستبعد به » خطأ .

(٢) تكلمة من هامش المخطوط .

(٣) في (بولات) ٣١٧/٢ و (هارون) ٢٤٨/٤ « مكسراً عليه الواحد

للجمع فكثير » .

أبي عمرو ، واختلف فيه عن أبي زيد ، فحكى ابن قتيبة هذه الأرمداء للرماد ،
وحكى غيره عن أبي زيد . هذه أرمداء كثيرة لجمع الرماد ،^(١) .

هذا منتهى قوله ، وقول أبي عمرو موافق لقول أبي زيد ، لأنه حين قال
الأرمداء للرماد فإنما يعنى أن الرماد قد يكون واحدا وجمعا ، والرماد الذى
هو جمع يقال له الأرمداء ، وعلى هذا قول ابن قتيبة .

قوله فيه : « وأما الألف فتلحق ثمانية ، ويكون الحرف على (كاهل) فى
الإسم والصفة ، فالإسم^(٢) نحو كاهل وغارب وساعد ، والصفة نحو ضارب
وقاتل وجالس » .

قال أبو نصر : قد زعم الذى ذكرنا أنفا - حين ذكر سيبويه - رحمه الله
تمثيل هذه الصفة - أنه إن كان لازما ذكره فى الأبنية فقد كان يلغى أن
أن يذكر فى باب لحاق النون « منطلق » وفى باب التاء « معترف ومتكلم »
والافتعال والانفعال والاستفعال ، فإن كان هذا لا يلزم لأنها أبنية من الصفات
واللصادر أنت على أفعالها فلا وجه لذكر ضارب ومسافر ومضروب وإعطاء
وإسلام لأنها كذلك^(٣) . هذا منتهى قوله ، والقول عندنا أن هذا لازم ، وإذا

(١) المقصود ببعض الناس هنا الزبيد أيضا ، والنص فى الاستدراك ٨ .
وفى أدب الكاتب ٦٠١ « قال لى أبو حاتم قال لى أبو زيد : وقد جاء الأرمداء
وهو « الرماد العظيم » وفى اللسان (رمد) والجمع أرمدة وأرمداء وأرمداء
عن كراع ، والاخيرة اسم للجمع ، قال ابن سيدة : ولا نظير لأرمداء البتة . وقيل :
الأرمداء مثال الأربعاء واحد الرماد . وفى المزهـر ٥٠/٢ وقال الاندلسي فى
المقصود والممدود : جاء فى المعرب (أريحاء) مدينة العماليق بالشام (وأنصنا)
قرية بمصر .

(٢) فى (بولاق) ٣١٧/٢ و (هارون) ٢٤٩/٤ « فالأسماء » .

(٣) الزاعم هو الزبيدى أيضا ، انظر الاستدراك ١١ .

قد ذكر من ذلك نحو ادلّ به على ما يشاكله، وأعطى القياس، فلاحاجة إلى سواء
فهذا يؤكد أنه لا يعرج على تمثيل السلطان ونحوه، وإنما يراعى الأصل والطرّد
فكذلك ما أغفل من تمثيل هذه الصفات إنما استغنى بالتنبيه على
أصل الباب .

قوله فيه : « وتكون الأسماءُ فواعيل نحو خواتيم وسواييط وقوارير
ولانعلمه جاء في الصفة ، كما لم ^(١) يجيء واحد في الصفة » .

يعنى بفواعيل هنا جمع (٦٦/ب) فاعال ^(٢) ، وقوله « ولانعلمه جاء في الصفة
كما لا يجيء واحد في الصفة » مردود إلى خواتيم وسواييط ، لا إلى قوارير
لأن قوارير جمع قارور وفاعول قد جاء صفة ، وقد ذكره نحو جاسوس
وحاطوم ^(٣) ، وبهذا يعلم أن النفي لا يرجع إليه ، وعلى هذا تقول : الطعام وللماء
شربت ، وقد علم السامع أن المعنى الطعام مأكول والماء مشروب ، فكذلك
يعلم القارىء للكتاب بقوله فاعول يكون صفة أن النفي لا يرجع إليه .

قوله فيه : « ويكون على فعلى مبدلة الياء فيها ^(٤) ، فالأسماء نحو صحارى
وذرارى وزرأفى » .

(١) فى (بولاق) ٣١٨/٢ و (هارون) ٢٥١/٤ « كما لا يجيء » .

(٢) فى سيبويه ٣١٨/٢ « ويكون على (فاعال) فى الأسماء وهو قليل
نحو : ساياط وخاتام » .

(٣) فى سيبويه ٣١٨/٢ فأما ما لحقته من ذلك ثانية فيكون على (فاعول)
فى الاسم والصفة .

فأما الصفة فنحو : حاطوم ، يقال : ماء حاطوم وسيل جاروف وماء فاتور :
والأسماء : عاقول وناموس وعاطوس وطاووس .

(٤) أى فى فعلى ، وفى (بولاق) ١٩/٢ و (هارون) ٢٥١/٤ « فيهما »
أى فى الاسم نحو صحارى والصفة نحو كسالى وحبالى .

قال أبو نصر : هذا دليل أيضا على ما ذكرنا من التمثيل على اللفظ والاعتماد على الأصل ، ألا ترى أنه قال ^(١) : « ويكون على فَعَا لِي مبدلة الياء فيها فدل على أن هذا تمثيل اللفظ ، والأصل فَعَا لِي بكسر اللام كساجد ، ألا ترى أنه ليس في الكلام مَفَاعِل - بفتح العين ولليم - وبما يقوى ذلك أنه قد جعل ديوان فيعمال حين مثله ، وقد أوضحه بعد ذلك في الاعتلال أنه فعال مبدلا الواو ياء ، ولولا ذلك لكان ديوان .

قوله فيه : « ويكون على فعاليل غير مهموز ، فالاسم نحو العناير والخطايل ، إذا جمعت العثيرو الخنيل ^(٢) ، ولا نعلمه جاء في الصفة ، كما لم يحى واحد .

قال أبو نصر : قد زعم أيضا الذي ذكرناه آنفا - حين قال سيبويه لم يأت صفة - أنه قد تناقض قوله حين ذكر في باب زيادة الياء رجل طريم ^(٣) وقال : « فيجب أن يكون جمعه طرايم مُكْسَرًا صفة ^(٤) . وقوله لم يأت صفة إنما عني غير طرايم ، لأنه قد ذكره في موضع فدل على أنه استثناء في الجمع ، وكذلك تحالب ، لأنه قد ذكر بعد ذلك ناقة تحلبية ، وكذلك فعاوليل لأنه حين قال فيه : « ولا نعلمه جاء اسما » فإنما يعنى حاشى تحلبة [و] حاشى ^(٥) عصاويد وقرأو يش قد ذكره لهما مفردين

(١) في الأصل : « أنه لو قال » خطأ .

(٢) في (هارون) ٢٥٢/٤ « الحثيل والعثير » ، وانظر (بولاق) ٣١٩/٢

(٣) في سيبويه ٣٢٦/٢ « وقد جاء صفة قالوا : رجل طريم ، أى طويل » .

(٤) الاستدراك على كتاب سيبويه ١٦ .

(٥) في الأصل : « فإنما يعنى تحلبة حاش عصاويد .. » وزيادة (حاشى)

الأولى من الهامش وقد زدت الواو لربط العبارتين .

اسمين^(١) وكذلك قوله في نماليت «وهو قليل نحو عفاريت وهو (٦٧/أ) صفة^(٢)»
 إنما يعني وهو قليل في الأسماء والصفات لأنه قد ذكر رغبوت ورهبوت وجبروت
 وملكوت أسماء ، ورجل حَلْهُوت وناقَة تربوت صفتان^(٣) ، وقوله «وهو صفة»
 إنما يعني عفاريت لا فعاليت ونظير هذا التأويل قوله في باب الظروف
 «فأما دونك فإنه لا يرفع أبدا وإن قلت : هو دونك في الشرف» ثم قال بعد
 ذلك وقد انفصل القول بغيره «وإن شئت قلت : هو دونك إذا جملت الآخر
 هو الأول^(٤)» فإنما عني أن قواك : زيد دونك ، وأنت تريد الشرف ، فجرى
 مجرى هو دونك في المكان فلا يرفع أبدا إلا على ما يرفع عليه إذا أردت
 المكان على ضمة الكلام ، فلما استثنى الرفع دل على أنه استثناء قبل ذلك
 حين نفاء وإن لم يذكره ، كما أنه حين ذكر فعيل صفة دل على أنه استثناء
 في فعيل ، وقد تقدم هذا القول في «دونك» فيما مضى من الكتاب^(٥) ،
 ولكننا أعدناه للحجة به .

(١) يقول سيبويه ٣٢٩/٢ «ويكون على تفاعل ، فالاسم نحو التناقل
 والتناضب . ولا نعلمه جاء في الوصف» ثم قال في ٣٢٧/٢ «ويكون على تفعله
 وهو قليل . قالوا : تحلبة وهي الغزيرة التي تحلب ولم تلد ، وهو صفة» فهذه
 الصفة تجمع أيضا على تفاعل ، وهي استثناء من قوله : ولا نعلمه جاء في الوصف
 وكذلك يقول ٣١٩/٢ «ويكون على فعاويل وصفا نحو : القراويح والجلويخ ، وهي
 العظام من الاودية . ولا نعلمه جاء اسما» ثم يقول في ٣٢٢/٢ «ويكون على
 ففعال في الصفة نحو جلواخ وقرواخ ودرواس ، ويكون اسما نحو عصواد وقرواش»
 فيكون جمع الاسمين على فعاويل أيضا ، ويكون ذلك استثناء من قوله «ولا نعلمه
 جاء اسما» .

(٢) في (بولاق) ٣١٩/٢ و (هارون) ٣٥٢/٤ «وهو وصف» .

(٣) سيبويه (بولاق) ٣٢٧/٢ و (هارون) ٢٧٢/٤ .

(٤) سيبويه (بولاق) ٢٠٤/١ و (هازون) ٤٠٩/١ ، ٤١٠ .

(٥) انظر ص ١٣٠ من هذا الكتاب .

قوله فيه: «ويكون على فَعَالِي في الإسم نحو حَبَارَى وَسَمَانِي وَلِبَادِي ولا يكون وصفا إلا أن يَكْسُر عليه الواحد للجمع نحو عَجَالِي وَسَكَارِي وكُسَالِي»^(١).

قال أبو نصر: قد زعم أيضاً الذي ذكرناه أنه «قد جاء فَعَالِي»^(٢) صفة للواحد قالوا: «عَلَادِي»^(٣). وهو عندنا جمع لا واحداً وصف به الواحد كما أن أفعى عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر.

قوله فيه: «ويكون على مَفْعُولاه في الصفة والإسم»^(٤) والإسم نحو مَيُوراء، والصفة نحو الملو جاء وللشيوخاء.

قال أبو نصر: زعم هذا المذكور أن سيديويه أغفل معكوكاه وبهكوكاه، وقال: يقال. القوم في معكوكاه وبهكوكاه أي في جلبية وشر، وزعم أنها فَعْلُولَاءُ^(٥). وذلك غلط، وإنما اختلف بالباء ولم يعلم أن الباء بدل من الليم لأنهما من مخرج واحد إذ ليس في الكلام فَعْلُولاه، وفيه مفعولاه، كما أن اللام في أصيلا بدل من التون في أصيلا حين فتح ما بعد ياء التصغير، ألا ترى أن في الكلام فَعَيْلَان وليس فيه فُعَيْلَال.

قولا فيه: «وأما الياء (٦٧/ب) فتلحق أَوْ لَا فيكون الحرف على يَفْعَل في الأسماء نحو: اليرمع واليلمق»^(٦)، ولا تعلمه جاء صفة^(٧).

(١) سيديويه (بولاق) ٣٢٠/٢ و (هارون) ٢٥٤/٤ .

(٢) «أنه قد جاء فعالي» كررت هذه العبارة في الأصل - خطأ .

(٣) الاستدراك ١٢ .

(٤) في (بولاق) ٣٢٤/٢ و (هارون) ٢٦٤/٤ «في الاسم والصفة، فالاسم

نحو ...» .

(٥) انظر الاستدراك على سيديويه ١٢ .

(٦) في (بولاق) ٣٢٥/٢ «اليرمع واليعمل واليلمق» .

(٧) في (بولاق) ٣٢٥/٢ و (هارون) ٢٦٥/٤ «ولا تعلمه جاء وصفا» .

قال أبو نصر : زعم هذا أيضاً أنه قد جاء صفة قالوا : ناقة يَمْلِكُ
ورجل يَلْمَعُ^(١) وهذا غلط لا يتناول^(٢) إلا من لم يطالع الكتاب مطالعة
الفهم ، وقد أوضح سيبويه - رحمه الله - في غير موضع ما يبطل هذا التأويل
وذلك حين مثل تَرْتُب [على تَفْعَل فكان القياس أن يكون فَعْلَلاً لولا
أنهم قالوا تَرْتُب]^(٣) وليس في الكلام جَعْفُر ، فلولاهذه العلة لكان فَعْلَلاً
غير مشتق من الراتب ، وإن كان في معناه ، كما أن سَجَطَراً معناه السَّجْطُ ،
وليس عليه ، وكذا أن لآلَاء منسوب إلى اللؤلؤ وليس عليه ، فكذلك يَلْمَعُ
وَيَمْلِكُ هو فَعْلَلٌ إذ ليس في الكلام يَفْعَل [صفة ، وقد كان الأولى أن
يكون يَفْعَل]^(٤) لولا هذه العلة . ومثل هذه العلة لِمَعَةٍ هو فَعْلَلٌ ، لأن
إفْعَل لا يكون وصفاً :

قول فيه : ويكون على فَعْلَل ، وهو قليل في الكلام ، قالوا : المرُّ بق ،
حدَّثنا أبو الخطاب^(٥) عن العرب ، وقالوا كوكب دُرِّيٌّ^(٦) .

(١) الاستدراك ٢٠ .

(٢) في الأصل « يتناوله » .

(٣) تكملة من هامش المخطوط .

(٤) تكملة من هامش المخطوط .

(٥) أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، أكبر الاخافشة الثلاثة
المشهورين ، كان اماماً في العربية ، لقي الاعراب وأخذ عنهم ، وعن أبي عمرو
ابن العلاء وطبقته ، وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة ، وهو أول
من فسر الشعر تحت كل بيت ، وكان الناس قبله يفسرون القصيدة اذا فرغوا منها
وقد عده الزبيدي في الطبقة الرابعة من طبقات البصريين ، ولم يعرف تاريخ
وفاته ، انظر طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٥ ، وانباه الرواة ١٥٧/٢ ، والبلغية
٧٤/٢ ، ومراتب النحويين لأبي الطيب ص ٢٣ .

(٦) سيبويه (بولاق) ٣٢٦/٢ و (هارون) ٢٦٨/٤ .

قال أبو نصر: ذكر عبد الله بن مسلم بن قتيبة أن قولهم: كوكب دُرِّيٌّ منسوب إلى الدرُّ^(١) لبياضه، وللثال الذي رواه سيبويه - رحمه الله - هو الذي لم يتقدم نظيره، وإنما أفادك ابن قتيبة أنه ينسب الدرُّ دُرِّيٌّ وقد يمكن أن يكون مخففاً من المبهوز كقولك في خطيبته خطيبة.

قوله فيه: «وليس في الكلام مَفْعُلٌ بغير هاء، ولكن مَفْعِلٌ، قالوا مَنخَرٌ وهو اسم. فأما مَنَتْنٌ ومَغِيرَةٌ، فإنما هما من أغار وأُنْتَنٌ، ولكن كسروا كما قالوا أُجْوَةٌ ولِإِمُكْ»^(٢).

قال أبو نصر: رحمه الله^(٣) - [لمَّا رَأَى^(٤)] مَنْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ ابْنِ قَتَيْبَةَ قول سيبويه - رحمه الله - باب علم ما تجعله زائداً أن مَرَّ عَزَاءٌ هِي مَفْعَلَةٌ، ولكن الميم كسرت كما كسرت ميم^(٥) مَنخَرٍ بكسرة ما بعدها توهم أن مَنخَرًا على هذا القول كَغِيرَةٍ وَمَنَتْنٍ، وقال: «قد جعله سيبويه ههنا أصلاً على خلاف ما ذكره هنالك^(٦)». وليس القول كما زعم، وإنما أراد سيبويه أن ميم مَرَّ عَزَاءٍ

(١) في أدب الكاتب ٦٠٤ «وأما الفراء فزعم أن الدرِّي منسوب إلى الدر ، ولم يجعله على فعيل » .

(٢) سيبويه (بولاق) ٣٢٨/٢ و (هارون) ٢٧٢/٤ .

(٣) هكذا جاءت هذه الجملة الدعائية هنا ولم ترد قبل ذلك ، ولم تتكرر بعد ذلك ، فهل هي خطأ من الناسخ ؟ أو إشارة إلى وفاة أبي نصر بعد أن بلغت المقابلة أو القراءة عليه هذا المكان ؟ ، واحتمال الإشارة إلى الوفاة لا يؤيده تكرار لها بعد ذلك .

(٤) ما بين المعقوفين من هامش المحفوظ .

(٥) في الأصل : « نون منخر » خطأ - في سيبويه (بولاق) ٣٤٤/٢ و (هارون) ٣٠٩/٤ « وأما مَرَّ عَزَاءٍ فهي مفعلاء ، وكسرة الميم ككسرة ميم منخر ومنتن ، وليست كطرمساء » .

(٦) الاستدراك ٢٤ .

كسرت بكسرة ما بعدهما تشبيهاً بيم منخرف التي الكسر فيها أصل ،
والحقت بها .

قوله فيه : « ويكون على فعـ وعل في الصفة نحو (١/٦٨) عـ وعل ،
وقطوطى ، وعـ وذن . ولا نعلمه جاء اسمي (١) » .

قال أبو نصر : لما رأى هذا للذكور قول سيديوية - رحمه الله - « ويكون
على فعول في الصفة نحو عثوثل وقطوطي وعذودن » زعم أنه « قد قال في
غير هذا الموضع أن قطوطى وشجوجي على زنة فعلمل (٢) » . وهذا غلط ،
والوضع الذى قال فيه سيديوية - بزعمه - إن قطوطى وشجوجي على زنة فعلمل
هو الذى يقول فيه : « وإذا كانت الياء زائدة (٣) فهي تجرى مجرى ما هو من
نفس الحرف ، وذلك نحو سلقيت وجهيت تجريمها وأشباهها مجرى وضيت
وقوقيت . وأما المـ و رأة فبمنزلة الشجوجاة ، وهما بمنزلة صـ صحح ، ولا
تعملهما على عثوثل ، لأن مثل صـ صحح أكثر ، وكذلك قطوطى » . هذا
قول سيديوية ، فلما رأى هذا من قوله توهم أنه قد أوجب لقطوطى وشجوجي
فعلمل ، وليس كذلك ، وإنما أراد سيديوية بقوله : « وهما بمنزلة صـ صحح »
وضوئيت وقوقيت ، يعنى أن (٤) تكرر الضاد والواو المنقلبة آخراً ، والفاء

(١) فى الأصل : « نحو عثوثل ، ولا نعلمه جاء اسمها وقطوطى وعذودن »
وقد أعدت ترتيب الكلام على نحو ما فى سيديوية (بولاق) ٣٢٩/٢ و (هارون)
٢٧٥/٤ .

(٢) الاستدراك ٢٨ .

(٣) فى (بولاق) ٣٨٦/٢ و (هارون) ٣٩٤/٤ « وإذا كانت الياء زائدة
رابعة فهي تجرى مجرى ... » .

(٤) فى الأصل : « يعنى أن أن » خطأ .

(١٩٠٠ - عيون سيديوية)

والواو هنا كتكر الميم [والحاء]^(١) في صمصح . فالحران المكران عنده من نفس الحرف بمنزلهما في صمصح ، ولذلك قال : « ولا تجعلهما على عتول » لأن الناء الثانية فيه والواو زائدتان ، وهو من الثلاثة . وإنما وجب أن يكون ضوضيت وقويت على صمصح لأنه أكثر من عتول ، وقوله وكذلك قتلوطى يعنى أنه بمنزلة شجواجى والميروراة .

قوله في (باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد) :

« ويكون على فَعْلَ فيهما . والاسم^(٢) نحو جَدَبٌ وَمَجَنٌّ » .

ذكر أيضا هذا أن « مَجَنٌّ مَفْعَلٌ مِنَ الْجَنَّةِ »^(٣) . وذلك غلط وضعه لأن سيبويه قد ذكر قبل هذا مَجَنٌّ وجعله مَفْعَلٌ مِنَ الْجَنَّةِ ، قد دل ذلك على أنه في هذا الموضع غير ذلك ، وأنه اسم على فَعْلٍ لا تفرقة :

قوله في (باب تمثيل ما بنيت العرب من نبات الأربعة في الأسماء والصفات) :

« ويكون على مثال فَعَالٍ فيهما ، فالأسماء نحو الزُّجْجِ والزُّفْرِ والحِيفْرِ والصفة عَفِيفٌ ودَلِيقٌ^(٤) وخَرِمِلٌ وزَهْلِقٌ » . (٦٨ / ب)

زعم هذا حين رأى قول سيبويه في باب زيادة الميم في الثلاثي أن « دَلِيقٌ »

(١) تكملة من هامش المخطوط .

(٢) فى (بولاق) ٣٢٩/٢ و (هارون) ٢٧٧/٤ « فلامس » .

(٣) فى الاستدراك ٢٦ « مَجَنٌّ مَفْعَلٌ مِنَ الْجَنَّةِ وليس بفعل » .

(٤) فى (بولاق) ٣٣٥/٦ و (هارون) ٢٨٩/٤ « والدلقم » .

فَعَلِيمٌ ^(١) ، وَرَأَاهُنَا فَعَمِلَ أَنَّهُ نَقَضَ قَوْلَهُ ^(٢) . وَذَلِكَ غَلَطٌ ، وَالْقَوْلُ أَنَّ
ذَلِقِمَ الدَّلَقَاءَ فَعَلِيمٌ ، وَذَلِقِمَ إِذَا كَانَتْ الْمِيمُ فِيهِ مِنْ نَفْسِ السَّكْمَةِ فَعَمِلَ صَفَةً
لَا نَعْرِفُهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي مَجْعَنٍ :

قوله في (باب لحاق التضعيف فيه لازم) :

« وَيَكُونُ عَلَى ^(٣) فَعَمِلَ وَهُوَ قَلِيلٌ ، قَالُوا الْمَسْرُشُ » .

زعم هذا المذكور أن سيبويه - رحمه الله - « ذكر في باب ما تجعله زائدة
أن إحدى الميمين من مَسْرُش نون ، ولكن الإدغام لحقه ، وزعم أنه
خُفِصَ بِمَنْزِلَةِ قَبِيلَسَ ^(٤) . والذي ذكر سيبويه هو قوله : « وَأَمَّا الْمَسْرُشُ
فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْقَبِيلَسَ ، فَالْأَوَّلَى نون ، يَمْنَى إِحْدَى الْمِيمِينَ نون ملحقة
بقَبِيلَسَ ، لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى مِثْلِ كَمَلَلٍ ^(٥) » ، هَذَا قَوْلُ
سَيْبَوِيهِ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي (باب لحاق التضعيف فيه لازم) كَمَا كَانَ
فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ « وَيَكُونُ عَلَى كَمَلَلٍ وَهُوَ قَلِيلٌ قَالُوا : الْمَسْرُشُ » وَقَدْ
بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى كَمَلَلٍ أَنَّهُ فَعَمِلَ فِي لَفْظِهِ وَفَعَمِلَلٍ فِي مَعْنَاهُ .

(١) في سيبويه (بولاق) ٣٢٨/٢ و (هارون) ٢٧٣/٤ « وَيَكُونُ عَلَى فَعَلِمَ
نحو : ذَلِقِمَ وَذَقِمَ ، الدَّلَقَاءَ وَالدَّقَاءَ ، وَدَرَدَمَ لِلدَّرْدَاءِ ، وَهِيَ صِفَاتٌ » .

(٢) في الاستدراك ٢٨ « قَدْ قَالَ فِي بَابِ زِيَادَةِ الْمِيمِ فِي الثَّلَاثَةِ أَنَّ ذَلِقِمَا
فَعَلِمَ ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ، وَجَعَلَهَا هُنَا أَضْلًا عَلَى فَعَمِلَ » .

(٣) في (بولاق) ٣٣٩/٢ و (هارون) ٢٩٨/٤ « وَيَكُونُ عَلَى مِثْلِ
فَعَمِلَ ... » .

(٤) الاستدراك ٣٥ .

(٥) سيبويه (بولاق) ٣٥٤/٢ و (هارون) ٢٧٣/٤ .

وإنما قال ، ويكون على فَعْلَلٍ حين أدغم النون في الليم فقلها ميا ، فعين صارت النون من الحرف الذي بعدها منقلبة إليه الإدغام صارت كأنها هي فثله على ذلك حين أيقن أنه لا بشكل ، وأنه فَعْلَلٌ إذ ليس في بنات الأربعة فَعْلَلٌ ^(١) ، والعينان من موضع واحد ، ولذلك فسرهُ بعد ما مثله ، وهذا نظير تمثيله ديوان فيفعال وهو عنده فَعْلَالٌ في الأصل .

قوله في (باب تمثيل ما بنيت العرب من الأسماء والصفات من بنات الحمسة) :

« وليس لبنات الحمسة فعل كما أنه ^(٢) لا يكسر للجمع » .

يعنى أنه لا يكسر للجمع بتمامه لا نقول في جمع فرزدق فزاردق ، ولكنك تحذف فتقول فرازد ، فأما كرت فرزد .

قوله في (باب علل ما تجمله زائداً من حروف الزوائد وما تجمله من نفس الحرف) :

« فإن قيل : تذهب الألف في يُفَعِّلُ فلا (١٩ / أ) تجعلها ^(٣) بمنزلة أفعل قيل : ذهبت الميم كما ذهبت واو وعد في يُفَعِّلُ ، فهذا أجدر أن تذهب إذ كانت زائدة ^(٤) » .

(١) في الأصل : « فَعْلَلٌ » - خطأ -

(٢) في (بولاق) ٣٤٠ / ٢ و (هارون) ٣٠١ / ٤ « كما أنها لا تكسر للجمع » .

(٣) « فلا تجعلها » مكررة في الأصل - خطأ -

(٤) (بولاق) ٣٤٤ / ٢ و (هارون) ٣٠٨ / ٤ .

يعنى القائلُ بقوله « تذهب الآلف في يَفْعَل أن الهززة لما ذهبَت في يَفْعَل إذا قلت : أنا أَفْعَل ، دل ذلك على أنها ليست بمنزلة أَفْعَل ، لأنها لو كانت زائدة دخلت لمعنى كما أفعل لم تذهب ، كما لا تذهب همزة أَفْعَل فسقوطها من الفعل دليل على ذلك .

فالجواب أن حرف الأصل الثابت في غير المضارع^(١) قد يسقط لعله لحقت المضارع ، وذلك وَعْدَ يَمِيد ، فزائد أولى بالذهاب إذا عرضت العلة وهي التقاء الهمزتين في فعل المتكلم ، ثم تَمْضَى سائر المضارع على ذلك ليسكون الفعل من وجه واحد .

قوله : « فإن قلت^(٢) نحو حَبْنَطَى أَلْف من نفس الحرف لأنه لم يشتق منه شيء تذهب فيه الآلف » .

يعنى فإن قلت : إن ما كان نحو حَبْنَطَى في الوزن ولم يشتق منه شيء تذهب فيه الآلف [فإن تلك الآلف من نفس الحرف ، وليس يلزمه بقوله : « نحو حَبْنَطَى » أن يكون حَبْنَطَى داخلا في النحو الذى اشتق منه شيء تذهب فيه الآلف]^(٣) .

قوله فيه : « فأما ما جاء مشتقا من نحو حَبْنَطَى ليست فيه أَلْف حَبْنَطَى »^(٤) .

(١) فى الأصل : « فى غير المواضع المضارع » خطأ .

(٢) فى (بولاق) ٣٤٥/٢ و (هارون) ٣١٠/٤ « فان قلت فى نحو

حَبْنَطَى » .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٤) (بولاق) ٣٤٥/٢ و (هارون) ٣١٠/٤ .

يعنى هنا أن حبس على داخل في النحو الذى جاء مشتقا فيه الألف
وهذه الألف التي في حبس على في الألف التي في مِعْزَى وَذِفْرَى وَهَلْقَى
ونحوها.

قوله فيه : « فإن قيل . لا يدخل الزايج ونحو اللهاية ، لأن للفعل (١)
لا يكون فيهما إلا بذهاب الحرف الذى يزداد . فالألف عنده مما لم يشتق
منذهب (٢) بدل من ياء أو واو كالألف حاحيت وألف حاحى ونحوه . »

يعنى أن نحو الزايج والهاءية الألف فيه زائدة ، لأنك [إن] (٣)
قدرت الزايج فلا لم يحاور أن يكون كعامل ، فإذا كان كذلك فالألف
في هذا النحو ليست بدلا من ياء ولا واو كالألف حاحيب ونحوه ، وإنما هي
زائدة ، وأما اللهاية فلا يكون منها بمثل إلا بذهب الألف ، فمن التزم
هذا الاشتقاق ألزم أن يكون الألف عنده - إذا كانت من كلمة لا يشتق
منها ما تنذهب فيه (٦٩/ب) بدلا من ياء أو واو كالألف حاحيت التي هي
بدل من ياء ، وقال مالا يقوله أحد .

قوله : « فمن قال يفر وواح لا تبدل ، لأنها أكثر من مثل جر و حل ،
فما جاء على مثال الأربعة فيه الواو والياء والألف أكثر مما ألحق به من
بنات الأربعة » (٤) .

(١) فى (بولاق) ٣٤٦/٢ و (هارون) ٣١١/٤ « لأن الفعل منهما ... »
(٢) فى (بولاق) ٣٤٦/٢ و (هارون) ٣١١/٤ « فتذهب منه »
(٣) زيادة يقتضيها التركيب
(٤) (بولاق) ٣٤٧/٢ و (هارون) ٣٢٥/٤

يعنى بقوله « لا تدخل » أي لا يكون الألف فيه إلا بدلا من ياء أو واو للإلحاق بجردحل ، لأن هذا المثال أكثر من مثل جردحل فيقال له : إن ما جاء . على مثال الأربعة فيه الياء والواو والألف لغير الإلحاق نحو يُعْلَسول وفُعلِل وفُعلَل أكثر مما ألحق به ، يعنى بجردحل من بنات الأربعة ويبطل عند ذلك احتجاجة بالكثرة .

وقوله « ومن أدخل عليه سرداحا »^(١) قيل له : اجعل عذافرة كقذحمة .

يعنى بقوله « ومن أدخل عليه سرداحا » أي ومن أدخل سرداحا في باب جردحل وجعل الألف بدلا من ياء أو واو .

وقوله : « والمنكبت والتخربوت ، لأنهم قالوا عنا كب ، وقالوا : المنكبتاء فاشتقوا منه مذهب »^(٢) فيه التاء . ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذف في الجمع^(٣) ، كما لا يحذفون طاء عضو فوط .

يعنى أن العرب لا يكسرون بنات الخمسة بتمامها إلا أن تستكرهم فلا يحذفون ويخطئون ، وليس أحد من العرب يستكره فيثبت هذه التاء ، وإنما يريد كما أنهم يثبتون طاء عضو فوط إذا استكرهم .

قوله فيه « فأما إذا كانت ثابته ساكنة فلها لاتزاد إلا بثت وذلك

(١) في الأصل : « سرداح » هنا وفي الموضعين بعده ، وقد أثبت ما في (بولاق) ٣٤٧/٢ و (هارون) ٣١٥/٤ .
(٢) في (بولاق) ٣٤٨/٢ ، و (هارون) ٣١٦/٤ « ما ذهب فيه التاء »
(٣) في (هارون) « في الجميع »

حَنْزَقْر وَحَنْجَبَر [لفظة الأسماء من هذا النحو لأنك لا تجد أمهات الزوائد
في هذا الموضع وكذلك عندليب ^(١) .

يعنى بقوله « فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تزداد إلا بثبت » إنما
يريد حَنْزَقْر وَحَنْجَبَر ^(٢) وَحَنْزَقْر وَحَنْجَبَر ونحوه ، لأن النون قد
تكون ثانية ساكنة زائدة بغير اشتقاق كجندب إذ ليس في الكلام
[جَنْفَر ، وكذلك سَمْدُ أو لزوم النون والواو في هذا المثال ، ولأنه ليس
في الكلام] ^(٣) فَعَمَلُوا وكذلك عُرُود لأنه ليس في الكلام جَنْفَر .
ولكن هذا بمنزلة الاشتقاق .

قوله في (باب من الزيادة ، الزيادة فيه من غير حروف الزيادة) ولزمه
التضعيف [^(٤)] :

« أعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت رُعدته أربعة فصاعداً
فإن أحدهما زائد إلا أن يتبين لك أنها حين أولام فيكون من باب
مَدَدْتُ وذلك نحو قَرَدَد ^(٥) (٧٠ / أ)

يعني أنك إذا قلت : قَرَدَد تبين أن الحرف المضاعف لام الفعل ، لأن

(١) (بولاق) ٣٥١/٢ و (هارون) ٣٢٣/٤ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من هامش المخطوط .

(٤) في (بولاق) ٣٥٣/٢ و (هارون) ٣٢٦/٤ (باب ما الزيادة فيه ...)

وما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٥) (بولاق) ٣٥٣/٢ و (هارون) ٣٢٦/٤ .

قرداً فَعَمَلٌ ، فالبدال مضاعفة وهي لام الفعل ، وأحدهما زائد ، وقد تبيّن أنها لام ، فإن كان في الكلمة حرف مضاعف وعدتها أربعة أحرف فصاعداً واستبان أن الحرف المضاعف عين أو لام ، يعنى أنه يمكن أن يكون عيناً ضوعفت أو لاماً ضوعفت فجعلت الأولى عين الفعل ، والآخرى لامة ، وكان من باب مَدَدَتْ ، واحتمل حين كانت عين الفعل ، ولامة حرفاً واحداً مكرراً أن تقول : هي عين الفعل تكررت ، وجعلت الثانية لام الفعل واحتمل أن تقول : هي لام تكررت وجعلت الأولى عين الفعل ، وهما من نفس الكلمة .

قوله في (باب ما الواو والياء فيه ثانية وهما في موضع العين فيه ^(١)) :

« فإذا قلت فَعَلْ صارت العين تابعة ، وذلك قولك باع وخاف وقال وهاب ^(٢) ، ولو لم تجعل تابعة لالتبس فَعَل من باع وخاف وهاب بفِعَل فأتبعوهن » قال ، حيث أتبعوا العين الفاء في أخواتهن ليستوين ، وكرهوا أن يساوى فِعَل في حال ، إذ كان بمضهم يقول : قد قول ذاك ، فاجتمع فيها هنا وأهم شبهوها بأخواتها حيث أتبعوا العين فيهن ما قبلن ، فكما اتفقت في التفسير كذلك اتفقت في الإلحاق .

يعنى أنهم أتبعوا « قال » وأخواتها باع وخاف وهاب وأخواتها ، أى جعلوا « قال » وأخواتها توابع « لباع » وأخواتها ، ولو قال : (وأتبعوهن

(١) فى (هارون) ٣٣٩/٤ « ما الياء والواو ... فى موضع العين

منه » .

(٢) فى (بولاق) ٣٦٠/٢ و (هارون) ٣٤٢/٤ « وهاب وقال » .

قال) بالواو (١) لكان أبين ، وقد كان ينبغي أن تقول : - إذا أردت فعل مفتوحة الفاء والعين في التمثيل من قال - 'قول' فلان خيراً فنكون الفاء تابعة للعين ، كما كانت تابعة لها في ملكت منه حين قلت : 'قلت' إذ لا يلتبس فصل منه 'فُفعل' لأن 'فُفعل' منه 'قيل' ، وليس 'يساوى' 'فُفعل' إلا في لغة قليلة لا يهرج عليها (٢) ، ولكن لما صار الحكم في أخواتها - أعني باع وخاف وهاب - أن تكون العين فيها تابعة للفاء اثلاً 'يساوى' 'فُفعل' إذا قلت : بيع وخيف وهيب أجريت - أعني قال وأخواتها - مجرى باع وأخواتها 'ليبتفن' في (٧٠/ب) الإلحاق كما اتفقت في النفيير ، مع أنهم كرهوا أيضاً أن 'يساوى' 'فُفعل' في حال ، إذ بعضهم يقول : قد قول ذلك .

قوله فيه : « وأما » ليس « فكأنها مسكنة من نحو قوله : رصيد ، كما قالوا : علم ذلك في علم ذلك ، فلم يجعلوا إعلالها إلزام الإسكان إذ كثرت في كلامهم ، ولم يغيروا حركة الفاء (٣) » .

يعني أن العرب تقول في أخذ : أخذ ، وفي علم : علم ، ولا يقولون في جمل : جمل ، ولا في ضرب : ضرب ، فدل ذلك على أن « كيمس » كأنها عندهم في الأصل ليس كصيد فقالوا : ليس كما يقولون : صيد . كلّم حين صحت الياء ، ولو توهّموا أن ليس في الأصل ليس كضرب لما قالوا : ليس ، كما لا يقولون في ضرب : ضرب ، ولقالوا : لآس كبيع ،

(١) أي بدل الفاء في قوله : « فاتبهون قال » .

(٢) أي لغة من يضم فاء الأجوف الثلاثي عند البناء للمجهول ، وتغزى هذه اللغة البنية ، ويبنى دبير ، وعليها حال قول الشاعر (١) :
حوكت على ذيرين إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك (٢) .

انظر الأشموني ٦٣/٢ .

(٣) سيبويه (بولاق) ٣٦١/٣ و (هارون) ٣٤٣/٤ ، ٣٤٤ .

مع أنه لم يحركه كقول من الباء والواو دلى الأصل في الفعل ، وإنما جاء شاذافي الاسم ^(١) نحو الفؤد والحوكة ، ولما لم تتمكن أُلزمت ^(٢) الإسكان ، ولو لم تلزمه إسكان فيها لآس ، واغبروا حركة فاء الفعل - أغنى اللام - فكانوا يقولون : لست فيجعلونها تابعة للمين كيمت .

قوله في (باب ما يلقنه الزوائد من هذه الأفعال المعنلة من بنات الثلاثة) :

« وكذلك احتوشوا واهتوشوا ، وإن لم يقولوا : تفاعلوا فيستعملوه ، لأنه قد يشرك هذا المعنى ^(٣) ما يصح كما قالوا صيد ، لأنه قد يشركه ما يصح والمعنى واحد ، فهما يعنوران باب أفعال في هذا النحو كسود واصوددت وثورات وانثورت ^(٤) وايبيضت » .

بمعنى أنك لانهل احتوشوا واهتوشوا لأنهما في معنى تحاوشوا وتهاوشوا وإن لم يستعمل ، كما أنهم قالوا صيد البعير ، لأنه في معنى اصيد وإن لم يستعمل ، وقد يشركه ما يصح والمعنى واحد ، وهو حور الرجل واعور ونحوه وقوله « فهما يعنوران باب أفعال » يريد صيد وعور إذا قلت : اعور الله عينه ، واصيد الله بعميره ، ولا يقولون : أهاز ولا أصاد ^(٥) لما ذكرت لك من أنهما بمعنى أفعال وأعمال .

قوله في (باب ما اعتل [٧١ / أ] من أسماء الأفعال المعنلة على احتلالها) :

- (١) في الأصل : « في الأصل الاسم » - خطأ - (١) في (١)
- (٢) أي ولم لم تتصرف بل كانت جامدة - خطأ - (٢) في (٢)
- (٣) في (بولاق) ٣٦٣/٢ و (هارون) ٣٤٧/٤ « يشرك في هذا المعنى »
- (٤) في الأصل : « وانثورت » - خطأ - (٤) في (٤)
- (٥) في الأصل : « أصاد » - خطأ - (٥) في (٥)

« وأما مَفْعَلَةٌ من بنات الياء فإنما تحيى على مَفْعِلَةٍ ^(١) لأنك إذا اسَكَنْتَ الياء جعلت الفاء تابعة، كما فعلت ذلك في مَفْعُولٍ، ولا تجعله ^(٢) بمنزلة فَعُلْتُ في الفعل، وإنما جعلناها في فَعُلْتُ بِفَعْلٍ تابعة لما قبلها في القياس غير مُتَّبِعَةٍ بِهَا الضمة، كما أن فَعُلْتُ تَفْعُلُ في الواو إذا ^(٣) سكنت لم تُتَّبِعْ بِهَا الكسرة، وإنما هو كقولهم ^(٤) رَمَوْا الرَّجُلُ في الفعل فيتبعون ما قبلها، ولا يفعلون ذلك [في ^(٥)] فعل لو كان اسماً فعبثة يصلح أن تكون مَفْعَمٌ ومَفْعِلَةٌ .

يعنى أن العرب تقول في بنات الياء اللاتي ^(٦) هن لامات لَرَمَوْا الرَّجُلُ وَلَقَضَوْا الرَّجُلُ فيتبعون الياء ضمة العين في الفعل، ولو كان اسماً لتبعت الضمة الياء، وذلك أنك لو بنيت مثلاً عَصْدٌ من رميت، أو قضيت لقلت: رَمِ وقَضِ، ومثال عَضَى رَمِ وقَضِ، لأنه لا يكون اسم آخره واو ما قبلها متحرك، وإنما هذه بنية اختص بها الفعل، فكذلك لو قلت في القياس: فَعُلْتُ تَفْعُلُ في الياء التي هي عين لقلت: زُدْتُ تَزُودُ، وقد ذكر ذلك، ولذلك قال: « وإنما جعلناها في فَعُلْتُ تَفْعُلُ تابعة لما قبلها في القياس » فتجرى عين الفعل في القياس - وإن لم يتكلم به - مجرى لام الفعل الذي تكلم به، يعنى لَرَمَوْا الرَّجُلُ ونحوه .

قوله فيه: « وكَسَمَطٌ مجرى من الواو كما فَعُلُ في الأمر قبل أن يدركه

-
- (١) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٤٩/٤ « على مثال مفعلة » .
 (٢) في (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٤٩/٤ « ولا تجعلها » .
 (٣) في (هارون) « وإذا » .
 (٤) في (بولاق) و (هارون) « كقولهم » .
 (٥) ساقطة في الأصل، والتكملة من سيبويه .
 (٦) في الأصل: « التي » - خطأ .

الحذف، وهو قولك مَزُورٌ ومَقُولٌ يجرى مجرى مَفْعُولَةٍ منها، إلا أنك تضم الميم ^(١)، وتقول من الياء على مثال مَعِيشَةٍ ^(٢)، إلا أنك تضم الأول وذلك قولك مُجِيبَةٌ.

يعنى أنك إذا بذبت مثال «مُسْعَط» من «قل» ونحوها جرى في الاعتنال مجرى أفعُل في الأمر على الأصل قبل الحذف، وهو في التمثيل قبل الاعتنال أفعُولٌ - ساكن القاف مضموم الواو - ثم يدركه الاعتنال فتكون أفعُولٌ - مضموم الميم والقاف ساكن الواو واللام - وعلى هذا يجرى مثال مُسْعَطُ منه تقول: مَقُولٌ، ثم تُنْزِهُبُ ألف الوصل - أعنى من فعل الأمر لتحرك القاف فيخود [٧١ / ب] فقول - مضموم القاف ساكن الواو - للاعتنال - ساكن اللام - لبناء، ثم تحذف الواو لالتقاء الساكنين فتقول: قُولٌ، ومثاله من باع مُبِيعٌ جرى مجرى أفعُل منه قبل أن يدركه الحذف، وهو في التمثيل أبيع ثم يدركه الاعتنال، فنقول: أبيع ثم تصير الفاء تابعة للياء التي انقلبت واوا في هذا التمثيل الذي لا يصح فنقول: أبيع، وعلى هذا يجرى مثال مُسْعَطُ منه، ثم تحذف ألف الوصل لتحرك الياء فيكون بيع - ساكنة الياء والعين - لما ذكرت لك في الواو، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين فنقول: بيع.

والأخفش سعيد بن مسعدة ^(١) يقول: «مُجُوعٌ في مُسْعَط» فيأزمه أن يقول: قُوبٌ مُجُوعٌ، وفي بعض النسخ: وهذا خلاف قول العرب.

(١) في (بولاق) ٣٦٤/٢ «تضم الميم من ذلك».

(٢) من قوله: «لا أنك» إلى «معيشة» ساقطة في (هارون) ٢٥٠/٥.

(٣) «بن مسعدة» مكررة في الأصل - خطأ.

قوله فيه : « وقد جاء في الإسم مشتقا للعلامة ، لالعى ، سوي ذا ، على الأصل ، وذلك نحو مَكْوَزَة وَمَزِيد ^(١) . كما جاء تَمَلَّك حيث كان اسما ، وكما جاء حَيوة شبهوا ^(٢) هذا بمورق وموهب حيث أجروه على الأصل » .

يعنى أن مقالا ونحوه يعتل من أجل لليم التي في أوله اعتلال ما فيه إحدى الزوائد الأربع في أول المضارع من العمل ، لأن الميم أختن في الزيادة فأجريت مجراهن ، واعتل الفعل معهن على اعتلاله في الفعل للماضي دونهن ، وهذا للعى هو الذى أوجب الاعتلال للمضارع ثم يعتل مَفْعَل اعتلال الفعل لما ذكرت لك ، فأما مَكْوَزَة وَمَزِيد فإما اشتقا للعلامة ، أي لا يكونان إلا علمين لما تحتها من اللعى كرجل وفرس ونحوهما لا يغير ذلك ، كما أن تَمَلَّك إما اشتق لذلك أيضا ، ومن أجل ذلك خالف الفعل في الإدغام ، وكذلك حَيوة خالف الفعل حين لم تقاب الواو ية أو تدغم الياء فيها ، وقوله « شبهوا هنا بمورق وموهب حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقا للعلامة » يعنى شبهوا مَزِيد ومَكْوَزَة - حين لم يُعَلَّما ذكرت لك وأخرجا على لأصل إذ كانا مشتقين (٧٢ / أ) للعلامة - بمورق وموهب اللذين لا سبيل إلى اعتلالهما ، كما أنه لا سبيل إليه مع زوائد الفعل المضارع إذا قلت : بَوَجَل وبَوَحَل إلا مع علة قد ذكرها .

قوله فيه : « وَيَتَمَّ أَفْعَلُ اسما ، وذلك قولهم ^(٣) : هو أَوَّلُ النَّاسِ ^(٤) »

(١) فى (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ « وانما جاء هذا كما جاء تهلل » .

(٢) فى (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ « وكما قالوا حيوة وشبهوا هذا » .

(٣) فى (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ « وذلك قولك » .

(٤) بعده (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ « وأبوعب الناس » .

وأقولُ منك وأبيعُ منك . وإنما أتسوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف
 فهو أقام وأقال^(١) ، ويُنتم في قولك : ما أقوله وأبيعه ، لأن معناه معنى
 أفعل منك وأفعل الناس ، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل
 وبائع ، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس ، وهو بعد نحو الاسم
 لا يتصرف تصرفه ، ولا يقوى قوته .

يعنى أنك إذا قلت : هو أقول الناس ، فقد فضلت الاسم الأول على
 الناس ، وإذا قلت : هو أقول منك ، فقد فضلت على غيره ، أى على
 المخاطب ، وهذا معنى قوله : « كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس » ،
 وقوله : « لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع » ، يعنى به أن
 للمتعبج منه في قولك : ما أقوله وما أبيعه مزية في التفضيل على غير
 للمتعبج منه ، ولم يمثل أقول منك [وأبيع منك^(٢)] لأنه اسم ،
 وأما قولهم : ما أقوله ، وما أبيعه ، فإنما تم وإن كان فعلاً لأنه لا يتصرف ،
 ففرتوا بينه وبين الفعل للتصرف ، ولأن معناه أفعل منك فألحق به فلم يمثل
 لذلك ، ولذلك يُنتم أيضاً في قولك : أقول به ، أبيع به ، لأن معناه
 ما ذكرت لك .

وقوله فيه : « وكذلك تفضل نحو التحليل مجرى مجرى إفعل ،
 كما جرى^(٣) تفضل مجرى أفعل فأجرى^(٤) مجرى ما أوله لليم . »

(١) فى (بولاق) ٣٦٤/٢ و (هارون) ٣٥٠/٤ « أقال وأقام » .
 (٢) زيادة من هامش المخطوط .
 (٣) فى (بولاق) ٢٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٢/٤ « كما أجرى » .
 (٤) فى (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٢/٤ « فأجرى هذا مجرى » .

يعنى أنك إذا بنيت مثال التثنية من قال وباع ، قلت : تقول وتبيع ، ولم يُسمَّ ، لأنه لا يكون فعلاً في أوله تاء على هذا الوزن ، فكنت تملأ لتصرف الفعل ، وتكرر ما يكرهون فيه ، وإنما آمنت الاسم لأنه لا يتصرف تصرف الفعل فينكر فيه ما يستقلون ، والفرق بينهما ، ويجرى تقول وتبيع في الاعتلال مجرى الفعل في الأمر قبل أن يدركه الحذف ، وهو في التثنية [مثل] ^(١) قولك في الأمر من يقول أقول - مضموم الهمزة والقاف (٧٢/ب) ساكن الواو واللام - وقد تقدم هذا التفسير ، وت قوله تمثيلاً أيضاً من يبيع إبيع - مكسور الهمزة والباء ساكن الياء والمين - وكذلك مثال التحليل منها تقول فيه : تقيل وتبيع يجرى مجرى الفعل قبل أن يدركه الحذف وهو إقيل وإبيع على النحو الذي بيّنت لك .

قوله في « باب أتم فيه الاسم على مثال فثل به لسكون ما قبله وما بعده » ^(٢) : « فإن قلت : قد ^(٣) قالوا « طويل » فإن طويلاً لم يجر على يطول ، ولا على الفعل . ألا ترى أنك لو أردت الاسم على يثقل لقلت طائل غداً ، ولو كان جاء عليه لاغسل ، فإنما هو كفعيل يعنى به مفعول . »

يعنى أنك إذا قلت : هذا رجل طويل ، فالمعنى هذا رجل ذو طول ^(٤)

(١) زيادة يقتضيها الكلام .

(٢) في (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٤/٤ (هذا باب أتم فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به ولكنه أتم لسكون ما قبله وما بعده كما يتم للتضعيف إذا أسكن ما بعده نحو : اردد) .

(٣) في (بولاق) ٣٦٦/٢ و (هارون) ٣٥٥/٤ « فإن قلت : قالوا ... »

(٤) في الأصل : « ذو طويل » خطأ .

ولست تريد هذا رجل يطول ، كما أنك إذا قلت : هذا رجل ضارب فلاناً
فإنما المعنى هذا رجل يضرب فلاناً الساعة أو غداً ، وهذا رجل طائر فلاناً
الساعة أو غداً ، ونظيره قوله في هذا الباب : « فأما فاعل من عَوَرْتُ
فإنهم ^(١) إذا قالوا فاعل غداً ، قالوا عَوَر غداً ، وكذلك صَيِّدْتُ ، إنما يعنى
أيضاً أنك إذا قلت : هذا رجل أعور ، فإنما يعنى هذا رجل ذو عَوَر ،
فإذا أردت الفعل [قلت : هذا] ^(٢) رجل عاور غداً ، كما تقول : يَعْوَرُ
غداً ، وكذلك هذا جَمَلٌ أصيب ، أى ذو صَبَدٍ ، فإن أردت الفعل على
التثنية قلت : هذا جَمَلٌ صَائِدٌ غداً ، كما تقول : هذا جَمَلٌ يصيد غداً
في الثعلب ، وإن كان لا يتكلم به .

قوله في (باب ما يقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة [والياء قبلها
ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة] ^(٣)) :
« وسألت الخليل - رحمه الله ^(٤) - عن سَوِيرٍ وَبُوعٍ مَأْمَعَمٍ أَنْ ^(٥)
يقلبوا الواو ياء فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت
للضمة حين قلت : فَوَعِلَ . ألا ترى أنك تقول : سَايَرٌ وَبُوعٌ ،
فلا تكون فيها ^(٦) الواو . وكذلك فَوَعِلَ تقول ^(٧) : بُوعٌ ، لأن الواو
ليست بلازمة ، وإنما الأصل الآلف . ومثل ذلك قولهم : رُويَةٌ وَزُويَا

(١) في (بولاق) - ٣٦٧/٢ و (هارون) ٣٥٦/٤ « فإذا قالوا » .

(٢) في الأصل : « قالوا رجل عاور غداً » والتصحيح من هامش المخطوط .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هامش المخطوط .

(٤) ساقطة في (بولاق) ٣٧٣/٢ و (هارون) ٣٦٨/٤ .

(٥) في (هارون) « من أن » .

(٦) في (بولاق) و (هارون) « فيهما » .

(٧) في (بولاق) و (هارون) « نحو » بدل « تقول » .

(٢٠ - عيون سيبويه)

وَنُوي ، لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ، لأن الأصل ليس بالواو ، فهي في سُوَيْرَ أَجْدَرُ أَنْ يَدْعُوها ، لأن الواو تفارقها إذا تركت فُوعِلَ ، وهي في هذا ^(١) لا تفارق إذا تركت الهمزة .

يعنى بقوله (٧٣ / أ) « لا تفارق » أنك إذا لم تهمل لم تجد مصدرا إلى غير الواو كما وجدته في سُوَيْرَ حين تقول : سَايِرَ .

قوله فيه : « ونحو هذه الياء والواو ^(٢) في سُوَيْرَ وَتُجْوِعَ واو « ديوان » وذلك لأن هذه الياء ليست لازمة للاسم كازوم ياء فَيَعْمَلُ وَفَيَصَالُ وَفَيَعْمَلُ ونحو ذلك ، وإنما هي بدل من الواو ، كما أبدلت ياء « قيراط » مكان الراء ألا تراهم يقولون ديوين ^(٣) في التحقير ، ودواين في الجمع ، فنذهب الياء فلما كانت كذلك شُبِّهَتْ هذه الياء بواو رُوبِيَّةٍ وواو بُوطِرٍ ، فلم يُغَيَّرُوا للواو ^(٤) كما لم يغيروا تلك الواو للياء . ولو بنيتها - يعنى ديوان - على فِعْمَالٍ لَادْغَمْتُ ، ولكنك ^(٥) جعلتها فِعْمَالٍ ثم أبدلت ، كما قلت تَظَنَّنِيْتُ وَلِذَلِكَ ^(٦) قلت : قراريط فرددت [الراء] ^(٧) وحذفت الياء ، وهي من يَبْتُ عَلَى الْقِيَاسِ لَوْ قِيلَ رِبْيَاعٌ بِإِدْغَامٍ ، لأنك لا تنجو ^(٨) من ياءين .

-
- (١) في (بولاق) و (هارون) « في هذه الأشياء لا تفارق » .
 (٢) في (بولاق) ٣٧٣/٢ و (هارون) ٣٦٨/٤ « الواو والياء » .
 (٣) في الأصل « دويون » .
 (٤) في (بولاق) و (هارون) « الواو » .
 (٥) في الأصل : « وولكنها » .
 (٦) في (هارون) « وكفلك » .
 (٧) ملاحظة في (بولاق) و (هارون) .
 (٨) في الأصل : « لا تنجوا » وكذلك رسمها في تفسيره في الموضعين بعد ذلك .

يعني أن ديوان أصله ديوان على فعال ثم قلبوا الواو الاولى ياء فصارت كالواو المبذلة من الهزمة في روياء لم تدغمها في الواو ، وكما لم تدغم هذه في الياء للملة التي تقدم ذكرها ، والواو في سورير أولى بترك القلب والإدغام لأنك قد تدع الواو وتجد عنها مصرفاً إلى الألف فنقول : مسأير ، ولست تجد مصرفاً من الواو في روياء ، ولا من الياء في ديوان إلى الألف ، فديوان أخت روياء فيها ذكرت لك ، ولو قلت : فعال أو فيعال من بت ونحوها لقلت ببيع بالإدغام ، لأنك لا تنجو من يمين ، كما تنجو منهما في ديوان على الشرط الذي تقدم من التفسير .

قوله في (باب ما الهزمة فيه في موضع اللام من ذوات^(١) الياء والواو) :

« فسائية إنما كان حذوها مسأوتها ، فكرهوا الواو مع الهزمة لأنها حرفان مستقلان . وكان أصل أشياء شيناء ، فكرهوا منها مع الهزمة مثل ما كره من الواو ، وكذلك أشاوى^(٢) ، كأنك جمعت عليها إشاوة ، وكان أصل إشاوة شياء^(٣) ، ولكنهم قلبوا^(٤) وأبدلوا مكان الياء الواو ، كما قالوا أئبته أنوّه ، وجيبته رجأوة ، والعليا والعلياء » .

يعني أن شيناء هي فعلاء كحمرأه (٧٣/ب) فكرهوا الياء وبهذه

- (١) في (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « من ينات » .
 (٢) في (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « وكذلك أشاوى أصلها شيايا » .
 (٣) في (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « شياء » .
 (٤) في (بولاق) ٣٧٧/٢ و (هارون) ٣٧٦/٤ « قلبوا الهزمة قبل الشيناء » .

الهمزة ، كما كرهت الواو وبعدها الهمزة في مساوئة حين قلبوا فجعلوا الهمزة مكان الواو ، والواو مكان الهمزة ، فانقلبت الواو ياء لسكسة الهمزة قبلها .

فقالوا : مَسَائِيَةٌ فِي مَفَاعِلَةٍ مَقْلُوبَةٍ مِنْ مَفَاعِلَةٍ ، فَكَذَلِكَ شَيْءٌ لِمَا كَرِهْتَ الْيَاءَ مَعَ الْهَمْزَةِ قَلْبُوهَا فَقَالُوا : أَشْيَاءٌ قَبِيْلُهَا مَقْلُوبَةٌ مِنْ قَهْلَاءٍ وَكَذَلِكَ أَشَاوَى كَأَنَّكَ جَمَعْتَ عَلَيْهَا إِشَاوَةً ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أَشَاءِي مَهْمُوزًا ، لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ فَعَائِلٌ ، وَلَكِنْهَا لِمَا كَانَتْ هَمْزَةٌ عَرَضَتْ فِي الْجَمْعِ ، وَكَانَتْ الْوَاوُ فِي الْوَاحِدِ أَبْدَلَتْ وَآوَا كَمَا فَعَلُوا فِي جَمْعِ إِدَاوَةٍ وَعِلَاوَةٍ وَهَرَوَةٍ حِينَ قَالُوا : أَدَاوَى وَعِلَاوَى وَهَرَاوَى ، وَعَلَنَهُ عِلَّةٌ مَطَايَا .

قوله في (باب ما كانت الواو والياء فيه لامات) :

« وَتَقُولُ فِي فُعْلٍ مِنْ جِئْتُ : جِيءٌ . فَإِنْ خَفِضْتَ الْهَمْزَةَ قُلْتَ : جِيءٌ فَصُمْتُ لِلتَّحْرِيكِ ، وَتَقُولُ فِي فُعْلٍ مِنْ جِئْتُ : جُوِيءٌ ، فَإِنْ خَفِضْتَ قُلْتَ : جِيءٌ بِقَبْلِهَا يَاءٌ لِلْحَرَكَةِ ، كَمَا تَقُولُ فِي مَوْقِنٍ : مُيَيْقِنٌ فِي التَّحْرِيكِ (١) لِلتَّخْفِيفِ . »

يَعْنِي أَنَّ فُعْلًا قَدْ تَحْرَكَ الْعَيْنُ مِنْهُ فَيَقَالُ مِنْهُ فُعْلٌ كَقَعْتُ ، وَفُعْلٌ كَقُضِرَ وَفُعْلٌ كَقُنِبَ ، وَفُعْلٌ كَقَالَ ، وَفُعْلٌ كَقَفَّحَ ، وَفُعْلٌ كَقَضَدَ ، فَلِهَذَا انْتَصَرَفَ صَارَتْ الْيَاءُ فِيهِ تَابِعَةً لِلْعَيْنِ ، فَقُلْتَ فِي جَمْعِ أَبِيضٍ : بِيضٌ ، فَتَبِعَتْ الْيَاءُ الْيَاءَ ، فَانْكَسَرَتْ ، لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ ، وَقُلْتَ فِي فُعْلٍ مِنْ جِئْتُ : جِيءٌ فَتَبِعَتْ الْجِيمُ الْيَاءَ ، وَإِنَّمَا تَبِعَتْهَا إِذَا كَانَتْ بِمَا كُنَتْ فَإِذَا تَحَرَّكَتْ لَمْ تَتَّبِعْهَا فَتَقُولُ فِي تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ جِيءٌ فَتَضُمُّ الْجِيمُ وَلَا تَنْكَسِرُهَا

(١) فِي (بُولَاق) ٢٨٢/٢ وَ (هَارُون) ٢٨٦/٤ « فِي التَّحْرِيكِ » .

لتنحرك الياء ، ألا ترى أنك تقول : مُوقِنٌ فنقلب الياء واوا لسكونها وحركة ما قبلها ، فإذا تحركت الياء لم تقلبها ، وقلت مُيَيِّقِنٌ ، فأما فَعْلَلٌ من جئت فإن عينه لا تتحرك أبدا مادام على هذه العدة ، فلما كان كذلك فلم يتصرف لم يحلوا الفاء فيه تابعة للعين فنقول في فَعْلَلٍ من باع : يُوْعَمُ ، ومن كَرَلَ كَوُلُّ ، ومن جئت : جَوِيٌّ والأصل جَوُؤُ ، غير أن الهمزتين إذا التقيا في حرف واحد (٧٤ / أ) لزم بدل الثانية ألفا إن كان ما قبلها مفتوحاً ، وأياً إن كان ما قبلها مكسوراً ، كقولك في فَعْلَلٍ من جئت وقرأت : جَيِّياً وقرأ ، وفي فَعْلَلٍ : حَيِّياً وقرئ ، وفي فَعْلَلٍ : جَوِيٌّ وقرئ ، وكان الأصل أن يقولوا : جَوُؤُ وقرؤ بضم الهمزة ، ولكنهم لما ضموا الهمزة انقلبت الهمزة الثانية واوا لاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة وتذهب الواو مع التنوين لالتقاء الساكنين ، ثم تعود إذا ذهب التنوين ، وليس في كلام العرب اسم آخره واو ما قبلها متحرك ، فكسروا المضموم لذلك ، وانقلبت الواو ياء . ليصير الاسم على ما في كلام العرب نحو قاضٍ وغازٍ ، ولذلك قالوا في جمع دَؤُورٍ وحَقُورٍ أدل وأحق .

فإن خففت فَعْلَلٌ من جئت وهو جَوِيٌّ حذف الواو ورددت الياء وانقلبت حركة الهمزة عيناً ، لأنك إنما كنت قلبتها واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، فلما ذهب اليكون وجاءت الحركة رجعت الياء ، كما رجعت في مَوِيٍّ إذا قلت مُيَيِّسِرٌ ومَيَّاسِرٌ فنقول : جَوِيٌّ .

قوله في (باب ما إذا التقى فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء . . .) :

« وإن شئت قلت صارت الهمزة مع الألفين حيث اكتنفتهما بمنزلة همزتين لقرب الألف منهما ^(١) فأبدلت . يدرك على ذلك أن الذين يقولون سَلَاةٌ فَيُحَقِّقُونَ ، يقولون : سَلَاةٌ ^(٢) [بين بين ^(٣)] فلا يحققون ، كأنها همزة جاءت بعدها . »

يعنى أن الذين يحققون الهمزة في سَلَاةٍ في الرفع والخفض [لا] ^(٤) يحققونها في النصب إذا اسكتوا على الكلمة ولم يصلوها بما بعدها وجعلوا الألف بدلا من التنوين فيقولون : سَلَاةٌ حين اكتنفت الهمزة الألفان ، ولو حققوها مع الألفين لصارت الكلمة كأن فيها همزتين مجتمعتين .

قوله في (باب الضعيف في بنات الياء) :

« ومثل ذلك مُعَيَّبةٌ لأنك قد تخرج الهاء فنذهب الحركة ، وليست بلازمة لهذا الحرف ، وكذلك مُحَيَّبان ^(٥) . »

يعنى أنك إذا قلت : حياء ثم جمعت فقلت : أَحْيِيَّةٌ ، فإن حركة الياء الثانية لازمة ، لأر الهاء لا يفارق (٧٤ / ب) هذا للنال ، لأنه ليس في الكلام أَفْعِلْ بنير هاء إلا أصحح ، وكذلك تَحْيِيَّةٌ ، لأن الهاء لازمة بمنزلة أَحْيِيَّةٌ فإن شئت ضاعفت ، وإن شئت أدغمت ، وأما مُعَيَّبةٌ ومُحَيَّبان فلا يجوز الإدغام فيها ، لأنك قد تقول : مُعَيٌّ فذهب الهاء ولا تلزم الحركة ،

(١) في الأصل : « منها » وأثبت ما فى (بولاق) ٣٨٤/٢ و (هارون) ٣٩٠/٤ ، والكلام عن « مطايا » .

(٢) فى (بولاق) و (هارون) « يقولون رأيت سلا » .

(٣) ما بين المعقوفين كتب بخط صغير فوق كلمة « سلا » .

(٤) زيادة لتصحيح المعنى .

(٥) (بولاق) ٣٨٨/٢ و (هارون) ٣٩٧/٤ .

كما لا نلزم في قوله - عز وجل - (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ^(١)) .

قوله في (باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ...) .

« ونقول في فَعُول من شَوَيْتَ وطَوَيْتَ شَوَوِيَّ وطَوَوِيَّ ، وإنما حُدِّثا - وقد قلبوا الواوين - طَبَّيَّ وشَبَّيَّ ، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في [حَيَّ ^(٢)] حين أضفت إلى حَيَّة فقلت حيوي ^(٣) » ،

قال أبو نصر : وقع في الكتاب شَوَوِيَّ وطَوَوِيَّ الواو الأولى ساكنة غير مدغمة في الثانية ، وهو غلط وقع في النسخ ، والصواب تحريك الواو الأولى بالفتح والثانية بالكسر ، وإنما حركت الواو الأولى بالفتح وأصلها السكون كما حركوا الياء من حَيَّ حين قالوا حَيَّرِي ، فكما حركوا هذه الياء إلى الفتح وأصلها السكون في الإضافة كذلك حركوا الواو المنقلبة ياء لسكونها وبمسدها ياء ، فلما تحركت رُدَّتْ إلى الأصل ، وكذلك وقع في

(١) القيامة ٤٠ - وأجاز الفراء الادغام في (أن يحيى الموتى) بنقل حركة الياء الأولى إلى الحاء وادغام الياء في الياء . وهذا خطأ عند سيبويه وأصحابه ، وذلك لأنه إذا كان « يحيى » مرفوعاً لم يجز الادغام باجماع النحويين لئلا يلتقي ساكنان ، لأن الياء الثانية ساكنة . فإذا قلت : « أن يحيى » لم يجز الادغام أيضاً لأن الياء الثانية وإن كانت قد تحركت فحركتها حركة اعراب عارضة غير لازمة ، وأيضا فكيف يكون حرف واحد يدغم في موضع لغافل دخل عليه غير لازم ، ولا يجوز أن يدغم وهو في موضع رفع ، والرفع الأصل .
انظر معاني الفراء ٢١٣/٣ ، واعراب القرآن للنحاس ٥٧/٣ ، والبحر المحيط ٣٩١/٨ .

(٢) تكملة من هامش المخطوط .

(٣) (بولات) ٣٩٢/٢ و (هارون) ٤٠٨/٤ .

السكناب فيقول من طوبت طَيَّوِي^(١) - بياء ساكنة بعدها واو مكسورة وهو غلط أيضاً ، والصواب فتح الياء كحيوى في النسب إلى حية .

قوله فيه : « وتقول في ^(٢) مَلَكُوت من رَمَيْت : رَمَوْتَ ، ومن غَزَوْتَ : غَزَوْتَ ، تجعل هذا بمنزلة ^(٣) فَعَلُوا وَفَعَلُون ، كما جُمِلَتْ قَمَلَان بمنزلة قَمَلَا لَانَيْن ، وقَمَلِيل بمنزلة قَمَلَا ^(٤) ، وذلك ^(٥) رَمِيَا ، جاءوا بها على الأصل كراهية النباس الواحد لَانَيْن ، وقالوا رَحَوِي ولم يحدفوا ، لأنهم لو حدفوا لالنبس ما لعين فيه مكسورة ، ما لعين فيه مفتوحة » .

يعنى أن تقول من رميت وغزوت ، وقمَلَان ، وفعليل كله مجرئ على الفعل ، ففَعَلُول كَفَعَلُوا وَفَعَلُون يعقل اعتلاله تقول فيه : رَمَوْتَ وَغَزَوْتَ كما تقول : رَمَوْا وَغَزَوْا ويرمون ويغزون فتحذف لام الفعل للاعتلال ، كما تحذفها من الفعل ، وقمَلَان من رميت وغزوت (٧٥ / أ) كَقَمَلَا ، تقول : رَمِيَان وَغَزَوَان فتصح الواو والياء كما صحنا في الفعل إذا قلت : رَمَا وَغَزَوَا ، وقمَلِيل من رميت وغزوت أيضاً بمنزلة قَمَلَا في الصيغة تقول فيه من رميت وغزوت : ^(٦) رَمَوِي وَغَزَوِي ، فتحرك الحرف للفعل

- (١) انظر (بولاق) ٣٩٣/٢ و (هارون) ٤٠٨/٤ .
(٢) في (بولاق) ٤١١/٤ « وتقول في [مثل] ملكوت » .
(٣) في (بولاق) ٣٩٥/٢ و (هارون) ٤١١/٤ « مثل فعلوا » .
(٤) في الأصل : « وفعليل » - وفي (بولاق) و (هارون) « وفعليل بمنزلة فعلى » وانظر رد أبى نصر على المبرد بعد ذلك .
(٥) في (بولاق) و (هارون) « وذلك قولك رميا » .
(٦) بعدها في الأصل : « أيضاً » خطأ .

كتحريكه في ثَمَلًا إذا قلت : رَمَيْتَا وَغَزَوَا ، فإنما صح دلي صحة الفعل ، ولا يلتفت إلى انقلاب الياء واوا في فعليل من رميت ، وإنما ذلك لاجتماع الياءات

ووقع في حاشية الكتاب قال أبو العباس : الصحيح عندي أن يكون كما جُمِلَتْ فعليل بمنزلة فَعَلَيْتُ وفَعَلَانْ بمنزلة فَعَمَلًا . وذلك غلط ، لأن فعليل وفَعَلَيْتُ إنما هما مجريان على فَعَمَلًا فيصهران بصحته كما اعتل ما ذكرنا على اعتلال الفعل .

وقوله في رَحَوِي « لم يحدنوا لأنهم لوحنوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة » يريد أنك لو حذفت الياء من رَحِي في النسب كراهية انقلابها إلى الواو حين اجتمعت الياءات مع كسرها وما قبلها متحرك لزمك أن يقول : رَحِيٌّ بكسر الحاء فيلتبس فعل المفتوح العين بفعل المكسور العين .

قال أبو نصر : وقع في (باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجميع الذي هو على بناء ^(١) مفاعل ومفاعيل) « وأما فعليل من غزوت فعلى الأصل لا يحدف ولا يهمز ^(٢) ، وذلك غَزَاوِيٌّ ، لأن الواو بمنزلة الحاء في أضاحي ، ولم يكونوا ليغيروها وهم يدعون المزة إليها في مثل غَزَاوِيٍّ »

وذلك غلط من الكتاب ، وإنما الصواب غَزَاوِيٌّ منسوب إلى غَزَاهُ .

(١) في (بولاق) ٣٩٧/٢ و (هارون) ٤٢٥/٤ « على بناء الجمع الذي هو على مثال ... » .
(٢) في (بولاق) ٣٩٧/٢ « لا يهمز ولا يحدف » .

قوله في (باب التضعيف) :

« ومن ذلك تُنْفِي فَاَلْزَمُوهُ ^(١) التضعيف . ومن قال في صَيْد : صَيْدٌ قَالَ فِي سُرُرٍ سُرٌّ فَحُفِفَ . وَلَا يَسْتَنْكَرُ فِي عَجْمِيَّةٍ عُمْ . فَأَمَّا الثُّنْيَى وَنَحْوُهَا فَالتَّخْفِيفُ ، لَمْ يَسْتَعْمَلُوا فِي كَلَامِهِمُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ ^(٢) لَامَاتٍ فِي بَابِ فُعْلٍ ، وَاحْتَمَلِ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ ^(٣) لَخَفَتْهَا ، وَأَنَّهُ أَقْلُ الْأَصُولِ عِدَدًا . »

يعني أن العرب تقول فيها جاوز ثلاثة أحرف إذا كانت لام فِعْلِهِ ^(٤) ياء أو واو ما قبلها مكسور بالفتحة في الرفع والخفض نحو هذا قاضٍ ومُسْتَقْضٍ ومررت بقاضٍ ومُسْتَقْضٍ ، ولا يحركون الياء بالضم ولا بالكسر لثقلها ، فإذا كان في النصب فتحوا لثقلها (٧٥ / ب) فيقولون : رأيت قاضياً ومُسْتَقْضِياً .

فإذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ، وكانت لامية ياءً أو واو لم يُبْنِ على فَعْلٍ - بضم الفاء والعين - فيكون ثُنْ منقوصاً كما ترى في الرفع والخفض وتُنْفِي في النصب ، واحتمل أن يسقط المثال الأخف من الثلاثة ، ويستعملوا ما هو أثقل لما يلزمهم من تحريك الياء بالضم والكسر بعدما قد كفوا مؤنثها لثقلها ، وأنها أقل الأصول عدداً .

ووقع في حاشية الكتاب عن المبرد وإيما قالوا تُنْفِي فأسكنوها ، ولم

(١) في (بولاق) ٣٩٩/٢ و (هارون) ٤٢١/٤ « فَاَلْزَمُوهُ »

(٢) في (بولاق) ٣٩٩/٢ و (هارون) ٤٢١/٤ « الياء والواو »

(٣) في (بولاق) ٣٩٩/٢ و (هارون) ٤٢١/٤ « واحتمل هذا في الثلاثة أيضاً لثقلها »

(٤) « فعلة » مكررة في الأصل - خطأ

يحركوا ، لأنهم لو حركوا ذهب الإعراب فصار كُنِي ، فلما سكنت النون
عَرَبَتْ الياء ولزم السكون لذلك فلم يحرك غير .

فيلزمه ألا يجيز فعل في هذا الممثل لذهاب الإعراب ، وهم يقولون :
رَدِي رَدِي رَدِي فهو رَدِي ، ووَجِي فهو وَجِي ، فليس قوله بشيء وإنما
هذا اتباع لقولهم . ألا ترى أنك تجد من هذا النحو فعل كَرَحِي ،
وفعل كَرَدِي ، وفعل كَجَحِي ، وفعل كَرَدِي ، وفعل كَمَتِي ، ولا
تجد فعل .

قوله في (باب الإدغام) :

« فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف
المد واللين ^(١) ، أو بما فيها منها . وإن شئت أخفيت . »

يعنى بقوله « فإذا أردت إجراء الحروف » فإذا أردت تحويلها بإحدى

الحركات الثلاث - الرفع والنصب والخفض - رفعت صوتك بحروف المد
واللين فقلت : « أو في أو قو ، فلا بد من حروف اللين ، لأن الحرف
المحرك لا ينفرد كما لا ينفرد بالسكون ، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف
المتحرك الحلقته أحد حروف اللين بعده ، وإذا أردت أن تلفظ بالسكون
أدخلت همزة محركة بالكسر فقلت إذا أردت اللفظ بالمدال من قد والياء
من أضرب ونحوهما إد وإب »

(١) في (بولاق) ٤٠٥/٢ و (هارون) ٤٣٤/٤ « بحرف اللين والـ »

وقوله « أو بما فيها منها » يعنى بإحدى الحركات ، فإذا كان كذلك لم يكن بدء من كلام بعده كقولك كم ومن ونحو هذا : وقوله « وإن شئت أخفيت » يعنى لم ترفع صوتك وكان خفياً .

قوله فى (١) (باب الإدغام فى الحرفين اللذين تضع لساؤك لهما موضعاً واحداً ...) :

« وذلك أن كل شِعْر حذبت من أتم بمائه حرطاً متحرّكاً ، أوزنة حرف متحرك فلا بد فيه من حرف اللين (٢) للردف ، نحو :

..... وما كل مؤت نصحه بليب (٣) (١/٧٦)

فالياء (٤) التى بين الباءين ردف »

قال أبو نصر : هذا البيت :

وما كل ذى لب مؤت يك نصحه وما كل مؤت نصحه بليب (٥)

(١) فى الأصل : « قوله فيه فى » وزيادة (فيه) هنا خطأ .

(٢) فى (هارون) ٤٤١/٤ « من حرف لين »

(٣) ذكر البيت فى (بولاق) ٤٠٩/٢ كاملاً ، وأكمله (هارون) فى تحقيقه

للكتاب .

(٤) فى (بولاق) « والياء » .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لآبى الأسود الدؤلى فى ديوانه ٩٩ وهو فى

الأعلم ٤٠٩/٢ ، والحيوان للجاحظ ٦٠١/٥ ، والمغنى ٢١٧/١ ، والخزانة ٢٨٣/١ ،

والهمع ٥٩/٢ ، وابن السيرافى ٤٣٨/٢ ، والرواية عنده (فما كل ذى نصح ... »

والشاهد فيه (بليب) حيث وقعت الياء حرف مد موقع الحرف المتحرك فى

اقامة الوزن فكانت ردفًا للروى ، ولذلك لزمّت فلا يجوز فى موضعها إلا الواو لأنها

فى المد بمنزلتها .

محذوف من الطويل ، حذف من بنائه مفاعيلين أو مفاعيلين فُرد إلى
فعلين ، فإذا كان محذوفاً من مفاعيلين فالمحذوف زنة حرف متحرك وزنته
« مُل » وهو المين والياء من مفاعيلين ، وُرد إلى مفاعيلين ، وزنه فعلين ،
وإذا كان محذوفاً من مفاعيلين فالمحذوف حرف متحرك وهو المين ، قصار
مفاعيلين ، وزنه فعلين .

قوله فيهِ : « وتصدق ذلك قراءة ^(١) الحسن » إلا من خُطِفَ
الْخُطْفَةُ ^(٢) » وقع في متن الكتاب « خُطِفَ » - بفتح الخاء وكسر الطاء
وفي حاشيته خُطِفَ الخُطْفَةُ - بفتح الطاء بالنشيد وفتح الخاء - عند
أبي العباس .

قال أبو نصر : فتح الخاء والطاء ، وكسر الخاء وفتح الطاء ، وفتح الخاء
وكسر الطاء ، وكسر الخاء والطاء ، كل ذلك جائز إلا أن القراءة سنة
لا تخالف ، فإن كان أحد من القراء قرأ بكسرها فذلك لأنه كسر الطاء
لكسرة الخاء ، كما قرئ « مُرْدُفَيْن » ^(٣) فضمت الراء بضمة الميم . وحرك

(١) في (بولاق) ٤٦٠/٢ و (هارون) ٤٤٤/٤ « قول الحسن »
(٢) الصافات ١٠ - وقراءة الحسن بكسر الخاء والطاء مع تشديد الطاء وكسر
في اتحاف فضلاء البشر ٣٦٨ ، والبحر المحيط ٣٥٣/٧ وهذه هي الرواية الغالبة
عنه ، وروى عنه أيضاً (خطف) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة ، وجاء في لغة
خطف بكسر الخاء وفتح الطاء مشددة ، كما ذكر أبو نصر الوجه الأربعة الجائزة
في التخفيف . وأصل المشددات اختلطت فادغمت التاء في الطاء لأنها اختبأ وفتحت
الهاء لأن حركة التاء ألقيت عليها وحذفت ألف الوصل ، ومن كسرها فلا تتواءم
المساكنين ، ومن كسر الطاء فقد اتبعها لكسرة الخاء .
(٣) الانتقال من الآية ٩ ، زعم الخليل أنه سمع رجلاً من أهل مكة يقرأ
(مردفين) واختلفت الرواية عن الخليل فقليل (مردفين) - بضم الراء والميم -
وقيل : بضم الميم وكسر الراء ، وأصل هذا مرتدفين أدغمت التاء في الدال فأسكنت ، =

الخاء حين حذف ألف الوصل بحركة الألف ، ومن قال : حَطَفَ - بفتح الخاء والطاء - فإنه أَلْقَى حركة التاء على الخاء ، وحذف [ألف]^(١) الوصل وأدغم التاء في الطاء ، ومن فتح الخاء وكسر الطاء فإنه كسر الخاء والطاء ، ففتح الخاء وترك الطاء مكسورة إعلاما أنه فتح الخاء بعد أن كانت مكسورة ، كما قالوا : « نَعَمْ » فكسروا النون لكسرة الدين ، ثم سكنوها ، وبقيت كسرة النون - وإن كان الذي أوجب كسرها قد ذهب - وكما قالوا في رَمَوْ : رَمَوْ فبقيت الواو - وإن كانت الضمة التي كانت عليها قد ذهبت - ومن كسر الخاء وفتح الطاء فإنه كسرهما للساكنين حين حذف ألف الوصل وأدغم التاء في الطاء .

قوله في (باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي [هي]^(٢) من مخرج واحد) :

« وما قالت العرب في إدغام الماء مع^(٣) الخاء قوله :

كأنها بعد كلال الزاجر ومسح مرقع قباب كاسر^(٤) (٧٦/ب)

= فلما التقى ساكنان - الزاء والذال - حرك الزاء لالتقاء الساكنين ، فمن ضمهما جعلها اتباعا لضمه الميم قبلها ، ومن كسر جعلها تابعة لكسرة الذال بعدها .
انظر المحتسب ٢٧٢/١ ، والبحر المحيط ٤٦٥/٤ .

- (١) زيادة من هامش المخطوط .
- (٢) تكملة من هامش المخطوط .
- (٣) في (بلاق) ٤١٣/٢ و (هارون) ٤٥٠/٤ « في الجاء » .
- (٤) البيت من الرجز ، وقد روى في سيبويه ، والمحتسب ٦٢/١ واللسان (كسر) ، والمخصص ١٣٩/٨ ، وسر صناعة الاعراب ٦٥/١ بدون نسبة فيها ورواية ابن جني في المحتسب وسر الصناعة توافق رواية أبي نصر ، وفي سيبويه (ومسح) وفي اللسان (ومسح) .

يريد^(١) ومسحه [ولكن الإخفاء جائز]^(٢) .

قال أبو نصر : لم يرد سيبويه - رحمه الله - الإدغام ، وإنما أراد الإخفاء ومعنى الإدغام في قوله « وما قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء » الإخفاء وكيف يريد الإدغام والإدغام يكسر الشعر ، ولا يكسره الإخفاء ؟ ومسحه مخفى [بزنته غير مخفى]^(٣) ولو أن قلنا قال : أقول في إدغام ومسحه بالإخفاء لأصاب ، لأن الإخفاء ضرب من الإدغام .

قوله فيه : « ولم نسمعهم قالوا في التحريك حين سَلِمَمان فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي تَحْرُحُها معها من الخياشيم ، لأنها لا تُحوَّلُ حتى تصير من مُخْرَجٍ موضع الذي بيدها »^(٤) .

يعنى أن النون لا تسكن مع حروف النغم إذا كان أصلها الحركة ، كما لا ندغم فيها .

ورقع في حاشية الكتاب تفسير 'ظن' للأخفش وهو : « أى إن أدغمت

= والشاهد فيه إخفاء الهاء في (ومسحه) والإخفاء عند سيبويه ضرب من الإدغام ، ولهذا سماه ادغاما ولو أراد به الإدغام الحقيقي لانكسر البيت .

(١) في (بولاق) و (هارون) « يريدون » .

(٢) هكذا وردت هذه العبارة هنا وفي بعض نسخ كتاب سيبويه ، وهي ليست

موجودة في (بولاق) ولا (هارون) ، وهي ليست من متن الكتاب ، وإنما من

تعليقات أبي الحسن الأخفش ، وقد جاء في بعض نسخ الكتاب : قال أبو الحسن

« لا يجوز الإدغام في مسحه ، ولكن الإخفاء جائز » .

انظر هامش رقم ٤ (هارون) ٤٥٠/٤ ، وانظر تعليق ابن جني على كلام

الأخفش في اللسان (كسر) .

(٥) زيادة من هامش المخطوط .

(٦) (بولاق) ٤١٥/٢ و (هارون) ٤٥٥/٤ .

مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، لأنهم قد يطلبون هنا من الاستغفاف ما يطلبون إذا حركوها ^(١) ، ولا تدغم في حروف الحلق البتة ^(٢) .

وهذا مخالف لما في متن الكتاب ، وكيف يعنى الإدغام وهو يقول : « لأنها لا تحوّل حتى تصير من مخرج موضع الذى بعدها » ويقوى ذلك أيضا قوله « ولم تقو هذه الحروف - يعنى حروف الحلق - على أن تقلبها لأنها تراخت عنها ولم تقرب قرب هذه الستة » ^(٣) وإعلاء يعنى بالستة الراء واللام والنون والياء والواو والباء ^(٤) ، ومما يوضح ذلك قوله بعد هذا فى الباب « وليس حرف من الحروف التى تكون النون معها من الخياشيم يدغم فى النون ، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتقلب

(١) فى الأصل : « اذ حركوها » وفى (بولاق) و (هارون) « اذا حولها » .

(٢) هكذا وردت هذه الفقرة بتمامها فى متن سيبويه فى نسختين من نسخ الكتاب . انظر (هارون) هامش ٢ ، وكذلك فى (بولاق) و (هارون) وقد سقط منها فيهما قوله : « أى ان ادغمت مع ما تخفى معه » .

(٣) هذان النصان يتصلان بنص سيبويه المذكور فى صدر التفسير هنا وهو قوله : « ولم تسمعهم قالوا ... » وذلك بعد حذف ما ظن أنه من تفسير الاخفش ، بقوله : « يعنى حروف الحلق » من كلام أبى نصر .

(٤) فى عبارة أبى نصر هنا نقص وزيادة : فقد ذكر سيبويه ١٤/٢ الحروف التى تدغم فيها النون وهى الراء واللام والميم والواو والياء ، وقال عن الباء : « وتقلب النون مع الباء ميبا لأنها فى موضع تغل فيه النون » ، فأرادوا أن تدغم هنا اذ كانت الباء من موضع الميم « فجعل قلبها مع الياء ميبا ادغاما ، أما ادغام النون فى النون فهو من الحكيم العام فى التقاء المثليين اذا سكن أولهما » . فلم يذكر أبو نصر الميم وزاد النون .

والعبارة المشهورة فى أحكام التجويد تقول : ان النون الساكنة تدغم فيما بعدها اذا كان حرفا من حروف يرملون ، أما اذا وقعت بعدها الباء فيسمى ذلك اقلاما .

وعلى ذلك يكون النقص عنده الميم ، والزيادة هى الباء .

حرفاً بمنزلة الذى بعدها ، وإنما هي معهن حرف بائرٌ مخرجهُ من الخياشيم فلا يُدغمُ فيها كما لا تدغم فيهن . ففعل ذلك ^(١) بها معهن لمُهديهن منها وقلة شبههن بها فلم يُحتمل لمن أن تصير من مخرجهن ^(٢) .

قوله في (باب الإدغام في حروف طرف اللسان والشنايا) :

« وأما اختصاصوا ^(٣) واقتنوا فليس كذلك ، لأنهما حرفان وقعاهما تحريك والتحريك ^(٤) أصلهما كما أن التحريك الأصل في مُمد . والساكن الذى قبله قد يتحرك في هذا اللفظ كما تحرك فاء فَمَلْتُ نحو مددت ، لأنك تقول : قد ^(٥) مُدَّ وُقِلَّ ونحو ذلك » .

قال أبو نصر : اشتطم واضترضف واستدرك واستثبت ونحوها لا يجوز فيها إدغام لأنك لو أدغمت سكنت التاء رَأَدِغْتِها في الحرف الذى بعدها ، وحركت السين (٧٧ / أ) وزهبت ألف الوصل لتحرك السين ، وهذه السين ليس لها أصل في الحركة فامتنعت من التحريك لذلك ، فلم يكن إدغام ، ومع ذلك فإن ^(٦) الحرف الذى بعد التاء أصله السكون فحرك لعله ^(٧) أدركته ، فكما لا تدغم التاء التى في استثبت ونحوه في الحرف الذى بعدها مادام

(١) فى (بولاق) ٤١٦/٢ و (هارون) ٤٥٦/٤ « كما لا تدغم هى فيهن ،

وفعل ذلك ... » .

(٣) فى (هارون) « من مخارجهن » .

(٢) فى (بولاق) ٤٢٤/٢ و (هارون) ٤٧٣/٤ « فأما » .

(٤) فى (بولاق) « والتحرك » وكذلك فى (هارون) فى هذا الموضع

والذى بعده .

(٥) فى (بولاق) و (هارون) « لأنك قد تقول : قد ... » .

(٦) فى الأصل : « ان » .

(٧) فى الأصل : « لعله فلم أدركته » خطأ .

سا كينا ، كذلك لاتدغمها فيه وهو متحرك حركة علة^(١) ، فأما اخنصم واقتتل فالتاء والصاد متحركتان والتحريك أصلها فلذلك جاز الإدغام كما فعلت في مُجِدَّة ، لأنه وإن كان الأصل مُمَدِّدًا في زنة مُفْعِل فإن أصل هذه لليم النانية التي هي فاء الفعل الحركة ، ألا ترى أنك تقول : مدت ، ومدَّة فالأصل الحركة قبل دخول الزيادة ، وكذلك تقول : قال فالقاف متحركة فإذا ألحقها الزيادة في المضارع سَكَنَتْ ، فكان ينبغي أن تصح الواو لسكون ما قبلها ، غير أن هذا السكون ليس أصلاً فلذلك بقى في المضارع على الاحتلال الذي في اللام ، ولذلك كان كذلك في الأمر في قولك : قُلْ ونحوه .

قوله في (باب الإدغام في حروف طرف اللسان) :

« فإن^(٢) قلت : ألا قالوا بُيِّنْهُمْ ففعلوا الآخرة نونا ، فإنهم لو فعلوا ذلك صار الآخر^(٣) أقوى عليه » .

يعنى أن حد الكلام أن تدغم الأول في الآخر فتسكن الأول وتقوى الآخر للتحريك عليه ، وليس من كلامهم أن تدغم الآخر في الأول فتسكن الآخر وتقوى الأول عليه ، فلما كان الأول هو الساكن على كل حال في حد كلامهم صار الآخر أقوى عليه فتقول . يُبَيِّنْهُمْ كما ترى .

(١) أى فيما لو حركتها لعله ، كما لو قلت مثلاً : استطار واستضاء واستدار

واستثار .

(٢) هذا النص قبل النص السابق فى سيبويه ، وربما يكون ذلك ما دعاه

لذكر عنوان الباب مرة أخرى هنا .

(٣) بعده فى (هارون) ٤٧٣/٤ [هو الساكن ، فلما كان الأول الساكن

على كل حال كان الآخر] .

قوله في (باب^(١)) الحرف الذي يضارع به حرف^(٢) موضعه ...) :

« والجيم أيضا قد قُرِبَتْ منها فجعلت بمنزلة الشين »^(٣).

يعنى أن الجيم قد قربت من الزاى كما قربت الشين منها .

ووقع في هذا الموضع غلط من الكاتب وهو : من ذلك قولهم في الأجدر أشدّر ، هكذا وقع بالشين^(٤) ، والصواب أزدرد بالزاى .

قوله في (باب ما قلب فيه السين صادًا فى بعض اللغات) :

« فإذا قلت زَقًا أو زَلَقًا لم تُغَيِّرْهَا لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَجْهُورٌ ، وَلَا تَصْعَدُ كَمَا تَصْعَدُ الصَادُ مِنَ السَّيْنِ »^(٥).

يعنى ولا تصعد الصاد منها كما تصعدت من السين^(٦).

قوله فيه : « وَلِأَنَّ الْقَلْبَ أَيْضًا فِي السَّيْنِ لَيْسَ بِالْأَلَا كَثْرًا . لِأَنَّ السَّيْنَ قَدْ ضَارَهُوَابَهَا »^(٧).

الصواب ولأن السين [وأخواتها]^(٨) قد ضارعوها .

وقوله : « وَهُوَ غَيْرُ [مُقَارِبٍ] »^(٩) لمخرجها .

(١) فى الأصل « باب الحروف خطأ ، والتصحيح من سيويه .

(٢) فى (بولاق) ٤٢٦/٢ و (هارون) ٤٧٧/٤ « من موضعه » .

(٣) (بولاق) ٤٢٧/٢ و (هارون) ٤٧٩/٤ .

(٤) وهكذا أيضا فى (بولاق) و (هارون) .

(٥) (بولاق) ٤٢٨/٢ و (هارون) ٤٨٠/٤ .

(٦) فلا تقول : صلق فى زلق ، كما كنت تقول : صلخ فى سلخ .

(٧) (بولاق) ٤٢٨/٢ و (هارون) ٤٨١/٤ .

(٨) تكملة من هامش المخطوط .

(٩) فى الأصل : « غير مضارع » والتصحيح من هامش المخطوط .

بمعنى أن الدال غير مقارب لمخرج القاف .

وقوله (٢٧/ب) « وإما بينها وبين القاف مُخرج واحد » .

يعنى وإما بين السين وبين القاف مخرج واحد .

قوله فيه : « فأما^(١) التاء والتاء فليس يكون في موضعهما هذا » .

يعنى فليس يكون في موضعهما ما يتصعد إلى القاف .

وقوله : « لأن الظاء لا تقع ههنا »^(٢) .

يعنى لأن الظاء لا تبدل من التاء إذا قلت : ثقب ، كما تبدل الصاد من السين في سبق (٨٧/أ) :

تم جميع الكتاب بحمد الله وعونه ، وصلى الله على محمد وآله

(١) فى (بولاق) ٤٢٨/٢ و (هارون) ٤٨١/٤ « وأما » .

(٢) يحسن هنا أن نورد نص سيبويه كاملا لنجمع شتات الفقرات الخمس السابقة حتى يتمكن القارئ من الوقوف على ما أريد منها من تفسير أبى نصر لها : يقول سيبويه : « فان قيل : هل يجوز فى ذقتها أن تجعل الدال ظاء لأنها مجهورتان ومثلان فى الرخاوة ؟ فانه لا يكون ، لأنها لا تقرب من القاف وأخواتها قرب الصاد ، ولأن القلب أيضا فى السين ليس بالأكثر ، لأن السين قد ضارعوا بها حرفا من مخرجها ، وهو غير مقارب لمخرجها ولا حيزها ، وإنما بينها وبين القاف مخرج واحد ، فلذلك قربوا من هذا المخرج ما يتصعد الى القاف . وإما التاء والتاء فليس يكون فى موضعهما هذا ، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون فى السين من البديل قبل الدال فى التسدير اذا قلت : التزدير . ألا ترى أنك لو قلت : التثدير لم تجعل التاء ذالا ، لأن الظاء لا تقع هنا » .

الفهارس العامة

- ١ - فهرس مراجع الدراسة
- ٢ - فهرس مراجع التحقيق
- ٣ - فهرس الشواهد القرآنية
- ٤ - فهرس الأشعار
- ٥ - الأمثال وأقوال العرب *
- ٦ - فهرس الاعلام
- ٧ - فهرس أبواب المسائل

فهرس مراجع الدراسة

- ١ - أزهار الرياض فى أخبار عياض للتلمسانى تحقيق السقا وزميليه -
القاهرة ١٩٤٢
- ٢ - أعمال الاعلام للتلمسانى تحقيق ليفى بروفنسال بيروت ١٩٥٦
- ٣ - انباه الرواة على أنباه النحاة للمقطى تحقيق محمد أبو الفضل
ابراهيم دار الكتب ١٩٥٠ - ١٩٥٥ .
- ٤ - البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب لأبن عذارى تحقيق
ليفى بروفنسال - دار الثقافة - بيروت
- ٥ - بغية الملتمس للضبى ط٠ مجريط ١٨٨٣
- ٦ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى - تحقيق
محمد أبو الفضل ابراهيم ط٠ الحلبي ١٩٦٤
- ٧ - تاريخ الادب العربى - بروكلمان ترجمة د/ عبد الحليم النجار -
دار المعارف (الطبعة الرابعة)
- ٨ - التاريخ الاسلامى العام - د/على ابراهيم حسن - النهضة
المصرية ١٩٧١
- ٩ - التاريخ الأندلسى - د/عبد الرحمن على النجى - دار الاعتصام
١٩٨٣
- ١٠ - تاريخ العلماء والرواة لأبن الفرضى - نشر العطار ١٩٥٤
- ١١ - التكملة لكتاب الصلة لأبن الأبار - نشر العطار ١٩٥٦
- ١٢ - جذو المقبس فى ذكر ولاة الأندلس للحميدى - تحقيق محمد
تاويت الطنجى - القاهرة ١٩٥٢

- ١٣ - جمهرة أنساب العرب لأبن حزم - تحقيق عبد السلام هارون -
دار المعارف (الطبعة الرابعة)
- ١٤ - الحركة اللغوية فى الأندلس - البير حبيب مطلق - بيروت
١٩٦٧
- ١٥ - الحلة السيرة لأبن الأبار - تحقيق د/حسين مؤنس - القاهرة
١٩٦٣
- ١٦ - الحلل السندسية - شكيب أرسلان - دار مكتبة الحياة - بيروت
- ١٧ - دولة الاسلام فى الأندلس - عبد الله عثان - ط٠ لجنة التأليف
والترجمة والنشر ١٩٦٩
- ١٨ - الروض المعطار فى خبر الأقطار للحميدى - تحقيق ليفى
بروفنسال - القاهرة ١٩٣٧
- ١٩ - الصلة لأبن بشكوال - نشر العطار ١٩٥٥
- ٢٠ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى - تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم ١٣٧٣ هـ
- ٢١ - العبر وديوان المبتدأ والخبر لأبن خلدون - ط٠ بولاق ١٢٨٤ هـ
- ٢٢ - فهرسة ابن خير الأشيبلى - منشورات المكتب التجارى - بيروت
١٩٦٣
- ٢٣ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون - حاجى خليفة ط٠
طهران ١٩٥٧
- ٢٤ - المدارس النحوية - شوقى ضيف - دار الكتب (الطبعة الرابعة)
- ٢٥ - المعجب فى تلخيص أخبار المغرب للمراكشى - تحقيق محمد سعيد
العريان - القاهرة ١٩٦٣
- ٢٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموى - دار صادر بيروت

- ٢٧ - معجم البلدان - ياقوت الحموى - دار صادر بيروت ١٩٥٧
- ٢٨ - معجم المؤلفين - عمر كحالة - طبع بيروت
- ٢٩ - المقتبس في أخبار بلاد الأندلس لابن حيان ج ٢ تحقيق د / محمود مكى - بيروت ١٣٩٣ هـ
- ٣٠ - مقدمة كتاب لحن العوام - د / رمضان عبد التواب - دار العروبة ١٩٦٤
- ٣١ - نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري - تحقيق محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية ١٩٤٩
- ٣٢ - وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥٦

فهرس مراجع التحقيق

- ١ - ابن كيسان النحوى د/ محمد ابراهيم البنا - دار الاعتصام
١٩٧٥
- ٢ - اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - للدمياطى ط.
حنفى ١٣٥٩ هـ
- ٣ - احياء النحو - ابراهيم مصطفى - ط. لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩٥٩
- ٤ - اخبار النحويين البصريين للسيرافى - تحقيق عبد المنعم خفافى
وزميله - الحلبي ١٩٥٥
- ٥ - أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ط.
الرحمانية ١٣٥٥ هـ
- ٧ - اسرار العربية - لأبى البركات الانبارى - تحقيق البيطار دمشق
١٩٥٧
- ٨ - الاسقدرالك على سيبويه فى كتاب الابنية والزيادات للزبيدى -
نشر جويدي - روما ١٨٩٠
- ٩ - الأشباه والنظائر للسيوطى - حيدر آباد ١٣٥٩ هـ
- ١٠ - اصلاح الخلل الواقع فى كتاب الجمل للبطليلوسى - تحقيق
د/ حمزة الفشرى - الرياض ١٩٧٩
- ١١ - الاصمعيات - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار
المعارف (الطبعة الخامسة)
- ١٢ - الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق عبد المحسن الفتلى
النفج ١٩٧٣

- ١٣ - اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس - تحقيق د/ زهير غازى زاهد - بغداد ١٩٧٧
- ١٤ - اعراب القرآن المنسوب للزجاج - تحقيق ابراهيم الابيارى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٣
- ١٥ - الاعراب سمة العربية الفصحى - د/ محمد ابراهيم البنا - دار الاصلاح ١٩٨١
- ١٧ - الافصح فى شرح أبيات مشكلة الاعراب للفارقى - تحقيق سعيد الأفغانى - مؤسسة الرسالة ١٩٨٠
- ١٨ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى - حيدر آباد ١٣٤٩ هـ
- ١٩ - الأمالى والذيل والتنبية لأبى على القالى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥
- ٢٠ - الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق د/ عبد المجيد قطامش - دار المأمون للتراث ١٩٨٠
- ٢١ - الانصاف فى مسائل الخلاف للانبارى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١٩٦١
- ٢٢ - الايضاح العوضى لأبى على الفارسى - تحقيق د/ حسن الشاذلى فرهود - دار التأليف ١٩٦٩
- ٢٣ - الايضاح فى علل النحو للزجاجى - تحقيق مازن المبارك - دار العروبة ١٩٥٩
- ٢٤ - البحر المحيط لأبى حيان طه السعادة ١٣٢٨ هـ
- ٢٥ - البيان فى اعراب القرآن للانبارى - تحقيق د/ طه عبد الحميد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠
- ٢٧ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون نشر الخانجى ١٩٦٨

- ٢٧ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق السيد صقر ط. الحلبي
١٣٧٣ هـ
- ٢٨ - التبصرة والتذكرة للصيمري - تحقيق د/ فتحي مصطفى
على الدين - دار الفكر دمشق ١٩٨٢
- ٢٩ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل
بركات - دار الكاتب العربي ١٩٦٨
- ٣٠ - التصحيف والتحريف للعسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد -
ط. الحلبي ١٣٨٣ هـ
- ٣١ - تصريف الأسماء - محمد الطنطاوي - ط. وادي الملوك ١٣٧٥ هـ
- ٣٢ - التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين
للبيضاوي - تحقيق د/ أحمد كحيل ود/ حمزة النشري -
دار الاعتصام ١٩٧٨
- ٣٣ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ط. بولاق ١٣٠٨ هـ
- ٢٤ - جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل
ابراهيم وزميله ١٩٦٤
- ٣٥ - حجة القراءات لابن زنجلة - تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة
الرسالة ١٩٧٩
- ٣٦ - الحلل في شرح أبيات الجمل للبيضاوي - تحقيق د/ مصطفى
أمام - الدار المصرية للطباعة والنشر ١٩٧٩
- ٣٧ - الحماسة للبحتري - رواية أبي العباس الاحول - تحقيق لويس
شيخو
- ٣٨ - الحيوان للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون الحلبي ١٩٦٥
- ٣٩ - خزنة الأدب للبغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة
الأولى

- ٤٠ - الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية ١٩٥٢
- ٤١ - الدراسات اللغوية والنحوية فى مصر د/ أحمد نصيف الجنايى - دار التراث ١٩٧٧
- ٤٢ - ديوان أبى الأسود الدؤلى - تحقيق محمد حسن آل ياسين - المعارف - بغداد ١٩٥٤
- ٤٣ - ديوان أبى دؤاد الأيادى - تحقيق جرينباوم - دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٥٩
- ٤٤ - ديوان الأحوص - تحقيق عادل سليمان الثقافة ١٩٧٠
- ٤٥ - ديوان الأخطل - تحقيق أنطوان صالحنى اليسوعى بيروت ١٨٩١
- ٤٦ - ديوان الأسود بن يعفر صنعة د/ نورى حمودة القيسى ط٠ الجمهورية ١٩٧٠
- ٤٧ - ديوان الأعشى - تحقيق محمد حسين ط٠ النموذجية - القاهرة
- ٤٨ - ديوان أمىء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ١٩٦٤
- ٤٩ - ديوان جرير نشر الصاوى ١٣٣٥ هـ
- ٥٠ - ديوان حسان بن ثابت ط٠ الرحمانية ١٣٤٧ هـ
- ٥١ - ديوان حميد بن ثور - تحقيق عبد العزيز الميمنى - الدار القومية ١٩٦٥
- ٥٢ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس كمبردج ١٩١٩
- ٥٣ - ديوان رؤبة - جمع وليم آلورد لايبزج ١٩٠٣

- ٥٤ - ديوان الشماخ - تحقيق صلاح الدين الهادي دار المعارف ١٩٧٧
- ٥٥ - ديوان طرفة شرح الشنقيطي - قازان ١٩٠٩
- ٦٦ - ديوان العجاج - تحقيق د/ عزة حسن ط. بيروت ١٩٧١
- ٦٧ - ديوان عنقرة - تحقيق محمد مولوى دمشق ١٩٧٠
- ٦٨ - ديوان الفرزدق نشر الصاوي ١٣٥٤ هـ
- ٦٩ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق ناصر الدين الأسد ١٩٦٢
- ٧٠ - ديوان لبيد - تحقيق احسان عباس الكويت ١٩٦٢
- ٧١ - ديوان الهذليين دار الكتب ١٣٦٩ هـ
- ٧٢ - الرد على النحاة لابن مضاء - تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا
دار الاعتصام ١٩٧٩
- ٧٣ - الرمانى النحوى - د/مازن المبارك دمشق ١٩٦٣
- ٧٤ - سر صناعة الاعراب لابن جنى - تحقيق السقا وزملائه الحلبي
١٩٥٤
- ٧٥ - شرح ابن عقيل على الالفية - تحقيق محيى الدين عبد الحميد
السعادة ١٩٥٣
- ٧٦ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى - تحقيق د/ محمد على سلطان
دار المأمون للتراث ١٩٧٩
- ٧٨ - شرح الأشموني على الالفية - تحقيق محيى الدين عبد الحميد
ط. الحلبي ١٩٣٩
وشرح الأشموني مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني ط.
الحلبي
- ٧٩ - شرح التصريح على التوضيح لابن هشام - ط. الاستقامة ١٩٥٤

- ٨٠ - شرح ديوان الحماسة للمخطيب التبريزي ط. بولاق
- ٨١ - شرح ديوان زهير صنعة أبى العباس ثعلب الدار القومية ١٩٦٤
- ٨٢ - شرح ديوان كعب بن زهير صنعة أبى سعيد السكرى الدار القومية ١٩٦٥
- ٨٣ - شروح سقط الزند - تحقيق السقا وزملائه الدار القومية ١٩٦٤
- ٨٤ - شرح الشافية للرضى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد وزميليه ط. حجازى القاهرة
- ٨٥ - شرح الكافية للرضى الاسترأبازى - الأستانة ١٢٧٥ هـ
- ٨٦ - شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس رسالة - تحقيق د/زيان أحمد - مكتبة كلية اللغة العربية
- ٨٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم هريدى دار المأمون للتراث ١٩٨٢
- ٨٨ - شرح كتاب سيبويه للسيرافى ج ١ رسالة تحقيق د/ السيد شرف الدين - مكتبة كلية اللغة العربية
- ج ٢ رسالة - تحقيق د/ دردير أبو السعود - مكتبة كلية اللغة العربية
- ج ٣ - ٥ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو
- ٨٩ - شرح شواهد سيبويه للأعلم - فى حاشية الكتاب ط. بولاق
- ٩٠ - شرح شواهد الشافية للبغدادى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد وزميليه ط. حجازى القاهرة
- ٩١ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الاتبارى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٩٨٠

- ٩٢ - شرح المعلقات السبع للزوزنى ط. صبيح ١٩٤٨
- ٩٣ - شرح المفصل لابن يعيش ط. المنيرية
- ٩٤ - الشعر والشعراء لابن قتيبة - تحقيق أحمد شاکر ١٩٦٦
- ٩٥ - الصحبى فى فقه اللغة لابن فارس - المؤيد ١٣٢٨ هـ
- ٩٦ - طبقات الشعراء لابن المعتز - تحقيق عبد الستار فراج - دار المعارف
- ٩٧ - فهرس كتاب سيبويه محمد عبد الخالق عزيمة ط. السعادة ١٩٧٥
- ٩٨ - القاموس المحيط للفيروزآبادى
- ٩٩ - كتاب سيبويه ط (بولاق) ١٣١٦ - ١٣١٨ ودار القلم بتحقيق عبد السلام هارون ١٩٦٦ - ١٩٧٧
- ١٠٠ - كتاب ليس فى كلام العرب لابن خالويه الجمالية ١٣٢٩ هـ
- ١٠١ - الكامل للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته ط. نهضة مصر
- ١٠٢ - اللباب فى علل البناء والاعراب للعكرى مصورة بمكتبى
- ١٠٣ - لسان العرب لابن منظور
- ١٠٤ - المؤلف والمختلف للأمدى ط. القدس ١٩٥٤
- ١٠٥ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف الطبعة الثانية
- ١٠٦ - مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١٣٧٤
- (٢٢ - عيون سيبويه)

- ١٠٧- مجموع اشعار العرب - تحقيق وليم آلورد - لايبزج ١٩٠٢
- ١٠٧- المحتسب فى توجيه شواذ القراءات لابن جنى- تحقيق النجدي وزميله ١٣٨٦ هـ
- ١٠٩- مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه نشر برجستراسر الرحمانية ١٩٣٤
- ١١٠- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نهضة مصر ١٩٥٥
- ١١١- المزهرة للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ط. الحلبى
- ١١٢- معجم شواهد العربية - عبد السلام هارون الدجوى ١٩٧٢
- ١١٣- معانى القرآنى للأخفش - تحقيق فايز فارس الكويت ١٩٧٩
- ١١٤- معانى القرآن للفراء اشترك فى تحقيقه محمد على النجار وأحمد نجاتى و د/عبد الفتاح شلبى الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٨٠
- ١١٥- مغنى اللبيب لابن هشام - تحقيق مازن المبارك وزميله لاهور ١٩٧٩
- ١١٧- المفضليات للنضبى - تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون دار المعارف الطبعة السادسة
- ١١٨- المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط. المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
- ١١٩- من أسرار العربية - د/إبراهيم أنيس - الانجلو المصرية ١٩٧٢
- ١٢٠- المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله الحلبي ١٩٥٤ - ١٩٦٠

١٢١- نتائج الفكر للسهيلي - تحقيق د/محمد ابراهيم البنا ط٠ دار
الشروق ببيروت ١٩٧٨

١٢٢- النحو والنحاة - محمد عرفة ط٠ السعادة

١٢٣- النشر في القراءات لابن الجزري - دار الكتب العلمية بيروت

١٢٤- النواذر في اللغة لأبي زيد الانصاري - تحقيق د/ محمد
عبد القادر أحمد - دار الشروق ١٩٨١

١٢٥- همع الهوامع للسيوطي - دار المعرفة بيروت

١٢٦- الوافي في التصغير والنسب - أحمد عمارة ١٩٥٦

فهرس الشواهد القرآنية

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآية
١٩٩	(فتوبوا الى بارئكم)	البقرة	٥٤
٢٦١	(فاتبعون يحبيبكم الله)	آل عمران	٣١
٧٥	(يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهملتهم أنفسهم)	آل عمران	١٥٤
٧٥	(قال رب انى لا املك الا نفسى واخى)	المائدة	٢٥
١٥٥	(ولو ترى اذ وقفوا على النار)	الأنعام	٢٧
٢٧٥، ٢٤٥	(اتجاجونى فى الله)	الأنعام	٨٠
٣١٧	(انى ممدكم بالف من الملائكة مردفين)	الأنفال	٩
٥٦	(ما هذا بشرا)	يوسف	٣١
٨٧	(واسأل القرية)	يوسف	٨٢
٢٧٥، ٢٤٥	(فبم تبشرون)	الحجر	٥٤
٢٧٥	(قد بلغت من لدنى عذرا)	الكهف	٧٦
٢٧٦	(مكانا سوى)	طه	٥٨
٢٤	(ان هذان لساحران)	طه	٦٣
١٣٢	(وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون)	الانبياء	٢٦

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآية
١٨٨	(وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)	المؤمنون	٥٢
٣٧	(فأضلونا السبيلا)	الاحزاب	٦٧
٦٧	(يا جبال أوبي معه)	سبا	١٠
٣١٧	(الا من خطف الخطفة)	الصفات	١٠
١٥٥	(حتى اذا جاؤوها وفتحت أبوابها)	الزمر	٧٣
١٨٥	(وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا)	الشورى	٥١
٥٨	(ان فى خلق السموات والأرض لايات للمؤمنين ، وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون)	الجاثية	٥٠، ٤٠، ٣
١٩١	(أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)	الذاريات	٢٣
١٣٨	(يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق)	الواقعة	١٧
١٣٩	(وحوور عين)	الواقعة	٢٢
٥٦	(ما هن أمهاتهم)	المجادلة	٢
٢١١	(اليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى)	القيامة	٤٠

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآية
٧٤	هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا	الانسان	١
٣٧	(سلاسل واغلا لا وسعيرا)	الانسان	٤
٣٧	(كانت قواريرا قواريرا)	الانسان	١٦، ١٥
٢٧٢	(عم يتساءلون)	النبأ	١

فهرس الأشعار

أقلى اللوم عاذل والعتابا	٣٦
سالت هذيل رسول الله فاحشة	٢٣٤
وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه	٣١٦
فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى	٤٨
ومن يك أمسى بالمدينة رحلة	٦٤
(لندن بهز الرمح يعسل متنه	٢٩٨٠٢٤٠
فاياك أياك المراء فانه	١٣٠
مشائيم ليسوا مصلحين عشرة	١١٦
ومارزت سلمى أن تكون حبيبة	١٨٣
فما أدرى أغيرهم تناء	٧٠
وقولى أن أصبت لقد أصابا	
ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب	
وما كل مؤت نصحه بلبيب	
إذا كان يوم ذو كواكب أشهب	
فانى وقيار بها لغريب	
فيه) كما عسل الطريق الثعلب	
الى الشر دعاء وللشر جالب	
ولا ناعب الا ببين غرابها	
الى ولا دين بها أنا طالبة	
وطول العهد أم مال أصابوا	

وإى فتى هيجاء أنت وجارها	١٣٦
إذا ما الرجال بالرجال استقلت	

ودوية قفز تمشى نعاملها	١٥٥
كمشى النصارى فى خفاف اليرندج	

(ومرفدنا سبعون ألف مدجج)	٥٣
معاوى اننا بشر فأسجج	٦٠
يا من رأى عارضاً أسر به	٦٦
فكانه لهق السراة كأنه	٩٤
أريد حياته ويريد قتلى	١١٤
تمنأتى ليقتلى لقيط	١٦٦
أيام جمل خيلا لو يخاف لها	١٦٧
(واذا تجرد نوح قامت معه)	٢٧٨
يا هند هند بين خلب وكبد	١٦٧
(فلما أتى عامان بعد انفصاله	٨١
عن الضرع) واحطولى دمانا يزودها	
فهل فى معد فوق ذلك مرفدا	
فلسنا بالرجال ولا الحديد	
بين ذراعى وجهة الأسد	
ما حاجبيه معين بسواد	
عذيرك من خليلك من مراد	
أعام لك بن صعصعة بن سعد	
صرما لخط منه العقل والجسد	
ضربا أليما بسبت تلج الجلدا	

اكل امرىء تحسبين امرءا	٥٨
مشق الهواجر لحمهن مع السرى	٩٤
يا صاحبي دننا الرواح فسيروا	١٧٤
انى ضمنت لمن اتانى ماجنى	٦٥
حذر امورا لا تضير وآمن	٧٩
لقد كذبتك نفسك فاكذبتها	١١٢
سماع الله والعلماء انى	١٢٣
كم عمة لك يا جرير وخاله	١٥٠
رحت وفى رجليك ما فيهما	٢١٠
قد جعلت مى على الظرار	٢٥٠
يستوعب البوعين من جريره	٢٧٥
كأنها بعد كلال الزاجر	٣١٨
جارى لا تستكرى عذيرى .	١٦٨

فانك لا تبالى بعد حول	٥٠
فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	٥٥
وتحت العوالى فى القنا مستظلة	٥٥
يا تيم تيم عدى لا أبالكم	٦٦
إذا ابن أبى موسى بلا لا بلغته	٦٧
أرواح مودع أم بكور	٨٦
إذا رأتنى سقطت أبصارها	١٢٥
يا ليكر أنشروا لى كليباً	١٦٣
خذوا جذركم يال عكرم وأذكروا	١٧١

لقد رأيت عجبا مذ أمساءعائزا مثل الافاعى خمسا	٢٠٨
فى حسب بخ وغز لاقعسا	٢٣١
سل الهموم بكل معطى رأسه ناج مخالط جهة متعيس	٩٦

إذا أكلت سمكا وفرضا ذهبت طولا وذهبت عرضا	٩٥
عذير الحى من عدوا ن كانوا حية الأرض	١١٥٠١٠٨

بنى أسد هل تعلمون بلأنا	٤٩
(قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا) كله لم أصنع	٨٦

٩٧ ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائرته باد الى السمع أجمع

١٢٦ ناج طواه الاين مما وجفا طى الليالى زلفا زلفا

سماوة الهلال حتى احقوقفا

٦٣ نحن بما عندك وانت بما عندك راض والرأى مختلف

١٧٠ أسعد بن مال اليم تعلموا (وذو الرأى مهما يقل يصدق)

١٧١ (أبو حنش يؤرقنى وطلق) وعمـمار وآونة أثالا

• وقد وسطت مالكا وحنظلا •

• وهى تنوش الحوض نوشا من علا •

١١٥ نعاء جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والأصل

١٢٧ الحرب أول ما تكون فتية (تسعى بيزتها لكل جهول

١٢٧ ما ان يمس الأرض الا منكب منه وحرف الساق طى المحمل

١٣١ بكيت وما بكا رجل حزين على ريعين مسلوب ويالى

١٧٠، ١٦٩ ألا هل لهذا الدهر من متعل عن الناس مها شاء بالناس يفعل

وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى نفسى أمال بين حنظل

٢٤٩ كان خصييه من التبدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

١٣٩ فلم يجدا الا مناخ مطية تجافى بها زور نبيل وكلكل

ومفحصها عنها الحصى بجرانها ومثنى نواج لم يخنهن مفصل

وسمر ظمء واترهن بعدما مضت هجعة من آخر الليل ذبل

٩٧ ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله

• أقب من تحت عريض من عل •

١٨٥ ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فانا معشر نزل

٢٧٠ دع ذا وعجل ذا والحقنا بذل الشحم انا قد ملناه بجل

• (وقالوا) اضرب الساقين أمك هابل •

١١٣ سقته الزواعد من صيف وان من خريف فلن بعدها

١٨١، ١٨٠ فلم أر محزونا له مثل صوتها ولا عريبا شاقه صوت أعجما

كمثلى غداة ذ ولكن صوتها له لوعة لو يققه العود أرزما

٢١٠ وريشى منكم هواى معكم وان كانت زيارتكم لاما

٣٦ (أيهات منزلنا بتنف سويقة) كانت مباركة من الايامى

٨٠ حتى شأها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

٩٥ طويل متل العنق أشرف كاهلا أشق رحيب الجوف معتدل الجرم

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما	١٢٤
ويوما توافينا بوجهه مقسم	٤٦١
أمن عمل الجراف أمس وظلمه	١٤٨
أميرى عداء ان حبسنا عليهما	
يدعون عنثرة والرماح كأنها	١٦٩
(متى كان الخيام بذى طلوح)	٣٦
وان بنى حرب كما قد علمتم	٤١
أو مسحل شنج عضادة سمحج	٧٨

ووجه مشرق النحر كأن شدياه حقان	١٤٧
رماني بأمر كنت منه ووالدى	٦٥
ما بال جهلك بعد الحلم والدين	١٧٦
تراه كالثغام يعمل مسكا	١٧٦
• يعرض اعراضا لدين المفتن •	٢٤٥
• خنت قلوصى حين لا حين محن •	٢٥٨

لا يحمل الفارس الا الملبون المحضن من أمامه ومن دون	٢١١
يا صاح ما هاج الدموع الزرقن	
من طلل كا لا تحمى أبهجن	٣٥

ألقى الصيحة كى يخفف رحله واليزاد حتى نعله القاهها	٦٩
بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا	١٨٤، ١٤٩

فهرس الأعلام

(١) أعلام وردت فى الدراسة :

- أبو عيسى الليثى : ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧
أحمد بن أبان : ١٠ ، ٢٣
أحمد بن عبد الله (الليثى) : ١٦
أبن الأفودى : ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١
البطنسى : ١٨
أبن أبى الحباب : ١٠ ، ١٢
باهلة (قبيلة) : ١١
الجرمى : ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٩
الأخفش : ١٠ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١
الخلوانى : ١٣ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢
أبن خيرون : ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٤٦
الرياحى : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩
الزبيدى : ٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤١
الزجاج : ٢٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩
السيرافى : ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١
الطلمنى : ١٧
أبن عبد البر : ١٨
أبن عبد الجبار : ٨
عبد الرحمن بن عامر : ٨
عبيد الله بن يحيى : ١٧
أبن عريب : ١٩
العاصمى : ١٠
بنو عامر (أسرة) : ٧ ، ٨
- أبو عيسى الليثى : ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧
أبن الغراب : ١٥ ، ١٨
فيليب الثانى : ١٢
قتيبة بن مسلم : ١١
أبن قتيبة : ١٥
القالى : ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٢
أبن القوطية : ٩
قيس (قبيلة) : ١٠ ، ١١
الكسائى : ١٠
المبرد : ١٠ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٤٠
الأمير محمد : ١٠
محمد بن سليمان النفزى : ٤٥
محمد بن عبد الله (الليثى) : ١٦
محمد بن عيسى : ١٩
المازنى : ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٣٧
المستنصر : ٧ ، ٨ ، ٩
الامام مالك : ١٦
النحاس : ١٤ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١
الناصر : ٧ ، ٨ ، ١٥
هشام المؤيد : ٨
أبن ولاد : ١٤ ، ١٨
أبن وليد المخزومى : ٢٣ ، ٤٦
يحيى بن يحيى : ١٦

(ب) أعلام وردت فى نص أبى نصر *

صريم اليشكرى : ١٤٦ ، ١٤٧	الأحوض بن شريح : ١٦٦
ضابىء البرجمى : ٦٤	الأخطل : ١٦٧
أبو عبيدة : ٢٤٧	الأخفش : ٥٤ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٧٤ ،
العجاج : ١٢٦ ، ١٦٨ ، ٢٣١	٧٥ ، ٨٩ ، ١٤٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ،
عقبة الأسدى : ٥٩	٢٧٧ ، ٣٠١ ، ٣١٩
عمرو بن أحمر : ٦٥ ، ٧٨	ابن الادفوى : ٢٤٦
عمرو بن شأس : ٤٩	ابن الاسلت : ٥١
عمرو بن عمار النهدى : ٩٥	الأسود بن يعفر : ١٦٩
عمرو بن معديكرب : ١١٤ ، ٢٤٥	الاعشى : ١٨٥
أبو عمرو : ٢٨٢	أهل الحجاز (قبائل) : ٥٦ ، ١٧٣ ،
غيلان بن حريث : ٢٦٩ ، ٢٧٥	٢٠٦
الفرزدق : ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٦	بنو تميم (قبيلة) : ٨٨ ، ١٧٣ ،
١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٨٣	٢٠٥ ، ٢٠٦
ابن قتيبة : ٢٨٢ ، ٢٨٨	الجرمى : ٤٢ ، ٢٥١
قيس بن الخطيم : ٦٣	جرير : ٣٥ ، ٩٤ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ،
أبو كبير الهذلى : ١٢٧	١٧٧
الكسائى : ١٨	حميد بن ثور : ١٨٠
ابن كيسان : ٢٥	الخليل : ٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،
اللاحقى : ٧٩ ، ٨٠	١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ،
المبرد : ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،	١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
٧٩ ، ٨٠ ، ١٣٢ ، ١٦٩ ، ٢٢٨ ،	٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ،
٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣١٣ ، ٣١٤	٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
المازنى : ٧٩ ، ١٢٦ ، ١٦١ ، ١٩٢ ،	٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٣٠٥
١٩٣ ، ٣٠١	ذو الرمة : ٦٨
مقاس العائذى : ٤٨	الزجاج : ١٢١
المهلهل : ١٦٣	زهير : ١٧١ ، ١٨٤
النمر بن تولب : ١١٣	أبو زيد : ٢٨٢
ورش : ٢٤٦	السيرافى : ١٢١ ، ١٢٢
يونس : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧	

الأمكن الواردة فى الدراسة

الأتدلس : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ،	طلمنكة : ١١
١٥ ، ١٦ ، ١٧	طليطلة : ١١ ، ١٢
بجانة : ١٦	قرطبة : ٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ،
بنة فراططة : ١١	٢٣ ،
البيرة : ١٦	مجريط (مدريد) : ١١ ، ١٢ ، ١٦
خراسان : ١١	مكة المكرمة : ٤٧
الزهران : ٨ ، ١٢ ، ١٥	وادی الحجارة : ١١
الزاهرة : ٨	

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة

أطرى انك ناعله واحمقى	١١٦
بئس الرمية الأرنب	٢٥٣
ماكل سوداء تمره ولا بيضاء شحمة	٥٧
اللهم ضجبا وذئبا (هامش)	١١١

من أقوال العرب :

بنو فلان يطوهم الطريق	٨٧
ما أغفله عنك شيئا	١٤٥
زيد منى مناط الثريا	٤١
(هو منى) مقعد القابلة	٤١
انى مما أن أصبع	٦٣
كيف أنت اذا أقبل الركاب النقب	١٣٠
أما ترى أى برق ههنا	١٠٦
ادفع الشر ولو اصبعها	١١٣

الاستدراكات

نشير هنا الى بعض الالخطاء التى وقعت فى الدراسة والتحقيق اثناء الطبع

(١) الدراسة :

ص	س	خطا	صواب
٨	١٨	٢٦٤/٢	٢٣٤/٢
١١	٦	هلة	باهلة
١١	١٥	أو بداية	تحذف
١٢	٥	ومعنى ذلك	ومعنى ذلك أنه
١٥	١٠	عليه	على
١٥	١٨	إذا	اذ
١٦	٨	أسرته	أسرة
١٦	١٨	حصين	حصن
١٩	٤	هو	تحذف
٢٧	١٤	أو شطر	أو شطرا
٣٠	٥	الى غير	الى غير ذلك
٣٣	١٦	واقعة	واقفه
	١٧	زارا	زائرا
٣٦	٤	والمحدث	- المحدث
	١٢	العطف عاملين	العطف على عاملين
٤١	١٧	التحضير	التحقير
٤٧		تقديمها	تقويمها
٤٨	١	كثير التصحيحات	كثير من التصحيحات

(ب) التحقيق

ص	س	خطا	صواب
٣		بعد البسملة توضع عبارة	
		(وصلى الله على محمد وآله وسلم)	
٣	٣	عمرو بن سيبويه	عمرو بن عثمان
		سيبويه	
٣	١٧	ما أنتم	ها أنتم
٤		وعند	وعندما
٤	٥	توكيد	توكيدا
	٣١	الأصلا	الأصل
٥	١٤	أبو نصر	أبي نصر
٩	٦	ما مثله	فأمثلة
٩	٢٠	ايضاح ايضاح	ايضاح الزجاجي
١٠	٢٠	المجمعات	المجمعات
١٠	٢١	لينخمن	ليختمن
١٦	١٠	فينخبر	فيخبر
١٩	٦	وبينة	وبين
٣٦	٦	وسقيت	و : سقيت
٣٦	٢٨	البسيط	الوافر
٤٠	٢١	يبين	ابن
٥٤	٢٠	فعاص	مناص
٥٥	٢	واذا	واذ
٥٧	١٧	بمعروف أن	بمعروف لنا أن
٥٨	١٥٠١٢	داود	دواد
٦٣	٨	المفعولين	والمفعولين
٦٣		٢٨/١	٣/١
١١٤	٢٢	ورقة	قصيدة
١٢٦	١٦	١٨٠/١	٣١٩/١
١٧٤	٧	أراه كالיום	هكذا في الأصل
			والصواب
			«أراه كالعشية»
١٧٦	٢	الشطر	الشعر
٢١١	٣	رحمه	رحمه الله

فهرس أبواب المسائل

- ٣ باب علم ما الكلم من العربية
- ١٢ باب مجارى أواخر الكلم من العربية
- ٣٩ (مسألة من باب المسند والمسند اليه)
- ٤٠ (مسألة من باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول)
- ٤١ باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
- باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر
٤٥ على أحد المفعولين دون الآخر
- باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ٤٦
- باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم
٤٧ المفعول والفاعل فيه لشيء واحد
- باب تخبر فيه بالذكرة عن الذكرة ٥٢
- باب ما أجرى مجرى ليس ٥٤
- باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله ٥٩
- باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ٦١
- باب الفاعلين والمفعولين ٦٣
- باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل ٦٧
- باب ما يجرى معا يكون ظرفا هذا المجرى ٦٨
- باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ويحمل
٧٠ مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل

- ٧٣ باب يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل وهو
باب الاستفهام
- ٧٤ باب ما ينتصب فى الالف
باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى
- ٧٨ الفعل
- ٨١ باب الأفعال التى تستعمل وتلغى
باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه
- ٨٣ المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك
- ٨٦ باب الأمر والنهى
- ٨٨ باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وهى حروف النفي
- ٩٠ باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم
آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول
- ٩٢ باب وجه اتفاق الرفع والنصب
- ٩٣ باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول
- ٩٦ باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع
- ٩٧ باب ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين فى
اللفظ لا فى المعنى
- ٩٨ باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعل فى المعنى
- ٩٩ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ١٠٢ باب ما يكون المصدر فيه حيناً
- ١٠٣ باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب اذا شغلت
الفعل به وينتصب اذا شغلت الفعل بغيره

- باب مالا بعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى الى المفعول
ولا غيره ١٠٥
- باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثله الفعل
الحادث ١٠٨
- باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ١٠٩
- هذه حجج سمعت من العرب ١١١
- باب ما يضم في الفعل المستعمل اظهارة بعد حرف ١١١
- باب ما جرى منه على الامر والتحذير ١١٤
- باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهارة في غير الامر
والنهي ١١٦
- باب ما يضم في الفعل وينتصب فيه الاسم لانه مفعول معه
ومفعول به ١١٩
- باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الالف والنلام أو لم تكن فيه
على اضمار الفعل المتروك اظهارة ١٢٣
- باب ما جرى من الأسماء التى تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء
التي أخذت من الفعل ١٢٤
- باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضمار الفعل المتروك
اظهاره ١٢٥
- باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لانها أحوال تقع فيها الامور ١٢٧
- باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ١٢٨
- باب مجرى النعت على المنعوت ١٣١
- باب البديل من المبدل منه ١٣٢

- باب بدل المعرفة ١٣٣
- باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا ١٣٣
- باب اجراء الصفة فيه على الاسم فى بعض المواضع أحسن ١٣٥
- باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له الى أن يكون صفة ١٣٧
- باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهى معرفة لا توصف ١٤٠
- باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم الاول ولا هو هو ١٤١
- باب ما ينتصب لأنه يقبح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ١٤٢
- باب ما يقع موقع الاسم المبتدا ١٤٣
- باب من الابتداء يضمرف فيه ما بنى على الابتداء ١٤٤
- باب الحروف الخمسة ١٤٦
- باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة ١٤٨
- باب كم ١٥٠
- باب مالا يعمل فى المعروف الا مضمرا ١٥٢
- باب النداء ١٥٧
- باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم ١٥٨
- باب ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك قبل المضاف اليه ١٦٢
- باب ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة ١٦٣

- باب الندبة ١٦٣
- باب ما يكون الف الندبة فيه تابعة لما قبلها ١٦٤
- باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ١٦٥
- باب من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء ١٦٥
- باب الترخيم ١٦٨
- باب ما يكون فيه الاسم بعد ما يحذف الهاء منه بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط ١٦٩
- باب ما اذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء ايدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء ١٧٢
- باب ما يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لانه لا يلتقى ساكنان ١٧٢
- باب النفي ١٧٣
- باب ما جرى على موضع النفي ١٧٣
- باب ما اذا لحقته لا لم تغيره عن حالة التي كان قبل ان تلحق ١٧٥
- باب لا يكون وليس ١٧٧
- باب استعمالهم ايا اذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا ١٧٧
- باب اضمار المفعولين اللذين تعدى اليهما فعل الفاعل ١٧٧
- باب اى ١٧٩
- باب من اذا كنت مستفهما عند نكرة ١٧٩

- ١٨٠ باب اعراب الافعال المضارعة للاسماء
- ١٨١ باب الحروف التي تضرر فيها أن
- ١٨٣ باب الفاء
- ١٨٥ باب أو
- ١٨٧ باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في أن وكان
وأشباههما
- ١٨٨ باب آخر من أن
- ١٨٩ باب من أبواب أن
- ١٩١ باب من أبواب أن تكون فيه أن مبتدأة
- ١٩٢ باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف
- ١٩٤ باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا
- ١٩٦ باب ما لحقته ألف التانيث في آخره فمنعه ذلك من الانصراف
في المعرفة والنكرة
- ١٩٧ باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف
- ١٩٩ باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة
- ٢٠٢ باب ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة مما ليست
نونه بمنزلة ألف بشرى
- ٢٠٢ باب فعل
- ٢٠٢ باب تسمية المذكر بالمؤنث

- ٢٠٣ باب تغيير الاسماء المبهمة
- ٢٠٨ باب الظروف المبهمة
- ٢١٢ باب الشئيين اللذين ضم أحدهما الى الآخر
- ٢١٤ باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو
- باب ارادة اللفظ بالحرف الواحد
- ٢١٧ باب الاضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين
- ٢٢٠ باب الاضافة الى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين
- ٢٢٣ باب ما يكسر للجمع وما لا يكسر من أبغية الجمع
- ٢٢٤ باب من النجم بالواو والفون وتكسير الاسم
- باب ما يتغير في الاضافة الى الاسم اذا جعلته اسم رجل أو امرأة
- ٢٢٤
- باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احدهما
- ٢٢٦
- باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات
- ٢٢٧
- باب ما يحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوله الالفات الموصولات
- ٢٢٩
- باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة
- ٢٣٠
- باب ما ذهب لامة
- ٢٣١
- باب تحقير ما كانت فيه ثاء التانيث
- ٢٣٣

باب تحقيق ما كان فيه قلب ٢٣٣

باب تحقيق بنات الياء والواو اللائى لاماتهن ياءات أو واوات ٢٣٥

باب ما جاء فى الكلام مصغرا ٢٣٩

باب تحقيق المؤنث ٢٤١

مسألة من (باب ما يحقر على غير بناء مكبره الذى يستعمل
فى الكلام) ٢٤٢

باب تحقيق ما لم يكسر عليه واحد للجمع ٢٤٣

باب احوال الحروف التى قبل النون الخفيفة والثقيلة ٢٤٤

باب الثقيلة والخفيفة فى فعل الاثنين وفعل جميع النساء ٢٤٧

باب تكسير الواحد للجمع ٢٤٩

باب تكسير ما كان من الصفة عدة حروفه أربعة أحرف ٢٥٠

باب بناء الأفعال التى هى أعمال تعداك الى غيرك ٢٥٥

باب علم كل فعل تعداك الى غيرك ٢٥٥

باب ما كان من المصادر على فعول ٢٥٧

هذا باب موضع افتعلت ٢٥٧

باب ما لا يجوز فيه ما أفعله ٢٥٨

باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحا ٢٥٩

باب الحروف الستة ٢٦٠

باب ما نكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء ٢٦٢

باب ما يتقدم أول الحروف وهى زائدة قدمت لاسكان أول الحروف ٢٦٤

باب ما ييقون حركته وما قبله متحرك ٢٧٢

باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة الاضمار ٢٧٣

باب الاشباع فى الجر والرفع وغير الاشباع ٢٧٤

باب عدة ما يكون عليه الكلم ٢٧٥

باب ما بنت العرب من الاسماء والصفات والأفعال ٢٧٦

باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ٢٧٩

باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد ٢٩٠

باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة فى الاسماء والصفات ٢٩٠

باب لحاق التضعيف فيه لازم ٢٩١

باب تمثيل ما بنت العرب من الاسماء والصفات من بنات الخمسة ٢٩٢

باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف ٢٩٢

باب من الزيادة ، الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف ٢٩٦

باب ما الواو والياء فيه ثانية وهما فى موضع العين فيه ٢٩٧

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعقلة من بنات الثلاثة ٢٩٩

- ٢٩٩ باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها
- ٣٠٤ باب أتم فيه الاسم على مثال فمثل به لسكون ما قبله وما بعده
- ٣٠٥ باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة
- ٣٠٧ باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو
- ٣٠٨ باب ما كانت الياء والواو فيه لامات
- ٣٠٩ باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
- ٣١٠ باب التضعيف في بنات الياء
- ٣١١ باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو
- ٣١٣ باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجميع الذي هو على بناء مفاعل ومفاعيل
- ٣١٤ باب التضعيف
- ٣١٥ باب الإدغام
- ٣١٦ باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً
- ٣١٨ باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد
- ٣٢١ باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا
- ٣٢٢ باب الإدغام في حروف طرف اللسان
- ٣ باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه



رقم الايداع بدار الكتب ٢٣٥٠ لسنة ١٩٨٤